

٢٠١٠-٢٠١١
٥١/١٥-٤٤٩

الشكل والدلالة

٩٤٧ دراسة نحوية للفظ والمعنى

تأليف

الدكتور عبد السلام السيد حامد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مكتبة مبارك العامة
Muharak public Library



800012385

مكتبة مبارك العامة

إهداء

إلى من كان يؤمه في محراب علمه كل قاصٍ ودانٍ، من بقيت كلماته ومواقفه
حصناً للعربية، وزمناً لتراثها العظيم، إلى روح الأستاذ أبي فهر محمود
محمد شاكر.

والى أبي،

والى رفيقة الطريق المخلصة.

وفجر دنيانا الجديدة أنس.

إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل.

الكتاب : الشكل والدلالة - دراسة نحوية للفظ

المؤلف : د. عبد السلام السيد حامد

رقم الإيداع : ٢٣٩٤

تاريخ النشر : ٢٠٠٢

التقديم الدولي : I. S. B. N. 977 - 215 - 637 - 7

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح
بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى
شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر
الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لافوغلى (القاهرة)

ت ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٣٤

التوزيع : دار غريب ٣، ١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

والمعرض الدائم : ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه. وأما بعد، فالعلاقة بين اللفظ والمعنى من أشهر القضايا التي حظيت باهتمام كبير في تراثنا وما زالت تحظى به إلى الآن. ولا شك في أن علوم اللغة المختلفة أوثق العلوم اتصالاً بهذه القضية. ولما كان النحو واحداً من هذه العلوم، فإن مجرد النظرة العابرة في حقل دراسته قديماً وحديثاً تكفي لإثبات ذلك.

ويقدر أهمية جانبي اللفظ والمعنى في بناء النحو العربي قامت دراسات كثيرة حديثاً حول هذا الموضوع من زوايا متعددة، ولعل أهم هذه الدراسات وأبعدها تأثيراً دراسة الأستاذ الدكتور تمام حسان التي اشتمل عليها كتابه «اللغة العربية معناها وميثاقها».

وهي إطار هذه الدراسات السابقة، تأتي دراستنا هذه محاولة أن تسلك سبيلاً مختلفاً وأن تنظر إلى هذا الموضوع من زاوية جديدة، هي زاوية الكشف عن العلاقة التأثيرية المتبادلة بين اللفظ والمعنى معاً في بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها نحوياً من منطلق تراثنا النحوي في المقام الأول. وهذا في الحقيقة يعني أمرين: الأول: أننا لا نهتم بدراسة أحد هذين الجانبين فقط دون الآخر، وإنما نحن معنيون هنا ببحث الجانبين معاً في ضوء علاقة كل منهما بصاحبه. والثاني: أن المجال الذي نتطرق منه ونحاول أن نكشف فيه عن هذه الفكرة هو في الأساس التراث النحوي كما تصوره آراء النحاة وأفكارهم وتحليلاتهم، ولكن مع الاستفادة بقدر الإمكان من الأفكار والنظريات الحديثة، بالإضافة إلى رؤية الباحث الخاصة. ولعل هذين الأمرين معاً هما اللذان يميزان المحاولة التي تهدف هذه الدراسة إلى القيام بها عن غيرها من الدراسات التي تتصل بها.

ونظراً إلى أن الجوانب المختلفة للنحو - سواء كانت في مجال التعقيد أو مجال التطبيق - لا تخلو من علاقة واضحة باللفظ والمعنى - فقد ترتب على هذا مواجهة الباحث بعض الصعوبات الناشئة عن شدة اتصال مجال البحث بكثير من المسائل والأبواب، وكثرة تداخله مع غير قليل من الدراسات، وإزاء هذا وذلك، حاول الباحث أن يلتزم بالفكرة الأساسية التي اختطها لبحثه، والتي رأى أنها تعصمه غالباً من الوقوع في الحيرة والاضطراب؛ في أخذ ما يأخذ وترك ما يترك من الأفكار والمسائل من حيث التناول والبحث - ومع هذا لم يجد الباحث أحياناً معدى عن الاختيار الدقيق غير المخل الذي يفرضه تزامم زوايا البحث.

وبناء على هذا كله، وجدت أن تحقيق هدف هذه الدراسة - وهو بحث أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى معاً في بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها - إنما يتم من خلال التقسيم الذي ارتضيته لها، وهو خمسة فصول يسبقها تمهيد ويتلوها خاتمة لأهم نتائج البحث، وكل فصل من هذه الفصول يقع في مبحثين.

فأما "التمهيد" فقد حاول أن يلم بصفة أساسية بأربع مسائل :

الأولى : نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى، والثانية : تعريف اللفظ والمعنى وتحديد المقصود بهما في هذه الدراسة.

والثالثة : بيان أهمية هذين الجانبين في النحو ومنهجه بشكل خاص.

والرابعة : تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية.

وأما الفصل الأول "أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية"، فهو متصل بقضية كثيراً ما دار الكلام والجدال حولها، لذلك لم نشأ أن ندور مرة أخرى في إطارها المجهود فنقع في هاوية التكرار وما يترتب عليه، بل إننا لم يعننا من ذلك إلا أن نتجه اتجاهاً عملياً، يقوم على أساس أن نبين العلاقة بين الإعراب والمعنى من خلال وضع دلالات محددة لكل علامة من علامات الإعراب، تسهم من الناحية الفعلية في دقة استعمال العلامة وفهم المعنى.

وقد فرض علينا ذلك أن يبدأ هذا الفصل بمدخل نتحدث فيه عن البناء وما يبدو فيه من علاقة واضحة باللفظ والمعنى، وكذلك يشمل الحديث عن العلاقة بين

الإعراب والمعنى من حيث أهميتها وحقيقتها. وأما صلب هذا الفصل فيتمثل في مبحثين: أولهما يعني ببيان الدلالات الخاصة بكل حالة إعرابية في الأسماء، وثانيهما يهتم بالكشف عن المعاني الخاصة بكل حالة إعرابية في الفعل المعرب وهو المضارع.

وأما الفصل الثاني "أثر الصيغة والاشتقاق والجمود" فهو يحاول أن يبين أثر الاشتقاق والجمود - باعتبارهما جانبيين يرجعان إلى اللفظ - على تحديد الوظائف النحوية والأحكام، وهذا يتم من خلال مبحثي هذا الفصل، وأولهما : أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية، وثانيهما : أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية، وهذا المبحث يهتم بدراسة العامل من هذه الناحية لما له من أثر كبير في اقتضاء وظائف معينة في التركيب.

ونود أن نشير إلى أن هذين الفصلين السابقين كل منهما يعني بدراسة جانب لفظي بوصفه مؤثراً على المعنى بصفة خاصة. أما الفصلان التاليان - وهما الثالث والرابع - فهما على العكس من ذلك يعنيان بدراسة المعنى بوصفه مؤثراً على اللفظ في المقام الأول من خلال ثلاثة جوانب هي : إبهام المعنى، ومعنى الجنس، والمعاني المختلفة.

وبناء على هذا يتوجه الفصل الثالث، وهو "أثر إبهام المعنى" - إلى العناية ببيان أثر كون معنى المبنى النحوي مبهماً على تركيب أجزاء الجملة معاً وتكوينها. وهذا ما يبدو فيه من خلال المبحثين : الأول الذي يحاول تعريف الإبهام وتحديد مواضعه عن طريق حصره في نوعين هما : الإبهام المفرد والإبهام التركيبي. والمبحث الثاني الذي يتوجه إلى بيان أثر الإبهام في الوظائف النحوية والجملة، وأهم المواضع التي تأتي في هذا الصدد : ضمير الفاعل وجملة المدح والذم والتمييز والظرف.

والفصل الرابع "أثر معنى الجنس وغيره من المعاني المختلفة" يرصد أثر المعنى من خلال إطارين : الأول : معنى الجنس الذي يحاول البحث قبل بيان

تأثيره، أن يعرفه ويحدد أقسامه المختلفة التي تقوم على أساس النظر إلى هذا المعنى من ثلاثة جوانب أساسية هي : دلالاته وعدده وتمييزه. وفي هذا الإطار يتم تناول الآثار المترتبة على معنى الجنس في المعاني والمباني، ومن ذلك تأثيره فيما يدل على العدد والنوع والتعريف والتشكيك.

وأما الإطار الثاني في هذا الفصل، فهو المعاني المتفرقة بصفة عامة التي يتحقق عرض أثرها من زاويتين، إحداهما تحليل الكلم تحليلاً نوعياً، ويقصد بهذا تحليل الكلمات بوصفها تنتمي إلى نوع معين من أنواع الكلم وما يترتب على هذا. والزاوية الأخرى هي الشروط وما تعنيه من تحقيق الوظائف النحوية. وكل واحد من هذين الإطارين السابقين يمثل مبحثاً.

وأما الفصل الخامس والأخير، فيعني في مبحثين أيضاً بالجمع بين جانبي اللفظ والمعنى لدراسة أثر كل منهما مقارنة بالآخر على مستوى مهم هو مستوى التركيب، وذلك من خلال التراكيب التي لها علاقة واضحة بذلك وهي تشمل : التركيب الإسنادي الأصلي والمركب الإضافي، وتركيب التابع، ومركب المصدر المؤول والوصف المحلي بأل.

وأود بعد هذا أن أشير إلى أن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة وإن كانت في الأصل رسالتي التي حصلت بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، والتي نوقشت في آخر عام ١٩٩٧م في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وكان عنوانها : «تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي».

ويرجع قلبي إن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة، إلى أنني أضفت إلى أصلها - في مواضع عديدة متفرقة - كثيراً من المسائل والتفاصيل والتعليقات؛ مما نتج عن استمرار معاشية الفكرة في الذهن. وتتابع القراءة، ورغبتني في أن تصبح الدراسة عند طبعها أكثر ثراءً وخصباً. ولذا يجوز لي أن أصف ما أقدمه الآن بأنه عمل قديم جديد أو بناء متجدد، ولعل تعديل العنوان يشير إلى ذلك ويؤكد.

ويقتضيني الوفاء هنا أن أقدم شكرى وأعرب عن امتناني للأستاذ الدكتور أمين على السيد، والأستاذ الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل اللذين أشرفا على

أصل هذا العمل، كما يحثني الوفاء كذلك أن أسوق جزيل الشكر أيضاً لمناقشي فيه : الأستاذ الدكتور على أبو المكارم، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة.

أما أنت أيها الأستاذ الجليل الذي يشرق علينا دائماً بأستاذيته وإنسانيته فتستضيء ونطمئن إليه وبه، أستاذي الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبداللطيف - فلا أستطيع أن أوفيك حق الشكر تجاه قراءة هذا العمل والإسهام في نشره إلا أن أقول : إن هذا بحث كتب في كثير من مواضعه بهدي آرائك وكلامك، وها هو ينشر ويخرج للنور بمساعدة ولفتة خنون من جميل خصالك، فلك الشكر المتصل بحق المرتين أولاً وأخيراً.

وهي مقام الشكر لا أنسى أن أقدم شكرى وتقديري كذلك إلى الأستاذ هاني أحمد غريب وداره، عرفاناً بالجهد الطيب المبذول في تقديم هذا الكتاب إلى القارئ.

وختاماً أقول : لقد حاولت في جميع المراحل التي مرت بها هذه الدراسة أن أبذل أقصى ما في وسعي من جهد ودقة وأناة، كي تصبح على النحو الذي أرجوه والذي ينبغي أن يكون عليه أي عمل علمي جاد. وحسبي في النهاية بعد حكم القارئ لي أو على، أنني سلكت طريقاً أراه وعراً دأبى الجد والمصابرة وتحفزني رغبة تقديم الجديد. واللغة أسأل أن أكون من العلم النافع بسبب. إنه سميع قريب مجيب.

« ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير ».

عبد السلام السيد حامد

القاهرة في الثالث من صفر ١٤٢٢هـ

الموافق ٢٧/٤/٢٠٠١ م

تمهيد

أولاً. نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى :

تتكون الكلمة أو أية وحدة لغوية تكبرها من جانبين أساسيين مهمين لا يتفصل أحدهما عن الآخر هما : اللفظ والمعنى . ودراسة اللفظ في حد ذاتها تعد في جانب كبير منها دراسة للعلاقة بين هذين الجانبين .

ونظراً لأهمية اللفظ والمعنى عموماً وارتباطهما بكثير من العلوم ومجالات المعرفة الإنسانية، لم تقتصر دراستهما قديماً وحديثاً - عند العرب وغيرهم - على مجال اللفظ وحده الذي يعد أكثر ميادين العلوم اهتماماً بهما ^(١)، بل إن كل المجالات المعرفية ذات الصلة بهذه القضية درست ما يخصها منها . ولذلك نجد أن قضية اللفظ والمعنى في تراثنا مسألة أساسية مشتركة في العلوم والدراسات العربية التي تتصل بالكلمة واللفظ حيث إنها « هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشغلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد، نقد الشعر والنثر، دع عنك المفسرين والشراح الذين تشكل العلاقة بين اللفظ والمعنى موضوع اهتمامهم العلني الصريح » ^(٢).

وقد كان من إسهام اللغويين العرب في هذا المجال : وضع المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ ^(٣)، ودراسة اتصال معاني الألفاظ المتحدة الأصول ومحاولة ربط بعضها ببعض فيما عرف باسم الاشتقاق الأصغر والاشتقاق الأكبر .

(١) انظر : اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ، ترجمة د . عباس صادق الوهاب (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ط ١ - ١٩٨٧ م) ١٦ .

(٢) أصول (المجلد السادس - العدد الأول - ١٩٨٥ م) بحث لمحمد عابد الجابري بعنوان : اللفظ والمعنى في البيان العربي : ص ٢١ .

(٣) انظر : علم الدلالة ، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب - القاهرة - ط ١ - ١٩٩٣) ٣٠ - ٣١ .

وكذلك بحث المطابقة بين اللفظ ومعناه من حيث مناسبة كل منهما للآخر^(١)، وتفسير العلاقة أيضاً بين اللفظ والمعنى بأنها - وهذا هو رأى أكثرهم - عرفية اعتباطية^(٢).

وقد اقتضت جهود البلاغيين في هذا الشأن السير في ثلاثة اتجاهات : دراسة الحقيقة والمجاز، وبحث خصائص التراكيب، ودراسة الظواهر البديعية اللفظية. وقد أسفرت هذه الجهود عن اكتشاف نظرية النظم عند عبد القاهر ووضع ثلاثة علوم تمثل هذه الاتجاهات وهي : البيان والمعاني والبديع، وهذه العلوم يجمعها إطار مشترك هو «العلاقة بين الاختيار الأسلوبى باعتباره رمزاً وبين المعنى»^(٣).

ويضاف إلى ذلك أن هذه القضية برزت بوضوح في تاريخ الأدب العربى وخاصة في القرن الثالث الهجرى، وشغلت الأدباء والنقاد وظلت مناط البحث والجدل فترة طويلة. وقد انقسم هؤلاء أمامها فريقين، وكان الاتجاه السائد تفضيل اللفظ على المعنى حتى عرف النقد العربى بهذا^(٤).

وفيما يختص بعلاقة أصول الفقه والمنطق بهذه المسألة نجد أن هذه العلاقة واضحة أيضاً، حيث إن هذين العلمين يدرسان المعنى على المستوى العقلى. فقد عنى علماء الأصول بدراسة المعنى لأنه يمثل ركناً مهماً من أركان

(١) انظر - مثلاً - : باب "إمساس الألفاظ أشباه المعانى" وباب "قوة اللفظ لقوة المعنى" في الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد على التجار (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٢ من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ م) ١٥٤/٢، ٢٦٧/٢.

(٢) انظر - دلالة الألفاظ، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط ٢ - ١٩٦٣ م) ٦٤ والظواهر اللغوية في التراث النحوى : ج ١ الظواهر التركيبية، للدكتور على أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - ط ١ - ١٩٦٨) ١٣٠ - ١٣٢.

(٣) الأصول : دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب، تأليف الدكتور تلمح حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢ م) ٣٤٦.

(٤) انظر : العمدة في صناعة الشعر وأدابه وتقده لابن رشيق القيروانى، تحقيق محمد معوى الدين عبيد الحميد (دار الجيل - بيروت ط ٤ - ١٩٧٢ م) ١٢٤/١ - ١٢٧ ودلالة الألفاظ ٣٠٠، ٣٠١ وعلم الدلالة العربى : النظرية والتطبيق، للدكتور فايز الداية (دار الفكر - دمشق - ط ١ - ١٩٨٥ م) ٣٢ - ٤٠ وقضية اللفظ في النقد العربى حتى القرن الخامس الهجرى (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٨٠ م - إعداد السيد أحمد الباز) ص ١.

استنباط الأحكام الفقهية من النصوص ويعمل عليه في البحث عن الأدلة، ومن أهم مباحثهم في هذا الصدد تقسيمهم دلالة اللفظ بأعبارات مختلفة هي : الوضع والاستعمال والوضوح والقصد.

وفي المنطق تعد دراسة دلالة الألفاظ جزءاً من دراسة المنطق نفسه وذلك لأهمية المعنى الكبيرة في استنباط الأحكام المنطقية من القضايا. ومما تناوله المنطق في هذا الشأن تقسيم اللفظ من حيث الشكل إلى مفرد ومركب، وتقسيمهم دلالة اللفظ على معناه إلى ثلاثة أنواع هي : المطابقة والتضمن والالتزام^(١).

ولعلنا إذا توقفنا قليلاً عند علاقة المنطق بقضية اللفظ والمعنى نجد أمراً مهماً تجدر الإشارة إليه هنا، وهو يتمثل في أن أوضح ما يبين هذه العلاقة ذلك الجدل الذى تصوره رسالتان وردتا في كتاب أبى حيان «المقاييسات» وهما تمكسان طرفاً من الصراع الذى دار في القرن الرابع الهجرى بين المتعصبين للثقافة اليونانية بمنطقها الأرسطى والمعتدلين الذين يرون الاقتصاد في الاستفادة من هذا وخاصة في البحث اللغوى.

والرسالة الأولى تمثل مناظرة جرت في حضرة الوزير ابن الفرات بين متى ابن يونس المنطقى وأبى سعيد السيرافى النحوى الذى انتصر على خصمه. ونص هذه الرسالة أو هذه المناظرة - كسأن الأخرى - يبين في صراحة في كثير من المواضع علاقة المنطق بهذه القضية مع بيان صلة النحو بهذين، ومن هذا قول متى : «لا حاجة بالمنطقى إلى النحو، وبالنحوى حاجة إلى المنطق لأن المنطق

يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقى باللفظ فاليعرض، وإن عبر النحوى بالمعنى فاليعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى»^(٢). وقد أكرر عليه السيرافى هذا وخطأه فيه مبيئاً أن المنطق والنحو (١) انظر : منهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث، للدكتور على زوين (دار الشؤون الثقافية العامة - سلسلة كتب شهرية - بغداد - ط ١ - ١٩٨٦ م) ١٠٨ - ١١٧ وما يبعدها، واللغة العربية منهاها ومبناها للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ م) ٢٧ وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار ٢١.

(٢) المقاييسات لأبى حيان التوحيدي، محقق ومشروح بقلم حسن السندويش (دار سعاد الصباح - الكويت والقاهرة ط ٢ - ١٩٩٢ م) رسالة «المنطق اليونانى والنحو العربى» ص ٧٤.

واللفظ والإفصاح والحديث وما شابه هذا كله من واد واحد، ثم قال : « والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي، والمعنى عقلي »^(١)

ومما اعترض به السيرافي أيضاً على مثنى قوله إن النحو ينظر في المعنى كالمنطقي، لأن لكل لغة منطقها الخاص، وقد ذكر أمثلة مختلفة لبعض الأساليب العربية في هذا الشأن، وهي جمل يتوقف فهمها وإدراك ما يترتب عليها والتمييز بينها على فهم المعنى من ناحية النحو لا من ناحية المنطق^(٢)، ولأجل هذا يستكثر السيرافي مسائلًا فلم تدعى أن النحو إنما ينظر في اللفظ لا في المعنى والمنطقي ينظر في المعنى لا في اللفظ ؟ هذا كان يصح لو أن المنطقي يسكت ويجعل فكره في المعاني ويرتب ما يريد في الوهم السانح والخاطر المعارض والحدس الطارئ، وأما وهو يريد أن يبرر^(٣) ما صح له بالاعتبار والتصحيح إلى المتعلم والمناظر فلا بد له من اللفظ الذي يشتمل على مراده، ويكون طياًقاً لغرضه، وموافقاً لقصد «^(٤)

• وأما رسالة أبي حيان الثانية فهي مقابلة عنوانها « ما بين المنطق والنحو من المناسبة » وهي حوار دار بين أبي حيان وأستاذه أبي سليمان المنطقي، ويبدو أنها كتبت فيما بعد، لأنها توحى بمصالحة بين النحاة والمناطق، وفيها يقول أبو سليمان : « النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي، وجُلَّ نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض، وجُلَّ

(١) السابق : ٧٥ .

(٢) تتعدد هذه الأمثلة في الجمل التالية :

(أ) زيد أفضل إخوة . وزيد أفضل إخوته . والجملة الأولى صحيحة والثانية خطأ لأن اسم التفصيل

بعض مما يضاف إليه .

(ب) لهذا على درهم غير قيراط .

(ج) يكم الثوبان المصبوغان ؟ ويكم ثوبان مصبوغان ؟ ويكم ثوبان مصبوغين ؟

(د) لفالن من الحائط إلى الحائط .

انظر : المقابسات ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ .

(٣) « يبرر » هكذا بالراء الثانية المهملة ، وأظنه تعريفاً صوابه بالزاي الثانية المنقوطة .

(٤) المقابسات : ٧٨ ، ٧٩ ، وانظر : فصول (المجلد ٦ - العدد ١ - ١٩٨٥ م) ص ٢٦ .

نظر النحو في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر... وكما أن التقصير في تعبير اللفظ ضار ونقص وانحطاط، وكذلك التقصير في تحرير المعنى ضار ونقص وانحطاط »^(١) . ويقول أيضاً : « وبالجملة، النحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة... والنحو تحقيق المعنى باللفظ، والمنطق تحقيق المعنى بالعقل »^(٢) وعلى هذا يعين كل منهما الآخر^(٣) .

• وأما من حيث نظر النحاة في اللفظ والمعنى - وهذا من أهم جوانب هذه القضية - فذلك هو موضوع هذا البحث، وتكفي الآن الإشارة الموجزة إلى أنهم حاولوا أن يدرسوا العلاقة المتبادلة بين هذين الجانبين من خلال بحث التركيب ومكوناته.

وأما الناظرون في اللفظ والمعنى من غير العرب من الغربيين، فهؤلاء أيضاً « تعددت هوياتهم ومشآربهم : فقد نظر في المعنى كثير من قروء الدراسات الإنسانية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأنثروبولوجيا والأدب واللغة وغيرها، ولقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف هذه القروء وبحسب اهتمام كل فرع منها بجانب خاص من جوانب المعنى »^(٤).

ويرجع تاريخ بدء البحث في هذه القضية قديماً إلى الهنود وفلاسفة اليونان، حيث نظروا في حقيقة العلاقة بين اللفظ والمعنى : « طبيعية ذاتية هي أم عرفية اعتبارية »^(٥) ؟ ويعد ذلك بفترات طويلة ومروراً بجهود العرب التي أشرنا إليها في

(١) المقابسات : ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) السابق : ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) انظر : من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط ٢ - ١٩٦٦ م) ٦٥ - ٧٧ .

ومن الجدير بالذكر هنا أنه بالرغم مما توحى به رسالة أبي حيان الثانية من مصالحة بين النحو العربي والمنطق، فقد قيل إن الغلبة في الصراع بين الطرفين يمد ذلك كتبت للمنطق . ومما يدل على هذا أن المقولات العشر - وهي : الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والقابلية والقابلية - مثلك المرجع الذي آلت إليه قضايا النحو والذي كان عليه المعول في مسائله . انظر : التركيب اللغوي للأدب ، للدكتور طه عبد البديع (الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - مصر - ط ١ - ١٩٩٧ م) ١٤ ، ١٥ .

(٤) اللغة العربية معانيها ومبناها للدكتور تمام حسان ٢٤ .

(٥) انظر : دلالة الألفاظ ٦٢ ، ٦٣ .

هذا الميدان، وفي مطالع العصر الحديث - بدأ البحث في الدراسات اللغوية بصفة عامة - وغيرها بالطبع - في الغرب ينهض ويتطور، وغنى عن البيان أن نعيد القول بأن أى دراسة لغوية قامت في هذه الفترة تعد دراسة للفظ والمعنى من زاوية ما، ومن ذلك دراستهما من الناحية التركيبية.

وإذا كانت دراسة المعنى على نحو خاص، بدأت تتطور وتتقدم من خلال ما كتبه أوجدن ورتشاردز^(١) في الربع الأول من القرن العشرين حتى أصبحت دراسة المعنى أو الدلالة علماً مستقلاً بعد ذلك^(٢) - فقد تداخلت مناهج هذا العلم مع مناهج النحو بعد مقالة Katz و Fodor الرائدة (١٩٦٣م) التي قادت إلى دمج الفرعين داخل إطار القواعد التحويلية^(٣)، وتوسعت اهتمامات هذا العلم لتشمل التراكيب وتحليل الجمل ببيان علاقات كلماتها ببعضها ببعض، وإظهار كيفية ارتباط الجمل منطقياً بالجمل الأخرى^(٤).

وبناء على هذا أصبح ينظر إلى التحليل الدلالي على أنه يشمل فرعين : أحدهما يعنى ببيان المعاني المعجمية للمفردات، والآخر يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات والعلاقات بين أجزائها وهو ما يسمى بالمعاني النحوية^(٥).

(١) منح كل من هذين موضوع المعنى قدراً كبيراً من التخصص عن طريق عملهما الأساسى وهو إخراج كتاب مستقل لمعالجة المعنى هو "معنى المعنى" عام ١٩٢٣م، وقد حاولا أن يضعوا فيه نظرية للعلامات والرموز، كما بينا من خلاله ستة عشر تعريفاً تزيد على العشرين بالتقسيمات الفرعية، ويحسب لهما أيضاً أنهما قدما لتحليل المعنى التمييز بين الوظيفتين الإشارية والعاطفية للكلمات. انظر : علم الدلالة ٢٣ : ٧٤ ودور الكلمة في اللغة، تأليف ستيفن أولمان، ترجمه وعلق عليه الدكتور كمال محمد بشر (مكتبة الشباب - القاهرة - ط١ - ١٩٨٦م) ٦٩ - ٧١.

(٢) انظر : علم الدلالة ٢١ - ٢٠.

(٣) عنوان هذه المقالة "بناء النظرية الدلالية" The Structure Of Semantics وقد ظهرت في مجلة Language : الجزء ٣٩ - المجلد الثانى من صفحة ١٧٠ إلى صفحة ٢١٠. وهى تعد تحولاً أساسياً في نظرية التحويليين لأنها غنيت بتوضيح أن الينيتين العميقة والسطحية ممّا تمدان الجملة بالتفسير الدلالي بعد أن كان السائد لديهم قبل ذلك أن البنية العميقة وحدها هى التي يعول عليها في ذلك. انظر : النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالي، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (القاهرة - ط١ - ١٩٨٣م) ٣٦، ٣٧.

(٤) علم الدلالة ٦.

(٥) انظر : السابق ٧٠٦.

وبعد هذه النظرة العامة المجهدة لمعالجة قضية اللفظ والمعنى، يمكننا أن نضيف ونعرض النقاط الثلاث الآتية التى تمهد - على وجه الخصوص - لموضوع هذه الدراسة الأساسى، وهو بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى في النحو وخاصة ما يتعلق منها ببناء الجملة.

ثانياً- تعريف اللفظ والمعنى :

(أ) اللفظ :

ما نقصده في بحثنا هذا بمصطلح : «اللفظ» هو المقابل المادى أو الحسى المنطوق لمصطلح "المعنى"، أى إن المعنى إذا وصف بأنه فكرة ذهنية مجردة لا يمكن أن ترجع إلى المادة، فإن ما يقابل هذه الفكرة الذهنية المجردة هو ما نقصده باللفظ، وعلى هذا فاللفظ هو المنطوق الذى يتكلم به اللسان أيًا كان قدره وكمته وهو شكل ويقابل المعنى، وبناء على ذلك أيضاً فاللفظ هو أداة الإشارة إلى هذه الفكرة الذهنية المجردة وهو الحامل لها والمعبّر عنها، أى إنه أداة أداء الدلالة أو المعنى، وأهم سمة مميزة له أنه منطوق وأنه شكل.

وما ذكرناه لما نقصده باللفظ يتفق بقدر كبير مع مجمل تعريفات النحاة وغيرهم له وإشاراتهم إليه وحديثهم عنه، ويدل على ذلك هذه الفقرات والإشارات المختارة من كلام بعضهم في هذا الشأن :

(١) - يتأكد لنا اقتران مصطلح اللفظ بمعنى (النطق) من استعمال سيبويه (ت سنة ١٨٠هـ) له بهذا المعنى في كثير من المواضع، ومنها على سبيل المثال الباب الذى جعل عنوانه : « هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد »، وفيه يقول : « قال الخليل يوماً وسأل أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى هى لك والكاف التى هى مالك والباء التى هى ضرب ؟ فقل له تقول : بَاء كاف. فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال : أقول : كة وبء. فقلنا : لم ألحقنا الهاء، فقال : رأيتم قالوا : عه، فألحقوا هاء حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف... ثم قال : كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامى

وباء اضرب ودال قد ٩ . وقد بين لهم أنه يقال : أب وإى وإذ ، بإلحاق همزة قبل هذه الأحرف حتى يتمكن من اللفظ بالساكن « (١) .

ونجد شيئاً آخر مهماً لدى سيبويه وهو مقابله بين اللفظ والمعنى في مواضع مختلفة منها الباب الذى صدره بقوله : « هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى » . وفى هذا الباب يقارن بين النصب والرفع فى بعض التراكيب المتعلقة باستعمال ما يدل على الزمان والمكان . ومن أمثلة ذلك ما يقال فى جواب نحو : متى يسار عليه ؟

فقد بين أنه يمكن أن يجاب على هذا بالنصب على الظرفية فيقال : اليوم أو غداً أو ما شابه ذلك .

كما بين أنه يجوز أن يأتى الجواب بالرفع أيضاً فيقال مثلاً : سير عليه اليوم ، ووجه الرفع على اتساع الكلام كما يقال : الليلة الهلال ، أى الليلة ليلة الهلال . (٢)

ومن البين أن سيبويه يقصد باللفظ هنا العلامة الإعرابية أو الإعراب (٣) : لأن معنى كلامه أن الشكل اللفظى المتمثل فى النصب يتبع معنى معيناً ويوجه ويصحح عليه ، كما أن الشكل اللفظى المتمثل فى الرفع يتبع معنى معيناً آخر ويوجه ويصحح عليه . وهذا الكلام يؤكد ما قلناه فى تحديد مفهوم اللفظ بأنه يقصد به المنطوق أياً كان شكله وكمه كبيراً أو صغيراً ؛ فهذا اللفظ أو المنطوق لا يقتصر على الوحدات الكبيرة المستقلة فقط كالجملة أو الكلمة ، بل إنه يشمل أيضاً ما هو أقل

(١) الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح الأستاذ عبدالسلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٢ ، ٢٢٠/٢٢ ، ٢٢١) وانظر مثاليين آخرين لهذا فى الكتاب ٤٩٩/٣ ، ٢٢١ ، ٢٢١ .
وزاجع : المقترض للميرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - طبعت أجزاءه بين سنتي ١٣٨٦ هـ و ١٤١٥ هـ) ١٧٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢١٦/١ .
(٣) يؤكد هذا الفهم تصريح الأعلام الشنتمرى فى شرحه لباب « اللفظ للمعاني » (الكتاب ٢٤/١) بأن اللفظ هنا يعنى أن يكون سيبويه قد أراد به الحركة الإعرابية . انظر : التكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلام الشنتمرى (تحقيق رشيد بلحبيب - وزارة الأوقاف بالمغرب - ١٩٩٩ م) ٢٠٠/١ .

وأكثر ضالة من الكلمة نفسها كالعلامة الإعرابية التى تكاد تكون أصغر الوحدات الصرفية غير المستقلة من الناحية الكمية .

٢ - عرف ابن مالك (ت سنة ٦٧٢ هـ) الكلمة بأنها « لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا ، أو متوًى معه كذلك وهى اسم وفعل وحرف » (١) .

وقد بين فى شرح هذا التعريف أن استعمال مصطلح اللفظ هنا أولى بالذكر من اللفظة ، لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرهاً كان أو أكثر ، وبحق اللفظة لا تقع إلا على حرف واحد ، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضمية من الضرب ، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به ... والمعهود فى هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، ولذلك قلما يوجد فى عبارة المتقدمين لفظة ، بل الموجود فى عباراتهم لفظ ، كقول سيبويه فى الباب الذى ترجمته : « هذا باب اللفظ للمعاني » : « واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » ثم قال : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو : جلس وذهب » .

ولم يقل اختلاف اللفظتين ، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور ، بخلاف تصديره بلفظ .

والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد ، وتاء مسلمة ، ولا بعض فعل كهزمة أعلم ، وألف ضارب . فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لكونه غير مستقل « (٢) .

ونستطيع أن نعقب على كلام ابن مالك هذا بأن تشير إلى أن الاستعمال المشهور لكلمة « اللفظة » فى العرف اللغوى الآن هو تخصيصها بالكلمة المفردة ، لا تخصيصها بالحرف الواحد كما ذكر .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المغنوت (دار معر - القاهرة - ١٩٩٠ م) ٢/١ .
(٢) السابق ٤/١ .

٣ - قال الرصنى (ت سنة ٦٨٨ هـ) « واللفظ فى الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى المنسوط به ، فالقول والكلام فى المقصد من حيث أصل لغة بصق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعاني ، أو أكثر منه مفيداً كان أو لا لكن القول اشتهر فى المفيد ، بخلاف اللفظ والكلام ، واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعداً واللفظ خاص بما يخرج من لضم من القول ... » (١)

٤ - قال الشيخ خالد الأهرى (ت سنة ٩٠٥ هـ) « واللفظ فى الأصل مصدر لفظت الرحي الدقيق إذا رمته إلى خارج (٢) ، و المراد باللفظ هنا (أى فى اصطلاح النحويين) المنسوط به وهو الصوت من الهم المشتمل على بعض الحروف ، « هجشة تحقيقاً كريد ، أو تشدير كلفظ لضمائر لمستترة وسمى لصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمى لهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب » (٣)

٥ - قال السيوطى (ت سنة ٩١١ هـ) « ماخرج من الهم إلى لم يشتمل على حرف مصوب ، وإن اشتمل على حرف ولم يقصد معنى فلفظ ، وإن أعاد معنى فقول . فإن كان مفرداً فكلمة ، أو مركباً من اثنين ولم يقصد نسبة مفصولة لذاتها فجمة ، أو أعاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثة فكم »

٦ - قال أبو البقاء الكموى (ت سنة ١٠٩٤ هـ) عن اللفظ « هو فى لغة مصدر بمعنى الرمى ، وهو بمعنى المفعول ، فيتناول ما لم يكن صوتاً ، وما هو حرف واحد وأكثر مهملاً أو مستعملاً ، صادراً من الهم أولاً ، لكن خص فى عرف اللغة بما صدر من الهم من الصوت المعتمد على المحرج حرفاً واحداً أو أكثر ، مهملاً أو

سرى الرصنى على الكافية ، تصحيح ونسب يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قازوين - يرب ١٩٧٨ م) ٢١ ، ٣٠ / ١

(٢) معنى « اللفظ » فى أصل اللغة ، الرمى من اعم خاصة ، وقد يكون مطلقاً ، انظر سنان لعرب لابن منظور (دار المعارف بمصر) ١ هـ ط ، وعدم الدلالة لعربى الدكتور هدير الداية ١٢ ، ٤١

(٣) شرح التصريح على توضيح للشيخ خالد الأهرى (دار إحياء الكتب العربية - فيصل النجلى - القاهرة ٢٠٠١ م) ٢٠ ، ٢١

(٤) لأشباه والنظائر فى النحو لسيوطى ، تحقيق الدكتور عبد لعال سالم مكرم (مؤسسة الرسالته - بيروت ط ١ - ٩٨٥ م) ٥ / ٣

مستعملاً ، فلا يقال : لفظ الله ، بل يقال كلمة الله . وفى اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من الهم من الحرف ، واحداً أو أكثر ، أو تحرى عليه أحكامه كالعطف والإبدال ، هيندرج فيه حيثئذ كلمات الله ، وكذا الضمائر التى يحب استقارها . وهذا المعنى أعم من الأول . وأحسن تعاريفه على ما قيل : صوت معتمد على مقطع ، حقيقة أو حكماً ؛ فالأول كزيد ، والثانى كالضمير المستتر فى (قم) المقدر بأنك (١)

٧ - عرف الشيخ الحصرى (ت سنة ١٨٧٠ م) اللفظ بقوله : « وهو فى اللغة مصدر لفظت الشيء من باب صرب ، إذا طرحته مطلقاً أو من الهم خاصة ... وفى عرف النحاة صوت معتمد على محرج من محارج الهم محقق كاللسان أو مصدر كالجوف ، وسمى ذلك لفظاً لأنه هواء مرمى من داخل الرئة إلى خارجها ، فهو مصدر أريد به المفعول كالحلق بمعنى المحلق . وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم : صوت مشتمل على بعض الحروف ، لأنه يرد على ما هو حرف واحد كواو العطف ؛ إذ الشيء لا يشتمل على نفسه ، وإن أوجب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف ، إذ الحرف مجموع الصوت وكييفته . وهى الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد فى المقاصد ، لا الصوت فقط ولا تكيفية فقط (٢) ، فإن قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا امتناع ، لنطق بالساكن ، والحركة متوقفة على الحرف لأنها صفة له قائمة به وأنه دور - قلنا : هو على أن الحركة مع الحرف دور محى لا سيقى فلا يصح ، ولحق أنها بعد ، وإنما لشدة المقاربة تتوهم المقاربة . ثم اللفظ له أفراد محققة هى ما يمكن النطق بها بالمعل كريد ، أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتداً أو حبر لتيسر النطق بها صراحة ، وكذا كلامه تعالى قبل تلفظاً به من الألفاظ المعجمة بالقوة لذلك (٣)

(١) الكليات لأبى البقاء الكفوى تحقيق الدكتور عدس درويش ومحمد المصرى (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٢ م) ٧٩٥

راجع تقريراً آخر بين لعرف والصوت فى كتاب نغم العربية معناه ومبناها ٧٣ - ٧٥

(٢) حاشية الحصرى على شرح ابن عقيل على إحياء ابن مالك للشيخ محمد الحصرى (دار الفكر - دون ١٤١٢ هـ)

لعلنا من هذه التعريفات والافتراضات التي نقلناها والتي في كل واحد منها إضافة مختلفة - أدركنا أن أكثرها دقة وأقربها للصواب في تعريف « اللفظ » هي الاصطلاح النحوي بمفهوم القدماء - كما يبدو - ما جاء في تعريفين الأخيرين، وأن تلك التعريفات حملاً تنفق في صياغتها ثبات لفظ اللفظ ينحصر في المنطوق أو لمفوض، وهذا لا يخرج عما ذكرناه وحددناه بداية. ولعلنا أيضاً أدركنا من خلال ذلك أن مصطلح « اللفظ » يرتبط بمصطلحات أخرى تدور في فلكه وتتصل به، وهي: القول و الكلام والجملة والكلام.

وسبيل بيان العلاقة والفرق بين اللفظ وهذه المصطلحات، وبين هذه المصطلحات بعضها وبعض - من وجهة نظر النحاة القدماء خاصة بناء على ما سبق - يتحدد في أن « اللفظ » يشمل هذه المصطلحات جميعاً بما يندرج تحتها من وحدات ومفاهيم، كما أنه يمكن أن يشمل أيضاً ما هو أدنى منها؛ وذلك لأن مصطلح اللفظ يعني كل ما ينطق به، أي كان شكله وكفه كما قلنا، كما أنه ينطق على كل ما ينطق به سواء أهد، أو لم يهد^(١) - كما في حالة الصوت المصد الذي نقل عن سيدييه كيفية نطقه، وكما في حالة اللفظ المهمل مثل (ديز) - ومواء كان مستقلاً في النطق كضرب، أو غير مستقل كالعلامة الإعرابية، وكلهمزة في (أعم) وثناء في (مسألة) - وكلامها حرف - على النحو الذي بينه ابن مالك، كما أنه يشمل كذلك كل ما ينطق به سواء أكان المعنى الذي يعبده مفرداً - كما هو موجود في الكلمة - أم مركباً كما هو موجود في الكلام والجملة والكلام.

وأما « القول » فهو كل لفظ دال على معنى، وهذا يصدق على الكلمة والكلام والكلم والجملة^(٢). ومن هذا يُعرف أن القول مثل اللفظ، في كل واحد منهما عموم ويدخل تحتها النوع الأخرى، والفرق بينهما أن اللفظ لا يشترط فيه إعادة مع-

١ - انظر شرح التوضيح ١/ ٢٦، ٢٧ وشرح ابن عقيل على أمية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد (دار التراث - القاهرة - ١٩٨٠م) ١/ ١٤، ١٥

٢ - انظر معنى التليين لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مكتبة ومطبعة صبيح

عاهرة - ٢٠٠٢) ٢/ ٣٧٤

٣ - انظر شرح لرسالة على الكافية ١/ ٣٢، ٣٣، وبناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد الطيف (دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٦م) ٢١

لأنه أعم، والقول يشترط فيه ذلك، وأما « الكلام » فهو يطلق على المركب من ثلاث كلمات فأكثر وإن لم يتم معناه نحو: « إن قام زيد^(١) »

وأما « الجملة » فهي ما اشتمل على طرفي الإسناد وإن لم يكن مفيداً، ومثال ذلك الجملة الفعلية: « قام محمد » والجملة الاسمية: « على جاء » وحملة الشرط والصفة نحو: « إن خرج زيد » و « حصر » في نحو « الذي حصر على ».

وأما « الكلام » فهو مدلول على معنى يحسن السكوت عليه، أي إنه أحسن من الجملة لاشتراط تمام المعنى فيه^(٢)

ونمة فرق آخر مهم غير هذا بين الجملة والكلام، يتمثل في أن الجملة أعم لاشئ، لأن المقصود بها ما تضمن إسناداً أصلياً سواء أكان في تركيب مقصود لذاته أم في تركيب غير مقصود لذاته، كالإسناد الذي يوجد في خبر المبتدأ والصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت هذه الوظائف حملاً، وكالإسناد في جملة الصلة وحملة القسم والشرط، وأما الكلام فهو ما تضمن إسناداً أصلياً وكان مقصوداً لذاته، وعلى هذا كل كلام جملة وليست كل جملة كلاماً، ومثال ذلك قوله تعالى: « والله خلق كل دابة من ماء^(٣) » فهنا « والله خلق » كلام وجملة لأنه يتضمن الإسناد الأصلي ومقصود لذاته، وأما « حصر » خلق - وهو مشتمل على صهيير يعرب هاءلاً - فهو جملة فقط لأنه - وإن اشتمل على إسناد أصلي - ليس مقصوداً لذاته^(٤).

وأما الكلمة، فقد كان تعريفها محل خلاف قديماً وحديثاً، وهو في الحقيقة خلاف غير مقصور على تعريف الكلمة العربية وحدها. فمن تعريفاتها القديمة قول

ابن الجاحظ إنها «لفظ وضع لمعنى مفرد»^(١). وقد ذكر الدكتور تمام حسان هذا لتعريف ضمن مجموعة من التعريفات القديمة وناقدها جميعاً لعدم دقتها، ثم بين أن تحديد الكلمة وتعريفها ينبغي أن يعتمد فيهما على أساس معينة تمنع الخلط في هذا المجال^(٢). وهذه الأسس يصممها التعريف الذي وضعه وعرف فيه الكلمة بأنها «صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تقرد، أو تحذف، أو تحشى، أو يعبر موضعها، أو يستبدل بها غيرها في سياق، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها رواث»^(٣).

ومعنى ما سبق أن الكلمة تطابق المراد باللفظ المفرد المستقل، وبناء على هذا، تشير إلى أنه لا تعارض - كما رأى الدكتور إبراهيم أبيس^(٤) - بين الاستعمال وما تكاد تجمع عليه المعاجم العربية من ترادف اللفظ والكلمة وكونهما بمعنى واحد، وتضيق الحاجة بينهما وحمل الكلمة أخص من اللفظ، لأنها - من وجهة نظرهم - لفظ دال على معنى مفرد. ونحن نرى أنه لا تعارض، لأن الحاجة لا يختلفون في أن اللفظ يستعمل بمعنى الكلمة، غير أنهم لإدراكهم جانب النطق والعملية الصوتية في اللفظ «جعلوه أعم من الكلمة» وشاملاً لكل منطوق وعسوه مقبلاً للمعنى.

وبناء على ذلك فخلاصة المفهوم الذي نرخصه للفظ في هذا البحث بمصده أنه المقابل الحسى أو المادى للمعنى ووسيلة أدائه، سواء أكان أقل من

(١) شرح الرصنى على الكافية ١٩/١، وانظر: شرح ابن عيينة على آلفية ابن مالك ١٦/١.

(٢) انظر مناهج البحث في لغة الدكتور تمام حسان (دار الثقافة لنشر والتوزيع - الدار البيضاء بمغرب - ١٩٨٦م) ٢٥٩ - ٢٦٥.

(٣) لمسابق ٢٦٦، ودلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أبيس ٢٩ - ٤٤، ودور الكلمة في لغة ٤١ وما يمدف ومع ما ذكرناه من الاعتراض على تعريفات القدماء لكلمة، ينبغي أن ينتبه إلى أن الرصنى قدم إشارات وملحوظات مهمة في هذا الصدد منها أن ما يتصل به مرة واحدة - مثل: قالوا وقالوا ومسممان - يسمى بدائمة، ولا يتصل بلام التعريف والفعل المتصل بحرف لمصارعة - بعد كلمة وحده وإن كان في معيظه كلمتيه - مقتراح حرأه - انظر: شرح الرصنى على الكافية ٢٤/١ - ٢٦.

(٤) انظر دلالة الألفاظ ٢٨.

كلمة أم كلمة أم أكثر منها، ومعنى بذلك التركيب وجملة عموماً، وسواء أكان مستقلاً باللفظ أم عبر مستقل به.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول إن اللفظ بهذه الكمية يشبه كثيراً مفهوم «الكلام» عند اللغويين المحدثين حينما يجعلونه مقابلاً للغة، حيث إن الكلام عندهم «هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها»^(١). ومعنى هذا أن الكلام في رأى هؤلاء هو ما نقوله أو نكتبه، أما اللغة فهي ما نقول ونكتب بحسبها^(٢). ويتصل بذلك أيضاً أن نشير إلى أن اللفظ بالمفهوم الواسع الذي وضعناه يدخل في إطاره كذلك ونشابهه مع ما قصده فندريس بالجملة حينما جعلها مقبلاً لما يمكن أن يكون هو اللغة^(٣). كما أن اللفظ بمفهومه الواسع أيضاً يتشابه مع مفهوم «الأداء الكلامي» (performance) عند التحويليين، وهو يوضع في مقابل ما يسمونه «الكفاية اللغوية» (Competence)^(٤).

(١) لغة العربية معانها ومبناها ٣٢ وانظر أيضاً: الدراسة النحوية للشعر عند ابن حني (رد له - ماحميتير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٩٢م - إعداد: عبد السلام السيد حامد) ص ٢.

(٢) في إطار دراسة الدكتور محمد حمامة للجملة العربية وضع ثنائية قرييه سسه وثمة صبه تشابه لغة والكلام، وروجا هذه ثنائية عندهما «البنية الأساسية» و«بناء لحنية»، و«شق» بناء الجملة «هو ما يمكن أن يورث» في بعض الحالات - اللفظ هنا لأنه يعنى به لتفصيل المعنى الواقعي المنطوق - سببية الأساسية «التي هي لنظام التجريدي الثابت لتصور تركيب جملة - انظر بناء الجملة العربية ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥.

(٣) فرق فندريس بين شيئين جعل كلياً منهما مقبلاً للآخر - فأما الأول فهو الصورة اللفظية - وليست هي لفظ بمفهوم بل هي من الممكن أن تكون مساوية للغة - وأما الشيء الثاني فهو جملة ويعصد به منطوق - ويوضح هذا قوله «يمكن أن تسمى الوحدة لفظانية السابعة على الكلام بالصورة اللفظية» وهي تصوير أعده الفكر قصد التعبير لكلامي وهي في الوقت نفسه مجموعة من الإمكانيات (هكذا) الصوتية على استعداد لتحقيق المعنى. ص ٩٨ من المرجع لآتي - ويعمل أيضاً يمكن تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات الصالحين يبداء - شكلها - يحدث بينها وبينها - انظر: بحث في اللغة - ص ١١٨.

ص ١١٨ - يفرق فندريس بين شيئين جعل كلياً منهما مقبلاً للآخر - فأما الأول فهو الصورة اللفظية - وليست هي لفظ بمفهوم بل هي من الممكن أن تكون مساوية للغة - وأما الشيء الثاني فهو جملة ويعصد به منطوق - ويوضح هذا قوله «يمكن أن تسمى الوحدة لفظانية السابعة على الكلام بالصورة اللفظية» وهي تصوير أعده الفكر قصد التعبير لكلامي وهي في الوقت نفسه مجموعة من الإمكانيات (هكذا) الصوتية على استعداد لتحقيق المعنى. ص ٩٨ من المرجع لآتي - ويعمل أيضاً يمكن تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات الصالحين يبداء - شكلها - يحدث بينها وبينها - انظر: بحث في اللغة - ص ١١٨.

وبهذه النظرة نجد أن لدينا في إطار قضية اللفظ والمعنى ثلاثة حوالت مهمة هي : اللفظ، والمعنى، والكلام، والمعنى.

ومن حيث ترتب هذه الحوالت نرى أن اللفظ والكلام بأحدان المنزلة الوسطى بين الحالتين الآخرين. ولعل هذا يشير إلى حقيقة الوطيمة التي يقوم بها للفظ، وهي تنفيذ اللفظ وحملها واقفاً عن طريق الربط بين اللفظ - بوصفها محروفاً لدى الجماعة اللفظية - والمعنى الذي يصل في النهاية إلى المتلقي وبعد المعية من استعمال اللفظ عموماً.

ومع هذا ينبغي أن ننسب إلى أن هذه الجوانب الثلاثة في الحقيقة شديدة الاتصال؛ لأن اللفظ في الأصل ليست إلا مجموع اللفظ والمعنى، كما أن اللفظ - أو الكلام - والمعنى كل منهما وثيق الصلة بالآخر ولا يمكن الفصل بينهما من الناحية العملية، لذلك لا يعدو الفصل بينهما - كما يبدو في بحثنا هذا - أو في أي موضوع آخر - أن يكون إجراءً نظرياً لأجل البحث والدراسة.

وغنى عن البيان أن نقول إن المستوى الذي سننظر من خلاله إلى اللفظ هو المفهوم الذي حددناه هو المستوى النحوي في المقام الأول لأنه هو محور هذه الدراسة

(ب) المعنى^(١)

الذي يهمنا هنا من « المعنى » هو المعنى في إطار النحو. وإذا أردنا أن نعرف هذا المصطلح وأن نبين مدلوله فيه، نجد أن التهانوي - على سبيل المثال - يبدأ بتعريفه في اللفظ ثم يحاول أن يعرفه اصطلاحياً بما نقله حيث يقول : « المعنى لفظ

(١) مصطلح « المعنى » عموماً من أكثر المصطلحات التي اختلف في تعريفها، ويرجع ذلك إلى اختلاف اهتمامات لدرسين له وتعدد ميادين بحوثهم، بالإضافة إلى كثرة المصطلحات المستعملة في هذا المجال ومرتبطه به. انظر : دراسات في علم اللغة - أعظم أنثاني، لسكور كمال محمد بشر (دار المعارف - مصر - ط ٢ - ١٩٧١م) ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤

أخرى كانوا يقصدون به المعنى الدلالي بصفة عامة، وأحياناً ثالثة كانوا يقصدون به المعنى النحوي، أى وظيفة الكلمة فى الجملة كدعائية والمفعولية والإضافة وليس أن جئ حديثهم الصريح عن المعنى كان بهذا الفصد، وذلك لما لهذا المعنى النحو من صفة وثيقة بنحوه موضوع النحو نفسه، ومن هذا الحديث قول ابن جنى عن الإعراب إنه « هو الإبداء عن المعانى بالألفاظ » ألا ترى أنت إذ سمعت أكرم سعيد أبه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان لكلام شرحاً وحداً لاسيهم أحدهما من صاحبه^(١)، والإشارة المهمة فى كلام ابن جنى هذا أنه يجعل لإعراب كاشفاً عن « المعانى »، والعرد بها هنا المعانى النحوية، وقد أكد هذا بالمثالين اللذين ذكرهما.

ويتصل بحديث النحاة أيضاً عن المعنى أننا نجد تقسيماً مهماً للدلالة عند ابن جنى كذلك، يرى فيه أن الدلالات ثلاث: تمظية كدلالة (قام) بلفظه على مصدره، وصاغية كدلالة (جاء) أيضاً بصيغته على لزم بماضى ومضونه كدلالة معنى هذا الفعل على ضرورة وجود فاعل له^(٢).

ومثل هذا التقسيم الدلالي - وإن كان لا يمد بطريقة مباشرة فى تفسير مصطلح المعنى - له أهميته الواضحة فى إطار دراسة معالجة العلاقة بين النمط والمعنى من الناحية اللغوية والمعرفية على وجه العموم فى تراثنا^(٣).

وأما تعريف المعنى لدى الرواد من لغويينا المحدثين فعمل أوضح ما قيل فى هذا، هو التعريف الذى ذكره الدكتور كمال بشر اعتماداً على رأى مدرسة فيرث التى ترى أن المعنى هو مجموعة الخصائص والمميزات النحوية للحدث المدروس^(٤) وهذه الخصائص لا تدرس دفعة واحدة، بل فى خطوات متتالية، من حيث هيكلية مجموعة دراسة هذه العناصر وبيانها وتحليلها.

وبناء على ذلك نجد أن الإطار العام لدى هؤلاء اللغويين المحدثين هو النظر

(١) خصائص ٣٦/١، وانظر: شرح لزمى على الكافية ٦٠/١، ٦٢.

(٢) انظر الخصائص ١٠٠/٣.

(٣) انظر: قصود (المجلد ٦ - العدد ١ / ١٩٨٥ م) ٢٤.

(٤) دور الكلمة فى اللغة ٧٥.

إلى المعنى فى إطار ما يسمى « المعنى الدلالي »، وهو إجراء أو أنواع مختلفة من الدلالات تتأزر كلها معاً فى سبيل تكوين هذا المعنى البهائى الأكبر.

وهذا المعنى الدلالي يتكون من جزأين مهمين

١ - المعنى المقالى، وهذا يشمل نوعين أساسيين، الأول: المعنى الوظيفى ومعدده وظيفته المعنى على مستوى النظام الصوتى و النظام الصرفى والنظام النحوى^(١)، أى إنه حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة والثانى: المعنى المعجمى، وهو معنى الكلمة المفردة كما يحدده المعجم.

٢ - المعنى المقامى ويقصد به قرائن الحال أو ظروف أداء المقال^(٢).

ومن هذا ندرك أن معنى النحو معنى وظيفى، وهو ما يدرس فى علم اللغة الحديث فى إطار ما يسمى بعلم الدلالة النحوى (Syntactic Semantics) ويوضع فى مقابل علم الدلالة المعجمى (Lexical Semantics)^(٣)، ومن الجدير بالذكر أن علم الدلالة النحوى هذا يلتقى فى كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد لقاهر الجرجاني، إذ كلاهما يجرى - فى الأساس - وراء بحثه لمعنى ودرسه مشكلاته عن طريق النظر فى النحو وقواعده^(٤)، وسعى إلى استنباط معنى من المعنى نحوى الذى سدرسه هنا هو هذا المعنى فى ضوء علاقته بالمعنى الذى يؤديه وما يتعلق بهذين الجانبين من ظلال دلالية ومفاهيم أخرى كالإبهام ومعنى الجنس وما شابه ذلك.

ثالثاً: أهمية جانبى اللفظ والمعنى فى النحو ومنهجه:

تتضح جلياً ثنائية اللفظ والمعنى بمفهومها الواسع فى تحليل النحاة فى سائر ذنوب وسود - على وجه الخصوص - حديثهم عن مقدمات التأليف النحوى

١ - لغة لغوية معادها ومبناها ١٨٢.

٢ - النظر السابق ٣٢٩ - ٣٤٣، ودلالة لألفاظ ٤٤ - ٥١.

٣ - دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) ١٥٣.

٤ - لغة لغوية معادها ومبناها ١٨٢.

لثلاث وهي وحدات القول و لأعراب و أسماء و سكره و لمعرفة و بلا صفة
 ذلك أرى أن أهمية جانبي اللفظ والمعنى في النحو ومنهجه بصفة عامة تتمثل في
 المقام الأول في عدة أمور :

ولها كونهما جهتين من لجهات التي يعتمد عليها في عد سوحه
 ووسائل لتأويل

وثانها اتصال موضوع النحو بموضوع علم للمعنى

وثالثها لاسعاده بهذين محاسين في تقسيم و نصيف

(١) كون اللفظ والمعنى من جهات قواعد التوجيه ووسائل لتأويل :

لنحو العربي عموماً نحو شامل جمع في معالجه فو عدة كثير من شكر
 والمعنى غير أنه أولى جانب المعنى - وبعد لاجاه ليه نجاحاً عقلاً - اهتمام
 كبير في لتحسين و سوف يرى قيم بعد أثر المعنى مفصلاً في هم لمسار
 والأبواب من خلال أطر محددة ستبين في موضعها من البحث، لكننا نود أن نشير
 الآن إلى أن اللفظ والمعنى يمثلان معاً أو مصدرين طاهرتين أو جهتين من الجهات
 التي يعتمد عليها ما سعى بـ " قواعد التوجيه " - وهي الضوابط المسبكية لمر
 تستعمل بوصفها معايير ومقاييس في ممرات المسائل واستنباط الآراء (٢) - أو ما
 يمكن أن يكون من قبل وسائل لتأويل في البصوص (٤) .

وهذه القواعد أو الوسائل التي نراها تقوم على اللفظ والمعنى تتمثل

فيما يلي

نصر محمد بن سفيان بن عوف في منهج يدور محمد شرف سبر مصلة الشاب وعكته
 - قاهره ٢ ٢ ٢ ٢

(٢) بعد هذا من نقاط الالتقاء والتقارب بين النحو العربي والنحو التحليلي في العصر الحديث
 النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، ليدكتور عيده الرجعي (دار المعرفة الحبيبة
 الإسكندرية - ١٩٨٨ م) ١٥٧ - ١٦ وانظر أيضاً النحو والدلالة ٥٢

(٣) نظار لأصول ٢٩ وما بعدها

(٤) انظر في تفصيل وسائل التأويل بصفة عامة أصول التفكير النحوي ليدكتور علي أبو اله
 (مشورات الجامعة سببه كلية لدرية ١٩٧٢ م) ٢٩١ ٣٦٣

١ - يحمل على المعنى و لجمع على صمد

٢ - إصلاح النقط.

٣ - الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

وأما لحمل على المعنى وعلى اللفظ في الأول (في الجمع على معنى :

لمشهور فيه أنه إعطاء لشيء الحكم المعنى لما يشبهه في معناه ومن أمثله ذلك
 وفوق الاستثناء المصراع في لإيجاب نحو قوله تعالى ﴿ ويأسي الله لا أن ييم
 نوره ﴾ (١) فبدي سوع ذلك في هـ الموضع ، معنى ﴿ ويأسي الله ﴾ ولا يريد
 له ، وعلى هـ يدل في باب الحمل على معنى نص التصمين

وقد نتوجه معنى لحمل على لفظ لما قدس للمفهوم تسبق سحر على
 معنى فيكون المقصود به ، إعطاء لشيء حكم ما أشبهه في لفظه ومن أمثله لب
 عبد بن هشام رده (ب) بعد (ما) المصدرية الظرفية حملاً لها على (ما)
 لاهية حتى يحور فيها هـ ، ومثل ذلك قول الشاعر

ورج يصير لخير ما بـ رأسه على لس خير لا يرال يريد (٢)

وهذا معنى آخر ذكر من يحمل على المعنى و يحمل على لفظ وهو :
 يكون لشيء حكم من حيث طاهر اللفظ وحكم آخر من حيث المعنى ، فإذا روعي
 في الاستعمال حكم طاهر اللفظ سعى هذا حملاً على اللفظ ، ودد روعي حكم
 لمعنى سعى هذا حملاً على المعنى .

ويقع هذا الحكماء في لعد ، والنوع عالماً أي في استباقيين كمي
 ونوعي ، وذلك في الكلمات التي تستعمل بصيغة واحدة للمفرد والمثنى و لجمع
 مذكر والمؤنث وذلك نحو من أو ما سمي موصول ، ومن أمثلة ذلك في

موره نوله الآية ٩

نصر معنى سبب ١٧٤/٢ ، ٦٧٦ والخصائص ٤١٣/٢ وما بعدها

نصر خصائص ٤٦٧/٢

نصر ش ج لشو هـ للمعنى (مشور مع حاشية الصبيان على شرح الأشموني) ٢٣٤/١

نصر معنى سبب ٦٧٩/٢

نصر صول سكر النحوى ٣٥٢ ، ٣٥٧

(من) قوله تعالى ﴿ ومنهم من يستمع ليك ﴾ وهو بمعنى ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾^(٢) ، فقد ورد الضمير في الآية الأولى بالإفراد - وهذا هو لأصل حملاً على لفظ من - وورد في الآية الثانية بجمع حملاً على معناه وقد حاول النحاة وضع صواب لهذا .

ويقع هذا النوع من جواز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى أيضاً فيما لفظه مفرد ومعناه مثني وهو كلا وكلتا، وهما لفظه مفرد ومعناه جمع وهو (كم) خبيرة واستفهامية هي كلا وكلتا يحور أن تقول : كلا الرجلين جاء، وكلاهما جاء والأكثر الحمل على اللفظ في هذا كما في قوله تعالى : ﴿ كلتا الحستين أنت أكلها ﴾^(٣) ، وفي (كم) تقول : كم رجلاً جاءك ؟ ويحور : كم رجلاً جاؤوك ؟ وقد ورد الصمير بالجمع في قوله تعالى : ﴿ وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً ﴾^(٤) .

وأما " إصلاح اللفظ " فقد أمره ابن جني بباب مستقل وجمعه من قسم تهيئة اللفظ من أجل العناية بالمعنى ويستطيع أن يقول إن معظم أمثلة هذه لقاعدة تدخل في باب التعليل، ومن ذلك ما يلي :

١ قولهم أما زيدٌ فمطلق، معناه مهما يكن من شيء فزيد مطلق . وأصل هذه المأ أن تدخل على مبتدأ كما تكون في الجزء كذلك من نحو قولك : أن تحسن لي هاتل يماريك، وإنما أحررت لي لحر مع (أما) لصرب من إصلاح اللفظ ، وذلك أن (أما) فيها معنى الشرط، وأداة لشرط يقع بعدها فعل لشرط ثم الجزء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأدائه وتصمت (أما)

سورة الأنعام الآية ٢٥

٢ سورة يونس الآية ٤٢

(٣) انظر شرح الرصنى ٥٦/٣ - ٥٧ وانحصائى ٤٢١/٧ - ٤٢٢ وحاشية الصيان على شرح الأشموني ١٥٣/١

(٤) سورة الكهف الآية ٢٢ وانظر شرح الأشموني ٧٨، ٧٧/١

٥ سورة نوح الآية ٢٦ وانظر : شرح المفصل لأبي يعقوب مكنى بمسعى مشهور - ر ب وشرح الرصنى ١٦٣/٣ ، ١٦٤ وأصول التفكير لنحوى ٣٥٢ - ٣٦٢ .

معناها كرهوا ، بليلها لحر - من غير وسطة بينهما فقدموا أحد جزأى الجواب وجمعه كدخول من فعل شرط .

٢ قولهم : زيداً لقائم، هذه اللام لام الابتداء وموضعها أول الجملة وبمصدرها : لئن زيداً قائم، ولم يقل هذا كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد وهو لتوكيد

٣ تأخر المبتدأ إذا كان نكرة كما في نحو : لك مال وعلب دين - إصلاح لفظ لانه يفتح لانه - بالنكرة في الإثبات لأن المتقدم ينبغي أن يكون معلوماً يستند الخبر منه، والذى حسن تأخر المبتدأ هنا أنه لما تأخر وقع موقع الخبر لدى من شرطه أن يكون نكرة، ولذلك صلح اللفظ به وإن كان معروفاً به لمتداً^(١)

٤ من هذا الباب أيضاً " أنهم لما أرادوا أن يصموا المعرفة بالجملة كما وصموا بها لنكرة ولم يجر أن يجرها عنها كونه نكرة - أصلحوا اللفظ بإدخال (أى) مباشرة بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أحزه ويجوز^(٢)

٥ قيل : لمحتار في الماء في نحو قوله تعالى ﴿ بل إليه فاعبد ﴾^(٣) - يكون عاطفة حمية على حمية وأصل تنيه فاعبد الله، ثم حذف (تنيه) وقدم منصوب على الماء كيلا تقع الماء صدراً^(٤) .

وما " تفرق بين مصدر الإعراب وتفسير المعنى - فهد ذكر من حيز هذه لتعده أيضاً في كثير من موضع تصریحاً وصمناً - كما تعرض لها من هشام

شرح لمفسر : ٢٥٠ وصرح بحصائص ٢٠٣
نصر بحصائص ٢٥٠
نظر : ٢٠٣
صاحب : ٢٢٧

٥ مصدر زمر الآية -

نصر معنى سيب : ٦

نصر حصائص : ٦٠

١ لا ر ب ٢٠٣ - ٢٠٤ تفسير غير حصائص : ٢٠٣ - ٢٠٤

كذلك ضمن حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها^(١).
وهذه نماذج مما وجه على أساس هذه القاعدة :

١ - أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ، معناه : الحق أهلك قبل الليل، ولكن تقديره : الحق أهلك وسابق الليل، وذلك حتى لا يتوهم أحد أن لفظ " الليل " يمكن أن يجزى.

٢ - قولنا :ريد قائم، ربما يظن أن (زيداً) هنا فاعل فى الصنعة كما هو فاعل فى المعنى، وليس كذلك لأن الفاعل من يقع بعد الفعل ويستند إليه. وكذلك قولنا : سرتى قيام هذا وعود ذلك، معناه : سرتى أن قام هذا وأن عاد ذلك. ولكن لا ينبغى أن يعتقد أن " هذا " و " ذلك " فى موضع رفع لأيهما فاعلان فى معنى فقط^(٢).

٣ - إذا قيل - أنت ظالم إن فعلت، معناه : إن فعلت فأنت ظالم، ولكن تقديره على أن جواب " إن فعلت " محذوف لدلالة الأول عليه وسده مسدود، فأما أن يكون أنت ظالم " هو الجواب فمستبعد.

٤ - عليك زيداً، معناه : خذ زيداً، ولكن تقدير الإعراب على أن " زيداً " منصوب بعين لأنه اسم فعل متعد لا أنه منصوب بـ (خذ)

٥ - قوله تعالى ﴿ بِهِ عِى رَجَعَهُ لِقَادِرُ ۖ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ ۖ ﴾^(٣)، لظاهر فيه أن " يوم " متعلق بالمصدر " رجعته " والمعنى على هذا، ولكن فى ذلك قص بين المصدر ومعموله بأحنى وهو الخير (قادر) : لدا فالظرف فى التقدير متعلق بمحذوف، أى يرجعه يوم تلى السرائر. ومثل هذا يقال فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَذَرُونَ لِمَ كَرِهَ اللَّهُ مُشْكِكُمْ ۖ أَهُمْ مُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَكُفَرُوا ۚ ﴾^(٤) فهذا نصاً الظرف (إذ) ليس متعلقاً بالمقت الأول - كما يبدو ويستدعى المعنى - ولا متعلقاً بالثانى أيضاً لاختلاف الزمن، بل هو متعلق بمحذوف تقديره : يمقتكم إذ تدعون، وذلك

للسبب السابق ذكره فى الموضع الأول أيضاً.

(١) انظر : معنى اللبيب ٥٣٩/٢ وما بعده (اجهة اثباتية)

(٢) انظر : الخصائص ٢٨٠/١، ٢٨١.

٣ - قوله تعالى : ٨

نورة عاقر لاية

وقد عقب ابن جنى على مثل هذه الأمثلة بقوله : « فإن أمكنك أن يكون بمدير الإعراب على سمى تفسير المعنى فهو ما لأعاية وراية، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً بتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شئ منها عليك، وإنك أن تسترسل فتقسم ما تؤثر إصلاحه »^(١)

وبن نرى أن هذه القاعدة - إذا طبقت دون مبالغة أو إسراف - يمكن أن تحل كثيراً من التعارض الذى يبدو بين المعنى وظاهر اللفظ أو التركيب، كما أنها من الممكن أيضاً أن ترد على كثير من الاعتراضات التى وجهت لتقديرات النحاة فى مواضع مختلفة.

ومن ذلك - مثلاً - عترض الدكتور عبدالرحمن أيوب على تقدير حذف مبتداً وجوئاً فى نحو : بذمتى لأرورك حيث يقول - وتقدير المثال عند النحاة " بذمتى يمين لأرورك " و " بذمتى " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و " يمين " مبتداً مؤخر محذوف وجوئاً. وبقتضى هذا الإعراب أن تتحول الجملة عن معناه، وبعد أن كان المعنى تأكيد الزيارة بالقسم، صار بقاء على هذا التأويل إخبار السامع بما فى ذمة الممتك، وهل هو دين أم (هكذا) قسم أم عهد ؟ وليس هذا هو المقصود من الجملة، وكذلك سيترب على هذا التقدير أن تكون جملة " لأرورك " جملة ثانوية جاءت لموضح كلمة " يمين " بينما الواقع أنها هى الجملة الأصلية التى جاء القسم لتأكيد لها^(٢). فبناء على ما سبق نرى أن تقدير حذف مبتداً هنا - أو خبر فى موضع آخر - لا يغير المعنى ولا يجعل المراد الأصلى ثانوياً كما يرى الناقذ، ويتصح هذا بالنسبة إلى هذه القاعدة التى ذكرها ابن جنى والتى يفهم منها أن النحو صناعة ومحاولة طردها وجعلها مستقيمة لا تغير المعنى، كما أن تطبيق هذا المبدأ يضمن للطرفين هنا (أى الإعراب أو النحو والمعنى) سلامتهما.

(ب) اتصال موضوع النحوي بمعنى المعنى :

أشرنا من قبل إلى أن علوم البلاغة الثلاثة (المعانى والبيان والبدع) ترتبط تداً وثيقاً بالعلاقة بين اللفظ والمعنى. وهذا نول إنما إذا بحثنا عن درجة علاقة

بعضها ٢٨٤/١، ٢٨٥.

بعضها تقديده فى النحو العربى ١٦٤، ١٦٥.

هذه العلوم بالنحو، فإسناداً سنجد أن أبعدها عن ذلك علم البديع، وسنجد أن أقربها إلى ذلك علم المعاني وأما السال فعلى لرغم من أنه بسيط بالنحو في مواضع معينة ومن الممكن أن تقوى علاقته به على أساس اعتبار أن المحار يقوم على كسر قانون الاختيار في العلاقات النحوية بين الكلمات^(١) - نقول : على الرغم من ذلك فإن النظر إلى موضوع علم البيان يجعله أقرب إلى فقه اللغة : لأنه بمثابة قمة علم المعجم^(٢).

وبناء على ذلك، فهذا الاقتراب الذي بين النحو وعلم المعاني يحتم علينا أن نتوقف عنده لكي نوضحه. ومن هذا المطلق نشير إلى أن النحو يحقق غديتير أساسيتين : الأولى : حفظ للسان من اللحن، وتصويب ممارسة اللغة على مستوى لتكوين عن طريق رصد الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات في الجملة وصياغتها في شكل قواعد، مبرمة^(٣) - والثانية : المساعدة على فهم المعنى من خلال إمداد الجملة بمعناها الأساسي الكائن في عناصرها. وهاتان المائتان لخصهما ابن مالك بقوله في أول الكافية الشافية :

وبعد فالنحو صلاح الأنسة
به يكشف حجب المعاني
و ليس من نفعه سواه في سبه
وحلوة لمفهوم د إدعاس

والغاية الثانية خاصة - وهي الإسهام في كشف المعنى - تجعل من أساس لنحو شرط لا غنى عنه لتفسير الجملة وفهمها وإدراك عناصر الجمال والبلاغة فيها، ومن ثم تجعل النحو شديد الصلة وثيق العلاقة بعلم المعاني من منطلق أن مجال دراسة كل منهما مشترك وهو الجملة. وهذه العلاقة تبدو في أكثر من موضع وعلمج، ومن أهم ملامحها ما يلي

(١) ينظر : لنحو و لدلالة ٩٦ - ٩٨

(٢) انظر اللغة العربية معانيها ومبانيها ١٩

(٣) انظر : المدخل في دراسة النحو العربي الجزء الأول تأليف الدكتور علي أبو المكارم (نصفه الأول - ١٩٨٠ م) ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ .

(٤) شرح لكافية الشافية لأبي مالك ، تحقيق الدكتور عبدالمعزم هريدي (مكة المكرمة - دار لأمون للتراث وجامعة أم القرى - ط ١ - ١٩٨٢ م) ١٥٥ / ١ و ينظر النحو والدلالة ٢٦ ، ٢٧

١ - حديث عبد القاهر عن النظم وتأسيس نظريته فيه على أساس حسب توحى معاني النحو في بناء الجملة وتعميق أجزائها بعضها ببعض، ومن أمثلة هذا قوله : « هذا هو السبيل، فليست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وحظوه إن كان خطأ، إلى النظم وبدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضوعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضوعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفصل فيه، إلا وأنت تجد مرجح تلك الصحة، وتلك المزية وذلك المضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويصل بباب من أبوابه »^(١).

٢ - التعريفات التي ذكرها البلاغيون لعلم المعاني تدل على أن مجال دراسته لا يخرج عن تركيب الكلام أو الحمل كالنحو، وإن كان له هدف آخر. ومن هذه التعريفات تعريف السكاكي لعلم المعاني بقوله به : تتع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره^(٢).

٣ - التشابه بين العلمين في التقسيم بصمة عامة، والتداخل بينهما في كثير من المسائل والمسائل الفرعية وبعض الأصول. فمثال التشابه في التقسيم تقسيم كل منهما الكلام إلى خبر وإنشاء^(٣)، وحديث علم المعاني عن وجود أطراف ثلاثة في الكلام هي : الإسناد والمسند إليه والمسند^(٤) - يشبه تقسيم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية وكون كل واحدة منهما تتكون من مسند إليه ومسند على حسب اختلاف الترتيب.

وأما التداخل بينهما في المسائل الفرعية فهو كثير ومن ذلك :

١ - دليل الإعجاز ، تأليف عبد القاهر عرجاني ، قراء وعنى عليه أبو فهر محمود محمد شاكر (مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ٢ - ١٩٨٩ م) ٨٢ ، ٨٣ .

٢ - لاصح بصعيد لترويض بهائم شروح شحيم مضمة بسعادة بصير ط ٢ - ٢٠٠٤ هـ ١٥٦ / ١ و ١٥٧ و انظر الأصول ٣٤٧ ، ٣٤٨

(٣) انظر : شروح التلخيص (مختصر العلامة سعد الدين التتازاني) ١٦٢ / ١

(٤) انظر لسبق (مختصر العلامة سعد الدين) ١٦٢ / ١ ، ١٦٣

حدث كل من المعاني والبناء عن الحذف وتقديم وإحجير ولحصر والتوكيد ومعنى بعض لألفاظ مثل (كل) ووفوعها هي خبر 'مضى' وما شبه ذلك وكثير ما أذى هذا لتدخل في اختلاف وجهات النظر^(١) بل لا لصب من بعض النحويين تصرعهم برفض هذا التداخل، وذلك عند الحديث عن أعراض بناء الفعل للمجهول وحذف الفاعل^(٢). وأما التداخل بين النحو وعلم المعاني في بعض الأصول فيتمثل في أن علماء المعاني يأخذون بأصل من أصول النحو وهو أصل الوضع^(٣).

■ وإذا كنا قد وضعنا العلاقة والتشابه بين علمي النحو والمعاني، فيسا ينبغي أن نتنبه إلى أن أهم الفروق بينهما تتمثل في أن النحو يبدأ بالمفردات أو العناني ليسهل إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بمعنى جملة بحثاً لها عن معنى، وقد يتخطى الجملة إلى علاقاتها بالجمال الأخرى في الكلام المتصل. وصاف إلى ذلك أن علم المعاني يسبق عن النحو مطلب مسير هو بحامه في الدراسات الجمالية الدوقية والنسبية التي لا تحضغ لقاعدة^(٤)، كما أن النحو في المجال التقسدي يهتم في المقام الأول بالتحاسب التصويبي للتركيب وهو الوصول به إلى مستوى النصحة وصوبه عن الخطأ، أما علم المعاني فيبحث في التركيب من جهة حسه وسلاعه

وعلى الرغم من وجود هذه المروق بين العلمين، فإن التقارب الشديد بينهما - كما وصحننا - يظل قائماً، وما دامت العلاقة بينهما بهذه الصورة من الاتصال ولتقارب! فلا بد أن نسأل: ما النتيجة المترتبة على ذلك؟ وكيف يكون البحث في هذين العلمين هل يوصل النحو عن المعاني كما أراد المتأخرون حقاً؟ أو يجعل العمان علماً واحداً؟

وللاجابة على ذلك نسأل أولاً: إن هذا الاتصال بين علمي النحو والمعاني

خبر معنى ليس

(٢) انظر - مثلاً - لسابق نسخة وحاشية الصبيان ٢٤/٢.

(٣) انظر حاشية الصبيان ٦١/٢.

(٤) انظر الأصول ٢٤٩ - ٢٥١.

(٥) انظر: السابق ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٣؛ والمعدل إلى دراسة لنحو العربي ٤٦، ٤٧.

لدى قول هي معظم تراثا بعدم لاكثرث و لتنبه له بل بالحرص على وضع الحدود القاصنة له أحياناً - ترتب عليه في العصر الحديث ظهور دعوة تنادي بضرورة عدم إحصاء بين علمين بناء على أن دراسة الجملة محور مشترك بينهما كما أن جملة لصحبته بكون هي لسعة عند أهل المعاني^(١) أو ساء على أن علم المعاني ينبغي أن يكون قمة لدراسات لنحوية أو فسيتها

وسى رة صو في هذا الأمر أنه - مع وجوب الإقرار لكون علم من هس بقدر كبير من المميز والاستقلال - ينبغي أن يكون هس سعمال متكسبين معاً بمعنى أن يكمل كل منهما الآخر ويستفيد منه في صياغة قواعده وأحكامه وذلك لأن النحو « بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية يباى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، ويتعاز بها إلى نزوات الذوق الفردي »^(٢) وإر كان أهل المعاني، وبلاغيون لا يستطيعون أن يحدوا هكأما من سلطان النحو وأحكامه لأنه سابق على عملهم وضرورة لا تنمصل عن المعاني التي يوضحونها - فإن النحويين أولى لهم وأحدى أن يلتصوا إلى المعاني ويضعوها في الاعتبار؛ لأن ذلك يعود بالفائدة الكبيرة على القواعد، ويضمن سلامة الأحكام كثيراً. ولعل هذا يقضى على المحوة المصطنعة التي نجدتها بين العلمين وخاصة في كتب النحويين.

(ج) الاعتماد على اللفظ والمعنى في التقسيم والتصنيف:

يمثل اللفظ أو الشكل مع المعنى أساساً واضحاً ومهيمناً في التقسيم والتصنيف في النحو العربي قديماً وحديثاً.

وستطيع أن تقول إن هذا يوجد في شكلين من المواضيع: موضع محدد هو تقسيم الكلم، ومواضع متفرقة

١ - تقسيم الكلم:

تقسيم الكلم من الأركان المهمة في بناء النحو ووضع قواعده، وقد كان هذا الموضوع محل جدل واختلاف بين الدارسين المحدثين والقدماء. ولا يعني من ذلك

(١) انظر: في النحو العربي نقد وبوجيه، نايف الدكتور مهدى المعزومي (منشورات المكتبة العصرية - بيروت - ط١ - ١٩٦٧م) ١٧، ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) انظر: اللغة العربية معانيها ومعانيها، ١٨.

(٣) الأصول ٣٤٩.

هنا إلا أن تشير إلى أن من أهم لأسباب التي دعت كثيراً من المحدثين إلى محاذرة لبحرهم بضماء هي تقسيمهم ثلاثي لكم (بمعنى الاسم والمفعول والحرف) أنهم لم يجمعوا هي تقسيمهم بين مراعاة اللفظ والمعنى معاً هي أغلب الأحوال بصورة متصلة من بهم كانوا إما أن ينظروا إلى اللفظ فقط - ومثال ذلك حديث ابن مالك في أول نصيبه عن علامات الاسم والفعل والحرف - وما أن ينظروا إلى المعنى فقط، كما يبدو هي قول نحاة آخرين - مثلاً : إن الاسم مدلل على معنى، والمفعول ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك^(١).

يقول الدكتور تمام حسان في هذا الشأن : إن « التمييز على أساس من لمبى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلام. فأمثل الطرق أن يتم تمييز على أساس من اعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها (حنباً إلى حسب فلا تمتع عنها) طائفة أخرى من لمبى^(٢) وطائفة لمبى التي وضعها الدكتور هي الصورة لإعرسه ورتبة و لصيغة و لحدول و يخصص له فاصله الكلمة للإلصاق والنصرف والإسناد) والإلصاق و لتصدم والرسم لإملائي و أم طائفة لمبى فهي ابرمز و تمييز و لمبى لجملي^(٣) . وساء على هذه الأسس التي تشرح تحت لمبى أو لفظ و لمبى انتهى الدكتور تمام إلى أن أقسام الحكم سبعة هي : الاسم - لصفة - لمعل - الصغير - الحاملة - لظرف - الأداة^(٤).

ومثل هذا الرأي في اعتماده هي التقسيم هنا على لتوازن بين اللفظ والمعنى، دراسات أخرى تتفق معه هي هذا، وإن لم يكن من الضروري أن تكون قد حسب تفصيل هذا الاعتماد أو وصفت إلى النتائج نفسها^(٥).

- بصر بضمه تعريبه معناه ومبناه ٨٧
٢ بضمه تعريبه معناه ومبناه ٨٧
٣ بصر بضمه ٨٧ ٨٨ ٩٢ ٩٣
(٤) انظر : سابق أيضاً ص ٩٠ .
(٥) من هذه الدراسات على سبيل المثال - أقسام الكلام لمربي من حيث الشكل والوظيفة ، تأليف الدكتور فاضل مصطفى الساقى (مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٢ ١٩٧٧ م) ١٦٦ ومن أسرار أنعة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط ٣ ١٩٦٦ م) ٣٦٥ ٣٦٦

٢ - مواضع مفرقة، ومن ذلك :

(١) تقسيم النحو مل إلى عوامل لفظية ومعنوية. واللفظية هي الأغلب - وسيورد تفصيلها فيما بعد - ومن أمثلتها : الفعل والصفات المشتقة والأدوات العاملة. وأما بمعنوية فهي محدودة وشهر ما ذكره لنحاة فيها الابتداء - وأصح ما ذكره - المبتدأ مرفوع به^(١) - . ولتجرد من الناصب والجارم أو الوقوع موقع الاسم في رفع الفعل المضارع. والخلاف : وقال به بعض الكوفيين في نصب الظرف ونصب لمعل المصارع بعد أو والماء والواو هي الأجوبة الثمانية وغير ذلك^(٢) . وقد يكون العامل المعنوي معنى الفعل كما هي تقدير (انظر) في نصب الحال في نحو : هد يد فتمت^(٣).

وإذا كانت فكرة العامل عمومًا .. على الرغم من كل ما أثير حولها من رفض وانتقاد^(٤) - تُعد هي بنظر بعض الدارسين من المفاهيم الصحيحة التي يؤيدها التحليل اللغوي المعاصر^(٥) . ونحن نوفق على ذلك - فإن القول بالعامل المعنوي ربما يبدو مبالغة من النحاة وخضوعاً لرغبتهم في صحة القسمة بوصف مقابل معنوي للعوامل اللفظية، كما أنه يبدو أيضاً مدعاة للخلاف فيما لا طائل وراءه كما صرح بعض النحاة في أكثر من موضع^(٦) . وعلى الرغم من هذا، فإننا إذا نظرنا إلى الظاهر من العامل المعنوي على أنه نوع من التعليل والأخذ بتفسير المعنى، فربما قبل هذا وأصبح سائغاً، ومثال ذلك النظر إلى عامل الخلاف في نصب الفعل لمصارع بعد بعض الحروف.

(ب) يظهر هي تقسيم ما يدل على النوع اللجوء إلى اللفظ والمعنى، ومن

- (١) انظر : لكتاب لسببونه ١٣٦/٢ ، ١٣٧ ، ١٠/٣ .
(٢) انظر : الأشياء والنظائر ٢٤٠/٢ - ٢٤٤ .
(٣) انظر : معجم لهوامع ٢٦/٤ وليباب الإعراب للإسماعيليين ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن (دار لرقاعى - الرياض - ط ١ ١٩٨٤ م) ٤٩٣ - ٤٩٥ .
(٤) انظر - مثلاً - أصول النحو العربي للدكتور محمد عبيد (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٢ م) ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
(٥) انظر : النحو العربي و الدرس الحديث ١٤٨ . وقعه اللغة في الكتب لمربية ، للدكتور عبد الرحمن جعي أيضاً (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٦ م) ١٥٩ ، و أصول النحو العربي ، للدكتور محمد جحر انجلوسى (سائر الأطلسى - مطبعة عريقيا الشرق - الدار البيضاء - ط ٢) ١٣٩ ، ١٨١ ، ٣١٩ .
(٦) انظر : الأشياء والنظائر ٢٤٢/٢ ، ٢٤٢ و شرح الأشعرى وحديثه ١٩٢/١ ، ١٩٤ .

ذلك قول بعض النحويين : الأسماء أربعة أنواع باعتبار التذكير والتأنيث ، مذكر لمعط ومعنى كريد ومؤنث لمعط ومعنى كصاطمة ، ومحسن أى جدل من علامته لتأنيث لفظاً وهو مؤنث حقيقة كزيتب ، ومؤنث لفظاً وهو معنى وحقيقة مذكر نحو طلحة^(١) . ومن ذلك أيضاً أن المؤنث يقسم باعتبار كونه حقيقياً أو لا إلى قسمين . مؤنث حقيقى ، وهو ما كان بإرائه ذكر فى الحيوان كأمراة ورجل ، وندقة وحمل ، وأتن وغير ، ومؤنث غير حقيقى وهو الذى تأنيثه راجع إلى اللفظ باقتترانه بعلامة تأنيث من غير أن يكون تحتته معنى نحو : البشرى وصحراء وعرفة^(٢) .

(ج) اعتمد النحاة على جهتي اللفظ والمعنى فى بيان عمل الحروف وتأثيرها ، ومن ذلك تقسيم عبد الفاهر الجرجاني الحروف من هذه الناحية إلى ستة أقسام على النحو التالى :

الأول : ما يعمل لفظاً ومعنى كحروف الجر نحو : مررت بريد

الثانى : ما يعمل معنى ولا يعمل لفظاً كهل وهمزة الاستفهام ، حيث يغيران معنى الجملة من تخير إلى الاستفهام ولكن يبقى اللفظ كما هو .

الثالث : ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنى ، وذلك مثل حرف الجر إذا كان مزيداً نحو : ألقى بيده .

الرابع : ما يعمل معنى ولمعطاً ولا يعمل حكماً ، ومثال ذلك اللام فى قولهم : لا غلامى لزيد ولا يدنى لعمرو ، فاللام هنا سلبت من مجرورها التعريف الذى كان يسعى أن يوحد للإضافة لو لم يؤت بها ، كما أنها عملت فى اللفظ بالجر ، ولكنها لم تزل حكم الإضافة الذى هو سقوط النون .

الخامس : ما يعمل حكماً ولا يغير معنى ولا يؤثر فى لفظ . ومثال ذلك اللام فى نحو : عمت لزيد منطلق .

السادس : ما لا يعمل بوجه وهو الحروف الرائدة التى لا تؤثر فى معنى ولا لفظ ولا حكم مثل (أن) فى نحو : لَمَّا أن جاء زيد كلمته^(٣) .

رابعاً : تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية ،

موضوع هذه الدراسة الأساسى بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والدلالة فى الإطار النحوى فى المقام الأول ، أى فى إطار بناء الجملة ، ومعنى هذا أن مجال معالجتنا لهذا الموضوع مجال النحو لا الصرف ، وأن الصرف لا يدخل فى دائرة الاهتمام الأساسية هنا ، ولذا سنكتفى فى هذا المجال الصرفى بما يأتى عرساً فى مواضيع مختلفة من الدراسة ، إلى جانب الاكتفاء بهذه الإشارات ، ولقول الصرفية التى سوقها الآن شبه خالية من التعليق و لمناقشة : لكى شير فقط إلى وجود تأثير قوى واضح للنظر إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى فى تحليل الصرفى .

(١) مما يتعلق بمبنى النوع (التذكير والتأنيث)

١ تدخل الناء لأربعة عشر معنى منها : دخولها لا لمعنى من المعانى ، بل هى تأنيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحمة ، وهى لازمة^(٤) .

٢ الصفة ، المشبهة باعتبار استعمالها للمذكر والمؤنث أربعة أقسام

الأول : ما هو صالح للمذكر والمؤنث لمعطاً ومعنى نحو : حسن وحسنة

لثانى : ما هو صالح للمذكر والمؤنث معنى لا لفظاً ، وذلك يوحد فى نحو كثر الردف ، فيقال فيه للمؤنث : عجزاء * وهى المرأة العظيمة المعجز ، فهذه صفة للمذكر نصيب من معناها لا لفظها ، إذ لا يقال للرجل العظيم المعجز أعجز ، وإنما يقال له : آلى^(٥) .

(١) انظر : المقنن فى شرح الإصحاح لعبد الفاهر الجرجاني تحمىة الدكتور كاظم يعزى المرحان (مشهورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ١٩٨٢ م) ٨٨/١ - ٩١ والأشياء والبطائر ٢٣/٣ - ٢٨

(٢) شرح الرضى على انكافية ٣٢٨/٣

(٣) شرح لمصنف لابن مالك ٩٠/٣

(١) انظر : لأشياء والبطائر ٢٧٦/٣

(٢) انظر : شرح لمصنف ٩١/٥ - ٩٢ .

الثالث : ما هو صريح للمذكر والمؤنث أيضاً لا معنى ويلب نحو " يوم " وهي امرأة التي اختلط مسلكها ... فلمضتها صالح للمذكر والمؤنث ^(١) ، ولكن هذه الصفة خاصة بالمؤنث

لرابع ما هو خاص بأحدهما معنى ولضماً مثل : « آدر » للرجل و« رقاء » لمرء ^(٢) ، وكذا « كمر » لرجل و« عقلاء » لمرء ^(٣) .

(ب) مما يتعلق بمعنى العدد :

١ - ورد في التشية ما يلي :

أ - من شروط التشية أن يكون معرباً ونحو (تدي) ليس بتشية وبما هي على صورة التشية، ومن هذه الشروط أيضاً لا يوافق في اللفظ والنون والمعنى ومورد بخلاف ذلك فهو من باب تعليل ^(٤)

ب - التشية غير المتمم لفظاً بالتعليل، ويشترط تصاحبهما، ويختار لاحق منهما لفظاً ^٥

ج - صيغة التشية هي نحو (تدين) مرفوعة للتشبة بمرءة (كلا) ووجود حرف التشية في مثل هذا بمرءة بـ « تدين » في عرفة وقرفة، فكما أن التنيث في عرفة وقرفة لمضى لا معنى فكذلك التشية لفظية لا معنوية ^(٦)

د - ذكر الحيدرة التي هي ثلاثة أقسام لتشية على هذا النحو

الأول تشية في اللفظ والمعنى كـ « رخص » وعلى هذا أكثر الكلام

(١) السابق نفسه .

(٢) الأدر وصف من الأثرة ، وهي صفة في الحصية ، وأمره رقاء ، بنية لربو ، وتصو حاد

(٣) فلا يزال لارتقاء كذلك انظر لسان العرب لابن منظور : أن رثا

٢ - انظر شرح السويدي : ما في « ١٩ » ١٩ تشاف الصرب لاني عيت بعيت د ح عات

محمد مكتبة الخاضع بالقاهرة - ط ١ (٢٣٤٨/٥ ، ٣٣٤٩)

(٤) انظر شد العرب في في الصرف شبح أحمد الجملون مصفة بعثي بمصر ط ١ ٦١

وشرح المقبعة انجرونية الكبير للشويين بحمد د بركي بعيني مؤسسة برسانه بيروت

(٥) ١٩٩٤م (٢٩٦/١) وما بعدها

(٦) انظر : شرح الرصافي على الكافية ٣/٣٤٩ ،

وتشية تشية هي بمعنى روي باللفظ ومن روي قوله تعالى « فمد صعب قوبكما ^(١) » وقوله « والسارقة فاقطعوا أيديهما » ^(٢) . ومن هذا لصرب أيضاً تشية « لمصمر والمصهم الناقص مثل : هما وهذان و« لدان » فهذه ممرده معدها لتش ^(٣)

ه - ورد عند ابن الشجري تقسيم ثلاثي أيضاً تشية ولكنه أوضح وأدق مما سبق قال : « وتشية تنقسم إلى ثلاثة أضرب ، تشية لفظية ، وتشية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتشية لفظية كان حذفها لتكرير باللفظ .

فـ بصرب لأول عبه معظم الكلام ، كقولك في رجل ، رجلا ، وفي

رجل رجل

وـ لصرب تشية حاد ما هي الحسد كالألف و لوجه و لطن و لظهر تقول - صربت رؤوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ... فتجمع وأنت تريد : راسين وطينين ... ومن ذلك في التثنية قوله جن ثاؤه « فمد صعت قوبكما » وحرروا على هذا السب في المتفصل عن الجسد ، فقالوا : مد اله في أعماركما ، وسأ به في آجالكما . ومن العرب من يعطى هذا كله حقه من تشية فيقولون - صربت رأسيهما ، وشققت بطبيهما ^(٤)

وقد ذكر ابن الشجري في سياق تعليل ورود الاستعمال المشهور بالجمع في هذا « صرب الثاني بدلاً من التشية - أنه استحسان لما بين التشية والجمع من تمارك كما عه أيضاً بتجنب الكراهة لفظية ، وذلك لأنه لو قيل : ما أحسن وجهي الرحير فكأنه سيكون كالجمع في اسم واحد بين تشيتين ، لذا استعملوا أسهل تعطين

محرره

٢٨ فبراير

٢ - انظر كسب معشوق في لعمو بحيرة : معنى تحقيق بركو هادي بظر مصيبة د سار بعد

٢٨٤ ٢٥٧

عام د شجري بعينو د كبر محمود بصادو محبة بصادو بصادو ص ٢٠٢

١٦ ٥

ويصاف إلى ذلك أن الليس مأمون في استعمال الجمع هنا أيضاً، ومن أجل هذا تكون التشية واحة فيما كان في الحسد منه اثنان إذا كان المصاف إليه مشر نحو هقات عيبهما، لأنك لو قلت : أعيبهما، بالجمع، لا لتبس بأنت أوفعت الفعل بالأربع^(١).

وأما الصرب الثالث من ضروب التشية عند ابن الشجري، فهو تشية التعليل كالأبوين للأب والأم، ولقمرين للقمر وشمس^(٢).

وإذا كان ثمة تعليق عابر عن ما سبق فهو أننا نلاحظ أن من مظاهر علاقته اللفظ بالمعنى الصرعي هنا لجوء اللغة إلى التغليب عند تشية مختلفي المقظين واختيار أحدهما، وكذلك الميل إلى التحميم وتجنب الكراهة اللفظية عند اجتماع تشيين في متصانفين ومن البين أن الجانب اللفظي له أثر واضح ومحفوظ هنا.

٢ - ورد في الجمع ما يلي

قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التانيث وواحد على بنائه ولفظه، وفيه علامات التانيث التي هي : وذلك قولك لجميع : حلماء وحلماء واحدة، وطرفاء لجميع، وطرفاء واحدة، وبهمى للجميع وبهمى وحده^(٣) ».

وقال الشنتمري في تفسير هذا : « اعلم أن ما كان من الأحاسيس هي ألف التانيث مقصورة أو ممدودة، فالناب في واحدة أن يكون على لفظ الجميع كقولك طرفاء وحلماء وبهمى وشكاعى. فإذا أردنا أن نحد من هذا الحس قلنا : طرفاء واحدة ولم يجوز إدخال الهاء عينا كما قيل في واحد النحل - نحلة، لأن كون ألف التانيث فيها يمنع من دخول هاء التانيث فلا يجتمع بأشكال فاكتموا بها فيه من لتأنيث وبينوا الواحد بالوصف^(٤) ».

(١) انظر السابق ٢٧/١، ١٨، وكتاب ٤٨/٢.

(٢) انظر، أمالي ابن الشجري ١٨/١، ١٩.

(٣) كتاب ٥٩٦/٢.

(٤) البكت في تفسير كتاب سيبويه بالأعلام شنتمري ١٢٢/٢.

ولعلنا نلاحظ هنا وجود ما يسمى « تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد »^(١)، فعلماء هنا مثلاً لفظ صالح لمفرد والجمع، لذا يُلجأ في التمرق بين هذين المعنيين الصرعيين فيه إلى نعت المفرد، ومن الحدير بالذكر أن هذا التعدد الوظيفي للمبنى الواحد يشبه إلى حد كبير المشترك اللفظي، حتى إننا يمكن أن نسميه « مشترك، لوحدة الصرفية »، ومن أوجه الاختلاف المهمة بين النوعين أن المعنى الوظيفي في النوع الأول صرعي، أما في النوع الثاني فهو معجمي، وأن المبنى في النوع الأول قد يكون وحدة صرفية مستقلة أو غير مستقلة، أما في النوع الثاني فالمبنى فيه دائماً وحدة مستقلة، أي كلمة.

ب - جاء في « الكتاب » أيضاً : « هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عيه واحد، ولكنه بمنزلة قوم وبقر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحد، وذلك قولك : ركب وسفر... ومثل ذلك : طائر وطيتر، وصاحب وصحب^(٢) ».

وقال الشنتمري في شرح هذا : « ذكر في هذا الباب أن قولهم في جمع « فاعل » : فاعل، ليس بتكسير، وإنما هو اسم للجمع كقولهم - ركب وصحب وشرب، وكذلك (سمر) في جمع (مسامر)، وقال الأحفش هو مكسر^(٣) ».

ج - ذكر ابن السراج في « باب ما جمع على المعنى لا اللفظ » أن من هذا نحو : مرضى وهلكى، فقد جمع على (فعلى) لأنه أشبه قتل وحرقى، ووجه الشبه أن المفرد من كل منهما بمعنى اسم المفعول^(٤)، قال الخليل : « إنما قتلوا مرضى وهلكى وموتى وحرقى وأشاء ذلك، لأن ذلك أمر يُنتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى وقد قالوا : هلاك وهلكون، فجاءوا به على قياس هذا البناء على الأصل، فلم يكسروه على معنى : دكس بمره (حاسن) في لسان وفي لسان^(٥) ».

نحو : سمة عربية معناه ومبني ١٢٢ - ٦٦
(٢) الكتاب ٦٢٤/٢.

(٣) كتب في تفسير كتاب سيبويه ١٢، ١٤١، والأصول في شرح ابن سراج نعيم نعيم
عبد نعيم الفتلي (مؤسسة الرسالة بيروت - ط ٢) ٢١/٢
نحو السابق ٢٧/٢
نحو السابق ١٤٨/٢

وثمة ملحوظة هنا نود أن نشير إليها تتمثل في أن اللفظ في هذا الموضع حمل على المعنى فجمع بطريقة معينة، وإلى جانب هذا حمل على الميأس في أصل لفظه، فجمع بطريقة أخرى. ومعنى ذلك أن من علاقة اللفظ بالمعنى على مستوى البنية - كما اتضح هنا - الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، ووجود أحدهما لا يبقى وجود الآخر.

د - الجمع صم واحد إلى أكثر منه بشرط: تقاق الألفاظ أو تقدير اتفاقها^(١)

هـ - قسم الحيدرة الجمع ثلاثة أقسام

لأول - جمع في اللفظ والمعنى، ومن ذلك : الزيدون والرجال والثاني : جمع في اللفظ دون المعنى مثل : « صنعت قلوبكم » (وهذا يلاحظ أن هذا لقسم ورد من قبل في المتن باعتبار أنه مشى في المعنى دون اللفظ، والنتيجة واحدة في الحالين). والثالث : جمع في المعنى دون اللفظ مثل : أنتم وهم ونحن ولدين واللاتي، وكذلك كل اسم مفرد يدل على الجمع نحو : الناس والإس والفنم والحيل^(٢).

(ج) مما يتعلق بالتصغير هذه المسألة :

يصغر اسم الجمع على لفظه ولو كان له واحد من لفظه حلاًفاً لأبي الجنس، تقول في قوم : قويم، وفي رهط : رهيط، وكذلك اسم الجنس يصغر على لفظه أيضاً نحو : « تمير » في « تمر »^(٣)

(١) انظر شرح لمقدمة لعرويه الكبير ٣١٢/١

(٢) انظر كشف المشكل في النحو ٣١٨/١ ، ٢٦٩ ، دواشيء والبطائر ٣٨٥ ، ٣٨٥

(٣) انظر : شرح الصرب (تحقيق د. رجب عثمان محمد) ٣٨٢/١ و لنت في تفسير كتاب سيبويه

١٤١ ، ١٤٠/٢

الفصل الأول

أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية

مدخل.

١ البناء بين اللفظ والمعنى:

من المعلوم أن الإعراب هو تغير أو آخر الكلم تبعاً لاختلاف مواقعها واختلاف ما يؤثر فيها في الجملة (١). وقبل أن نتحدث عن الإعراب والعلامة الإعرابية وعلاقتها بالمعنى تأثيراً وتأثراً نشير إلى أن السجدة في حديثهم عن البناء وهو قسم الإعراب ربطوا بين هيئة اللفظ المعنى والمعنى من بعض الوجوه، لذا فلا ينبغي البحث أن يتجاوز هذه المسألة دون أن يتعرض لها سريعاً حتى يبين حقيقتها، أي إن حديثنا هنا عن البناء ليس مقصوداً لذاته بل لمحاولة الكشف عن صيته بخصيصة اللفظ والمعنى كما تصورها النحاة.

وإذا كان 'نساء' 'نروم' حر الكمية حركه أو سكوتاً يعبر عامراً أو اعتلالاً (٢) فإن الكلمات بناءً على هذا التقسيم تنقسم إلى كلمات معربة وأخرى مسبوكة وعسى منها ينقسم إلى عدة أقسام باعتباريات مختلفة (٣):

فهو باعتبار أصالته في البناء ينقسم قسمين: ما بناؤه أصلي، وهو أكثر تسميات، ومن أمثله الضمائر وأسماء الإشارة، وما بناؤه عارض كالمنادى الممرد لمعرفة وهو باعتبار الحكم من حيث وجوب وجوهر ينقسم 'نساء' قسمين: حشر 'نساء' ويتمثل في الأسماء لمبهمه لمصرفة في موضع معينة كعص الطرود والحوال المركبة ولتقسم ثلثي هذا باعتبار وجوب 'نساء' ويشتمل ما سوى الحشر

وهو باعتبار لا فرد وتركيب قسمين: كسك مفرد ومركب

نظر كند. ١، ١٣ ٥ وشرح مفصلاً ١، ٢: سر - لا تسمى ٨، ١٠
٢ سر - لا تسمى ٤٩/ ٥
٣ نظر لأجيب والبناء بين القدماء والمحدثين (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة
عبد المصطفى المنبجرجي - ١٩٦٤ م) ٢١١ وما بعدها.

وعلى هذا فالمبنى بصفة عامة ينحصر في ثلاثة أنواع من الكلم .

(أ) الحروف كلها .

(ب) أسماء معينة محددة ، وهي إما مفردة مثل : الصمائر و أسماء الإشارة والأسماء لموصولة وأسماء الاستعانة والشرط ، والظروف ، وبعضها واجب البناء وبعضها الآخر بدؤه حائز . وإما أن تكون هذه الأسماء مركبة مثل أحد عشر ، وصباح مساء وما شابههما . وينطبق بهذا النوع أيضاً أسماء الأفعال والأصوات وما جاء على صيغة (فعل) بدالاتها المختلفة مثل : نزل اسم فعل أمر ، وفجر همف المصدر ، وهسق وعدار صميتان للمؤث في البناء ، وظلم وقطام وحذام أعلام غير المصدر .

(ج) الأفعال كلها إلا المضارع غير المتصل بنون النسوة أو إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً .

وأما المعرب فهو ما سوى ذلك ، ويشمل شيئين : ما خرج عن نطاق الأسماء المحددة هي لبناء ، والفعل لمضارع بالقيود السابق .

والذي يعني في هذا الشأن أن النحاة على الرأي المشهور - عدوا البناء أصلاً في الحروف والأفعال كما عدوا لإعراب أصلاً في الأسماء ؛ لذا حاولوا أن يفسروا سبب بناء ما جاء مبني من الأسماء ، وأن يبحثوا عن علة تفسر ما جاء معرفاً من الأفعال (٢) .

وقد اختلفوا كثيراً في تحديد علل البناء على وجه العموم ، حتى إن خلافهم في هذا وصل فيه عدد العلل التي ذكرت - كما نقل السيوطي عن ابن النحاس - إلى إحدى عشرة علة هي :

١- شبه الحرف .

٢- تضمن معنى الحرف .

(١) انظر شرح المفصل ٨٤/٣ وشرح برص على الكافية ١٠٧/٢ ١١٦ . وشرح التسهيل لابن جني

٤٢٠ ، ٤١٩/٢ .

(٢) انظر انحصار ١/٢ ، ٨٠ والجعر في النحو لفرحاني . لتحقيق الدكتور علي توفيق الجمال

(مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٩٩٦ م) ٢٦٠ ، ٢٦١ . وشرح ابن عسار ٢٧/١ ، ٤٠

٣- الوقوع موقع مبنى ، وحمل اللمحشري من هذا بناء أسماء الأفعال .

٤- مناسبة المبنى .

٥- الإضافة إلى مبنى .

٦- الخروج عن النظائر ، كبناء (آي) الموصولة لحذف صدر صلتها من غير طول .

٧- قتل الكلمة منزلة المصدر من العجز كخمسة في (خمسة عشر) وبعل في

(بعلبك)

٨- عدم العقد والتركيب ، وعلى بذلك بناء الأفعال ، وحروف الهمزة نحو : بء

تاء ثاء ، وأسماء العدد في نحو : واحد اثنين - ثلاثة . كذلك كل ما لم يعقد

وسم يركب

٩- حمل اللمحشري علة بناء المندى وقوعه موقع ما أشبه ما لا يمكن له :

وذلك أن المندى وقع موقع كاف (أدعوك) التي تشبه كاف (ذاك) وهي لا يمكن لها . ووجه الشبه بين الكاهين اشتراكهما في الخطاب .

١٠- الإضافة إلى ما أشبه ما لا يمكن له ، وذلك كالمصروف إلى (إد) في نحو

يومئذ

١- تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكد باليونين . وهذا

أحد تعيينين في كل منهما .

وكل هذه العلل موحية ، إلا الإضافة إلى المبنى فإنها محوزة (١)

وأهم هذه العلل فيما يختص بالأسماء من وجهة نظرنا العنان الأولين
مشبهة الحرف ، وتضمن معناه . وترجع أهميتهما هنا لسببين ، أولهما . أنهما هما
لنتار من أحلهما جاء حديثنا في هذا الموضع عن البناء ، وذلك لأنهما يدوران
حول صفة اللفظ ومحاولة تفسيرها بالرجوع إلى اللفظ أو المعنى . والسبب الثاني

١- صدر لاشبهه وصار ٣ ٥ ٢ - وقد يشير بضم إلى أن من علل البناء المهمة التي ذكرها

بعضهم هو ما هو غير أبي الحسن بناء الأسماء بكثرة لاستعمال

ضم بعضهما ٣ ٢ ٣

المميزة أو - على الأقل - وضعت تحت قسم آخر جديد (١)، وهذا امر له دلالة وسين ذلك على النحو التالي :

(أ) فمن المهنات السابقة ما ينتمى إلى ما سمي بقسم " الصمير " وهو يشمل : الصعائر وأسماء الإشارة و الأسماء الموصولة ، وقد كان من أسباب جعل هذه الأسماء قسماً مستقلاً شكلها المتمثل فى جمودها وانقادها إلى الصيغة والأصول الاشتقاقية ، وهذا يؤكد شبهها بالحروف لفظاً بالإضفة إلى مشابهتها لها معنى من حيث إن المعانى التى تؤدبها حقها أن تؤدى بالحروف فى الأصل (٢) .

(ب)بقى من الأسماء السابقة المبينة الظروف وأسماء لأفعال ، وكل منهما عولج معالجة خاصة أيضاً فى كثير من الدراسات الحديثة ، فالظروف وضعت فى قسم مستقل من أقسام الكلم عند الدكتور تمام حسن ، وأسماء الأفعال خرجت عنه من إطار الأسماء ووضعت مع بعض الكلمات الأخرى فى قسم مستقل يسمى " نحو لم (٣) . وهذا التقسيم الجديد ما كان يحدث لو لم تكن مثل هذه الكلمات لها خصائص مميزة من أبرزها أنها كلمات مسكوكة ثابتة الشكل ، وهذا يقربها من الحروف

٣- يستلح مما سبق - شكل هذه السمات وهيئتها إعطية ثابتة ودلالاتها لى تشابه كبير مع نوع دلالة لحروف مما يعنى على الأقل وجود سمات خاصة لها تجعلها تختلف إلى حد ما عن سمات غيرها من لأسماء نستلح أن ذكر هذا يؤكد أن ثمة مشابهة واضحة بين هذه الأسماء المبينة والحروف جعلها ثانياً فى شكلها على نمط هيئة الحروف اللفظية التى من أبرزها البناء ، وإن لا نرى بامناً من قبول تحليل النحاة لبناء الأسماء السابقة بمشابهة الحروف ، وهذا فى الحقيقة يعنى أن لدينا هنا أثر شكلياً متمثلاً فى ثبات هيئة آخر اللفظ من حيث وجود علامة محددة أو عدمها ، وهذا الثبات معلل أو مفسر بمؤثر مترص هو مشابهة الحروف. وهنا نسأل :

(١) ينظر أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة) د. محمد الرفاعي ١٩٩٢ م (١٨٩)
(٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٨ - ١١١ والنظر أيضاً من أمثلة اللغة ٢٧٤ - ٢٧٦ .
(٣) ينظر لغة عربية معناها ومبناها ١١٣ - ١٢٢

ما حقيقة هذه المشابهة ، أهى ترجع إلى اللفظ فتكون لفظية ؟ أم ترجع إلى المعنى فتصممها بأنها معنوية ؟

وللإجابة على هذا السؤال نذكر أولاً أننا قد استقررنا كما ذكرنا على جعل أنواع المشابهة فيما سبق ثلاثة فقط هى : الشبه الوضعى ، والشبه الاستعمالى والشبه المعنوى ، ومن البين أن الشبه الوضعى والشبه الاستعمالى - يشبهه غير الافتشارى - يرجعان إلى اللفظ ، فهما إذن لفظيان لأنهما يختصان بالهيئة وشكل الكلمات مستقلة أو متفاعلة فى التركيب ، وغنى عن الذكر أيضاً أن نقول إن الشبه للمعنى يرجع إلى المعنى .

يبقى مما سبق الشبه الاستعمالى الذى يقصد به الافتشار وأرى أن هذا لفصاح مسألة تأرجح بين كونها لفظية وكونها معنوية إذ إنها تتصل بكل منهما ، وبناء على هذا التقسيم تكون مشابهة الاسم للحرف فى هذا السياق يعلب عليها أن تكون لفظية .

والنتيجة المهمة التى بود أن نخرج بها من كل ما سبق هى أن مشابهة الاسم للحرف تأثير لفظى عالياً معنوى أحياناً ، وهذا التأثير له أثر لفظى شكلى على لأسماء المذكورة آنفاً متمثل فى البناء .

ثانياً - البناء يتضمن معنى الحرف وحقيقته

وجه النحاة البناء يتضمن معنى الحرف فى نوعين ، أولهما : الأسماء المعرّبة مثل أسماء الإشارة وأسماء الاستمهام (١) ، والسبب الحقيقى لبناء فى هذا النوع إنما هو الشبه المعنوى - وقد تحدثنا عنه - غير أنه عبر عنه بطريقة أخرى . وأما النوع الثانى فهو لأسماء المركبة (٢) وهذا ما نود أن نحدث عنه هو

ينظر : شرح بعض لابن يعيش ١٢٦/٣ والحصائص ٨٥/٣ .
د. محمد الهوامع ٥٨/٢ ، ٥٩ ، ٣٠٩/٥

وبناء على ذلك نشير أولاً إلى أن المركب المبنى لتصممه معنى الحرف له صورتان ، الأولى : أن يبنى الجزء الأول فقط ويمرب الثاني كما في الأعلام مثل حصر موت ومعدنكوب وقديقلا ، وفي هذه الحال لا يوحد تصمن لمعنى الحرف . والصورة الثانية وهي التي فسرها البناء يمثل هذا لتصمن - أن يبنى الاسم معاً مع حوازي إعراب الثاني بالإضافة ، وهذا الحوز خاص بالموضعين الثاني والثالث فقط من الموضع الآتية التي تمثل أهم الأبواب التي توحد فيها هذه الصورة من المركب المبنى ، وهي تشمل :

١- العدد مثل أحد عشر وما شابهه من العدد المركب .

٢- الحال نحو ، لقيته كمة كمة ، أي متواجهين ، ولقيته صخره بحرة طهرين ، وتصرقوا شذر مذر ، أي منتشرين ، وذهبوا أيدي سبا وأيدي سبا منفرقين وهو حاري بيب بيت أي ملاصقاً ، ووقع الأمرين بين أي وسقط وسقط بين بين ، أي بين الحى واليه .

٣- الظرف ، ومنه أتيته صباح مساء ، ويوم يوم ، وحين حين^(١) .

٤- لا تنافية لجنس سواء في ذلك بناء اسمها نفسه وبناء تحت الاسم جوراً كما في نحو : لا رجل ظريف عندك^(٢) .

و- وتضمن معنى لحرف المؤدى إلى بناء المركب في نظر من رأى ذلك من البعارة يكون في الجزء الثاني منه ، وهذا الحرف المتضمن معناه غالباً ما يكون حرف العطف : فأصل (أحد عشر) عندهم : أحد وعشر وأصل (صباح مساء) صباحاً فمساء^(٣) ، وقد يكون هذا الحرف المتضمن (من) كما في : لا رجل في الدار ، فأصله عندهم : لا من رجل في الدار^(٤) .

وبنحو موافق على التعليل الذي ذكره النحاة لبناء الجزء الأول في هذه المركبات كلها ، وهو أنه أي الجزء الأول - صدر بالتركيب كـ بعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ... وجزء الكلمة لا يمرب لأنه كالصوت^(١) فهذا تفسير صحيح لا يمكن إنكاره .

وأما تعليل بناء الاسم أو الجزء الثاني بتصممه معنى الحرف ، فهذا ما لا يرتضيه : لأنه تقدير بعيد متكلف ، وأقرب منه أن نفسير بناء هذا الجزء الثاني بأنه بنى من أجل التركيب أيضاً ولصيرورة كلمتين ككلمة واحدة ، ويؤيد هذا كلام المبرد - مثلاً - عن هذه المركبات في مواضع مختلفة : من ذلك قوله « فأما خمسة عشر فإن حدها أن تكون خمسة وعشرة ، فلما جعلت الاسم اسماً واحداً حذفت واو العطف مغيراً له عن جهته فألزمته البناء لذلك^(٢) » . فعلى الرغم من أنه يقدر الواو في أصل التركيب ، فإنه لا يجعل تضمنها سبب البناء ، بل سبب البناء - كما ذكر - جعل الاسم اسماً واحداً وإلزامهما الفتح لأنه أخف الحركات^(٣) .

وليس هناك أكثر تصريحاً في تفسير المبرد بناء المركب بالتركيب من قوله عن بناء « ذيت وذيت » - وهما كناية عن الحبر - : « ولم يوضع على الإفراد ، فذلك بنيت^(٤) » .

إذن بناء المركب من وجهة نظرنا - سببه المقبول هو التركيب في العزائين لا في الجزء الأول فقط ، بالإضافة إلى تصمن معنى الحرف في الجزء الثاني كما يرى كثير من النحاة ويؤكد هذا المهم أن لمتحه وهي حركة ساء المركبات هنا عند تقترين كثير بطول لتركيب أو كلام ومن هذا لمصطلح أيضاً من الممكن أن تفسر بناء الظروف المبهمة التي تنى بناء راجعاً على الفتح عند الإضافة إلى جملة مصدرية بفعل منى نحو قول النابغة -

(١) شرح المفصل ١١٢/٤

مضب - ٢٨

(٢) انظر : السابق ١٦١/٢ ،

سبب - ١٨٣

(١) انظر شرح المفصل ١١٢/٤ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٣ وشرح الرصمى ١٢٢/٢ - ١٢٥ (١) وإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ٣٠٩ - ٣٢٠

(٢) انظر شرح المفصل لآبى يونس ١٠٨/٢ .

(٣) انظر شرح الرصمى ١٢٢/٢

(٤) انظر أمالى ابن الشجرى ، تحقيق الدكتور محمود الطنحى ٥٢٩/٢

عنى حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت ألمّا أصحّ ولشيب وانع^(١)

ففى هذا الموضع وما يشبهه، من الممكن أن يقال إن الظرف (حين) بنى لكونه مع المضاف به بعدد لجمعه المفعلة [يكون تركيب يصح به جرح كنههم جزء واحد ، وإن كان الجزء الثانى هنا ليس مسبباً على الفتح وبقاء على هذا ، فكما كان التركيب هنا - وهو نوع من الطول - تفسيراً وتعليلاً لبقاء على الفتح ، سدى فى مواضع أخرى مختلفة أن النصيب سببه أيضاً طول الكلام ، وسبب ذلك فى موضعه وما سخر به مما سبق أن تركيب موثر لمعطى له أثر وصح فى بناء مركبات وبهذه يتم تأثر الدلالة على لفظ هذا تماماً

وخلاصة القول ، أن معظم الأسماء المبينة سبب بائها فى رتب أحد أمرين : مشابهة الحرف ، أو التركيب ، وليس ثمة سبب آخر لبائها فى نظرنا ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المشابهة قد تجاوزت حدود الحرف إلى مشابهة مبنى آخر غيره كما فى تعليل بناء خالصة الأمر بوقوعها موقع فعل ، الأمر وهو مبنى ، ومثـ ذلك تعليل بناء "صه" و "نزال" بوقوعهما موقع "اسكت" و "انزل" ^(٢) ، ولا يحصى أن هذا الوقوع ضرب من المشابهة مقبول يصم إلى الشبه الاستعمالي الذى ذكرناه انما فى اسم الفعل صوماً .

ولا يبعى أن يشعلنا موضع تعليل لبناء واحتفاء وضيعة العلامة لإعرابية فى لأسماء المبينة أكثر من ذلك ؛ لأن هذا التعليل لا يقيد كثيراً ، وإن كان هناك رأى يفترض مستدلاً بمثل هذه المبنيات ، أن اللغة العربية المصححى تمثل مرحلة متوسطة بين التزم الحالة الإعرابية وبين (هكذا) التخلص منها ^(٣) .

٢- أهمية الإعراب وعلاقته بالمعنى

لم تحظ قضية بالبحث والاهتمام فى النحو قديماً وحديثاً مثل ما حظيت به قصة الإعراب والعلامة الإعرابية ، يدل على ذلك كثرة المؤلفات والدراسات

(١) انظر مع لهر مع ٢٢٩/٣

(٢) انظر ، كشف المشكل فى النحو ، لمعيدة اليمى ١٨٩/٢

(٣) دراسات نقدية فى النحو العربي للدكتور عبدالرحمن أيوب ٢٣

الحديثة حول هذه القضية بصورة محتلمة ومن زوايا متعددة ^(١) والسبب فى هذا هو ، أن يرجع إلى ما يلى

١- أن لعلامة الإعراب فى قريية مهمة من القرائن التى تعين على تحديد معنى الوظيفة للكلمة فى الجملة وهذا غاية التحليل النحوى .

٢- كون هذه القريية لمطلبة - رغم تصافر القرائن كلها واستوائها لمطلبة ومبسوة ^(٢) - يجعل دلالتها أكثر وضوحاً ، أو على الأقل - أكثر جدياً للانتباه إليها عن غيرها فى كثير من الأحيان .

٣- مبدعة سحاة اشديده فى لاحتفاء بهذه العلامة ووظائفها حتى جعلوا إعراب فى كثير من مصوصهم مرادفاً لعلم النحو ^(٣) .

من أهم الدراسات الحديثة التى كان لإعراب موضوعها أو محوراً أساسياً فيها ما يلى .

١- إحياء النحو للاستناد لإبراهيم مصطفى (مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥١) .

٢- فى أسرار لغة للدكتور إبراهيم أبيس (صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥١ م)

٣- الإعراب ولبية بين القدماء والمحدثين (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٦٠)

٤- لظواهر النحوية فى التراث النحوى الجزء الأول - لظواهر التركيبية ، تأليف الدكتور على أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - ط ١ - ١٩٦٨ م)

٥- فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عيد الثواب (صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٣ م) .

٦- أبحاث فى اللغة لعربية ، للدكتور دود عبيد (مكتبة لبنان - بيروت ١٩٧٣ م) .

٧- العلامة لإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (طبع أول مرة سنة ١٩٨٤ م)

٨- إعراب وتركيب بين الشكل والنسبة : دراسة تفسيرية ، تأليف الدكتور محمود شرف الدين (القاهرة دار مرجان ١٩٨٤ م)

٩- نظرة فى قريية الإعراب فى الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، للدكتور محمد صلاح الدين بكر (حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت - الرسالة العشرون - التحولية الخامسة ١٩٨٤ م)

١٠- الإعراب محاولة جديدة لاكتفاء الظاهرة لأحمد حاطوم (بيروت - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٢ م)

١١- ضاهرة لإعراب فى النحو وتطبيقاتها فى القرآن الكريم للدكتور أحمد سليمان ياقوت (لإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٣ م)

١٢- نحو والنحوى ودلالة الإعراب على المعنى لمراجع عبد القادر بالفاسم (منشورات جامعة هاريسون بعاوى ليبيا - دت) .

١٣- اللغة العربية معانيها ومبناها ٢٣٢

١٤- نظرى لعلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ٢١٧ ، ٢٢٢ .

ولاشك أن العلامة الإعرابية مظهر أو أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى ، لد
فهي تعد من أهم الجوانب في قضية اللفظ والمعنى (١) . وعلاقة العلامة الإعرابية
بالمعنى لها جانبان

الجانب الأول علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة ، وذلك حينما تميز
بين المعاني النحوية المحتملة : كالتفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها
وتكون محددة سلفاً لأنها مقروعة أو مسموعة ، وهي مؤثرة بما تحدد من معنى .
ويوجد هذا النوع من العلاقة في مستوى الكلام المضبوط ، المقروء أو المسموع ،
كأن نقرأ أو نسمع هذه الجملة : ضرب محمدٌ علياً .

والجانب لثاني من العلاقة يتمثل في تأثير تحديد نوع العلامة بالمعنى ، أي
أن للمعنى ما هو الذي يؤثر في العلامة فيجعلها مستقرة في شكل معين كالصم
مثلاً ويصحب هذا الجانب من العلاقة في مستويين .

مستوى الكلام غير المضبوط كأن نقرأ في نص ما هذه الجملة : " أحيا
ليائس الأمل " من غير ضبط - فنفهم المعنى ونذكر حقيقة علاقة بين
اليائس " و " الأمل " ، ويترتب على هذا أن ننصب الأول لأنه مفعول ورفع الثاني
لأنه فاعل والمستوى الثاني لهذا الجانب من الممكن أن يوجد في التنظير لربط
العلامات بدلالات معينة ومحاولة وضع صوابط دلالية لذلك ، ومن ثم يكون الإعراب
هنا متأثراً والمؤثر في تحديده هو المعنى .

ومن البين أن العلاقة بين الإعراب والمعنى في الجانب الأول ، علاقة يسيرة
غير معقدة ما دام الجهد المبذول في إدراكها والاستفادة منها محدوداً حيث يستدل
بالعلامة - وهي شديدة الوضوح - مباشرة على المعنى الوظيفي كما في المثال
السابق الأول (ضرب محمدٌ علياً) . أما إذ تعددت احتمالات العلامة الواحدة ، فقد
يتضاعف الجهد للوصول إلى المعنى ، وذلك كأن تحتمل علامة النصب - مثلاً -
في سياق ما : الحالية والتمييز وما يقترب منهما ، أي إن الصعوبة هنا حينما توجد
تكمين في الاتصال داخل احتمالات الحالة الواحدة .

(١) انظر ، فصول (لمجد السادس - العدد الأول ١٩٨٥ م) ٢٢

وأما الجانب الثاني بمستوياته فالعلاقة فيه أصلها أن يكون فيها شيء من
التعقيد والصعوبة بصفة عامة ؛ وذلك لأننا هي مثل هذا الموضوع نتقل من الميهم
غير المحسوس - وهو المعنى الوظيفي - ونستدل به على الشكل الذي ينبغي أن
يتحدد من خلال هذا الاستدلال ، ويدل على هذه الصعوبة أن طرفي العلاقة
يأخذان صوراً محتملة من الاحتمال والتعدد ؛ فالمعنى من ناحية القول أن نتحدث
عن احتمالات تعدده ، والشكل - وهو العلامة الإعرابية - متعدد محتمل للرفع أو
النصب أو الجر أو الجرم .

وسنحاول فيما يلي أن نتحدث عن الجانب الثاني من العلاقة بين العلامة
الإعرابية والمعنى من خلال المستوى التنظيري لربط العلامات بدلالات معينة ،
ولكن قبل أن نبدأ في هذا نود أن سنس حقيقة المعنى الذي نتقل منه إلى حصر
شك في علامة معينة ، أي المعنى الذي يدلنا على الإعراب

٢- حقيقة المعنى الذي يدل على الإعراب :

أشرنا من قبل إلى أن معنى النحو هو وظيفة المبني على مستوى النظام
نحوي ، أي أنه معنى وظيفي ، وإذا كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعي أن يكون معنى
لإعراب معنى وظيفياً أيضاً ، وهذا واضح إذا دلنا الإعراب على هذا المعنى بطريق
مباشر كما هي كثير من أمثلة الجانب الأول الذي أشرنا إليه من العلاقة بين
الإعراب والمعنى خاصة ، وبذلك يصبح معنى عبارة " الإعراب فرع المعنى " في
هذه الحال : الإعراب فرع المعنى الوظيفي ، بمعنى أن المعنى الوظيفي مدلول
عنه بالإعراب .

ولكن هل ينسحب هذا الحكم أيضاً على الحالة التي يدل فيها المعنى على
لإعراب فيصح أن نقول إن الإعراب فيها فرع المعنى الوظيفي ؟ فهل المعنى حقاً
في هذه الحال هو المعنى الوظيفي أيضاً أو أنه شيء آخر ؟

في رأي أن المعنى الذي يدل على الإعراب ليس هو المعنى الوظيفي فقط
بل هو المعنى الوظيفي مضافاً إليه المعنى المعجمي أحياناً ، وذلك حينما
يكون من الصعب الوصول إلى الإعراب بالاعتماد على المعنى الوظيفي وحده ، بل
يكون من المحتمل لأجل ذلك اللجوء إلى المعنى المعجمي . وقد ورد عند ابن هشام

أمثلة مختلفة لهذا ، منها ما ورد في قوله : « وسألتني أبو حيان ، وقد عرض
 اجتماعنا علام عظماء ، بحفظه » من قول زهير : (١)

تقني نقني لم يكن غريمة بنهكة ذي قرني ولا حمنة

فقلت : حتى أعرف ما العقيد ، فظنناه فإذا هو سيئ الخلق ، فقلت : هو
 معطوف على شيء متوهم ؛ إذ المعنى ليس بمكثر غيمة ، فاستعظم ذلك (٢) .

وكلام ابن هشام هنا في عناية الوصوح في الدلالة على أهمية المعنى
 المعجمي في تحديد الإعراب ، يؤكد ذلك حرصه على الرجوع إلى هذا المعنى
 بقوله « حتى أعرف ما العقيد ، فظنناه فإذا هو سيئ الخلق » ، ومن هذا تمكن من
 أن يقول إنه معطوف على التوهم .

ومن الأمثلة الأخرى في هذا لصدد عبد ابن هشام أيضاً إعراب "كلالة
 في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ (٣) : حيث إنه بعد أن بين ضرورة
 فهم معنى هذه الكلمة ليس إعرابها ، ذكر أنها يمكن أن تعرب على خمسة وجوه بناءً
 على ثلاثة معانٍ معجمية مختلفة

١- فإذا كانت بمعنى الورثة إذا لم يكن فيهم أب هما علا ولا ابن مما سمل .
 فهي على تقدير مضاف ، أي ذا كلالة ، وهو إما حال من ضمير " يورث " و " كان
 حينئذ ناقصة أو تامة ، وإما خبر و " يورث " (٤) صفة .

٢- وإذا كانت بمعنى : الميت الذي لم يترك ولداً ولا والدًا ؛ فهي أيضاً حال
 أو خبر ولكن من غير تقدير مضاف .

(١) النهكة : القصص والأصوار ، والمعنى أنه لم يكن غيمة بظلم قريته وأحد ما فهم ، وأنه ليس ببحيل
 سيئ الخلق انظر : شرح شعر زهير بن أبي سمي لأبي العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين
 هبوة (دار الفكر - دمشق - ١٩٩٦ م) ١٦٩

(٢) معنى لتبديد ٥٢٨/٧ .

(٣) مورو لسان الآلة ١٢

(٤) في هذا العمل أكثر من هراء انظر : إملاء من به الرحمن لمكبري (دار الكتب العلمية - بيروت ط ١

١٩٧٩ م) ١٧ / ١ والكشاف لرمعشري (دار الريان ودار الكتاب العربي ط ٣ - ١٩٨٧ م) ١٨٥/١

المبحث الأول

دلالة العلامة الإعرابية في الاسم

عرض لأهم الآراء في معالجة دلالات العلامة الإعرابية في الاسم :

قبل أن نتحدث عن الاتجاهات الخاصة بمعالجة دلالات الإعراب في الأسماء،
 نشير أولاً إلى أن البحث يتفق مع ما استقر عليه رأي كثير من المحدثين من أن
 العلامة الإعرابية ما هي إلا قرينة من قرائن متعددة تتعاون معاً في سبيل تحديد
 المعنى الوطيمى ، فدورها إذن محدود لا ينبغي أن يبالغ فيه (١) كما هو الحال عند
 النحاة القدماء حيث حملوا هذه العلامة وحدها عبء تحديد معنى الجملة ، وفي
 المقابل أيضاً لا ينبغي أن ينكر أو يهمل أثر العلامة دلاليًا بالاعتماد على التعسف
 والمغالطة سواء أكان هذا الإنكار جرثيماً خاصاً بحالة معينة - كما رأى الأستاذ
 إبراهيم مصطفى في المتحة حيث إنها عنده لا دلالة وظيفية لها (٢) - أم كان إنكاراً
 كلياً مطلقاً للعلامات كلها كما رأى قطرب قديماً (٣) والدكتور إبراهيم أنيس حديثاً
 ومن أم أمهما ، كالدكتور فؤاد ترزى والدكتور أنيس فريحة وغيرهما (٤)

أما أهم الاتجاهات والآراء الخاصة بمعالجة هذه الدلالات في الأسماء ، فهي
 كثيرة ، وسنكتفي بعرضها دون مناقشتها لأنها في الغالب إما أن تكون قد نوقشت
 في الأدلة على مصدر ما كمي وإما لا تكون قد نوقشت وفي هذه الحال لا

نظر : لغة العربية معونها ومبناها ٢٠٧ ، والعلامة الإعرابية في الجملة ٢٨٤ - ٢٩٢ ، وبظرة في
 قرينة الإعراب ٢٣ - ٢٧ .

(٢) انظر : إحياء النحو ٧٨ وما بعدها .

(٣) انظر : الإيضاح في علل النحو لبرجاني ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) انظر : من أعلام اللغة ٢٢٥ ، ٢٢٦ والعلامة الإعرابية في الجملة (طبعة دار عريب - القاهرة
 ٢٠٠١ م) ٢٦٠ - ٢٧٥ .

يعتدنا إلا عرضها وذكر تحليلها للدلالات بعد ذلك الذي يعبر عن وجهة نظرنا فيما
نذكره . وهذه الاتجاهات والآراء يمكن عرضها على النحو التالي :

١- رأى النحاة القدماء وأهم ما فيه أنه يشمل اتجاهين مهمين : الأول يرى
أن الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، وممن يرى
هذا الرمخشري^(١) والإسفرائيلي^(٢) . والاتجاه الثاني يرى أن الرفع علم العمدة ،
و ينصب علم العصة ، و الجر علم لما هو فصلة عن طريق حرف وممن يرى هذا
الرصى وابن مالك^(٣) : فكل علامة عند هؤلاء كله علم على معنى أصلي ولكن قد
يشترك في هذه العلامة أكثر من معنى على سبيل تقريب والتشبيه
لقية لعلامات^(٤) .

٢- رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى وهو يرى أن الصمة علم الإسناد و لكسرة
علم الإضافة ، وأما الفتحة فهي حركة خميفة مستحبة يلحأ إليها لحمتها من غير
دلالة على أي معنى^(٥) .

٣- رأى هنري فليش ، ويعبر عنه قوله : « التركيب هو مجال الوظائف ، وهذه
الوظائف تتطلب لمعرفة محددًا شكليًا ، أي : علامة ، وتقدم حالات لإعراب هذه
العلامة ، فالرفع : هو المحدد الشكلي لأركان الجملة ، المسمى إليه و المسند ،
والجر : هو المحدد الشكلي للوظائف ذات التعلق بالاسم ، وهو المضاف إليه . غير
أننا نجد كذلك حالات الجر إثر جميع الأدوات (لحروف) . وهو ما يؤدي إلى وجود
وظيفة المفعول به غير المباشر في موقع المحرور * و لنصب يقدم للمحددات
شكلية للوظائف ذات العلاقة بالمعنى وهي مفاعيل لأفعال غير أن هذا ليس
على صلافة^(٦) »

(١) انظر : شرح المفصل ابن يعيش ١ / ٧١ - ٧٢

(٢) انظر : كتاب الإعراب للإسفرائيلي ٤٩٩ .

(٣) انظر : شرح الرصعي ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ وشرح التميمي ١ / ٢٦٥

(٤) انظر : علامة الإعرابية في الجملة ٢٣٤ - ٢٣٧

(٥) انظر : إحياء النحو ٥٣ - ١٠٠ والعلامة الإعرابية في الجملة ٢٥١ - ٢٥٤ وظاهرة الإعراب
وتطبيقاتها ٧٦ ، ٧٧ .

(٦) لغوية النصحي : دراسة في البناء النحوي ، تحرير وتحقيق وتقديم دكتور عبد الحسيب شاهين (مكتبة

الشباب - القاهرة - ١٩٩٧ م) ٢٥١ .

٢ - وإذا كانت بمعنى القراءة فهي معمول لأجله^(١) .

ونستطيع نحن - كما نستطيع أي ناظر في ديوان شعر قديم على وجه
الخصوص - أن نأتي بأمثلة أخرى متعددة لتأكيد هذه المسألة في سهولة ويسر
من ذلك مثلاً ما يوجد في قول رهير بن أبي سلمى وهو يصف الحيل

بهوى على زبذات غير هائرة تحذى وتعد في أرساعها الخدّم
صدت صدوداً عن الأشوال واشترفت قبلاً تقلقل في أفواهها اللجّم

فنحن هنا في البيت الأول لا يمكننا أن نتيقن من أن « غيراً » نعت لربذات إلا
إذا عرفنا معجمياً أن (ربذات) بمعنى القوائم السريعة الرفع وتوضع من (الرئذ)
وهو خفة القوائم ، وعرفنا أن « هائرة » معناها - التي ينتشر ويتمخ عصبها أو
عرقها^(٢) .

كذلك لا يمكننا أن نعلم أن « قبلاً » في البيت الثاني حال ، إلا إذا عرفنا أن
هذه لكلمة معجمياً وصف من « القتل » وهو قريب من الحول ، ومعناه إقبال إحدى
الجذبتين على الأخرى ، وعرفنا أن « شترفت » مأخوذ من قولهم : فرس مشرف ،
في مشرف الحق^(٣) .

ويمكننا أيضاً أن نمثل لذلك بقول العرقش الأكبر يصف ملكاً ،

حارب واستعوى قرصصية ليس لهم مما يحار نفم

إننا إذا افترضنا في هذا البيت عدم المعرفة بنصب « قرصصية » ، لا نستطيع
أن ندرك على وجه اليقين أنها معمول به من دون أن نعرف المعنى المعجمي لهذه
كلمة وللمعل قبلها ، وهو يتحدد في أن « استعوى » بمعنى : استدعى واستنصر ،
« قرصصية » بمعنى : قمرء ، وهو جمع قرصصاب وقرصوب^(٤) .

(١) انظر : معنى النيب ٢ / ٥٢٨ ، ٥٢٩

(٢) انظر : شرح شعر رهير بن أبي سلمى ١٢١ ولسان العرب (ريد)

(٣) انظر : لسان العرب ١ / ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧

ومن هذه الأمثلة المختلفة التي ذكرناها، يتبين لنا أن المعنى المعجمي شرط مهم في أحسن كثرية ليس لإعراب ولتحصيل النحوى بصفة عامة - ومن ثم يصح أن نقول إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي وفرع المعنى المعجمي أيضاً. وبذلك لا تتفق مع الدكتور تمام حسان في رأيه الذي يرى فيه أن الإعراب " فرع المعنى الوظيفي ، لا المعنى المعجمي ، ولا المعنى الدلالي " (١) ، وقد استدل على هذا بأنه يمكننا أن نعرب كلاماً لا معنى له من الناحية المعجمية إذ اتضح معناه الوظيفي لكونه على صورة الكلام العربي من حيث التركيب والحروف والنطق ، وضرب على هذا مثالين هرائيين أعريهما وأحدهما هذا البيت :

فاص التحين شحاله بقرينه الـ
هاحي هم يستف بطاسية البرنـ

وإذا كانت غاية الدكتور تمام حسان أن يستدل بهذا الكلام على نجاح نظريته في تقرر وسعيق الذي هو أهم هذه القرائن ، وكذلك إثبات قدرتها في لسحيل لنحوى (٢) - نقول إذا كان الأمر كذلك ، فإن هذا لا يسوغ أن نهمل أثر المعنى المعجمي المهم في الإعراب كما استدلنا عليه ووضحناه . ويزيد رأينا وضوحاً وتأكيداً أنه قد تولى الرد على الدكتور تمام في هذا دراسة كان من ردودها أن عبد لقاهر الذي استوحى منه نظريته في التعليق وما بسى عليها لم يحصل أبداً بين معاني النحو والمعاني المعجمية ، كما أن إعراب الذي ذكره الدكتور تمام للبيت الذي أتى به من ليسبر جداً أن ينصرف إلى وجوه أخرى (٣) .

* * *

ونعلما لا يلحظ في مجمل كلامه هذا اختلافاً عن الرأي المشهور في مجال ربط الحالات الإعرابية بمعان عامة معينة ، غير أن المهم في رأيه - على وجه العموم - ثلاثة أمور .

الأول : أنه في حالة الرفع - وقد صنع شيئاً من ذلك في إعراب الفعل عنى من وجهة نظره - ببيان العلاقات الدلالية الجبرئية التي يقصد إلى توزيعها هنا بواسطة المسند ، وقد ذكر في هذا الإطار الدلالة على : الكيل والعدد ، والتماثل ، ولتقسيم إلى طوائف ، والمادة ، والمضمون ، والسمات الخاصة للشيء (١) .

والثاني : أنه يربط النصب في أغلب المواضع بوظيفة المكملات التي أغلغها حاص بالفعل ، وهذا يصدق على المماويل والحال .

والثالث : أنه يصنف المنصوب بعد كان وأفعال الشروع ، والمنصوب الثاني بعد أفعال القلوب، على أنه من قبيل « الحال » (٢) .

٤- رأى الدكتور محمد كامل حسين، ويرى أن الاسم يرفع على الخبرية لكونه متحدثاً عنه أو خبراً متعلقاً به ، أيا كان موقع المتحدث عنه كما في : قام محمد ، ومحمد قام ، وما قام إلا محمد ، ويحرر الاسم على الإضافة ، وينصب على التكملة فيما عدا ذلك (٣) . ونحن نلاحظ أن رأيه هذا لا يعد اتجاهاً جديداً لأنه يتمق في محمله مع آراء النحاة القدماء ، غير أن له رأياً في إعراب الفعل حديراً بالاعتبار وسوف نتحدث عنه في موضعه .

٥- رأى الدكتور محمود شرف الدين، وهو يرى أن الإعراب « وسيلة تطريزية بنت بها أواخر الكلمات خدمة للمعنى » (٤) ، ويقصد بالتطريز : التوزيع في نهايات كلمات (٥) وأحشائها للتعبير عن المعاني النحوية المتعددة . والرفع في رأيه علم

نظر : السابق ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢- نظر : السابق نفسه ٣٦٦ - ٢٧٥ .

٣- نظر : « لغة العربية المعاصرة » للدكتور محمد كامل حسين (دار المعارف - القاهرة ١٩٧٦م) ٩٦

٤- لاحظ : والتوكيد بين الشكل والتنسبة ١١٨

٥- سابق ، الصفحة نفسها .

(١) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٨٨ وانظر : لغة العربية معناها ومبناها ١٨٧ - ١٨٤ ٣٧٢ ، وانظر : العلامة لإعرابية في الجملة ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر : لغة العربية معناها ومبناها ١٨٢ .

(٣) انظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في لقرآن الكريم ٨ - ٨٢ .

للمعدة أو الإسناد ، و لجر عزم الإضافة ، و لنصب علم لغير هدين؛ فقد يكون علامة للطول أو التركيب كما في تركيب إن مع اسمها ، وقد يكون علامة على تمام الاسم أى عدم صلاحه للإضافة ، أو بديلاً لحالة الجر أو تشبيهاً بالمفعول (١) .

٦ رأى تمثله دراسة مستقلة عن الإعراب بعنوان « الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة » لأحمد حاطوم ، ويمكن عرض أهم ما جاء فيها على النحو التالي

(أ) أن صاحب هذه الدراسة قسم لإعراب إلى قسمين : إعراب حدسى وإعراب إدراكى؛ فأما الحدسى فهو ما يكتسب بالحدس ويوجد فيما سمعه بالمصنوعات التركيبية كالمفعول المطلق والحال ، وأما الإعراب الإدراكى فهو ما يكتسب بالتعلم الواعى المدروس ويكون مظنة للنحو (٢) .

(ب) أنه ذكر للإعراب أربع وظائف - وظيفة صوتية ، ووظيفة دلالية فى لغاتهم ، ووظيفة جمالية ، ووظيفة فى تحديد هوية اللسان العربى ، ولا يغنيا من هذا إلا الوظيفة الدلالية لأن كلامه فى غيرها فيه اعتمال وتعمس (٣) .

(ج) فأما فيما يتعلق بوظيفة الإعراب فى التزامهم ، فإن الإعراب فى هذا الإطار ثلاثة أنواع الأول إعراب شكلى وهو فى رأيه كل عرب بإسقاطه - فتراصاً - تؤدى لمعنى لبحوية لكتمته ونهم . وهذا النوع يشغل الحيز الأعظم من مساحة الإعراب الكلية (٤) . والنوع الثانى : إعراب دلالى وهو الذى لا تؤدى لمعانى النحوية التركيبية ولا تفهم إلا به ومثاله قوله تعالى : ﴿ تبارك اسم ربّ ذي الجلال والإكرام ﴾ (٥) والإعراب هنا هو الذى يبين أن المنعوت هو « ربك » لا « اسم » . وحيز هذا الإعراب الدلالى بصوره لمحتلثة شديد لصالة فى رأيه (٦) . والنوع الثالث : إعراب شكلى دلالى وهو كل إعراب تؤدى لمعانى النحوية لكتماته وتهم من

(١) انظر السابق ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) انظر : الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة ٨٤ ، ٨٩ ، ٩١ .

(٣) انظر : السابق ١٦٨ ، ١٨٦ ، ٢٨٦ .

(٤) انظر لسابق ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(٥) سورة بروج : الآية ٢٨ .

(٦) انظر : الإعراب محاولة جديدة ٢٢٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ .

دونه ، إلا أن الأداء والمهم يصبحان به أقرب مبالا ، ومثاله قوله تعالى ﴿ حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رُسُلنا ﴾ (١) . وحيز هذا الإعراب يقع فى منزلة متوسطة بين النوعين السابقين (٢) .

ويستخلص الباحث من كل ما سبق أن أثر الإعراب فى وظيفة التزامهم أثر محدود جداً لا يتناسب مع ما أحيط به من مبالغات (٣) .

٧ رأى السابع والأخير يرى فيه صاحبه أن دلالات العلامات الإعرابية تنوزع على النحو التالي

علامة الرفع تدل على معنيين هما : الإسناد ، والتعدية أو المصولة ، وهذا المعنى الثانى يوجد فى ثلاثة مواضع .

المفعول المبنى له الفعل نحو : ضُرب زيد ، والمرفوع فى نحو : مصروب محمد ، والمفعول به فى الاشتغال ، إذا كان مرفوعاً نحو قوله تعالى : ﴿ سورة أنزلها وقرئناها ﴾ (٤) . وأما علامة النصب فتدل على المعانى التالية :

التخصيص ، وهو ما سعى عند القدماء بالمفعولية أو المصلة ، وتدل على الإسناد - كما فى اسم إن وأحواتها وحسب كان وأحواتها - والمحالمة ، وذلك فى نصب المتعجب منه و لاسم المنصوب على الاحتصاص . كما تدل على المبادى

(١) سورة الأنعام الآية ٦٦ .

(٢) انظر : الإعراب محاولة جديدة ٢٥٧ - ٢٧٤ .

(٣) انظر : السابق ٢٧٨ .

ومما يلفت الانتباه هنا أن القول بوجود إعراب شكلى وإعراب دلالى - كما بينته هذه الدراسة - قريب من انطباع من لراى السيد الدكتور محمد خير بطوى لدى أشاء فيه إلى الجانب لشكلى المعص فى الإعراب الذى يقتضى فى موضع كثيرة بالدلالة على المعنى ، والذى يسوغ فى الوقت نفسه - وجود نظرية العامل فى النحو العربى ؛ لأنها تعسر فى المعص الأول هذا الجانب لشكلى ومما يدل على هذا قوله : « وأراى قاسماً بما قدمت من ظواهر تدل على ما أذهب إليه من أن كثيراً من مظاهر الإعراب فى الأسماء والأفعال ترجع إلى سمة واضحة فى نظام النجعة العربية ، هى النجعة الشكلية التركيبية - ولكن هذا لا يعنى أن لإعراب كله يعصع لهدم لندرة ، بل هو فى شطر كبير منه وسيلة بعبيرية بقيقة عن المعانى والأفكار » . أصول النحو العربى ١٤٦ ، وانظر ، ١٢٩ ، ١٢٨ .

١٢٩ ، ١٨١ .

سورة شور : الآية ١ وانظر : الجوان لنحو ودلالة الإعراب على المعنى ٥٩٢ - ٦٠٧ .

و لاسم منصوب بعد (لا) وأما علامة الجر فتدل على سسبة والسعيق . ولك في المحرور بالحرف أو الإضافة (١) .

هذه هي أهم الآراء التي تناولت النظر في دلالة العلامات الإعرابية في الاسم قديماً وحديثاً . وإذا أخذنا في الاعتبار أن المعنى الواحد أو الدلالة الواحدة قد عبر عنها بأكثر من مصطلح كالقول مثلاً بأن الرفع يكون للقاعلية أو لإسناد أو الخبرة - فإننا من الممكن أن نخص الدلالات التي ذكرت في لآراء السابقة بما يلي :

١ - الرفع يدل على الإسناد والسعية .

٢ - النصب يدل على الفضلة ، والحقة ، والطول أو التركيب ، ونمام لاسم ، ويدل أيضاً على كونه بديلاً عن الحر أو كون المنصوب شبيهاً بالمفعول أو مرتبطاً بالحدث . كما يدل النصب أيضاً في رأي على الإسناد والمحالفة وغير بعض الأنواع المعينة .

٣ - الجر يدل على الإضافة أو المضلة عن طريق حرف .

وبعد أن انتهينا من عرض الآراء المختلفة التي عنتت بمعالجة هذه المسألة ، نبدأ الآن في بيان وجهة نظرنا الخاصة لها ، مع التنبه إلى أننا سنقضي في المقام الأول في تحديد دلالات العلامات الإعرابية بما يعين على ضبط الكلام لا التفسير والتعليل ، أي أننا سنقضي قدر الإمكان كما أشرنا في بداية حديثنا - واجب لثاني من العلاقة بين العلامة والمعنى وهو تأثير تحديد نوع العلامة الإعرابية وضبط الشكل بالمعنى ، وذلك حتى يكون للبحث فائدة منهوسة . وسيقتصر حديثنا على دلالة الرفع والنصب دون الجر لأن دلالاته معلومة - وهي الإضافة - وليس في حاجة إلى حديث

(١) نظر ٧-٦ لسبيح ٦١٠

ب زيادة المبالغة في الثبوت والدوام ،

ويوجد هذا المعنى المؤدى إلى الرفع في المصادر التي ترفع على الخبرة توسعاً ومحاراً ، ومثالها قولك

ما الدهر إلا تقبُّ ، وريد سيرٌ سيرٌ ، وإنما أنت سيرٌ ، فأصل المصادر في هذه التراكيب المصوب بفعل واجب الحذف على هذا النحو : ما الدهر إلا تقبُّ ، وريد سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً ، أي تسير سيراً ، وقد حذف الفعل فيها للتصيص على معنى الدوام وال لزوم لأن الفعل لا يدل إلا على التجدد والحدث ، ولما أريد لدلالة على زيادة المبالغة في معنى الدوام وال لزوم جعل المصدر نفسه خبراً ورفع فقير إنما أنت سيرٌ وما زيد إلا سيرٌ كما قيل في وصف ناقة حائرة فشدت ولدها -

فإنما هي إقبال وإدبار (١)

وليس هناك أبغ في المعنى من حمل زيد هو السير ، كما أنه لا يوجد أكثر مبالغة من جعل هذه الناقة هي الإقبال والإدبار أنفسهما .

(٢) الرفع بالإسناد على معنى مطابقة الخبر للمبتدأ أو على انتفاء دلالة الحدث عنه في اسمي الزمان والمكان :

أولاً اسم الزمان :

موقع اسم الزمان في الإسناد هو موقع الخبر عالياً عن اسم المعنى والدلالة ليس تسهم في وقوعه هذا الموقع ، ومن ثم رفعه - هي دلالة مطابقة الزمان لمبتدأ في المعنى بوجه ما ، وذلك أنها تؤدي إلى انتفاء معنى الظرفية ، وتحقق هذه الدلالة بطريقتين : مباشرة وأخرى غير مباشرة بالاستقراق :

نظر شرح برص على بكهيه ١ ٢١٥ ٣ شرح سبهي ٣٢٤ ، شطر ١ مذكور لحياء ولحيات بتمامه هو

مرفع ما غفلت حتى إذ أنكرت إقبالاً وإدباراً

نظر : حرائر الأدب وثب ثياب لسان العرب للبيدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الحانجي بالقاهرة ، تواريخ مختلفة للأجزاء ١ / ٤٣١ .

أولاً - دلالة الرفع :

نحن نرى أن المعنى الرئيس الذي يرفع من أحله الاسم في الجملة هو الإسناد سواء أكان هذا الإسناد بالأصانة أم بالإتياع. ويسنوي في هذا وقوع الاسم مبتدأ مع وقوعه خبراً أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل ، فالمفعول عليه أن يكون مستنداً ومستنداً إليه حتى لو كان في المعنى مفعولاً كما هو الحال في نائب الفاعل ؛ لأن نكرة في هذا المعام بمراعاة اللفظ والرسوم الشكلية ونسبة شيء إلى آخر . أما كون هذا المرفوع في المعنى مفعولاً به ، فهذا لا يمكن إنكاره لكنه شيء آخر .

وسيان في الرفع للإسناد أيضاً أن يكون طرفا الإسناد مذكورين شأن أكثر كلام وأن يكون أحدهما محذوفاً كما هي كثير من لتراكيب بحاصه استعمالات معينة وهي يكون الرفع فيها حائراً ومن أمثلة هذا ولصب فيه شهر - قولك للمادم من سفر - مثلاً - : خيرٌ مقدم ، على تقدير : هذا خير مقدم ، وكذلك قولك للمرتحل والمسافر : راشدٌ مهدي ، أو مصاحبٌ معانٍ ، على تقدير أنت راشد مهدي ، وأنت مصاحب معانٍ ^(١) .

وقد يحتمل الإسناد في بعض المواضع أو يتيسر بموقع إعرابي آخر ، هاتئ لك متلوياً بدلالات مختلفة تناسب هذه المواضع وتسوغ الرفع عليه ، هذا ، بالإضافة إلى أنه قد يستعان أحياناً بقرائن لمظية على توجيه الكلام للإسناد لا شيء آخر . ولما صاع التي يتلون فيها الإسناد دلالية أو يأخذ فيها صوراً محتمة بعد دلالات مرعبة له هي من وجهة نظرنا : الإسناد في المصادر ، والظروف ، وتركيب الاشتعال ، وكذلك الإسناد في النعت المقطوع . وتصيل هذا على النحو التالي :

(١) الرفع بالإسناد في المصادر على معنى الثبوت واللزوم أو المبالغة فيهما :

من مواضع الرفع على الإسناد المصادر وما شابهها من الأسماء ، وهو في معظم استعمالها جائز إلى جانب النصب ، ورفع فيها يقتصر بأحد

فان بمعنى

(٢) الطريقة المباشرة تتمثل في أيام الأسبوع وما شابهها إذ أخبر بها عن «اليوم» حيث ترفع على الخبرية لأن اليوم واسمه شيء واحد ، ومثل ذلك «اليوم» الأحد ، واليوم الثلاثاء واليوم الأضحى واليوم العيد ، فالأحد هو اليوم واليوم هو الأحد ، وكذا لأسماء الأخرى ، ولا معنى للطرفية هنا . والرفع في هذا الموضع هو رأي الجمهور وهو واجب في معظم ما سبق ، وحكم الوجوب هذا - في رأينا - يسرى على أيام الأسبوع كلها وما شابهها ولا ينبغي أن يستثنى منه حواز نصب لمط «اليوم» على الطرفية مع «الجمعة» و «السبت» لكونهما بمعنى الاجتماع والراحة - كما يرى بعض النحاة ^(١) - لأن الاستعمال الحديث لا يؤيد هذا .

وأما ما يدل على نعت من الكلمات الدالة على الزمان ، فهي التي يحور رفع «اليوم» معها ونصبه على الإسناد أو الطرفية ، وذلك كالمطر والعيد والمهرجانات ، حيث إن هذه الألفاظ إذا لوحظ فيها معنى «الإفطار» و«الاحتفال» مثلاً - نصب «اليوم» ولا رفع ^(٢) . والأسب في «العيد» إذا أوّل بالحدث أن يكون - كما ذكرنا - بمعنى الاحتفال كالمهرجان لا بمعنى «العود» كما ذكر بعض النحاة ^(٣) .

(ب) الطريقة غير المباشرة وهي لاستغراق أو استمرار الحدث ، ويقصد بهذين درجة استغراق المبتدأ للزمان ، أي المدة التي يأخذها حدث المبتدأ من الزمان ، لأن هذا لاستغراق هو الذي يقرب الزمان من المبتدأ ويجعله مقارباً له في المعنى ، ومن ثم يصح الإخبار به ، ومثال ذلك قوله تعالى : «عُدُّهُمَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ» ^(٤) فشهر رمن والذي سوغ رفعه على الخبرية هو استغراق المبتدأ (عدوهما ورواحها) لهذه المدة كلها ، أو - على حد تعبير الرضي عن مثال آخر - «لأنه باستغراقه إياه كانه هو ولا سيما مع التكرير المناسب للخبرية» ^(٥) . وبذلك وحده

نظر شرح التمهيد ١/ ٢٢٢ وشرح الرضي على انكافية ١/ ٢٥٤

٢ - شاف الصرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د . مصطفى النحاس (مكتبة العادجي

بالقاهرة ١٤١/ ٢/ ٥٦

(٣) انظر : همع لهوامع ٢/ ٢٥

(٤) سورة سبأ الآية ١٢

(٥) شرح الرضي على انكافية ١/ ٢٤٩ .

ويوجد هذا المعنى في مثل هذه المصادر الواقعة في موقع المبتدأ : سلام عليك ، وويل لزيد ، ووح لك ، وحير له وشز له ، فهذه ونحوها مرفوعة على الاستدعاء ، يقول سيبويه موضحاً معنى الثبوت فيها : « والمعنى فيها أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ونست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيئها ، وفيها ذلك المعنى » ^(١) أي أن رفع هذه المصادر موحه على معنى أنه ثبت مثلاً - ويل له ، لأنه شيء مستقر ، ويؤكد أن الرفع في هذا مبني على معنى الثبوت أن من أمثله الواردة « ويل » في قوله تعالى : « وَيَلْ لِلْمُظَفِّينَ » ^(٢) وقوله أيضاً : « وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ » ^(٣) ، ولا يجوز في هذين الموضعين إلا الرفع ، لأن المعنى لا يسوغ إلا عليه من حيث إن معنى « ويل » هنا إخبار بأنه قد ثبت لهم هد ، واستقر ؛ لأن هؤلاء ممن وجب أن يقال لهم ذلك . ولا يسوغ أن يحمل الكلام هنا على معنى الدعاء الموجه لنصب ^(٤) .

ويلحق بالمصادر التي ترفع على معنى الثبوت واللزوم أيضاً ما كان نحو : له علمٌ عن المقهاء ، وله رأى رأى الأصلاء ، مع إتيه إلى أن موضع الشاهد هنا هو « علم » و« رأى » الثانيان ، وهما مرفوعان على الإسناد الابتدائي تبعية لا أصالة ، لأن كلا منهما إما صفة وإما يدل من مبتدأ وهو المصدر الأول ^(٥) ؛ فالرفع في هذا الموضع هو المحتار لأن المراد الإخبار عن صفة أو خلة مستقرة ثابتة هي العلم والرأى ، وليس المراد الدلالة على الحدث كما في : عررت به فإذا له صراخٌ صرخ الثكلي (بالنصب) أي فإذا هو يصرخ صراخ الثكلي ^(٦) .

(١) الكتاب ١ / ٢٣٠ .

(٢) سورة المطففين الآية ١ .

(٣) سورة المرسلات في موضع كثيرة

(٤) نظير لمقنصب ٣ / ٢٢٠ ، ٢٢١

(٥) نظير لكتاب ١ / ٣٥٦

(٦) نظير : السابق ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢

نوع من المطابقة في المعنى بين « شهر » وكل من القدو والروح ، فقبل : عدوها شهر ، كما يقال - محمد طائب مثلاً - .

وعلى أساس درجة استغراق المبتدأ للزمن واستمرار الحدث - بالإضافة إلى شرط كون هذا الزمن نكرة - يتحدد قبول الزمن للرفع ؛ فكلما زاد الاستغراق زاد جذابه إلى الرفع على التحرية ، والعكس صحيح ، ولهذا صورتان :

الأولى : غلبة الرفع ، وذلك إذا استغرق المبتدأ - وهو اسم معنى يدل على حدث - جميع الزمن أو أكثره ، والرفع في هذه الحال هو الغالب ويصل إلى درجة يحوب عند الكوفيين ^(١) . ومثال استغراق جميع الزمن المثال السابق « عُدُّهَا شَهْرٌ وَرَوْحٌ شَهْرٌ » وكذلك قوله تعالى « وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » ، ومثال سغرق أكثر الزمن الصوم يومٌ ، وكذلك أيضاً قوله تعالى - وإن كان الاستغراق فيه محاذراً : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ » ^(٢) .

الثانية : غلبة النصب أو الجرمي ، وذلك إذا فقد شرط استغراق جميع الزمن أو أكثره أو شرط التكرير ، فمثال فقد هذين الشرطين معاً : الزيارة يوم الجمعة ، ومثال فقد شرط الاستغراق قولنا - الخروج يوماً أو في يوم - . وسنمصل كلام في هذه الصورة أكثر عند الحديث عن النصب ^(٣) .

ثانياً - اسم المكان :

يرفع اسم المكان المتصرف في الإسناد على التحيرية كاسم الزمان ، والدلالة في تسبهم في هذا الرفع هي انتماء دلالة الحدث عن المبتدأ ، ويتحقق هذا بكونه سم عين ، بالإضافة إلى تكرر الطرف الذي يلائم الخبرية ، وأهم الصور التي تصبح فيها تلك المسألة هاتين الصورتان .

(أ) يترجح الرفع على النصب إذا تحقق الشرطان السابقان كما في نحو

١ نصر ، جمع الهومع ٢ / ٢٤

٢ سورة الأحقاف الآية ٥

٣ سورة البقرة - الآية ١٩٧

٤ بعد : شرح التسهيل ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ وشرح الرصمى ١ / ٢٤٩ .

دارك من يمين و شمال، ونحن قدام وأنتم خلفاً^(١) . وينبغي أن يكون من هذه الصورة في رأينا نحو : إن ريداً قريباً منك^(٢) .

(ب) يصير الرفع مرجوحاً ونصب راجحاً إذ اعتقد اسم المكان شرط لتكثير ، ومثال ذلك : دارى أمامك ، وظهرك خلفك ، ورجلاك أسفلك^(٣) . ولذى يسوغ الرفع هنا أن الخبر في مثل هذا يمكن أن يحمل هو المبتدأ في المعنى فالظهر - مثلاً - هو الخلف، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : « وَالرُّكْبُ اسْفَلَ مَكَمٍ »^(٤) .

(٢) الرفع على معنى الابتداء في الاشتغال :

للاسم المشغول عنه حالات أربع هي : اختيار الرفع ، واختيار النصب ووجوبه ، وستر الرفع والنصب^(٥) . والحالة التي يختار فيها الرفع هي التي تعيب هنا لأن لها - إلى جانب بعض القرائن اللغوية المعينة - دلالة خاصة تحكمها تتمثل في قصد الابتداء بالاسم مع عدم وجود قرينة أو سبب يجعلان النصب سائغاً على حالة من الحالات السابقة ، ومثال ذلك : زيدٌ ضريت^(٦) ، والنصب في هذا الموضع جائز ومقبول ووارد إلا أن الرفع على الابتداء أولى وأفضل؛ لأنه لو أريد النصب كما ذكر سيبويه - لصيغت الجملة بطريقة أخرى كأن يقال : « ضريت زيداً وزيداً صريت ، ولا يعمل الفعل في مضمير ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد »^(٧) .

ومعنى هذا أن الرفع هنا ينبغي أن يكون موجهاً لقصد معنى لابتداء وإرادة الدلالة عليه، وخاصة لأن فيه سلامة من النجوى إلى تقدير الموجود في النصب ، ويؤيد هذا الفهم للرفع على ذلك المعنى قول سيبويه أيضاً في عنوان الموضع من

(١) انظر : شرح الرصنى ٢/ ٢٥٠ وشرح التسهيل ١/ ٢٢١ والكتاب ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) انظر : أمالي ابن السكيت ٢/ ٥٨٧ .

(٣) انظر : شرح الرصنى ١/ ٢٥٠ .

(٤) سورة الأنفال : الآية ٤٢ وانظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢٤ ومعجم لقراء - لفراتية ، عدد ٤٠٠ ، عبد لمال سالم مكرم ، ود ، أحمد مختار عمر (مطبوعات جامعة الكويت - طبعة الأولى) ٢/ ٤٥٢ .

(٥) انظر : شرح الرصنى ١/ ٤٥٢ .

(٦) انظر : السبق ١/ ٤٥٢ والإعراب والتركيب بين شكل ونسبة ٢٢٨ .

(٧) الكتاب ١/ ٨٢ ، ٨٣ .

مواضع هذه المسألة . « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه بنسبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك^(١) » . وقد مثل لهذا بقولك : زيد كم مرة رأيت؟ وعبد الله هل لقيته؟ ويعقب سيبويه على ما شابه هذا من الأمثلة بقوله : « لا تجد بدءاً من إعمال الابتداء ، لأنك إنما تحيء بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء ، ولو أرادوا الإعمال لما ابتدؤوا بالاسم »^(٢) . فرفع الاسم هنا بعد تقديمه موصود لتسببه المخاطب إليه ودل على رغبة الابتداء به ، وليبنى عليه ما بعده من كلام

وبهذا الفهم للرفع في هذا الموضع لا نوافق على التسوية في المعنى بين لرفع والنصب في تراكيب الاشتغال دائماً كما يرى الدكتور محمود شرف الدين^(٣) . ينبغي أن يخصص الرفع بمعنى الابتداء على النحو الذي وضعناه ، وليس ورود نصب مع الرفع في الاستعمالات القديمة يباقض ما نراه ؛ لأننا أولاً ننظر إلى رأينا هذا على أنه من قبيل محاولة تنظيم بعض القواعد ، ولأننا ثانياً نرى أن دليل الرفع في هذا أرحح وأقوى . وتؤيدنا فيما ذهبنا إليه دراسة أخرى حيث ترى أن الاسم المرفوع في باب الاشتغال لا يمكن أن يدعى مشغولاً عنه (و) مادام الاستقراء دل على رفعه فهو مرفوع وحقه أن يكون مع المرفوعات^(٤) ؛ بل إن هذه الدراسة تميل إلى أنه لا ينبغي أن يوضع هذا الاسم المرفوع في ذلك الباب بتأثير مسألة العمل واشتغال الفعل بضميره عنه^(٥) .

(٤) الرفع قطعاً على معنى الممدح أو الذم ،

أجدر النجاة قطع النعت لإقتضاء معنى الممدح أو الذم أو الترحم بالرفع على صغار مبتدأ أو بالنصب على إصغار فعل ، ومثال الرفع على معنى الممدح : الحمد لله بحميد^(٦) ، وكذلك قول الأحمط^(٧) .

١- حسنى ١/ ١٢٧ .

٢- كتاب ١/ ١٢٨ .

٣- انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٣٢٦ .

٤- بحسب معنى بعد وبناء لسكوت إبراهيم السامرائي (دار الصادق - بيروت - ١٩٦٨ م) ٩٤ .

٥- سبق بيانه .

٦- معجم شواهد العربية ، تأليف عيد السلام محمد هارون (مكتبة الخانجي بمصر - ط ١ - ١٩٦٢ م) ١٦٠ ، ١٦١ .

ثمسى هذا أمير المؤمنين^(١)
لجئص بغير و بميهور طئره

أدى اليو حيد يوم أسل دكر
حبمة له يستسقى به لمصر

والجئص وما بعده من قبيل التعت المرفوع على القطع للمدح لقوله « أمير المؤمنين » المحرور^(٢).

ومثال لرفع على معنى الدم قول: مرت برى بمسقى وكذلك قول لعلى^٣

و كن قوم أطعوا أمر مرشدهم
بأعين ولم يطعمو أحد^٤
ولا لمبر، أصعب أمر عاقبها
والقانون لمن - إن يحييها

والقانون هنا وإن كان معطوفاً، فإنه في حقيقته نعت مقطوع مرفوع لقصد معنى الدم في المنعوت وهو «ميراً»، ويجوز في هذا أيضاً: الطاعون والقائلي: يجعل الأول هو المرفوع على القطع وجعل الثاني منصوباً^(٥)، والو وفي مثل هذا لتأكيد القطع^(٦).

وأما قطع النعت لمعنى لترحم سواء كان بالرفع أو بالنصب، فهو - من وجهه نظرنا - أمر مستبعد لأنه لم يذكر له - فيما راجعنا - إلا شاهد واحد بالنصب ذكره سيبويه وليس فيه قطع، ومعنى بذلك قول الرجز^(٧):

فأصبحت بضرقرى كواسيا
فلا تلمه أن ينام البائس

فقد ذكر سيبويه أن «البائس» في هذا الشاهد منصوب على إصغار مع لمعنى لترحم^٨ ويؤيد انكارنا لنصب على معنى لترحم نصب بكار يونس له

(١) انظر: انكتاب ٢/ ٢٢

(٢) انظر: حراية لأدب ٥/ ٤٢.

(٣) انظر: انكتاب ٢/ ٦٤، ٦٥.

(٤) انظر: شرح برصى ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣.

(٥) انظر: ان مع على مع الهوى شرح جمع الجوامع تأليف حمد بن الأمير شمس الدين بعلبية كردستان العلمية بالقاهرة ص ١٣٢٨ هـ (١/ ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩،

(١) دلالة المعنى الفعلي أو الحدث :

من الممكن تمس دلالة بمعنى المعنى أو الحدث على النصب في
لمواضع الآتية :

أ المصادر :

بمعنى بالمصادر هنا المصادر التي تنصب بغير مصدر غالباً ما يكون ، صمارة
واحيداً ، والمعنى الفعلي العام المشترك بين هذه المصادر جميعاً هو أنها أحداث
قامت مقام أفعالها وجعلت بدلا من اللفظ بها ؛ ولهذا لا تأتي معها هذه الأفعال
العاملة فيها احتصاراً و اكتفاءً بها ، وخاصة إذا كان هناك ما يدعو إلى الاختصار
كالرغبة في الدلالة على الدوام والبروم الذين يتنافسان مع ذكر الفعل الذي يدل على
لتحديد ، أو كتقدم ما يدل على الفعل ، أو كون الموقف اللغوي يقتضى السرعة

وبالإضافة إلى ذلك فثمة ضابط قياسي لوجوب حذف الأفعال مع هذه
لمصادر يتمثل في وجود ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ؛ وما
نعرف جر كما في : يؤسأ لك ، وسحقاً لكم ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، وما
بصفة كما في « كتاب الله عليكم »^(١) و « صفة الله »^(٢) ، وحنانيك و « فصر
لرقاب »^(٣) ، وسبحان الله وليك . وأما ما لم يبين فاعله أو مفعوله على حد
النحو ، فإن حذف الفعل معه يكون جائزاً لا واجباً ، ومثال هذا : سقاك الله سقياً
وشكرت شكراً .

ويمكن الحديث عن علاقة النصب بالمعنى الفعلي والدلالة على الحدث في
مثل هذه المصادر عموماً من خلال تقسيمها إلى الأنواع لأربعة الآتية ، مع التنبه

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ١٢٨

(٣) سورة محمد ، جزء من الآية .

(٤) انظر شرح الرصمى على الكافية ١ / ٣٠٦ - ٣٠٨ وإعراب والتركيب بين لشكل والنسبة ٢٢٠ ، ٢٢١

في أن بعض هذه المصادر قياسى وبعضها سماعى ، و لقياسى ما كان له فعل من
لمظه ، والسماعى ما جوب عن عوامل مهمة أو ليست من لمظها^(١)

١- المصادر الإنشائية والطلبية :

يندر تحت هذا النوع مصادر تدل على الدعاء والأمر والاستفهام والقسمة ،
ولعلنا ندرك أن المصادر التي تؤدي هذه المعاني يتصح فيها المعنى الفعلي حيناً ،
وذلك لأن الأصل في هذه المعاني أن تؤدي بالأفعال .

فأما المصادر الدالة على الدعاء فمثل : سقياً ورعياً وخيلاً ، وجدعاً وعقر ،
وبعداً وسحقاً وتباً ومعنى « سقب » و « حية » مثلاً : سقاك الله سقياً وحيث
حية . ومثل ذلك أيضاً : حنانيك ، أى تحسناً بعد تحسن^(٢) ، وكذلك : ويلاً لريد
وقد مر أن الرفع فيه على معنى الثبوت^(٣) - وعمرانك^(٤) .

ومثل المصادر الدالة على الدعاء في نصب الأسماء التي ليست مصادر
وتنصب على أنها بدل من اللفظ بالفعل ، وذلك لدلالة الدعاء فيها على المعنى
الفعلي ، وهذا يؤكد اقتران النصب بالدعاء والمعنى الفعلي . ومن هذه الأسماء : ترناً
وجندلاً ، أى ألزمك الله ترناً وجندلاً فهذان اسمان وليسا مصدرين وهما بدل من
اللفظ بالفعلين - ترتب يداك وحُدِّثت^(٥) ، ومنها كذلك ما ورد في الحديث : « اللهم
سبِّ كسبوع يوسف » فقد رجع ابن مالك في « سبباً » النصب على الرفع لأنه في
موضع دعاء وفعل أولى به ، ولتقدير اللهم ابعث عليهم سبباً ، فهذا اللفظ
(سبباً) بدل من اللفظ بالفعل^(٦) .

(١) انظر : مجمع الهموم ٣ / ١٠٦ والنحو نواحي للاستاد عباس حسن (دار المعارف - القاهرة - ط ٧)

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣١١ ، ٣١٢ ، ٢٤٨

(٣) انظر - المتقصب ٣ / ٢٢٠ .

(٤) انظر : مجمع الهموم ٣ / ١٢٠ ، ١٢١

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣١٤ ، ٣١٥

(٦) انظر : شوهد التصحيح والتصحيح لمشكلات الجامع انصحيح لابن مالك ، تحقيق الدكتور طه محمد

(المعرق - دار هق عربية - ١٩٨٥ م) ٢١٠ ، ٢١٣

وأما المصادر الدالة على الأمر فمثالها قوله تعالى ﴿يَدْعُوهُ لَدَى الْغُرُورِ﴾^(١) فصاروا الرقاب وكذلك قول الشاعر

يَشْكُو بَنِي حَمِيٍّ طُولَ سُنَى صَبْرٌ حَمِيلاً فَكَلَامًا مُسْتَلًى

فالمصدر «صبر» نصب لأنه باب عن فعل الامر (اصبر) وقد كتبت هذه رواية أخرى برفعه : فقد بين سيبويه أن النصب أفضل لمناصبته لمعنى الأمر الملائم للسياق هنا^(٢) ، وهذا يؤكد العلاقة بين النصب ومعنى الفعل الذي يتحملة ذلك المصدر .

فالمصدر المنصوب المؤدى لمعنى الأمر يدل من اللفظ بالفعل ، لذا يحسن معه إضمار الفعل ويطرده لأن الأمر لا يكون إلا بفعل^(٣) ، وهذا ما دعا ابن شقير (ت ٣١٧ هـ) إلى أن يجعل هذا النوع من المصادر منصوباً على معنى «التحشيش» وقد مثل له بنحو : الخروج الخروج ، والسير السير^(٤) .

وأما المصدر المنصوب الدال على الاستمهام ، فكثير ما يقترون لاستمهام فيه بمعنى التوخيخ ، ومثال هذا قولك : أقيماً يا عليّ والناس قعوداً وأجلوساً والسباء يعدون^(٥) .

ودلالة الحدث تنصح في المصدر هنا من دلالاته على فعل هو في الحقيقة حال مقترنة بفعل أو هيئة أخرى معينة ، يقول سيبويه موضحاً ذلك في المثال السابق : «لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقصى جنوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام»^(٦) .

(١) سورة محمد ، الآية ٤ .

(٢) انظر شروح معجم الرند ، تقسيم لثاني ، تحقيق عبد السلام هارون و حنين (هيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٧ م) ومعجم شواهد العربية ٥٦٥

(٣) انظر كتاب ١ / ٣٢١ .

(٤) انظر : لمقصب ٣ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٥) انظر المحلى وجوه النصب لابن شقير ، تحقيق الدكتور هاجر فارس (مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ - ١٩٨٧ م) ٨٩ .

(٦) الكتاب ١ / ٣٢٨ .

ومث ذلك أيضاً قول العجاج

أَطْرَبُ وَنَسْتُ فَنَسْتُـــــــرَى

وكذلك قول الآخر^١

لَا شَيْبَ الْعَمَدِ بَارِ حَرَبِهِمْ وَرَهْوَ بَدَا بِحَبْحَبٍ إِلَى لَسْتُمْ^٢

وأما المصادر الدالة على القسم فنحو : عمرك الله ، وقعدك الله ، وقعيدك الله . وهي مصادر غير متصرفة ، أي تلزم النصب لأنها بدل من اللفظ بأفعالها ، فتقدير «عمرك الله» مثلاً «عمرتك الله تعميماً» أي سألت الله أن يعمرك^(٣) .

٢- المصادر الخبرية^٤

وهي مصادر تقع في الكلام الخبري وبعضها متصرف وبعضها غير متصرف فمثال غير المتصرف : سبحان الله ومعاذ الله ، فهذان المصدران تقديرهما : أسبح به نسبيحاً وأعوذ بالله عياداً . ومثال المتصرف : حمداً وشكراً لا كفرأً ، وعصاً ، ولا فعل ذلك ولا كيداً ولا همأً ، أي ولا أكاد ولا أهَم ، فكأن هذا منصوب على أنه بدل من اللفظ بالفعل^(٥) .

وقد بصل وضوح علاقة النصب في هذا النوع من المصادر بمعنى الفعل وحدث إلى حد أن يدل نصها على استمرار الحدث ومزولة الفعل بالإضافة إلى كونها بدلاً من اللفظية ، وعلى هذا فـ «قنت ما أتيت إلا سراً» و«ريد سبراً سبراً» فهذه خبر سبيرة متضمنة^٦ وهذا يسعى إلى أن استمرار مزاوله المعنى

نظر : الدرر اللوامع ١ / ١٦٥ .

^١ انظر سابق نفسه .

^٢ انظر : همع اللوامع ٢ / ١٢٢ والكتاب ١ / ٣٢٨ .

^٣ خير أيضاً أن تكون منصوبة على نزع العافض . انظر : لمقصب ٢ / ٢٦٦ والكتاب ١ / ٣٢٢ كما حار أبو الغلاء لمعنى أن يكون (المعز) مأخوذاً من الاعتماد أو العمارة ، والتقدير عديم الذكرك عمرك لله ، أي خدمتك لله بزيارة البيت أو الذكرك بمعرك للمرل لمشرفة بذكر الله ويعياده بصراً أماني ابن لشجرى ٢ / ١١٢ ، ١١٣ .

^٤ انظر الكتاب ١ / ٣٢٢ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .

^(٦) انظر السابق ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ .

وحدوثه في مثل هذا يشير إلى درجه وصحة من الدوم و'لرؤم' لا أنها كم شرب من قبل لا ترقى إلى درجه دلالة الرفع عليها

٣ المصادر الدالة على التشبيه :

مثال هذه المصادر : مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى ، وسمعته فإذا له عاء عاء الليل فالمصدران الثانين في المثالين (صراخ الثكلى وعاء الليل) يفيدان معنى التشبيه وهما منصوبان على المصدرية بفعل مضمر يدل عليه المصدر السابق عليهما ، و لتقدير : فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى ، وإذا هو يعنى عاء الليل .

ويتبين معنى الحدث و الفعل لموجب لنصب في هذا النوع من المصادر في دلالتها على الحدث والحال اللذين يعد وجودهما وإرادتهما شرطاً مهماً لنصبها^(١) ، لذا ترفع هذه المصادر إذا فقدت تلك الدلالة أو لم تكن مرادة ، وبناء على هذا فنحو : له رأى رأى الأصلاء ، وله ذكاء ذكاء الحكماء ، لا يجوز فيه إلا الرفع لخلوه من معنى الحدث ، وكذلك نحو : له صراخ صراخ الثكلى ، يجوز رفعه إذا أريد فيه معنى الثبوت^(٢) .

٤ المصادر المؤكدة لمضمون الجملة :

هذه المصادر لانصبح دلالتها على حدث لا هي كونها بدلا من المقطع باسم بالاصحاع ، بل أصل معناها ، ومن أمثلتها : له على ديار عترافا ، أى أعترف بذلك اعترافا ، وأنت ابني حقا ، وكذلك نحو : صنع الله^(٣) ود وعد الله^(٤) .

إننا من خلال رصد هذه الأنواع المختلفة لتلك المصادر ندرك ارتباط نصب فيها بوجود دلالة الحدث و لمعنى المفعلى ، وهذه الدلالة العامة لها صورتان

١- صدر الكتاب ١/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ وشرح السهيلي ٢/ ١٨٩ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ وشرح السهيلي ٢/ ١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) جوه من الآية ٨٨ سورة النمل

١- ورد هذا المقطع في مواضع كثيرة منها : سورة نساء ١٢٢ يونس : ٦ ولرؤم : ٦ ونظر جمع يهيم

٢- ١٢٢ ، ١٢٤

لأولى تعنى وجود معنى فعلى يشير إلى مرولة وممارسة وحدث إصافه بل الدلالة لأصلية ومثال هذا النصب في المصادر لتشبيهة ولصوره الشبه تعنى وجود دلالة المطلقة للحدث أو المعنى المفعلى ، وهذا يوجد في معظم نماذج الأنواع لأخرى من المصادر .

ويمكن تفسير النصب في هذه الصورة الثانية خاصة بأن نقول : إنه لما كانت رغبة من صياغة الجملة التي ترد فيها هذه المصادر ، هي التعبير عن الحدث بصورة مركزة محردة من بعض الدلالات الإضافية التي كانت ستصحب ذكر الفعل ، ولما كان المصدر يدل على الحدث المحرد فقط ، لأنه هو أصل هذا المعنى - يقول لما ذكر الأمر كذلك استعنى عن فعل وفهم المصدر بهذه لوطيفة لى أساسها دلالة على الحدث مع عدم فوت دلالة على رمز 'حيث' وأصبح نصب المصدر علامة على دست أى على الرغبة في أداء الحدث بهذه الصورة وكونه بديلا عن اللفظ بالفعل .

وهذا الفهم يؤكد السهيلي ، حيث إنه يرى أن من أضرب الحدث ضرباً لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحواله ، بل يحتاج إلى ذكره محرداً عن التقييدات ولأحوال ، وذلك مثل : سبحان الله ، ولذا يجب « نصبه كما يجب نصب كل مقصود به بالذكر »^(١) أى من المصادر منصوبة في مثل هذا . المقصود هو ذكر الحدث في المقام الأول

ب - الحال المنصوبة بفعل مضمر :

نصب الحال دلالتاً يدخل في إطار قريبة النصب الاسمى الكبرى ، وهي تخصص عموم علاقة الإسناد : لأن الحالية فرع عن هذه القرينة ، كما أنها ترتبط كثيراً بالفعل ، وذلك لأنه هو عامل هذه الوطيفة في الغالب ، ولأنها من ناحية أخرى تخصصه بوصفه طرفاً في الإسناد .

١- نتائج الفكر في النحو السهيلي تحقيق الدكتور محمد زهير بيد منشور بجامعة ف. يوب بيروت ١٩٧٨ م ٧٠ .

وهذا كله مفهوم ضمناً مما سبق ولا نود أن نتوقف عنده ، وإنما الذي نود أن نصب النظر إليه هنا أن ثمة موصفاً للحال أشار إليه سيبويه ، لا يكون الفعل فيه ظاهراً ، ومع ذلك تنصب الكلمة على الحالية لدلالة المعنى المعلى على النصب ، ومما يؤكد هذا أن الحال عندئذ تشبه كثيراً المصدر النائب عن فعله ، والجامع بين الاثنين هو المعنى المعلى الكامن وراء نصب كل منهما ، ولذا ذكر سيبويه هذا لموضع في طي الحديث عن ذلك المصدر .

وهذه الحال صريان : ضرب يكون الاسم فيه مشتقاً ، وضرب لا يكون الاسم فيه مشتقاً

ومن أمثلة الأول :

١- أقامها وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار لركب ؟

٢- قاعداً علم الله وقد سار لركب ، وقاعداً علم الله وقد قعد الناس .

فسيبويه يرى أن كلا من « قاعداً » و « قاعداً » منصوب على أنه حال عاملها فعل مضمر من لفظه ^(١) وقد أشار إلى المعنى المعلى لمقتضى النصب والمستفاد من دلالة الحال أيضاً بقوله : « وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ بقوله : أتقوم قاعداً ، وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذف ستقاء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالمعمل ، فحري مجرى بمصدر في هذا لموضع » ^(٢) .

وأما الضرب الثاني من هذه الحال - وهو غير المشتق - فمن أمثلته :

١- أنميم مرة وقيسيأ أخرى ؟

٢- كذلك قول هند بنت عتبة :

في الاسم عساراً حماءً وعسنةً

وهي لحرب أشباه الإماء العذار

(١) هناك رأى آخر في هذا يرى أن اسم العامل في تقدير المصدر انظر ، النكت في تفسير كتاب

سبويه ٥٣٨

(٢) انظر كتاب ١ / ٣٤ ، ٣٤١ .

والمعنى المعلى يتمثل هنا في تعامل المصدر لنصب ، والتقدير : تحول حيمت وقيسيأ أخرى ؟ وانتقلون أعيداً في السلم ، وتتلونون أشباه الإماء العوارك ، ي لحيمت في لحرب ؟ ^(١)

ومما يحذر بالذكر هنا أن الرفع في الضرب ، ثانياً يجوز ، ولكن سيبويه يقول : « نصب هو الوجه ، وبمثل ذلك يارتباطه بالمعنى المعلى والدلالة على الحدث محضين بمعنى التحول والتقل ، قال : « وما كان النصب ما هنا الوجه لأنه موضع يكون لاسم فيه معاقباً للفظ بالمعمل ، واختير فيه كما يختار فيهما مصى من مصدر التي في غير الأسماء ، والرفع جيد » ^(٢) .

ج- الظروف

لأصل هي نصب الظروف وجود معنى الظرفية وهو تصميمها معنى « في » ، وساعد على الوصول إلى هذا المعنى وجود معنى آخر هو دلالة الحدث : إذ إنها لانة لها أثر كبير في الاتجاه نحو النصب والعدول عن الرفع الذي تحدثنا عنه في ظروف من قبل

ومن الواضح أن أيين ما يؤدي دلالة الحدث هنا هو المفعول الذي حيما يوجد فلا يكون هناك لبس في النصب على ، ظرفية كما في : أروك اليوم ، وملتقى أسمل لمبى . وما يريد أن نوضحه هنا أن هذه الدلالة لا تقتصر على المفعول وحده ، بل تعدى إلى المصدر وهو ما عر عنه في هذا السياق باسمه المعنى ويأخذ المصدر في ذلك صوراً مختلفة .

ففي طرف لمكان تتمثل دلالة لحدث المصدرى في أن المصدر يد أحر عنه بصرف لمكان محكمه لنصب ومثال ذلك : يقتل حميت ، والنصب قد ماب وفي مقابل هذا حيما ينص وجوده يدل على لحدث ، فالرفع وار . وحاشا وقد صبح رجلاً كما في عبرله دت لمين ^(٣)

نصر ، السابق ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

سابق ١ / ٣٤٧ .

نصر ، رشاه الضرب (تحقيق د. النحاس) ٢ / ٥٨ .

وأما تأثير وجود دلالة الحدث المصدري في نصب ظرف الزمان فهي وصحة ودات هاعية أيضاً ، ويتمثل ذلك في أنه حينما يخير باسم الزمان عن اسم المعنى (المصدر) فلا تحو معظم أحواله من النصب ، ويتضح ذلك في ثلاث صور :

الأولى : إذ كل اسم بمعنى مستغرق لجميع لزمان أو أكثره وهو معرفة نحو : صيامك يوم الخميس ، ففي هذا الموضع يجوز النصب والرفع ، والنصب هو الأصل والغالب (١) .

و الصورة الثانية توحد حينما لا يشمل استغراق الحدث أى المصدر واستمراره إلا أقل الزمان أو بعضه ، ففي هذه الحالة - بالإضافة إلى جواز الجر نفي - يكون النصب أفضل من الرفع أيضاً اتفاقاً بين البصريين والكوفيين ، وسواء في هذا المعرفة والكرة ومثال ذلك الريادة يوم الجمعة ولحجوج يوم وكذلك قول النابغة (٢) :

زعم تجوارح أن رحلتنا غداً * وبذاك خبرنا العراب لأسود
فقد روى فيه « غداً » بالرفع والنصب (٣) .

والصورة الثالثة تتمثل في مجيء « اليوم » مع ما يمكن أن يدل على عمل أو حدث فحينئذ يجوز نصب « اليوم » على الطرفية بالإضافة إلى حوز رفعه وذلك مثل : اليوم الفطر ، والعيد اليوم ، حيث إن « الفطر » يمكن أن يمح فيه معنى « الإفطار » و« العيد » يمكن أن يمح فيه معنى « الاحتفال » (٤) .

د بعض صور المفعول معه :

نصب الاسم على أنه مفعول معه شرطان أساسيان : أن يسبق بواو بمعنى «مع» وأن تسبق هذه الواو بمفعول أو ما في معناه . ومثال هذا : سرت وزيداً ، وجاء سراً والمطالبة (٥) .

(١) نظر : جمع الهوامع ٢ / ٢٤ .

(٢) انظر : حراة لأديب ٢ / ١٣٣ .

(٣) انظر : شرح السهيل ١ / ٣٢١ وشرح الرصافي ١ / ٢٤٩ .

(٤) انظر : ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٥) انظر : شرح الرصافي ١ / ٥١٥ .

والذي يعطينا من ذلك أن الفعل أحياناً لا يكون طاهرًا بل يكون معنى متمثلاً في تركيب وصور مختلفة ويكون مسوغ النصب عندئذ هو هذا المعنى المعلق ، ومثال ذلك : مالك وزيداً ؟ وما شأنك وعمراً ؟ وكذلك قول مسكين الدارمي :

فمالك والتلبد حول محمد * وقد غصت تهامة بالرجال (١)

فالاسم التالي للواو هنا لا يجوز فيه الجر عطفاً على الكاف لأنه لا يجوز نصب على الصغير المجزوء إلا بإعادة الجار ، وكذلك لا يجوز أيضاً عطف « عمر » على « شأن » لأن المعنى بخلاف ذلك ، كما سبق في الاسم التالي لبو في الأمثلة السابقة إلا النصب على أنه مفعول معه وإسناد ذلك لم يوجد في لبو من معنى ففي هذا المعنى مستمد في ربح لأقول من شيبين لأول ما الاستفهامية لتي من شأنها أن تدخل على الأفعال والثاني العار والمجزوء أو مصدر (شأن) وكلاهما فيه معنى لمعل وباء على هذا بمعنى «مالك» و« ما شاك » ما يصعب ؟

فال واحد من الشيبين ليسا بغير واحد قطعاً ، واحد بمعنى لمعنى على ستحياء ومن ثم يصح النصب ضعيفاً ويترجح الرفع ، ومثال ذلك : ما أنت وزيد ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ وكذلك قول الشاعر :

وكت هناك أنت كريم قيس * فما القيس بعدك والفخار

ففي مثل هذه المادح يرفع الرفع بقطع لأن الاستفهام وحده لا يهض بنبلا قوية على معنى لمعنى وأما نصب فمن شو هذه قول لشاعر

فما أنا والسيف في متلب * يبرح بالذكر الصابط

والنصب هنا بتقدير فعل كأنه قال : فما أكون أنا والسيف ؟ (٢)

وبهذا التدرج في ارتباط النصب هنا بوجود المعنى المعلق ندرك أثر هذا

معنى في نصب بعض صور المفعول معه وتراكيبه .

نظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٠ .

نظر : شرح الرصافي ١ / ٥٢٢ .

نظر : لمسبق ١ / ٥٢٢ ، ٥٢٤ وشرح المفصل ٢ / ٥١ ، ٥٢ والإعراب وتركيب ٨١ ، ٨٢ .

وهذه هي أهم المنصوبات التي تنصب لها فيها من معنى فعلي أو دلالة على الحدث، ومن الممكن أن يضاف إليها المنصوب على التحذير والإعراف كما في بيت وكس ولحد لحد، والمعنى لمعل في نحو ذلك ممثلي في أن هذين المعنيين مرتبطان بالأمر وهو كما ذكر المبرد لا يكون إلا بفعل^(١)، ولذا جعل لبحاة هذا من قبيل المنصوب بفعل مضمر حذف لكثرة الاستعمال، وبذلك يصير الاسم الأول مفعولا به بدلا من اللفظ بالفعل.

وفي هذا يشير أخيرا إلى أن البحاة جعلوا المادى من قبيل المنصوب لما فيه من معنى فعلي، لأنه في أصل التقدير مفعول به لفعل محذوف و (يا) بدل من لنصب بهذا بفعل^(٢) ونحن نرى أنه لا داعي لهذا في تفسير نصب المادى اكتفاء بتعسفه بوحود قرية لأرة فقط وخاصة إذا كان هناك تسوية تؤدي ذلك.

(٢) دلالة قطع النعت وغيره على معنى المدح أو الذم:

ذكرنا من قبل أنه يجوز قطع بعض التوابع (نعتي النعت وهو الأصل والأكثر في لقطع وعطف النسق والسدل) بالرفع والنصب لإنشاء معنى المدح أو الذم واستبعادنا «الترحم» من ذلك وهنا نود أن نشير أولا إلى أن ارتباط المصغ بالنصب - ويكون على إضمار فعل - لأجل هذين المعنيين أقوى بكثير من الرفع أي أن العلاقة واضحة وقوية بين النصب وهذين المعنيين، وهذا هي الحقيقة ما يستمد من حديث سيبويه في هذا الشأن، حيث إنه لم يربط صراحة بين معنى المدح والذم والرفع بقدر ما صرح بالربط بين النصب وهذين المعنيين^(٣). ومعنى هذا أنه في حالة النصب خاصة، يختلف قصد التوصيح أو التحصيص من البت وغيره، ويصبح المقصود هو المدح أو الذم فقط بحيث يكون هذا النصب دالا عليه ومشيرًا إليه.

(١) انظر المصنوع ٢١٢/٢

(٢) انظر كتاب ١/ ٢٧٥

(٣) انظر السايو ١/ ٢٩١ وشرح لوضي ١/ ٣٤٦ والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٩١ وما بعدها.

(٤) انظر البنية لمرجبة ومعاها ومباها ٢١٩.

(٥) انظر كتاب ٢/ ٦٢ - ٧٤.

ومثال القطع بالنصب للمدح في البيت قولك: الحمد لله الحميد، وكذلك قطع «النازليين» من «قومي» في قول الحرثي

لا يمدن قومي الذين هم سَمُ الفُعدة وآفة الجُرر
سأليس بكر مستررب ويطبسون معاقدا الأزر

ومثال ذلك في عطف نسق قوله تعالى ﴿بكي بر سحور في معيهم و سحر سحر يؤمبون سحر رب إيث وما سحر من قسث راسقيمين الصلاة والمؤتون الركاة﴾^(٤) فالمخيمين عطف نسق مقطوع للمدح والتقدير، وأذكر المقيمين. ومثال المدح أيضا مع قطع ما يمكن أن يكون أصبه بدلا قول ذي الرمة

مد حمص قيس بن عيلان حربها عني مستقل لسوائب و لحر
حده إذا كانت عصاها سما لها على كل حال من دلول ومن صعب

فـ «أخاهاء» هنا لو أتبع على اللفظ لحر على أنه بدل من «مستقل» ولكنه نصب وقطع للمدح^(٥). يقول سيبويه موضعا معنى المدح في هذه الأمثلة «زعم حليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تحاطب بأمر جهلوه، ونكبه قد علموا من ذلك ما قد علمت، فحمله ثناء وتعظيما ونصبه على نعم».

وأما القطع للذم فمثاله في البيت قولك: أتانى زيد الماسق الخبيث، وكذلك قوله تعالى: ﴿واثرأته حمالة الخطب﴾^(٦)؛ هالتابع هنا ليس المقصود منه التعريف ولا تصحيح بل المقصود منه الذم والشتم ولذا قطع و نصب^(٧).

انظر كتاب ٢/ ٦٤ وحرره الأديب ٥/ ٤١.

سورة النساء الآية ١٦٢.

انظر بحصيل عين الذهب لشتمرى بهامش الكتاب لسبويه (المطبعة الأميرية ببولاق مصر - ط١ ١٣١٦ هـ) ١/ ٢٥٠.

كتاب (الطبعة المحققة) ٢/ ٦٦، ٦٥.

سورة المائدة الآية ٤.

انظر كتاب ٢/ ٧٠ و[عرب القرآن لمنسوب للرجاح، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري (دار لكتاب الحديث بالقاهرة ودار الكتاب السناني ببيروت - ط١ - ١٩٨٢ م) القسم الثاني ٧٤١، ٧٤٢.

ومثال ذلك في عطف العنق قول أمية بن أبي عائذ .

ويأوى إلى ســـــــــــــــــوة عطل
وشعثاً مراصيح مثل السعال

فكلمة «شعثاً» مقطوعة معطوفة على «عطل» للدم كأنه قال: وأذكرهم

شعثاً^(١). ومثال البديل في هذا قول عمرو العيسى :

سَقَوْنِي الحمر ثم تَكْنَقُونِي
عداة الله من كذب ورور

فـ «عداة» هنا يحوز فيها الرفع على وجهين ، أحدهما أنها بدل من الصمير

في العمل ولكنها قطعت بالنصب للدم^(٢) ، ومثل هذا أيضاً نصب «وجوه قرود»

بالقطع عن «أقارُع عوف» هي قول الديبة :

أقارُع عوفٍ لا أحاول غيرها
وجوه قرودٍ تبتغي من تجادُع^(٣)

ومما سبق ندرك أن قطع النعت أو غيره بالنصب خاصة لا يحدث اعتباطاً

بل يأتي لفرض معنى مهم لا يفهم إلا به ، وهذا العرض هو الدلالة على معنى

المدح أو الذم الذي يتلشى معه المعنى الأساسي للنعت ، وهو التوصيح أو

التخصيص . وبهذا المهم لا تتفق مع القول بأن النعت لمقطوع لا يترتب عليه معنى

وأنه يعد من قبيل الترخص في العلامة الإعرابية؛ وذلك لأنه - في وجهة النظر

هذه - يقوم على افتراض حذف صناعي لا أساس له^(٤) .

فهذا القول في وجهة نظرنا إذا صح بالنسبة لمثال مفترض كالوجه

التي أجازها ابن جني قياساً لا سماعاً في «الرحمن الرحيم» من «بسم الله

الرحمن الرحيم»^(٥) - نقول إذا صح ذلك القول بالنسبة لهذا المثال ، فإنه لا

يصدق على غير ذلك من الشواهد والأمثلة الموثقة التي ذكرناها وقلناها وبقنع

فيها تمام لافتتاح بتوجيه سيمويه - و لئلا من بعده - لها ، وأهم دليل يمكن أن

يستدل به في هذا الشأن ، هو أن المعنى ينقص كثيراً لو جردنا النصب في معظم

(١) انظر الكتاب ٢/ ٦٦

(٢) انظر : تخصيص عين الذهب ١/ ٢٥٢ .

(٣) انظر : كتاب ٢/ ٧٠ ، ٧١

(٤) انظر : علامة إعرابية في الجملة ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٥) انظر : لخصائص ١/ ٢٩٩ والعلامة الإعرابية في الجملة ٢٩٧

هذه المواضع من إرادة معنى المدح أو الذم فيها ، فصلاً عما في هذا من دفع
لمقولة الترخص في العلامة هنا لعدم وجود الداعي لها .

ولعل الذي يؤكد أن قطع النعت خاصة - بالمفهوم الذي ذكرناه - له دلالة

معمرة ، أنه لا يحوز هكذا على نحو عشوائى دون نظام ، بل له صوابط خاصة

وبشروط أهمها ألا يكون النعت للتأكيد ، وأن يكون المسموع معروفاً بالنصبة للسامع

ومعلوم ، تصاقفه بالنعت^(١) ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النعت - كما ذكر الدكتور

كمال بشر - له خاصة صوتية تميزه من ناحية أخرى ، وهي تصور وجود وقفة بين

المسموع والنعت ، مما يجعله يخرج عن مفهوم النعت الاصطلاحي المشهور ، وينظر

إليه على أنه نوع خاص منه ، يمثل حمة مسبقة لها سماتها المميزة التي من

أهمها أن القطع فيها واجب مادام معناه هو المقصود .^(٢) وهذا الرأي يشبهه في

الاعتراض بوجود دلالة على معنى معين في قطع النعت ما استقر عليه رأى الدكتور

محمد حماسة حيث يرى أن قطع النعت يعد «محالة في الإعراب أو ترخصاً فيه

من أجل إثارة الانتباه ولتتم النظر للسامع بوسيلة صوتية» لتأكيد الصفة المذكورة،

يكن مع الميل إلى عدم تقدير النعت المقطوع بجملة حذف فيها «المتداً أو العمل

والكسفاء في الإعراب في حالة الرفع مثلاً بالقول بأن هذا نعت مقطوع

رفع فحسب^(٣) .

وينفى - في رأينا - أن يقاس البديل أيضاً على النعت المقطوع فيما ذكرناه .

نقيب:

بعد أن انتهينا من الحديث عن الأسباب أو الحقائق الدلالية للنصب، نود

- سبه إلى أن هناك سبباً لمظناً ذكر في تفسير النصب وقيل إن له تأثيراً ملحوظاً

خطر: الكتاب ٢/ ٦٩ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٢٢ ، وانظر أيضاً : معاني لحو للدكتور فاضل

صالح السامرائي (ورقة التعليم العالي والبحث العلمي - بغداد - مطبعة التعليم العالي بالموصل -

١٩٨٩ م) ١/ ٩ ، ٨١ .

حضر محنة مجمع لغة عربية بالعمارة (نجر - السبيح - السبيح - ١٩٩٥ م بعدة دكتور محمد

حماسة عبد الطيف بعنوان : لجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد : رأى وتصنيف - ص ١٦٣ .

خطر : علم اللغة العام للدكتور كمال محمد بشر (در المعارف بالعمارة - ١٩٧٠ م) القسم الثاني ٢٥٠

عليه ، لد لا يمكن إغفاله دون أن نشير إليه ، وهذا السبب هو « الطول
أو التركيب » .

فأما الطول ، فقد أشار إليه سيبويه نقلاً عن الخليل وبه فسر نصب المنادى ،
ويسى عنى ربه أنه حينما يطول لمدى بالإضافة أو الوصف أو بآية طريقة
حرى فيه نصب ويسى عنى لمع ومثال ذلك يا عبد له وبأرجل صالحة
ويا زيد بن عمرو ، أما حينما يقصر المندى بأن يكون مفرداً أو بكرة مقصودة
فإنه يبنى على الصم (١)

وقد بينت إحدى الدراسات التي أشرف عليها من قبل أنه يمكن أن يستوحى
من هذه الفكرة نظرية لتفسير نصب فى الكلام بالطول والامتداد « فالفاعل يرفع
وكذا المبتدأ ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد ، ألم يقن المحويون أن
لمعى ونصاع كسكلمه لو حدد ، وبمبدأ أو بحرف عدلان للفاعل والفعل فإذا ما
طال لفاعل بذكر مفعول ، ينصب المفعول ، ورد ما طال المبتدأ بين أو بلا نصب ،
بمبدأ كما يرفع لمدى وينصب غير لمصر ، لأن أول غير طويل ، أما الثانى
فقد طال »

وقد يكون تفسير نصب ما بعد ركنى الجملة بالطول والامتداد قريباً من القول
بالنصب عن معنى « نصبه » والسمام لما فقد يكون لعدم فى هذا الرأى هو
اعتبار مصامه عنصر لعصر آخر وتركه معه نوعاً من الطول مؤدياً إلى نصب
لبناء على الفتح ، وبهذا « الطول » أو « التركيب » طرح هذا الرأى إمكان أن يفسر
به نصب اسم بن وبناء اسم لا النافية للجنس (٢) .

والحق أن تفسير النصب بالتركيب من الممكن قبوله خاصة فى المبادئ العم
الموصوف بآبن شروطه المعروفة ، وقد ذكرنا من قبل عند الحديث عن لبناء
وخصوصاً البناء على لمع « التركيب » من هم أسسه ويسوغ قبول هذا
تفسير أيضاً أن « قول بالتركيب لا يحتر فى كثير من المواضع من وجود عامل
تفسيره كفى لتفسير النصب فيه

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، وانظر أيضاً فى النحو العربى نقد وبوجيه
٣١ ٢

٢٠١ لأعراب التركيب بين يمكن : حسب ما فى محمد شام : ٥١

انظر سيبويه ٤٠ ، ٤٩

٩٦

المبحث الثانى

دلالة العلامة الإعرابية فى الفعل

توطئة فى الآراء السابقة :

نشير أولاً إلى أن حديثنا هنا مقصور على الفعل المضارع دون لماضى
والأمر لأنهما مبنيان ، ومن ثم لا يكون للحديث عن دلالة لإعراب فيهما محال .
وأما فيما يتعلق بدلالة العلامة الإعرابية فى الفعل المضارع ، فإننا نتفق مع
كوفيين فى أن الإعراب أصيل فيه ، وأنه دخله للدلالة على المعانى الوظيفية لثى
بعونه كما دخل الأسماء لهذه الغاية « لأن اللبس الذى أوجب لإعراب فى الأسماء
موجود فى الأعمال فى بعض المواضع » (١) ، ومن ثم فنحن لا نرتضى رأى
بصريين الذين يرون أن الإعراب دخل الفعل لصرب من الاستحسان
ومصرفة الاسم (٢)

ولعل الذى دفع البصريين إلى هذا رأى هو ربط الفعل بموقعه وحصره فى
كبه مستنداً دون النظر إلى المعانى المهمة التى يؤديها وتقرن به وهو يشعل هذا
الموقع ، وهذا ما يفهم من كلام الرضى المشهور الذى يقول فيه إن لأسماء معانيها
طارئة لازمة وهى متعددة ، لذا تحتاج إلى العلامات المختلفة لتمييزها ، أما الفعل
فليس له إلا معنى واحد طارئ هو كونه عمدة ، لذا فهو ليس فى حاجة إلى علامة ،
ومن ثم أصبح الإعراب فى الأسماء مختلفاً عن الإعراب فى الفعل (٣)

وتبنى وجهة نظرتنا المخالفة لرأى البصريين هذا على أساس أنه إذا كان
شعر عموماً يقوم بوظيفة المسند ، فإن هذا ليس معناه كله ، لأنه معناه فى

جميع المواضع ٢٤/١

(٢) انظر شرح عنصر « ١ » العلامة لإعراب فى بعضه ٢٣

٢ انظر شرح برصو ١ « لا عذر بتركيب بين بشكل : ١٠٠ »

لتركيب ولجملة فقط ، لكن الفعل له قبل ذلك معنى أساسى مجرد فى نفسه هو دلالة على الزمن والحدث ، ومما يؤكد هذا قول ابن عسمر : « وكذلك لفعل يدل على حدث وعلى زمان ، ويكون موحداً ومصيباً ومستمهاً عنه ، إلى غير ذلك من المعانى التى تتطور الأفعال »^١

ومن هنا نرى أن أعراب الفعل المضارع يتجه غالباً نحو تخصيص هائيل لدلائل (الحدث والزمن) وأنه يتغير من أجل تحديد الحالات المعينة التى تكتنفها ، أى أن الفعل المضارع يبقى أن ينظر إليه على أنه إلى جانب قيامه بوظيفة العبد - وهذا هو معناه الوظيفى فى الجملة - يدل على معان أخرى تتفق بدلالاته الأساسيتين : الحدث والزمن ، وبذا يكون غير العلامة لإعرابية فيه دلاً على هذه المعانى ، هذا بالإضافة إلى أننا ينبغي أن نقسبه إلى أن هذا الإعراب يتأثر بالأدوات كثيراً وخاصة فى حالتى النصب والحرم .

وبحسب هذا نتفق - على وجه الإجمال - مع الدكتور محمد كامل حسين فى رايه لدى ذهب فيه إلى أن لكل حالة من حالات إعراب الفعل المضارع معنى محددة^٢ وسنشير إلى تخصيص هذا بعد قليل

وكذلك نتفق كثيراً مع هيرى فيش فى رايه - على وجه الإجمال أيضاً - فى إعراب الفعل المضارع الذى يتمثل فى النقاط التالية :

١ - أنه يرى أن رفع الفعل المضارع يختص بحالة « الإخبارية » ، ويقصد بها أن الفعل يعطى خبراً مستقلاً غير معق شئ - وأرجمته تقدم مصموبها بنظره غير مشروطة .

٢ - أنه يرى أن نصب المضارع يختص بحالة « الإنشائية » ، ويقصد بها أن الفعل فى حالة نصب يكون معقاً - أثماً - ومعنى ذلك أنه فى طريقه إلى أن يكون إثباتاً أو نقيضاً ، أى أنه لم يشرع فيه بعد ، ولهذه الحالة استثناءات لكنها لا تصد

شرح جمل برجى لاس عسمر . ب . مكتب الجمعية بشارف الدكتور أمين يعقوب بيروت ١٩٥٨ .
- (١) ٢١/١ .
(٢) انظر اللغة العربية المعاصرة للدكتور محمد كامل حسين ١٠٣ - ١١٧ .

قاعدة - وبناء على هذا يرتبط نصب الفعل المضارع عما يرد قبله من أفعال تدل على الإرادة والنية نحو : أرجو أن تساعدنى^٣

ومما يتفق بهد - من وجهة نظره - أنه يرى أن صيغة « يفعل » منصوبة فى عبرية استعمال حديث فى النامية العربية ، سبقه استعمال لفعل المرفوع فى موضوعى المرفوع والمنصوب ، يقول : « وقد مضى زمن كان العرب ، كلهم وجماعات منهم ، يستخدمون صيغة « يفعل » فى وظيفتى المرفوع والمنصوب دون تمييز ، واستمر بعضهم على هذا الاستعمال ، وكانت حالة النصب قد انتشرت فى لغة العرب إلى حد أن ضربت وكسبت فى الأصل ، بيد أنها لم تستطع أن تبعد بحالة الأخرى إبعاداً كاملاً »^٤ . وهو يرى أن من مظاهر هذا رجع الفعل بعد (أن) بدى فسر له لينة بأن (أن) فيه هى لمحممة من لثقة مع أنه من لفظ تاريخيه لفدية^٥ .

٣ - أما بالنسبة لفعل المضارع المحروم فلم يتحدث عنه فليش كثيراً ولم يربطه بدلالة واضحة ، وبما اكفى بالإبقاء على مصطلح « الحزم » فيه مع تسميته بـ « غير تمام المحروم » . وذلك فى مقبل إطلاق مصطلح « غير تمام الإخبارى » على الفعل المضارع المرفوع ، ومصطلح « غير التام الإنشائى » على مضارع المنصوب .^(٦)

وسنشير أخيراً إلى أن ثمة رأياً آخر فى هذه المسألة للدكتور مهدي المحرومى يمثل فى أن الفعل المضارع مبى ، وإنما اختلفت حركات أواخره للدلالة على الزمن فقط لا لأنه معرب^(٧) . ونحن نوافق على أن الإعراب هنا حقاً له دلالة على الزمن ، غير أننا لا نتفق معه فى حصر دلالة فى الزمن فقط ، ومن ثم لا نوافق على أن مضارع مبى

نصر عربية مصعب ٢٨ ٢٩ ٧٧ ٧٨ ٢٢٩ ٣٣
٢ السابق ٢٩٣
٣ انظر كتاب النسخة نفسها
٤ السابق ٢٩ ٣
٥ انظر فى النحو العربى نقد وبوخيه ١٦٤ ، ١٢٥ .

أما دلالات الإعراب في فعل لمصارع من وجهه نظرك فهي على النحو الآتي :

(١) دلالة الرفع

من الممكن أن نقول إن لرفع المصارع في معظم حالاته دلالة عامة ترتبط به ، سواء أكان مستقلاً أم مسوقاً بأداة معينة كائماء والواو وحتى ، ومع مثل هذه الأدوات خاصة يكون لرفع وظيفة على قدر كبير من الأهمية ، لأن لنصب يقع معها أيضاً ، ومن ثم يكون كل من الرفع والنصب في الفعل المصارع بعد هذه الأدوات مشيراً إلى دلالة معنية ومحكوماً بها في الوقت نفسه .

فأما الدلالة الخاصة بالرفع هنا ، فنحن نرى أنها دلالة حدوث الفعل وتقريره ، بمعنى أن رفع الفعل المصارع يدل على أن حدوث الفعل أمر حاصل فعلاً ومقرر وعالماً ما يساعد على إدراك هذا التقرير وتأكيد اقترانه بالقطع والاستثاف ومن الحال . وبناء على هذا ، فالحالات التي يرفع فيها المصارع ويكون للدلالة فيها أثر واضح من الممكن أن تقسم إلى ما يلي :

(١) إذا أتى محرداً من الأدوات والعوامل فإنه يرفع ويصلح للدلالة على حال أو الاستقبال^(١)

(ب) يرفع على القطع والاستثاف بعد الفاء إذا لم يُرد عطفه على ما قبله أيضاً ، ومثال هذا : أريد أن تكرم زيداً تهنيئه ، والمعنى : فإن أنت نهته . ومثل هذا أيضاً قول الراجر

يريد أن يعزبه فيعجمه^(٢)

والفعل بعد الفاء هنا هو الحاصل الوقع فعلاً .

(ج) يرفع على القطع والاستثاف مقترناً بمعنى الإثبات بعد الفاء المسبوقة بفعل مضى وتصلح لأن تكون سببية ، وذلك مثل : ما تأتيني فتحدثني ، فالمعنى المراد هنا على هذا الوجه إثبات الحديث على الاستثاف بعد نفي الإتيان^(٣)

(١) انظر شرح لومى ٢٨/٤ ، ٢٩ وهي الحق للمرى نقد وتوجيه ١٢٤ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٣/٧ .

ولتقدير ما تأتيني وما تحدثني الآن أو هاتحدثني بما يحدث به لجاهل بحالنا ، فالفعل بعد الفاء وقع وربما لا يحلو من معنى التعجب والنهكم^(١) . ومثل هذا أيضاً قول الشاعر

عسير أنا لم تأتيا بيقين هزجى وبكثرة التأميلا

فالمعنى أنت لم تأتيا بيقين عن جواب ، لد فصح أكثر بوجه ليكون لأمر على خير^(٢) . والمعنى الوارد مع الفاء في هذه المواضع من الممكن أن يوحد مع الواو كما في : ما تأتيني وتحدثني^(٣)

وقد يكون من المستحسن هنا أن نذكر تلخيص المعاني الخاصة بالرفع - من وجهه نظر النحاة - في المثال المشهور " ما تأتينا فتحدثنا " ليقاس عليه غيره : حيث إنه مثال كثر الكلام والجَدال فيه نتيجة لاختلاف الرفع فيه بالنصب الذي هو أعب أحواله ويكون على معنيين . وأما الرفع ، فإجمال الكلام فيه أنه على أربعة معانٍ ذكرنا أحدها في الموضع السابق وأما الثلاثة الأخرى فهي .

١ - أن تكون الفاء للعطف و لمعى لما قبل الفاء وما بعدها ، ويجوز أن يكون قوله نعتي : ﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَرُونَ﴾^(٤) بهذا المعنى .

٢ - أن يكون الفعل الأول مثبِتاً والثاني منفيّاً ، ومن هذا قول الإمام على ء لا بعرج لكم من أمرى رصاً فرصوه ولا سخط فجميعون عبه^(٥) . والأصل في هذا المعنى أن يؤدي بالنصب .

٣ - أن تكون الفاء للسببية ويكون الفعلان منفيين ، ورفع الفعل بعد الفاء على استثاف ، والمقترض في هذا نصب الفعل أيضاً ، وإنما رفع لأمن اللبس ، فيكون

صر شرح سبهي ، ٣٦

١ انظر شرح برصى ٢ ٧ ١٧ نكتب ٣ ٣

٢ انظر شرح سبهي ٢٥

٣ سورة نمرسلاب الآية ٣٦

٤ شرح برصى ٤ ٧

معنى الرفع كالتصبيه . وعلى هذا يتوجه قوله تعالى ﴿ وَدَوَّاهُ يَدْعُوهُ فَيُدْهِمُهُ ﴾ وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ أى كأنه قيل : هيدوهوا ، هيعتذروا^(٣) .

(د) يرفع بعد (حتى) إذا كان دالا على الحال حقيقة أو على سبيل الحكاية ، فمثال المصارع لدال على لحال حقيقة :

مرض خالد حتى لا يرجونه ، وضرب على أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم . وأما المصارع الدال على الحال حكاية فهو المضارع العاصم المعنى المفعول به حكاية م بعد (حتى) ومثاله قولك قاصداً (كان) التامة كالسيرى حتى أدخلها . وكذلك قرعة لرفع في قوله تعالى ﴿ وَرَبُّهُ حَيٌّ يَرْبُ الرُّسُلَ ﴾^(٣) . فالعمل بعد (حتى) هنا دال على الحال على النحو المشار إليه ، أى إنه يدل على فعل حادث واقع في زمن التكلم حقيقة أو حكماً ، ويؤكد ذلك أن الرفع في هذا الموضع يكون على حصر (حتى) للاستثناء والاستئناف فهذه من الشروط المهمة في هذه المسألة^(٤) .

(هـ) يرفع العمل المصارع عند عدم التعلق بما قبله على أنه حال أو نعت فيما يصلح أن يكون حوالاً لطلب ، وذلك مثل قوله تعالى ﴿ ذَرْنِي فِي خَرْصِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾^(٥) ومعنى " يلعبون " لاعبين ، وكذلك قوله تعالى أيضاً : ﴿ فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَسَ لَا تَحِيفُ دَرَكًا وَلَا يَحْشَى ﴾^(٦) أى عر حنص ولا حاش ومثل هذا يصح في الهمز الرفعى ما لا يصدق به وكل هذا قيل إن لرفع فيه يجوز أن يكون أيضاً على الاستئناف^(٧) عر على ربي . هذا بعد وأفضل ما ذكرناه

سورة بقره الآية ١

(٣) انظر شرح الرضى ٦٩/٤ - ٧٣ ومعنى النبيذ ٤٨١/٢ ، ٤٨٢

٣ سورة صرة الآية ٢١٤ ، وانظر التيسية في القراءات لأين مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي صديق (دار المعارف - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٠ م) ١٨١

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٤/٤ ، ٥٦ وشرح الأشموني ٢٩٩/٣ ، ٢٠٠ .

(٥) سورة الأنعام الآية ٩١

٦ سورة صرة الآية ٧٧

(٧) انظر كتاب ٩٨/٢ .

(و) يرفع العمل المضارع بعد (أن) دلالة على أنها مخففة من الثقيلة التي بدى بعد العلم وما يشبهه ، ويكون الرفع في هذه الحال مشيراً إلى التوكيد الذي في نص (أن) المحففة ، ودالا على التقرير والثبوت اللذين يستمدان من العلم وما يكون بمعناه . ومناسباً لهما أيضاً . ومثال ذلك قولك : علمت أن لا يخرج زيد ، والرفع هنا يدل على توكيد عدم الخروج وعدم ثبوته ، لأنه يدل على أن أصل الكلام . علمت أنه - بتشديد " أن " - لا يخرج زيد ، والذي يستدعى هذا التقرير ويؤكد أن العلم من مواضع التقرير والتحقيق ، و " أن " اليق به^(١) .

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرراً وَلَا نفعاً ﴾^(٢) ، فالفعل " يرجع " قرئ بالرفع وورد في قراءة شاذة بالنصب^(٣) ، غير أن " الوحة فيه الرفع ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولاً ، لأنه علم واقع^(٤) ، والرؤية هنا قلبية بمعنى العلم^(٥) .

إن هنرى فليش يقدم لنا أكثر من مثال يعكس وجهة نظر النحاة في هذه المسألة ، وذلك قبل أن يشير إلى رأيه الخاص في رفع العمل بعد (أن) والذي عر صاه من قبل يقول : « هؤلاء النحاة يقلون التركيب بعد أفعال الملاحظة التي يصورون عليها أفعال العم (يقين) ، وهم يرون حيثئذ في (أن) شكلاً محققاً من أن فهي أن المحففة من الثقيلة ، ولكنهم يضعون لها شروطاً : وجود أداة النفي (لا La) أو السين - Sa وسوف للمستقبل ... ومن الأمثلة الآية (٢٠ من سورة لمرمن) : (علم أن سيكون منكم مرضى) ، وهم يضعون في مقابل هذه الأفعال لقيسة أفعال التقدير - طر ، وحسب ، وحال ، ورأى (بمعنى حكم واعتقد) .

١ عربية لمصطفى ٢٩١ .

٢ انظر لمصطفى في شرح الإصحاح للجرجاني ٤٨٢/١ - ٤٨٥

٣ سورة طه الآية ٨٩

(٤) انظر محضر في شأن نمران من كتاب سبيع لأين حاليه (مكتبة المشي - القاهرة - دون تاريخ ٩١ ٩٢ ومعجم القراءات النحوية ١٤٤)

٥ انصب ٨٣

٦ انظر شرح بمصر ٨ ٧٧

(٢) دلالة النصب

للمعنى أثر واضح في ناس موصوع نصب الفعل بمصارع بضاف إلى أثر لادة
لن تعد قرينه كبيرة في هذا الشأن مميزة للنصب عن لرفع؛ وذلك لأن المضارع لا
ينصب إلا بادة . ويتضح أثر المعنى أكثر خاصة مع الأدوات التي يجوز أن يرفع
لمصارع بعدها وأن ينصب ، وهي التي أشرنا إلى بعضها منذ قليل .

وإذا كانت الدلالة العامة التي تستدعي رفع المصارع هي كون حدوثه أمراً
حاصلاً فعلاً ومقررًا ، ويساعد في الدلالة على هذا الاقتراح بمعنى الاستثناف
ورمن الحال فإن هذا الفعل ينصب إذا كان نتيجة أو غرضاً أو غاية لما سبقه^(١) .
وكان دالا على المعية والاستثناء ، وأداؤه لهذه المعاني يحسنه مقترناً كثيراً بالرمز
للمستقبل أو - على الأقل - معقاً .

وهذه المعنى تتضح مع بعض الأدوات على النحو التالي :

(١) ينصب الفعل لمضارع عندما يسبق بأن المصدرية ولن ، ويخصص مع
هاتين الأدوات للاستقبال^(٢) ، وسبق مع (أن) خاصة بما يفيد الشك وغير لثبوت
كانطمع والرحاء والظن نحو : «رحو أن يخرج زيد» ونحو قوله تعالى : «نظروا»^(٣) .
به فافرة^(٤) . ولذلك كان النصب - مع لظن خاصة - أكثر وأرجح في الفعل الواقع
بعد (أن) المحتملة وجهين ، دلالة على أن (أن) هذه هي المصدرية الحقيقية
المناسبة للظن لا المخففة من الثقل التي ذكرنا أنها تناسب العمم واليقين ويرفع
بعدها الفعل ، ومثال ذلك قوله تعالى : «وحسبوا ألا تكون فتنة»^(٥) ، فقد قرأ برفع
الفعل «تكون» هنا أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وحلف والأعمش ، وقرأ
ابن قنون بالنصب^(٥) . ويفهم من هذا كله أن النصب في هذا الموضع يقترب بمعنى
شك وعدم تحقق وقوع الفعل ، وهذا مختلف عن الرفع .

١ - نظر سيبوي

(٢) انظر شرح الرصافي ٤١١/٤ .

(٣) سورة القيامة الآية ٢٥ .

٤ - سورة المائدة الآية ٧١ .

٥ - انظر بحار فضلاء نيسابور ، ب لاريمه عشر ، تأليف علامه شيخ حمد بن محمد سيد
تحميو لذكور شعب محمد ، سماعيل عالم لكتب بيروت ومكة بكبير لأهريه المصنف عد .

١٩٨٧م [٥٤١/١] ومعجم القراءات ٢٣١/٢ وشرح التسهيل ٨٠ ٧/٤ .

إن تأكيد موقع النصب قد يغلب في ذهن المتكلم فتصير هذه الأفعال أفعالا
يضيئة فمعنى عملها ، كما جاء في الآية^(٦) من سورة المائدة : « وحسبوا ألا تكون
فيه » [هي فريضة أبي عمرو ، وحمزة والكسائي ويعقوب] وقد عساه الشد
استعمل الفعل حسند منصوب دور تنصت إلى الأدوات كما يقال : طست ألا يصغر
ذاك ، وهو مذكور أيضاً في النص القرآني السابق ، تبعاً لقراءات أخرى : وحسبوا
ألا تكون فتنة ، وانظر كذلك الآية^(٧) من سورة البقرة : « إن طما أن يقيما حدود
الله »^(٨) .

ومن هذا المنطلق ، ومن خلال معظم الأمثلة التي تتبعها البحث وحصرها في
المواضع السابقة المختلفة ، نتفق مع الدكتور محمد كامل حسين في قوله إن لفعل
المضارع يرفع إذا أريد به تقرير حدث بعينه . ومما يجدر بالذكر أنه يجعل هذا هو
السبب الوحيد للرفع منكراً أصل التركيب في لموضع الأخير لدى ذكرناه ، وهو
رفع الفعل بعد أن المخففة من الثقل ؛ فهو يرى أن لفعل المضارع في مثل قوله
تعالى : « لا تفر زرة زرة أخرى »^(٩) - مرفوع لأنه دال على تقرير حقيقة ثابتة فقط ،
لا به يضاف إلى ليد أنه جاء في الأصل بعد أن لمخففة من الثقل^(١٠) .

ولعله من الواضح أن ما يستنتج من هذا الرأي يتفق مع رأي هنري فليش^(١١) .
تفسير لرفع بعد (أن) يأتيه من البقايا التاريخية^(١٢) ؛ فنتيجة كلا الرأيين واحدة
هي أنه لا علاقة للرفع في هذا الموضع بغير ص كور ، أن) فيه هي المخففة من
لثقل . ونحن نرى - بناء على ذلك ومعها أيضاً - أن التفسير الدلالي للرفع هنا - كما
قدمه به سحاه - بطر قائماً وأن بطوى في دحه على شق افتراضى لأن هذا
الافتراض - على كل حال - له وحدته وأهميته

(١) المبريه المصحى ٢٩١

(٢) سورة النجم الآية ٢٨

٣ - نصر لغة بغيره معاصره ٣

٤ - نصر بغيره المصحى ٢٩٢

(ب) ينصب الفعل المضارع حينما يكون نتيجة أو مسبباً وذلك بعد فاء السببية أو فاء النسبية وهي التي تسبق بنفى أو نهي أو ما شابه ذلك .
فمثالها قوله تعالى ﴿لَا يَمْنَعُ عَلَيْهِمْ قَبْرٌ﴾ وكذلك قولك لا يعض اليه فتدحرج لمار

وقد ذكرنا قريباً المعاني المختلفة التي تتوجه عليها جملة فاء السببية المسيوقة بالنفى نحو : «ما تأتينا فتحدثنا» عند رفع الفعل . وأما بالنسبة للنصب في هذه الجملة فهو الأكثر استعمالاً والأصل في إعادة معنى السببية ، وللمعل عليه معيان . الأول : الفعلان فيه منفيا ونفى الثاني مترتب على نفي الأول . والمعنى الثاني الفعل لأول فيه مثبت ، والثاني هو المسمى والفاء مشبهة بالسببية ، والمعنى المراد عن هذا في المثال السابق : ما يكون منك إتيان بعده حديث ، أي قد نسيب وما تحدث أو ما تأتينا محدثاً^(٢) .

ومثل هذا أيضاً قولك : ما يسأل زيد عن شيء فيحطئ فيه ، غير أن ما بعد الفاء هنا لا يجوز فيه إلا النصب ، ويكون على الوجهين السابقين ، فالمعنى عن الوجه الأول . ما يسأل عن شيء فكيف يحطئ فيه ؟ أي لو سئل لأخطأ ، والمعنى على الوجه الثاني ما يسأل عن شيء إلا لم يحطئ فيه ، أي فيه كمال فلا يحطئ . ولا يجوز الرفع في هذا لأنه لا يستقيم لا على يعطى ولا على الاستشاف^(٣)

وأما (إذن) فمثالها قولك : إذن أكرمك ، هي جواب من قال لك : أنا أرورك . ولتنصب الفعل بعدها ثلاثة شروط ، اثنان منها مرتبطان بكون الفعل نتيجة أو مسبباً وهما تصدر الفعل بأن يكون جواباً ، وأن يكون مستقبلاً ، وأما الشرط الثالث فهو ألا يعصل بين (إذن) والفعل بغير القسم والدعاء والداء^(٤) .

(ج) ينصب المضارع حينما يكون غرضاً وتعليلاً أو غاية ، وذلك مع هذه

الآيات : لام يعيل وكى وحتى وأو وهاتان لأدنان الأحرار (حبر و و)
ممتصيان دلالة خاصة ، كما أن الفعل بعدهما ينصب - على المشهور - بأن مضمرة وحزناً . فأما (حتى) فيشترط في المعر بعدها أن يكون مستقبلاً حقيقة أو حكماً سواء كان عابثه فيكون بمعنى ، أي أو يعيلاً فيكون بمعنى كي ومثال مستعمل حقيقة - لأسيرين حتى تطلع الشمس ، وكلمته حتى يأمر لي شيء ، ومثال مستعمل حكماً - وهو ما كان ماضياً في المعنى في حكم المستقبل بالنظر إلى ما قبل «حتى» - قولك قاصداً (كان) الناقصة : كان سيرى حتى أدخلها ، وكنت سرت حتى يدحرج ريد أي إلى أن يدخلها ريد

وأما (أو) فهي في الأصل حرف عطف للشك والإبهام ، ولكن المضارع ينصب بعدها حينما تكون للمعية بمعنى (إلى) أو للاستثناء بمعنى (إلا أن) ، وهي تكون كذلك عندما يكون ما قبلها كالعام وما بعدها كالمخصص له ، أو حينما يكون للمعر الأول مبيهاً على اليقين والفعل الذي بعدها على الشك^(٥) ، ومثالها وهي بمعنى (إلى) قول الشاعر ،

لأستسهل الصعب أو أدرك المني فما انتقادات الآمال إلا لصار
ومثالها وهي بمعنى الاستثناء :

كسرت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما
أي كسرت كعوبها إلا أن تستقيما^(٦)

(د) ينصب الفعل المضارع عندما يكون دالاً على المعية ، وذلك بعد الواو شرط أن تسبق بما تسبق به فاء السببية من طلب بالأمر أو النهي أو ما شابه ذلك ، أن تكون هذه الواو دالة على المعية ، ومثال هذا قول الشاعر :

لأنه عن خلق وتأتى مثله عازاً عليك إذا فعلت عظيم

١ انظر شرح المصريح ٣/٢٢٧ .

٢ انظر شرح التسهيل ٤/٥٣ ، ٥٤ .

٣ انظر السابق ٤/٢٥ .

٤ انظر معنى اليب ١/٦٦ ، ٦٧ .

(١) سورة فاطر الآية ٣٦

(٢) انظر شرح النورسي ٤/٦٩ وشرح المعصل ٧/٣٧ ، ٣٨ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٥/١٢٨ ، ١٢٩ .

(٤) انظر - شرح النورسي ٤/٤٢ - ٤٤ .

وكذلك قولك : هل ترورسى وتعطىسى ؟ أى هل ترورسى مع عصائى ؟ ولا يمنع رفع الفعل فى مثل هذا ولكن لأكثر لصرف إلى نصب المصنوع على معنى لمعنه

تفتيب:

بعد أن سبب المعنى لشي تقترب برفع الفعل لمصارع ونصبه وبذلك من حلاله اختلاف هذه المعنى بين الرفع والنصب مع كثير من الأوت - بعد أدرك أن إنكار هذا الاختلاف لا يمكن قبوله ونحصل من ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين من تعميم مسدودة الرفع والنصب بعداء سلبية وكذلك إنكار اختلاف المعنى بين الرفع والنصب أيضاً بعد (حتى) دون دليل ، وخاصة أن هذا الباحث قال : جعل النجدة الفعل بعد (حتى) عند نصبه دالا على الاستقبال وعند رفعه دالا على الحال ليس بسبب اختلاف المعنى - كما وصحن بل هو فى لمقام الأول يقع عن تقدير أن العاصر هو مثل هذا هو (أن) دلالة على الاستقبال أو عدم تقديرها (٢)

(٢) دلالة الجزم:

من المعلوم أن الجزم حالة إعرابية خاصة بالفعل المصارع دون غيره ، والمعنى المؤدى لهذه الحالة هو - كما ذكر لدكتور محمد كامل حسين - دلالة الفعل على حدث ناقص ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان فعلاً منقياً أو مهياً عنه نحو : لم يحضر ، ولا تكذب .

الثانى : إذا كان دالا على أمر لا يقع إلا إذا أطيع ، ويتمثل هذا فى المصارع لمسوق بلام لأمر نحو : لتقن حسراً أو لتصمت . ولمصارع فى هذا يشبه الأمر شكلاً ومعنى

الثالث : إذا كان فعلاً معلقاً وقوعه على فعل آخر (١) ، وهذا يشمل المصارع المجزوم فى جواب الطلب نحو : لا تعص الله تبارك وتعالى ، فويل لرضا أمر معلق على عدم العصيان ، كما يشمل هذا أيضاً الفعل المصارع الواقع حوائلاً لشرط جارم نحو : بى تقم أقم : فالمفعول الثانى (أقم) مجزوم لأن وقوعه معلق على حدوث الفعل الأول ، بالإضافة إلى وجود لاداء التى تسمح بسد وإدخال الفعل الأول وهو مجزوم لأنه ناقص دلالة أيضاً حيث به شرط ولم يقع ويسعى أن يصدق هذا المعنى فى معنى لموضع لأول

★ ★ ★

نظر : النسخة لمربية بمصبرة ١٢٠٩

(١) انظر : شرح الرصنى ٦٧/٤ ، ٧٥ ، ٧٦
(٢) انظر : الجواز المعنى ودلالة لإعراب على المعنى لمرجع بنقاسم ٥١٨ - ٥٢٤

الفصل الثانى

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود

توطئة.

لصيغة والاشتقاق والجمود ثلاثة جوانب ترجع إلى الشكل واللفظ في المقام الأول ، ويقال إن لها تأثيراً ملحوظاً في الدلالة على المعاني والأبواب النحوية^(١) ووحية بنية الكلمة والتركيب عموماً ، وقبل أن نبين ذلك ينبغي أولاً أن نضرب بيننا وبوضوح المقصود منها .

فأما " الصيغة " فقد عرفها الرضى جامعاً إياها مثل بناء الكلمة وورثها . فقل : المراد من بناء الكلمة وورثها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكويتها مع اعتبار الحروف برائده والأصلية كل في موضعه ؛ فمثل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَصَدٌ وكذا حَمَلٌ على بناء صَرَبٌ^(٢) .

وفي ضوء ما ذكره الدكتور تمام حسن عن لصيغة يمكن أيضاً أن تعرف بأنها : لقالب الصرفي الذي تصاغ على قياسه الكلمات التي ترجع إلى أصول شتمقية وهي الاسم والصفة والفعل ، ومعنى هذا أن الصيغة تحصى الكلمات لمصرفة وبمشقة ، لذا فالصغير بأنواعه المحتملة وأكثر الحوالم وظروف والآلات لا يصح لها^(٣) .

وأما الاشتقاق - وعكسه " الجمود " فمصطلح يحتلم مدلوله باختلاف المجال المستخدم فيه بين النحو والصرف واللغة^(٤) ، كما أن معالجته حديثاً مختلف عن تناول القدماء له ، ولا يعنيها هنا أن نتحدث عن الاشتقاق في اللغة

^١ نظر لغة عربية معناه ومبناها ٢

^٢ شرح الشافية بن الحاجب بلرصى ٢/١

^٣ البحر اللغة العربية معناه ومبناها ١٢٣

^٤ نظر دراسات في علم الصرف للدكتور عيد الله درويش (مكتبة الشبيب - القاهرة - ط٢

عموماً : لأن لهذا مجالاً آخر ^(١) . فأما في النحو فيقصد به غالباً كون الكلمة دالة على ذات موصوفة بالحدث ، وهذا يطبق على هذه الصفات : سم الماعن واسم المفعول وصفة المشبهة واسم المصير وأمثلة المسألة ^(٢) ، وهي تتحمل ضميراً وقد ترفع اسماً ظاهراً .

وأما في الصرف فيتسع مفهوم الاشتقاق ليشمل مشتقات أخرى وهي : أسماء الزمان والمكان والآلة والمرة والهيئة وما شابهها ، وذلك لأنه في الصرف يعني اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع حروفها الأصلية وعددها وترتيبها ^(٣) مع ربه إعادة على المعنى الأصلي ، وهذا هو ما يسمى بالاشتقاق الصغير أو الأصغر . وربما يكون أكثر المعاني المناسبة للاشتقاق هي الصرف والنحو في رأينا . أن تجعله بمعنى عام يجمع بين مفهوميه فيهما معاً فيقول إنه أحد كلمة من أصل معين وتصرف هذا الأصل على أبنية محتملة للدلالة على لدت والحدث ^(٤) أو الحدث والزمن ، وتقصد بهذا القيد الأخير لمعل . وبناء على هذا تكون المشتقات نوعين : صفات و غير صفات .

وأما " الجمود " فهو إما متعلق بالاسم وما متعلق بالمعل . ويستطيع أن نعرف الجمود في الاسم من وجهة نظر الصماء خاصة بأنه عدم مجيء الاسم على صيغة من صيغ المشتقات واقتضائه على دلالة واحدة هي لدت أو الحدث وتجدره من الدلالة على الصفة ^(٥) ، وهذا يعني أن الجمود يوجد في أنواع الكلم التالية الكلمات التي لا تتصرف اشتقاقياً مطلقاً كالصفات ، والكلمات القابلة لتصرف الاشتقاق ولكن في معانٍ أخرى مثل رجل وحجر ، كما يوجد أيضاً في لكلمات

^(١) انظر مثلاً : الخصائص ١٣٦/٢ والاشتقاق لسكتور فؤاد توري (مشتقات الجامعة الأمريكية بيروت ١٩٦٨ م)

^(٢) انظر شرح لأشعري ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، ونظر أيضاً : لوحات الصرفية ونورها في بناء الكلمة العربية (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة إعداد أحمد عبد العظيم ١٩٧٠) ٢٦٧

^(٣) انظر في علم الصرف ٢٨ ونحو : بقره سيوطي ، حميد بن محمد ليجار و حريز ليجار (بيروت) ١٩٦١/٣ .

^(٤) انظر حاشية حسن ٩٨ ونظر أيضاً شرح شافعية ب : بحسب لخصي ٣ ٣٣٤

^(٥) انظر تعريف بالصيرفي المذكور على نو بكرد ، شافعية بقره ٩٩٢ م ٣

لتي يفترض أنها - من وجهة نظر خاصة - أصل للمشتقات ، وبمعنى بذلك المصادر جو ، صرّب وحروج . وأما الجمود في الفعل فهو عدم تغير بناء الفعل وتزومه شكلاً واحداً ^(١) .

ومن القضايا المهمة المتعلقة بالاشتقاق والجمود عند النحويين والصرفيين تسمية البحث في أصل الاشتقاق : فالبصريون رأوا أنه المصدر ، والكوفيون رأوا في الفعل الماعن المجرد ، وقد طال خلافهم في هذا ^(٢) . وهذه المسألة تضيئ على الحديث عن رأي اللعويين ، المحدثين في الاشتقاق ، وفي هذا الصدد يشير إلى أن كثيراً منهم أنكروا أن يكون الأصل فيه المصدر أو الفعل ، وإنما هو عند هؤلاء يتمش في الجذر أو المادة اللغوية ، ومعنى هذا أن كلاً من المصدر والمعل مشتق ^(٣) وبناء على ذلك وضع الدكتور تمام حسين تقسيماً جديداً للجمود وللمشتق يقوم على أساس أن الكلمات نوعان : صلبة ومشتقة ؛ فالصلبة تعني ما لا صيغة له وهو الصفات والطروف والأدوات وبعض الحوالم ، أما الكلمات المشتقة فهي نوعان : متصرفه وحامدة ، فأما المتصرفه فتشمل : المصدر والمعل بأزمته المحتملة و صفات الماعل والمفعول والمبالغة والمصير والصفة المشبهة ، وأسماء مرة والهيئة والآلة والزمان والمكان ، وأما الحامدة فهي ما لا تتصح الصلة بين بعضها وبعض مثل : هرس ورجل و تراب ^(٤) .

وعلى الرغم من أن تقسيم الدكتور تمام للجمود والمشتق لا يحلو من صحة ورواجه بسبب رفته فسيسير البحث وفق ما بيناه من التقسيم المتعارف عليه ومشهور عند النحاة لأسباب عدة أهمها شهرته وكون غرضنا في المقام الأول هو بيان وجهه نظر هؤلاء النحاة فيما نذكره ، وعلى وجه العموم ، أيّا كان تقسيم الجمود والمشتق ، فالذي نود أن نسه عليه من خلال ما سبق أن الاشتقاق بعد تصرفاً في بنية الكلمة ، أي أنه لا يوجد إلا فيما له صيغة ، وأما الجمود فكثيراً ما

^(١) انظر : رشاد صرب ٩٣

^(٢) انظر : إحصاء في مسائل الخلاف لأبي البركات لأبي المصطفى المسألة ٢٨ ٢٢٥/١ وما بعدها

^(٣) انظر : ذات بقية في سحر لغوي ٥٠٥ يوجد : بصرفية ودور ٢٧

^(٤) انظر : لغة عربية معاصرة ومبانيها ٦٨ ٧٠ ولاصوب للأكبر تمام حسن ٢٦ ١٣٥

يعنى لزوم الكلمة شكلاً واحداً ثابتاً كما قد يعنى أحياناً تعبر شكل الكلمة وسيب
ولكن فى حدود معينة ، ومعنى هذا أن الجمود يرتبط كثيراً بعدم تصرفها لكلمة ،
وهذا يؤكد ما قلناه من أن الاشتقاق والجمود جانبان لمطيان شكليان ^(١) ، وذلك
يستدعى أن نحاول أن نبين أثرهما الذى لا يقتصر على الدلالة والمعنى فقط بل
يمتد أيضاً إلى جانب اللفظ وتركيب الجملة ، وهذا هو موضوع المبحثين التاليين .

المبحث الأول

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية

الوظائف النحوية بالنسبة للاشتقاق والجمود نوعان ، الأول : وظائف تمتص
الاشتقاق والصيغة وذلك لاقتصاصها غالباً دلالاتى العین والحدث اللتين توجدان فى
المشتق ، وهذه الوظائف هى : البعث ، والحال ، والخبر فى أغلب أحواله ^(٢) ،
وصرف المكان المختص المتفق مع عامله ، والنوع الثانى : وظائف تقتضى الجمود أو
أصلها ، تؤدي وظائف ، وأهم هذه الوظائف عطية البيان والتمييز ^(٣) وكذلك
البدل الاسمى المفرد غالباً ؛ وإنما كانت كذلك لحاجتها إلى معنى الذات فقط .

ولا - الوظائف المقنضية للاشتقاق والصيغة :

(١) البعث .

البعث تابع يدل على ت ومعنى فى مسوعة غير المشمول ^٣ ، ولأن ما يدل
على لدات والمعنى على هو المحو هو الأسماء المشبعة غالباً فقد كان هذا نوع
من لأسماء أكثرها قديماً بوظيفته البعث ومن ثم جعل جمهور نحاة باستثناء
معظمهم كان يحاجب والرصى لمشتق أصلاً لها ووثقوا البعث عبر لمشتق
وحموه ملحقاً به ^١

نظر أثر أقسام لكلم فى الحجة المربية ٢٠٢ ، ٢٠٢ .

نظر معنى لليبب ٤٦٣/٢ ، ٥٧٠ .

نظر : شرح لرصى على تكمية ٢٨٧/٢ .

نظر السابق ٢٨٩/٢ ، ٢٧٧/١ .

ما ورد بالمعنيين دراسة معجمية فى جمود و الاشتقاق وما يخص بهما من نواحيه لصرفيه هو بحث ^٢
يمتد إلى « الجمود والاشتقاق » تأصيل ومحل لدراسة بناء الكلمة « ، انظر مجلة « صحيفة دار العلوم »
العدد (١٦) ديسمبر ٢٠٢ م

١ اسم لأشياء غير المكسبة مثل مررت برية هذا هـ هي معنى
 يحاضر أو المشد إليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فلا يصرخوا المسجد الحرام بعد
 عنهم هذا ﴾ (١) .

٢- ذو بمعنى صاحب ، ومثاله قولك : صافحت رجلاً ذا غنى وسلطان ، أى
 صاحب غنى وسلطان .

٣- المسبوب نحو : لى صديق معربى ، فمعربى فى معنى . مسبوب
 فى المعرب .

٤ الموصول لاسمى لمحتص * وهو كل موصول فيه لفظ واللام مثل
 سى والتى ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد أتوا على القرية لتى أمطرت مطر
 سوء ﴾ (٢) . فقوله " لتى أمطرت " فى تأويل : الممطرة .

٥ أسماء تابعة للحسن غالباً تصاف إلى مثل مسوعها أو تكرر مع الإضافة أو
 بوصف ، وهذا يتمثل فى هذه الألفاظ : أى وكل ، وحد وحق ورحل وما شابهه ،
 بمثال ذلك هذا رجل أى رجل ، وأنت الرجل كل الرجل ، وأنت عدائم حد عالم ،
 وفولاء الناس حق الناس ويشترط فى (أى) أن تضاف إلى نكرة ولا يشترط ذلك فى
 لفظ الأخرى . ومعنى لعت بهذه الأشياء تسبب كمال المنعوت فى المدح أو غيره .

ومثال لحسن بمكرر لمصاف عندى رجل رجل صديق وثوب ثوب سوء
 وما لحسن المكرر الموصوف فمثله : لاء ماء ماء بارد ، فماء الثانى فى أحد
 تزيهات لعت ل(ماء) الأول والذى سوغ محبته حامداً كونه موصوفاً بمشتق (٥)

٦ مصدر ، ومثال لعت به هذا حكم عدل . ولك قاص رص أى عادل
 ومرصى . والحاجة فى توحيه هذا ثلاثة مذهب فالصريون قالوا : لمصدر هذا
 غير تقدير حرف مصاف أى ذو عدل ذو رص ، وكوهيون قالوا : المصدر

ويجوز أن الاشتقاق بعد قرينة لفظية كبرى لها أثرها فى صح فى تحسب
 وظيفته النعت وتهيئة الكلمة للقيام بها ، كما نرى أن الجمود قرينة لفظية صغرى أو
 استثنائية فى هذا الشأن بناء على أن المشتقات بما فيها من دلالة على الذات
 والمعنى . تعد أكثر الأسماء مناسبة للنعت ، بالإضافة إلى أن معظم الأسماء
 الجامدة المستعملة فى النعت يمكن تأويلها بمشتق - كما فعل النحاة - وسبوح
 ذلك وأما اعتبار الجمود قرينة صغرى أو استثنائية فى هذا الباب ، فذلك بناء على
 أن هذه الأسماء الجامدة محصورة محددة فى اللفظ معينة أى أنها يمكن أن عد
 قربه بالمصطلح ، كما أن استعمال بعضها بعداً كأسماء لأحدس مقيد بصوت
 فأما المشتقات التى ينعى بها فهى المشتقات التى تدل على ذات وصفة أو
 بعبارة أخرى - تدل على الحدث وصاحبه ، وهى : اسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة ، أما أسماء الزمان والمكان والآله
 فلا ينعى بها لعدم دلالتها على الصفة أو صاحب الحدث (١) .

ومثال اسم لفاعل الواقع نعتاً " منيراً " فى قوله تعالى : ﴿ وجعل فيها سراجاً
 وقمر منيراً ﴾ ومثال اسم المفعول مسجور فى قوله تعالى : ﴿ من سجد لأ
 رجلاً مسجوراً ﴾ (٢) ومثال الصفة المشبهة حسناً فى قوله تعالى : ﴿ أن لهم أجر
 حسناً ﴾ ومثال اسم لمفصل لأدى فى قوله تعالى : ﴿ ولقد همم من أعد
 الأذى ﴾ (٣) ومثال صيغ المبالغة لخناس فى قوله تعالى : ﴿ من شر لوئسوا
 أبحاس ﴾ (٤) .

وم لا أسماء جامدة التى تقع نعتاً فهى تشمل لأوع الأسماء ومعظمه

بأول مشتق

(١) انظر شرح لأشموسى ٦٢/٣ .

٢ سورة صافات الآية ١

٣ سورة صافات الآية ٨

سورة كهف الآية ٢

سورة سجد الآية ٢

(٦) سورة النور الآية ١

(١) سورة البرية الآية ٢٨

(٢) غلو : شرح لأشموسى ٦٢/٣ . ٦٣ .

(٣) نظرو : تنويع بين القاعدة والحكمة ، الدكتور محمود شرف العيون (دار هجر القاهرة ، ١٩٨٧) ٤٧

سورة الفرقان الآية ٤٠

(٤) نظرو : شرح التفسير ٣١٣/٣ ٣١٥ وشرح الرضى ٢٩٢/٢ - ٢٩٥

بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول . وقال الرضى إن الأولى أن يقال بن المصدر - وهو اسم حدث - جعل هو المنعوت محازاً لإفادة المبالغة ^(١) . ومثل هذه التوجيهات تمثل محاولة لإثبات دلالة الـ "لغة العبر المصنوعة في اللغة" لأنه لا يدل إلا على الحدث ^(٢) . وبكل حال مجمع لغة يعربيه بالمعنى حصر اللفظ بالمصدر قياساً وغير مقصور على السماع لكثرة ^(٣) .

٧ اسم الحرس . وهو في اللغة به ضروب أهمها - إضافة إلى ما سبق ذكره - صريخ . الأول أن يكون ثمة حرس مشهور بمعنى من المعاني ويوصفه بحرس آخر مثل - الرجل الأسد لا يحشى شيئاً ، وهذا له توجيهان : فإما أن يكون بتقدير "مثل" وإما أن يقول بمشتق مناسب ، وعلى هذين الوجهين يكون التقدير في المثال المذكور هنا الرجل الذي مثل الأسد أو الشجاع .

و لصرب الثاني لحرس المصنوع منه الشيء إذا أريد حقيقته نحو هذا حاتم حديد . وذلك لأن سح هذا يحوز ، وبكل مستكرها عند بعض سحاة لأنه معمول على تقدير حاتم معمول من حديد . وبم معمول من سح . ولأنه أيضاً دل على معنى هي متبوعه .

٨ العدد نحو عدى كب سعة ^(١)

(ب) الحال :

الأصل في الحال أن تكون صفة مشتقة ، يقول عبد القاهر معللاً ذلك : "لأن الحال هو ما يحتمل لتحول والتقل . وحقيقته أنها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو واقعاً عليه ، فإذا قلت : جاءني زيد راكباً ، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه ، وكذلك صيرت زيدا قائماً ، القيام هيئة له عند وقوع الصرب عليه ، وهذا المعنى يابى الصفات ^(٢) لدلالاتها على الذات الموصوفة بصفة معينة .

نظر شرح الرضى ٢٩١/٢ وشرح لأسند ٢

(٢) انظر : أثر أقسام الكلام في الجملة لعربية ٤٥٢

٢٩١/٢ ، ٤٦ ، ٦٢ . وعربية تصحح بهرو فيش ٢٧٦

(٤) انظر شرح الرضى ٢٩٥/٢ - ٢٩٧ ، وعربية المصحح ٢٧٧ .

(٥) المتصدي في شرح الإيضاح ٦٧٦/١ .

وياء على هذا فهناك شيئان متلازمان غالباً في الحال هما : كونها منتقلة في معبرة غير ملازمة لصاحبها ، وكونها مشتقة . وذلك لأن الهيئة التي تدل عليها الحال - وهي شيء متغير غير ثابت - تستلزم أن تكون الكلمة المعبرة عنها ذات صفة لفظية مناسبة تتحقق بالاشتقاق ، ومن ثم فالأغلب في الحال أن تكون مشتقة منتقلة أو وصفاً ^(١) . ولذا فقد استدل بالاشتقاق على أن الاسم المنصوب في نحو : صرى العبد مسيئاً - حال من (كان) التامة المقدرة وليس حبراً لكان الناقصة المقدرة . لأنه لو كان خبراً لورد معرفة وغير مشتق أيضاً . وهذا بموضع لم يعمل فيه إلا لأسماء المشتقة المكرة ^(٢) .

وهذه نماذج لمجىء المشتقات حالاً نسوقها من القرآن الكريم على نحو التالي :

١ - من أمثلة اسم الفاعل "بارة" في قوله تعالى : ﴿وَتَرَى لَآرِضٍ بَارِرَةً وَحُورٌ مِّنْ عَمَلٍ صَالِحٍ مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ ^(١) ، وكذلك "مشر" في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ رِجَالِكُمُ الْمَشْرَاقِيَّة﴾ ^(٢) .

٢ - ومن أمثلة صيغ المبالغة "سوعاً" في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْغَيْرُ سَوْعًا﴾ ^(٣) ، وكذلك "كفوراً" في قوله تعالى : ﴿يَا هَدْيَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ^(٤) .

٣ - من أمثلة اسم المفعول "مشوراً" في قوله تعالى : ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشُورًا﴾ ^(٥) ، و "مهياً" في قوله - عز وجل - : ﴿يُصَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ عَذَابِهِ وَيُخَدِّعُ مَهْيًا﴾ ^(٦) .

نظر : شرح الأشموني ١٧٠/٢ وأثر أقسام الكلام في الجملة لعربية ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

نظر : شرح الأشموني ٢١٩/١

سورة الكهف : الآية ٤٧

سورة الفرقان : الآية ٢٦

سورة عنبر : الآية ٢

٢ - لا بأس بالآية ٣

١ - سورة الإسراء : الآية ١٢

(٥) سورة المرقاة : الآية ٢٩

٤- من أمثلة الصفة المشبهة " طنين " في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّيهِمْ
أَتَمَلَّكَ طِينٌ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (١) . وكذلك " أعمى " في قوله تعالى : ﴿قُلْ رَبِّ
لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ (٢) .

٥- من أمثلة اسم التفصيل " أسمل " في قوله عز وجل : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ
سَافِلِينَ﴾ (٣) . فقد قيل إن " أسفل " حال من المفعول بالإصافة إلى جوار أن يكون
بعثاً لمكان محذوف (٤)

فهذه النماذج تدل على أن الغالب في الحال أن تكون مشتقة . وأما إذا لم تكن
كذلك وحدها حامدة . فلهذا أحد تفسيري : إما أن تقول بمشتق إن أمكن هذا .
وعندئذ يهم من هذا المشتق المقدر معنى الحدث والموصف ، وإما ألا تقول لأنه
يكفى في الحال - كما قال ابن الحاجب (٥) - أن تدل على هيئة .

فأما فيما يختص بتأويل الحال الجامدة بمشتق ، فإن ذلك يقع في
خمسة مواضع (٦) .

١- إذا كان الحال مصدراً ، وقد ورد هذا كثيرٌ لذا أحاز مجمع اللغة العربية
ببمصدره " يمسح عليه " في جميع نواحيه . دون أن يستثنى من هذا مصدر
المصدر المكرة غير المشروط كما رأى معظم النحاة القدماء ، حيث قصروا هذا
لنوع على سماع وتلو ما جاء منه حالاً بتأويل محتملة يرى أكثرها قبلاً
رأى الجمهور الذهاب إلى تأويل هذا الحال المصدرى بالمشتق (٨) ، وذلك لقرب

(١) سورة النحل الآية ٢٢

(٢) سورة طه الآية ١٢٥

(٣) سورة النحل الآية ٥

(٤) انظر : ملاء ما من به الرحمن ٢٨٩/٣

(٥) انظر : شرح الرصعي ٣٢/٣

ختلف نحوه في عدد من النسخ التي تقول فيها نحن بجامدة بمشتق وعدد النسخ التي لا
فيها انظر : شرح البصري ٣٦٩/١ و ٣٧٧ ومسحة الجليل (بتحقيق شرح ابن عقيل) للشيخ محمد

معي الدين ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧

(٦) انظر النحو الواسع ٣٧٢/٢ .

(٨) انظر : شرح الأشموني ١٧٢/٢ ، ١٧٣ .

رلالة المصدر - وهي الحدث المحرر من دلالة الصفة مما يجعله من أقرب
صنع لها لفظاً وسمعاً

ومن أمثلة مجيء الحال مصدراً تكرة غير مشروط - وهذا هو الأكثر -
سعياً في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ادْعُهُ يَا نَبِيَّكَ سَعِيًا﴾ (١) أي ساعيات ، وكذلك قوله
تعالى : ﴿وَلَا تَقْسُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ حَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٢) أي حائس
وضامعين . وأما لأنواع الأخرى من المصادر التي أحاز النحاة وقوعها حالاً قياساً
فهم يحق على توجيهها حالاً بل الأقرب فيها أنها تمثل وظائف أخرى (٣) .

٢- أن تكون الحال دالة على تشبيه مثل : بدت الفتاة قمراً ومشت غزلاً ، أي
بدت مسيرة ومشت رشيقاً ، ومثل هذا قول الشاعر :

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاة النخف
أي فما بالنا أمس شجعانا ، وما بالنا اليوم ضعافاً (٤) .

٣- أن تكون دالة على معاملة مثل كلمته فام بي هي أي مشفهين وبعه
يداً بيد ، أي مقابضة وماجرة .

٤- أن تكون دالة على ترند نحو ارجو رجلاً رجلاً وسبر لجو ، ثلاثة
ثلاثة أي مترتين رجلاً رجلاً ، وثلاثة ثلاثة

٥- أن تكون دالة على سعر نحو بعث لكاتب سبعة بحمسة حبهات
في لارص قيراطاً باليمن أي مسعر السبعة بحمسة و لقيط ط باليمن

وأما للمواضع التي تأتي فيها الحال جامدة ولا تقول بمشتق فتشمل ما يلي (٥)

١- أن تكون موطئة ، ويقصد بها الحال الموصوفة بمشتق أو شبهه نحو قوله

سورة بقره الآية ٢٦

سورة البقره الآية ٢٦

انظر : معجم لاهوت ١٧٠/١٥

انظر : شرح الرصعي ٣٢/٢

انظر : شرح الأشموني ١٧٠/٢ ، ١٧١

تعالى : ﴿ فَمَثَلٌ لَهَا يَشْرَأُ سَوِيًّا ﴾ (١) : فيشترأ حال من الصمير في (تمثل) وقد وصفت بالمشتق (سويًّا) ، ومثال الجامدة الموصوفة بشبه المشتق لفظ " قرأنا " في قوله تعالى : ﴿ كَتَابٌ فَصَّلَ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) . ومن البين أن الحال الجامدة هنا استعنت بالصيغة المشتقة وشبهها عن الحاجة إلى تأويل .

٢ - أن تكون دالة على عدد نحو قوله تعالى ﴿ لَمْ يَمُتْ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ ﴾ (٣) .

٣- أن تكون دالة على طور سواء أكان فيه تفصيل أم لا ، فمثال ما فيه تفصيل وقد قصر النحاة هذا الموضع عليه : حالد علامة أفصل منه كهلأ ، ومثال ما ليس فيه تفصيل - كما نرى من وجهة نظري - " رجلاً " في قوله تعالى ﴿ أَكْمَرْتُ بِأَلَدِي خَفَقْتُ مَنْ تَوَلَّى ثُمَّ مِنْ تَظْفَرٍ ثُمَّ سَوَّادُ رَجُلًا ﴾ (٤) ، فالرجولة طور من أطوار جنس الإنسان ومن مراحل حياته ، ومثل هذا أيضاً " طفلاً " في قوله تعالى ﴿ وَتَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا يَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ (٥) .

٤ - أن تكون فرعاً أو أصلاً لصاحبها فمثال الحال الدالة على فرع فهو تعالى ﴿ وَتَحْتَوِى أَرْجَاءَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ (٦) ومثال له على أصل صاحبها قوله تعالى ﴿ وَفِي الْأَسْحَدِ لَمْ يَحْلَقْ طَبَقًا ﴾ (٧)

٥ - أن تكون دالة على هيئة من أى نوع ، والعبء في هذا أن يكون حسبه ودلت مثل رجلاً في قول النبي ﷺ في حديث الموحى : « وأحياناً يتمثل لى بعب رجلاً فيكلمنى فأعنى ما يقول » (٨) وكذلك في قوله تعالى ﴿ هَذِهِ هِيَ سَكَمَةٌ ﴾ (٩)

مورد مريم الآية ١

(٢) سورة فصلت الآية ٣

(٣) سورة الأعراف الآية ٢

(٤) سورة الكهف الآية ٢٧

٥ سورة الحج الآية ٥

سورة الأعراف الآية ٦

(٧) سورة الإسراء الآية ٦١

(٨) فتح الباري لابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب [المطبعة السلفية ود ر الزيد القاهرة - ص ٣٦]

(٩) سورة الأعراف الآية ٧٣

ومن هنا نرى أن الاسم الجامد الذى لا يؤول بمشتق يقع حالاً ما دام دالا على هيئة لأن هذه الهيئة تدل على صورة حسية أو قيد معنوي ، فالصورة الحسية فيما سبق مثل : بشرأ وعلاماً وكهلاً وطملاً وبيوتاً ، والقيد المعنوي مثل : أربعين - ولاشك - بصورة أو القيد بهذا الشكل يؤيدان المعنى نفسه الذى يؤيده الوصف المشتق

ومما سبق يدرك أن الاشتقاق في الحال له مرتبتان : مرتبة الوصف المشتق لصريح ومرتبة المؤول بعد المشتق وحبيب بمارس من مواضع هاتين المرتبتين للاشتقاق ومواضع الحال الجامدة التي لا تؤول بمشتق وهي قليلة محصورة - يدرك أن المشتق بصورتيه قريبة لمظنية مهمة لها أثر دلالي واضح في تهينة الكلمة للقيام بوظيفة الحال وتحديدها ، وسيتضح هذا بدرجة أكبر عند حديث عن التمييز ، وأما الجامد الواقع حالاً ولا يؤول بمشتق ، ففرقته على هذا لب دلالاته الواضحة على الهيئة وهو مستغن بها عن الحاجة إلى صيغة المشتق ، على الرغم من أنه لا يخلو أيضاً في موضع من مواضعه - وهو الموضع الأول في التقسيم السابق - من وجود المشتق معه .

(ج) الخبر :

إذا كان اللفظ والحال الأصل فهما أن يؤديا بالمشتق ، فإن الخبر المصرد نفس كذلك حيث به هي رأي يؤدى بالمشتق والجامد دون أن يكون أحدهما وهو المشتق أصلاً بآخر كما ذهبت دراسة إلى هذا بناء على أن الخبر من مواقع العيسة الحديثة التي تتطلب لوصف المشتق على وجه الأصالة - ونحن لا نكر أن الأكثر في الخبر المصرد أن يكون وصفاً مشتقاً ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون داعياً لأن نعدده هو الأصل ونجعل الجامد فرعاً له ، لأن استعمال الجامد في هذا الموضع ليس قليلاً والفائدة تتم به دون حاجة إلى تأويل كما تتم بالمشتق ، ومن ثم نرى أنه لا ضرورة لهذا الاعتبار .

وهي هذا الصدد نشير أيضاً إلى أن الاسم المشتق لا ينحصر وقوعه في حملته الاسمية في موقع الخبر فقط ، بل من الممكن أن يأتي كذلك في موقع

نظر أثر أقسام الكلام في الحملة العربية ٤١٩ ، ٤٢٧

المبتدأ. كما أن المشتق الواقع هنا لا يقتصر على نوع دون نوع بل هو يشمل المشتقات بجميع أنواعها ، أي أنه يشمل أسماء ، أفعالاً ، أفعالاً ، وغيرها .

وإذا كان للاشتقاق فائدة في هذا الشأن فهي تتمثل في أننا نستطيع - من خلال الصور التالية - أن نلمس أثراً له في تحديد موقع الخبر المفرد وتمييزه من المبتدأ وفي إعراب الجملة المشتقة عنه عموماً . وهذه الصور التي سذكرها نتحدد على أساس أننا إذا نظرنا إلى المبتدأ والخبر من حيث الجمود والاشتقاق فسنجد أنهما إما أن يكونا جامدين أو مشتقين وإما أن يكون أحدهما جامداً والآخر مشتقاً ، ومن ثم سخرج بالصور الأربع التالية :

١ - الركنان جامدان (جامد + جامد) ومثال ذلك

لله ربي ، وهذه دارنا ، وزيد أخوك .

ومن الواضح أنه لا أثر للاشتقاق هنا في تحديد الخبر وإعراب الجملة .

٢ - الركنان مشتقان (مشتق + مشتق) ومثال ذلك ،

لذاذهب ربيع والقاعد خامس ، ولذاذهب الرابع والقاعد الحاسر .

وهي هذه الصورة ليس للاشتقاق أيضاً أثر في الكشف عن الخبر ، والذي يعتمد عليه في هذا هو تعريف المبتدأ وتكرير الخبر ، أو تقدم أحدهما إذا استويا تعريفاً وتكريراً ما لم تكن هناك قرينة أخرى .

٣ - الركن الأول جامد والثاني مشتق (جامد + مشتق) ومثال هذا :

زيد قائم ، وهند جالس أحوها ، وعمرو الماثل

المثال الأول في هذه الصورة لا خلاف في أن " قائم " فيه خبر لأنه قيل أي شيء - نكرة والاسم الأول معرفة ، وهذا الخبر المشتق يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، وهذا ما يميزه عن الخبر الجامد .

والمثال الثاني لاحق بالمثال الأول ومتفرع عنه ولكن راد عنه بأن الخبر (جالس) - على أحد الإعرابين الحائزين - لم يرفع ضميراً مستتراً كالمثال الأول بل رفع اسماً ظاهراً هو " أحوها " وهذا الاسم يعرب فاعلاً ، ومعنى هذا أن الخبر المشتق إما أن يرفع ضميراً وإما أن يرفع اسماً ظاهراً .

وأما المثال الثالث ، فالراجح فيه أن الاسم الأول مبتدأ والثاني خبر ، لأن هذا هو المشهور والأفضل من حيث المعنى ^(١) في إعراب الجملة الاسمية المشتقة عن معرفتين ، تساوت رتبتهما في التعريف أو اختلفت - كما في هذا المثال - ما لم تكن هناك قرينة تسمح بتعيين هذا الإعراب . ومن الأراء التي ذكرت في مثل ذلك بوضوح أن المشتق هو الخبر حتى لو تقدم ^(٢) . ومعنى هذا أن كون الاسم الثاني ضمناً وأقل تقريباً لا أثر له هنا - على الرأي المشهور - لأن هذا الإعراب نفسه يسرى على الجملة لو عكست وكان المتقدم هو المشتق المعروف كما سنرى .

٤ - الركن الأول مشتق والثاني جامد (مشتق + جامد) ، وهذا النموذج له صورتان على النحو التالي .

(أ) عدم اعتماد المشتق على نفي أو استفهام ، وهنا إما أن يكون المشتق معرفة وإما أن يكون نكرة ؛ فلو كان معرفة مثل : الماثل عمرو ، فسيكون هذا على عكس الصورة السابقة ، وبناء على ما قلناه فيها فالماثل مبتدأ و " عمرو " خبر ولا تأثير للاشتقاق هنا أيضاً في الإعراب . وأما إذا كان المشتق نكرة مثل : ذهاب زيد ، فيسعرِب المشتق خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً ، وربما يكون للاشتقاق في الموضع إسهام في الإعراب إلى جانب التعريف والتكرير وهما القرينتان كريان للتوجيه هنا .

(ب) اعتماد المشتق على نفي أو استفهام ، وهذا من الممكن أن يشمل الصور عرعية التي تعبر عنها الحمل الآتية - ^(٣)

١ - أقائم أخوك ؟

وفي هذا المثال يجوز إعرابان ، الأول : أن تعد الجملة خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً ، وقد مر الكلام عن هذا ، والثاني أن يعرب " قائم " مبتدأ ويعرب " أخوك " ضمناً مسدداً للخبر ، وهنا يكون للاشتقاق الاسم الأول أثر كسر في هذا التوجيه .

نظر : دلائل الإعجاز ١٨٦ ، ١٨٩ .

نظر : شرح الرصافي ٢٥٧/١ ومعنى السيب ٤٥١/٢

نظر : دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٢ ، ١٢٤ .

فإن عطف بيان الجمود شرط فيه عند أكثر من سحاة^(١) وذلك لأنه تابع بمزلة لتفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف ولا استعمال من غير أن يصح من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها^(٢) ولد، لا يكون فيه ضمير كضمير المجرى، ومن ثم فهو موقع من فيه حاجة إلى الاشتقاق، وهذا من أهم القرائن التي يفرق بها بينه وبين السمت على وجه الخصوص.

ومن أمثلة عطف البيان الأسماء الجمدة التالية في هذه النماذج

"البيت" في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لِكُفَّةِ الْبَيْتِ حُرَامًا قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾^(٣)، و"عمر" في نحو: الفاروق عمر بن الخطاب خليفة اشتهر بالعدل، و"زيد" في جاء أخوك زيد، وكذلك "الرجل" في مثل: مررت بهذا الرجل.

وقد عد بعض السحاة "الرجل" في المثال الأخير نعماً حتى لا يكون عطف البيان أعم من متبوعه، ولكن ابن هشام صرح بأن هذا لا يمتنع ويأنه ينبغي أن يكون "الرجل" عطف بيان لجموده^(٤). وأما إذا كان الاسم لمعرف نال التالي لاسم الإشارة مشتقاً، فالأولى فيه حينئذ أن يكون نعماً^(٥).

ومما وجه على أنه عطف بيان لجموده أيضاً العلم المصناف المكرر في البدء

كما في قول جرير

يا تيم تيم عدي لا أنا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر

فتيم الثاني هنا لا يجوز فيه غير، لنصب على وجوه مختلفة منها أن يكون

(١) انظر: جمع الهوامع ١٩٠/٥

(٢) المعجم الوافي ٥٤٢/٣

(٣) سورة المائدة الآية ٩٧

(٤) انظر: معجم اللبيب ٥٧٠/٢

(٥) انظر: النحو لوامي ٢٦٥/٣، ٥١، ٥٢

عطف بيان، واستبعد أن يكون نعماً لجموده ولأنه لو حمل على كونه موقلاً لمشتقاً فهد مقصور على لسماع

وأما البدل الاسمى المفرد فالأصل فيه أن يكون جامداً أيضاً لأنه تابع مقصود بالحكم بلا واسطة^(٦)، وهو بهذا المعنى لا يقتضى الاشتقاق، وأغلب أحواله الجمود، ومن أمثله - ومن المعلوم أن معظم ما يقع عطف بيان يصلح لأن يكون بدلاً أيضاً - ما يلي:

لمظ الجلالة وهو بدل كل من كل في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي رِزْقَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ يُرِيدُ لِحَمْدِ اللَّهِ...﴾^(٧)، و"النار" في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَحْدُودِ * سَدَّتْ لِرِفْدِهِ﴾^(٨) وهي بدل من "لأحدود" بدل اشتغال، وكذلك "من" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٩)، وهي بدل من "الناس" من بعض من كل، ومثل ذلك أيضاً على وجه العموم "سبع" في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾^(١٠)؛ فقد ذكر أبو حيان أنه يجوز في هذه الكلمة أوجه، المختار منها البدل باعتبار عود نصير على ما قبله، والعدل، ويترجح البدل لعدم الاشتقاق^(١١).

٢ التمييز

لتعبير من المواقف التي أصلها أن تؤدي باسم جامد لأنه موقع يرفع إبهام

لذات نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِبَحْرِ عَسْرٍ كَرِيمٍ﴾^(١٢) أو بهام نسبة^(١٣) نحو

نصر: حاشية نصب ٥٣/٣، ٥٠

نظر: شرح من معني ٢٠٧/٢

سورة براهيم الآية ٢

سورة بروج الآية ٥

سورة شعراء الآية ٩٧

سورة بقره الآية ٢٩

نظر: البحر المحيط لأبي حيان (طبعة الثانية - دار الفكر للطباعة ١٩٨٣م) ١٣٥/١ والأشياء

نظائر ٢٠٦/٨، ٢٠٨

سورة يوسف الآية ٤

نظر: حاشية نصير ٢٠٣/٢

تصيب زيد عرقاً ، وكلا هذين النوعين من الإبهام يستلزم أن يكشفه الجامد ، بد
 كن الأصل في هذه لوطيمة الجمود . ولكن هذا الأصل قد يتغير ويتبدل بين الجمود
 والاشتقاق ويلتبس في توجيهه بالحد والذلك في هذين الموضعين

١ - الوصف المشتق المنصوب الواقع بعد (كمى) كما هي قوله تعالى :
 ﴿ وَكَفَىٰ سَاءَ حَيْدٍ ۖ وَهُوَ تَعَالَىٰ ۚ وَكَفَىٰ سَاءَ رَبٍّ وَكَفَىٰ سَاءَ نَصِيرٍ ۚ ﴾ (٣٦) نير
 المشتق حور فيه نجاه . يكون حالاً . يكون تميز . ذكر معطوفه رجع في
 مثل هذا لموضع وجه لتمييز . رغم كونه مشتقاً - على الحالية ، وهذا يرجع -
 كما ذكر أبو حيان إلى حوز تحول (من) عليه ، ولأن تمييز أكثر مناسبة للمعنى
 المسالمة لذي تدل عليه (كمى) من الحال (٣) . ومثل هذا المنصوب في قولهم لله
 دره فارساً ، فارساً مشتق ومع هذا ، المشهور فيه أنه تمييز لا حال كما قد يُطعن ،
 وقد حاول بعض النحاة تفسير هذا فقال : إن مثل هذا التركيب يستعمل في
 موضع المدح والحد قيد هينافي المدح لأن المقصود منه ثبوت دره لله مطلقاً
 سواء أكان فارساً أم لا .

٢ - البكرة المنصوبة قبل المحصوص بحيدا أو بعده وهي تقع حادثة نحو
 "قوماً" هي قول الشاعر
 ألا حيداً قوماً سليمٌ هابهم وقوا بد تواسوا بالإعانة والصبر (١)
 وتقع مشتقة أيضاً كما هي : حيدا زيد راكباً .

ونظراً لأن هذا لاسم المنصوب في بعض أمثله ما يسوغ جعله حالاً - وهو
 لاشتقاق - كما أن في بعض أمثله الأخرى أيضاً ما يسوغ جعله تمييزاً - وهو

سورة مائدة الآية ٦
 سورة مائدة الآية ٤٨

٣ - نظر البحر المحيطة ٧٠٣ ٢٢ ٦ ٢٠٨ ٥٨٢ سد لأسبب نقرر بكرة بمحمد
 بحالي عصيمة زور بحديث بكرة ٢٠٢ م بقية ٢٠٢ ٢٢
 (٤) الغوامل المائة الحوية للحجوى شرح الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق الدكتور الدراوي وهراي راد
 المعارف - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٨ م ٢١١ .
 (٥) نظر : جمع الهوامع ٤٩/٥

بجمود . هذا بالإضافة إلى صحة تقدير (من) المناسبة لإعراب التمييز في معظم
 أمثله : نقول نظراً لكل هذا احتلف النحاة في إعراب ذلك لاسم المنصوب سواء
 كان جامداً أم مشتقاً على آراء ، أولها أنه حال مطلقاً ، وثانيها أنه تمييز مطلقاً ،
 وثالثها أنه حال إن كان مشتقاً وتميز إن كان جامداً .

وأما ما تختاره فهو الرأي الرابع من هذه الآراء وهو أن الجامد أحداً بقرينة
 جمود يعرب دائماً تمييزاً ، أما المشتق فيه حالتان : فإن أريد به تقييد المدح بقيد
 معن فهو حال أخذاً بقرينة الاشتقاق ولأن هذا أكثر ملائمة للمعنى ، ومثال ذلك
 قول : قاتل

يا حيدا المال مبدولاً بلا سرف

وأما إن لم يرد به ذلك فهو تمييز ترحيحاً لصحة تقدير (من) والمعنى على
 حال الاشتقاق ، وهذا مثل : حيدا زيد راكباً (١) .

ومما سبق يدرك أن العيب في تمييز أن يكون جامداً ولكن هذا لا يمنع
 أن يكون حيداً مشتقاً ، كما أن الجمود ليس دائماً قرينة على كون الكلمة المنصوبة
 تمييزاً ، ومثال ذلك "مثلاً" في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ
 بِهِ مِنْ آيَاتِهِ ﴾ (٢) ، فالذي نميل إليه أن كون هذه الكلمة (مثلاً) حالاً ربما يكون أوجه
 من كونها تمييزاً على عكس ما يراه كثير من المعربين الذين استندوا في توجيههم
 هذا على جمود "مثلاً" وصحة تقدير (من) قبلها (٣) ، ولكن هذا مرجوح في نظرنا
 كون تقدير "مثلاً" بالمشتق وهو متمثلاً به على الحالية أكثر قبولاً .
 تعقيب .

مع ما بيده من نشاط بعض الوطائف الحوية شكر معين من حيث الحمد
 والاشتقاق والصيغة . بود أن يقر في هذا أن هذه لحوب لشكليه لى يمكن
 . يكتفى في التعبير عنها بما بالصيغة ما هي لا قرينة لمعطيه من لمرش

حر - معنى للبيب ٤١٣/٢ وجمع الهوامع ٤٩/٥ ، ٥٠
 سورة مائدة ٢٦
 حر - البحر المحيط ١٢٥/١ والكشاف ١١٨/١ ، وملاء ما من به لرحمن ٢٦/١

المتنوعة الأخرى التي ترد في هذا الشأن ، والتي لا تنهض الوحدة منها بأثرها في الدلالة على المعنى الوظيفي إلا في إطار تعاونها مع أخواتها لأحريات. ومعنى هذا أن الصيغة - كغيرها - قريبة دورها محدود ، قد يبدو واضحاً أحياناً ، وقد يتحلف أحياناً أخرى ، ونظراً أن تحليل المواضع والنماذج السابقة بين هذا وأكدته.

ولعل ذلك الأثر المحدود للصيغة أيضاً هو الذي يجعل حصر الوظائف النحوية في إطار محددة ثابتة مستقلة من حيث الجمود ولاشتقاق أمراً صعباً ، إذ إن المعنى هو الذي يتحكم في شكل ما يعبر عن هذه الوظائف أولاً وأخيراً ، وليست لصيغة حاملة أو مشتقة - إلا تابعة ولاحقة به.

ولهذا تيسر لإحدى الدراسات^(١) أن تقوم بتوزيع المواقع النحوية بحسب الدلالة والشكل عندما اعتمدت اعتماداً كلياً على أساس الدلالة لمطلق مقرباً بالشكل المطلق أيضاً أي دون تقيد مسبق ببنى الصيغة وساء على هذا الشكل هذه الدراسة بغض النظر عن مناقشة بعض تفاصيلها هنا ستلح تدور على لاق من لباحية لطرية وصحة محدده ومقبعة وحلاصة هذه النتائج ما يأتي

١- أن ثمة موقعاً واحداً شكلياً فقط لا يحتاج إلا إلى اللفظ المطلق ، هو لتوكيد اللفظي ، وذلك لأن أقسام الكلام المحتملة تصلح له دون اشتراط دلالة صريحة معينة له

٢- أن ثمة موقع آخرى ، لانه لا تصح له لا لألفظ دون المعنى عند فردها ، وهذه أقسام على النحو الآتي

(أ) موقع مطلقة الدلالة ، أي تقبل أي نوع من الدلالة ، وهذه خاصة بموقف عطف السبق وتبدل

(ب) مواقع تحتاج إلى دلالة معينة المطلقة فقط ، (أي لعين العادة المحسوسة والعين المعنوية المعقولة) ، وهذه هي مواقع المبتدأ أصلياً ومنسوخاً ، والفاعل والمفعول به وفروعه (المبادئ - المعرى به - المحذر منه) والمفعول معه وعطف اليبس

يعني : به لرميل يكون محمد عبد العزيز عبد السلام ثم قسمكم في رحمة نورية

(ج) مواقع تحتاج إلى دلالة العين المقيدة ، أي تحتاج إلى نوع خاص من الأعيان ، وهذه تشمل : المفعول فيه والمصوب على الاحتصاص بعد الصمير (د) مواقع تحتاج إلى دلالة الحدث فقط ، وهذه تصدق على : المسند إلى فاعل أو نائبه ، والمفعول لمطلق والمفعول له.

(هـ) موقع تعتمد على الجمع بين دلالتى العين والحدث ، وهذه تحتص بوظائف - الحذر الأصلي وقد ناقشنا ذلك - والحذر المنسوخ والبعت والحذل^(٢)

إبنا إذا أردنا أن نفيد من هذا التوزيع الدلالي الشكلي للوظائف في القيام بتوزيع صيغى محدد شامل لها على هذا النمط ، فإن النتائج المترتبة على ما يمكن صيغ به سوف تكون تقريبية في معظم الأحيان وأقل تحديداً من التوزيع الدلالي شكلي ، بالإضافة إلى أنها لن تخرج عن الإطار العام الذي يبيح التحسن لسابق مدى قهنا به

وعنه ما يمكن أن نقوله في توزيع الصيغ للوظائف سواء على لاستمارة مما سبق وعلى حسب المفهوم القديم للجمود والاشتقاق - أن هناك وظائف لا ترتبط بصيغة معينة أو شكل محدد ، وهذا يصدق بوضوح على التوكيد اللفظي وعطف السبق وأما الوظائف المعينة ، أي التي تحتاج إلى دلالة لعن مطلقاً أو مقيدة - فهي ترتبط كثيراً من حيث الجمود والاشتقاق بالحامد ، وهذا يسرى أيضاً على المواقع لحدثية (أي التي تتطلب دلالة الحدث فقط) باستثناء موقع المسند لعللى إلى فاعل أو نائبه لأنه مشتق.

وأما الوظائف التي تحتاج إلى دلالتى العين والحدث معاً فإنها هي التي يغلب عليها أن بجيء في صنع المشتقات ، وقد بينا هذا عند الحديث عن البعت والحال ونحذر وما يتص بهذه الوظائف.

وربما يكون هذا القصور في إمكان التوزيع الصيغى الشامل للوظائف أي المعتمد على الصيغة أساساً - مشيراً إلى عدم ملائمة التقسيم القديم للحامد - مشتق وضرورة أن يستبدل به تقسيم آخر .

نظر ثم قسمكم في رحمة نورية - ٣ - ٢ - ٣

الحائبان اللغظيان الأساسيان يعطيان للمعل طلاقة اشتقاقية كبيرة ، ومثل ذلك أسا
نحصل من (كتب) مثلا - من حيث الزمن الصرفي - على صيغتي (يكتب) و (اكتب)
بتصرفتهما لمحتلمة حاصلة مع الضمائر ، كما نحصل من هذا الفعل أيضا عن
طريق لزيادة على (كتب) - كتب - اكتب - تكتب - تكتب - اكتب -
اكتب (استكتب) .

وهذا الثراء في صيغ الفعل مما يجعله أقوى المومل (١) ، ويدل على هذا أنه
يرفع الماعل ويتصوب المفاعيل الخمسة وهي : المفعول المطلق والمفعول به - ولا
يكون هذا إلا مع الفعل المتعدي - والمفعول فيه (الطرف) والمفعول له والمفعول
معه (٢) ، هذا بالإضافة إلى أنه يستدعي وظائف كالحال وتعميز النسبة خاصة ،
والمستثنى بتوسط الأداة (٣) ، وبالإضافة أيضا إلى أن الفعل المتعدي يجوز أن
يصب ثلاثة مفاعيل وأن يتعدى كذلك إلى ظرف أو حال أو ما يشبههما (٤) .

وبكمي في الدلالة على هذا العمل المتنوع للفعل أن نتأمل الأمثلة القرآنية
لتالية ، وهي مرتبة - على وجه العموم - بحسب ما ذكرناه سابقا :

﴿هَرَجَىٰ فِرْعَوْنَ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ (٥) .

﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (٦) .

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (٧) .

﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ إِلَيْهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ (٨) .

﴿وَأَنبِئْ ثَمُودَ أَنَا فَاعِلُكُمْ فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرِسلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تُحْوِيفًا﴾ (٩) .

نصر - دشب و لظائر ٢ / ٢٢٨ .

(٢) انظر : العوامل المائة ٢٨٣ - ٢٨٧ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١ / ٣٩٥ ، وشرح الرصعي ٣ / ٨٠ .

(٤) انظر : المقصوب ٣ / ١٢١ .

(٥) سورة طه - ٦ .

(٦) سورة النساء : ١٦٤ .

(٧) سورة الكهف : ٦٧ .

(٨) سورة القصص : ٦٠ .

(٩) سورة القصص : ٦٠ .

﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ أَلْبَاقَ حَوْفًا وَظَمًا وَيُشِي السَّحَابَ الْفَقَالَ﴾ (١) .

﴿وَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٢) .

﴿وَحَدِيثُهُمْ نَصِيحَةٌ مَرْفُوعَةٌ فَجَعَلَ عَلَيْهَا سَائِجًا وَمَطْرًا عَلَيْهِمْ حِجْرًا مِنْ سَحَابٍ﴾

﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ نَفْسِكَ نَفْسًا حَرًّا لَتَكُنَّ فِي حَبْلٍ مَلُومًا مَذْجُورًا﴾

﴿وَلَا تَمْسُ فِي تَارَعٍ مَرَحٍ يَتَّبِعُ نَحْرَ الْأَرْضِ وَسَبْعَ الْحَبْلِ طَوْلًا﴾

﴿تُمْ بَوْلِهِمْ لَا لَيْلًا مَكْمُومًا وَمَعْرُوفًا﴾

وتقول أيضا : أرى محمداً عمراً اليدر طائفاً أمس .

ب- اسم الفاعل

اسم الماعل مشتق يصاغ بطريقة محددة من الفعل الثلاثي أو غيره ، ويتبنى
على هذا أساس تحديد صيغته وهو يعمل لمشايعته لقونه لصغر لفظاً بالاشتقاق
والاتفاق في هيئته لحركات والسكنات ولمشابهته معنى بالدلالة على الحدث ، ولا
كأن أقوى بمشتقات عملاً ويشبه اسم الفاعل في العمل بصغر المعنى للمعلوم
ويعمل دون شرط إن كان معرفاً بال ، وإذا لم يكن كذلك فيشترط لعمله شرطان :
بدلانه على الحال أو الاستقبال ، والاعتماد على مبتدأ أو موصوف أو ما يعنى
عنه ، كما أن عمله يتحدد على أساس نوع فعله : فإن كان متعدياً رفع الفاعل
ويصوب المفعول نحو : زيد ضارب أبوه عمراً الآن ، وإن كان فاعلاً لرفع الماعل
فقط نحو : زيد قائم أبوه غداً (٣) . ولمشابهته القوية للفعل لفظاً يعمل أيضاً -
وشركه في هذا اسم المفعول والصمة المشبهة - في الحال والظرف وعبرهما (٤) .

١- سورة براء ٢

٢- سورة يوسف : ٧١ .

(١) سورة الاسراء : ٣٩

سورة براء ٨٢

(٧) انظر : العوامل المائة ٢٩٣ - ٢٩٧ .

(٨) انظر : شرح شافية بين المعاني ٢ / ١٥

(٢) سورة الحجر ، ٧٢ ، ٧٤

(٥) سورة الإسراء ٢٧

ج- اسم المفعول :

وهو يعبر 'مشتبهه' لمع 'يُصْبُ لُصْباً' ومعنى 'ولأنه لعملة من حشو
شروط' المذكورين مع اسم 'الصاع' ، وهو في عمل يشبه العمل المبني بمحمود
ومثال ذلك : العرب معتصبة أرضهم الآن ، وهذا معطى أخوه جائزة غداً^(١) .

د- الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة مشتقة وفعلها لازم وتعمل عمله ، وتفسير ذلك - من وجهة
نظرا - أنها تشارك الفعل في دلالة على حدث وهذه المشاركة ناشئة عن
المشاركة في الاشتقاق على الرغم من عدم هيمنة صيغها ، وليس سبب لعمل
كما يرى النحاة - وجود علاقة غير مباشرة بين الصفة المشبهة و العمل تتمثل في
مشتابتهما لما يشبه العمل وهو اسم الماعل ونحن بهذا نتفق مع إحدى الدراسات
في هذا الشأن^(٢) .

وأما نوع عمل الصفة المشبهة فيتمثل في الرفع وهو محدد في شيئين :
صغير الموصوف ، وما كان من سبب الموصوف ، ومثال هذين : مررت برجل
حسن ومررت برجل كريم أبوه حسن - صمير مرفوع كما أن : أبوه
فاعل^(٣) . وتعمل هذه الصفة فيما بعدها أيضاً بالنصب على التشبيه بالمفعول به في
لمعرفة وعلى أنه تمييز في النكرة^(٤) نحو : على حسن الأب ، وزيد كريم أبا .

ويتعلق بهذا أن الاسم المنسوب يعمل عمل الصفة المشبهة ، لمشتابهته لها
وتعبرها من بصمت في دلالة على : ت عبر معينة موصوفة بصفة معينة ، فيرفع
الاسم الظاهر أو المضمرة الذين يخصص تلك لذات المبهمة نحو :

عمرو شامي أبوه وأمه مصرية .

وبهذا بعد لاسم المنسوب مثالا لبيان أثر الاشتقاق في العمل ولكن بطريقه
سببه وتفسيره . هذا الاسم عنه وهو الرفع بالإضافة في نصب تصرف
بحسب كما سيأتي محدود : لأن مشابهته لصفات مشابهة دلالية فقط وليس
صفة نصاً ، ويبين لنا هذا الرضى بقوله : « ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل
إلا في محض تلك الدات المبهمة ... ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي
يكفيه رائحة العمل ، نحو (أبا فرشني أبا) أو في الحال المشبهة له ، كما مضى في
بده قال عمران بن حطان -

... ما سمع ... لا في ... من ... والفتى معدنا معدني »

هـ- اسم التفضيل :

يقصى القياس ألا يعمل اسم التفضيل لصعف شبيهه بالفعل ومشتابهته
بمحمود ، لكنه يعمل لما فيه من الاشتقاق و تحريان على الموصوف ، وعمله مقصور
على رفع الصمير المستتر ونصب التمييز والحال والعمل في الظرف والجذر
، مجرور ، ولا ينصب المفعول به على المشهور ، ولا يرفع الاسم الظاهر ، لا فيم
عرف بمسألة لكل اتفاقاً^(٥) ، ومثال هذا ما جاء في الحديث : « ما من أيام أحب
لي منه فيها العمل منه في عشر ذي الحجة »^(٦) ، فالعمل هنا فاعل .

و- صيغ المبالغة :

لم يتفق على أعمال صيغ المبالغة ، فالكوهيون أنكروا أعمالها كلها لبعدها
صعفا عن صيغة العمل لفظاً ومعنى ، وأما البصريون فالمثقف عندهم أعمال
ثلاث صيغ منها فقط هي : فقال وفعل ومفعال ، ويشترط فيها أن تكون محولة عن
سم الفاعل من الثلاثي ، والذي يسوغ أعمالها عندهم أنها قروع لاسم الماعل
مشتابه للفعل^(٧) . ومن شواهد ذلك قول أبي طالب :

^١ انظر : الأشباه والنظائر ٨ / ١٣٩ - ١٤٣

^٢ انظر : مجمع نواع ٥ / ١٠٧

خبر : شرح الرضى على الكافية ٢ / ٤٢٢ ، ٤٢١ ، مجمع نواع ٥ / ٨٦ ، ٨٧

(١) انظر : شرح المفصل ٦ / ٨٠

(٢) انظر : المشابهة ونورها في التراث لمحمود ١٥٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٦ / ٨٢

(٤) شرح شافية ابن العجيب ٢ / ٢٣ ، ١٤ ، وانظر : شيا المرف في فن الصرف ٨٨ .

(٥) انظر : شرح الرضى ٣ / ٤٢٤

صروتٌ يصل لسف سوق سميتها
د عدمو رُ فإبك عاقر

تفتيب:

ستطيع ن سأك من تناوب لعمو من لمشتقة السبقه من أن لعل هو كثر
هذه العوامل اقنصاء وطلباً للمعمولات أو الوظائف لأخرى ، ويمكن أن يصير قوة
عمل الفعل هذه بثناء صيغته من حيث الاشتقاق والدلالة على الزمن صرفياً ،
بالإضافة إلى دلالاته الأساسية على حدث لدى من « السبهي » ترتبطه
مجموعة من المتعلقات ، كالمحدث والمحدث والعاية والهيئة و لزمان و لمكان ، به
كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات ، ونها لمرجع في
معانيها إليه ^(١) .

ومن هذا المطلق تصبح لعوامل لأخرى محمولة في عملها على المعنى
بجامع مشاركة صيغها لصيغته في الاشتقاق ، مما يؤدي إلى أدائها لدلالة أساسية
نفسها لتي يؤديها الفعل ، بمعنى دلالة الحدث لتي تستلزم لمعاني التي تؤديها
الوظائف أو المعمولات لأخرى لمصاحبة لها . ويدل على تأثير هذه الدلالة في
العمل تأثيرها سبباً على عمل لمشتق نفسه لدى هو صورة لفظية متخيلة للعمل ،
وهذا يوجد في بعض الأسماء لمشتقة لتي تطور العة استعمالها فتجربها من
لدلالة على الحدث وتخلصها للاسمية ، ولذا تصح هذه الأسماء كالأسماء الحامدة
بمرتحله لا عمل لها كما يقتضي أصلها في الاشتقاق ويصديق هذا على مثل
صاحب ووالد وحائط وفارس ^(٢) .

ولعلنا لاحظنا أيضاً مما سبق أن درجة عمل العوامل المختلفة تتفاوت
ونحن من عامل لآخر وقع فسر النجاه قد بأنه يرتبط بمدى مشابهة العمل
لمشتق للفعل وخاصة من الباحية اللفظية بصورها المحتملة ^(٣) .

(١) أصول النحو : العربي للدكتور محمد لحوياس ١٥٠ .

(٢) انظر : الخصائص ١ / ١٢٠ ، ١٢١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٣ ، وأصول النحو : العربي

لحوياس ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) انظر : المشابهة ودررها في التراث لتخوي ١٤٦ - ١٥٦ .

والأمر المهم الذي بود أن نبيته هنا أن لاشتماق ووجود صيغته للكلمة ذات
هيئة معينة متغيرة حسب مهم في استدعاء وظائف وكلمات معينة ذات شكل خاص
في الجملة وهذا الاستدعاء هو ما سسميه لعمو و حيراً نقول إن لعمو أو لأثر
لدى رصدناه لهذه لمشتقات باستثناء لعل هو الرفع أو النصب في وظائف
معينة ، ولكن ليس هذا هو كل ما تعمل بل إنها تعمل أيضاً - وهذا أصلها - الجر
بالإضافة ، لأنها رغم كونها مشابهة للعمل إلا أنها أسماء في المقام لأول ، لذا فهي
تعمل لجر بحق الاسمية ^(١) .

٢. لعوامل الفعلية المتصرفة الشبيهة بالأدوات :

تشمل هذه العوامل المتصرف تصرفاً تاماً أو ناقصاً من الأفعال البفصة
وليسخة مثل : كان وصار وأصبح وكاد ، وعمل هذه الأفعال محدد ويشبه عمل
أدوات ويتمثل في الدخول على الجملة الاسمية وإبقاء المبتدأ مرهوعاً ونصب
نحير ، وإنما كانت كذلك لدلالاتها عالباً على الزمن فقط وتجربها في ذاتها من
لدلالة على الحدث ^(٢) ، مما أدى إلى قلة استدعائها للمعمولات التي ترتبط
بالحدث ، ويحصر أثر اشتقاق هذه لعوامل من حيث العمل في اختلاف صيغها
ويمكن استعمال كثير منها تاماً .

لعوامل الحامدة :

١ المصدر

يعمل المصدر كالمعل بصورة قوية ، ونحن نرى أنه لا تعارض مطلقاً بين
حمود المصدر وعمله لكون دلالاته الوحيدة وهي لحدث تستلزم غالباً معمولا
وحداً أو أكثر يمثل من وقع منه هذا الحدث أو من وقع عليه أو يمثلهما معاً ، وهذا
سبب نفسه هو الذي يقتضي العمل في العمل ولكن بصورة أوضح ، ولعل هذا هو
ما سبقي أن يهم من كلام أكثر النحاة في هذا الشأن كابن يعيش حين يقول « وبما
عمل المصدر ... لأنه في معنى لعل على ما ذكرنا ولعظه متضمن حروف الفعل »

نظر : أمالي ابن الشجرى ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

نظر : لإعراب وتركيب بين شكل والنسبة ٢٧٢

أى أنه « عمل تشبيهه بالفعل »^(١) ، بل نل هذا الفهم لعمل المصدر يفسر لنا أيضاً ما ردد بعض لحنه الأحرار وهو ما يبدو في لظاهر مخالفاً لكلام ابن يعيش لسابق من أن المصدر يعمل لأنه أصل وليس يحذف بالعين^(٢) حيث أنه ما ر. أصلًا للمعنى في الدلالة على الحدث والاشتقاق فعمله يتبعى أن يكون أصلاً مستقراً بدنه . وبهذا لا يكون هناك تعارض من وجهة نظرنا بين هذين الرأيين ، في حين أن أحد الباحثين يراه كذلك^(٣) .

وما يعيننا في ذلك الأمر أن المصدر - سواء كن أصلياً أو ميميّاً - يعمل عمله في الفاعل والمفعول دون اشتراط زمن معين في صور ثلاث : مضافاً - وهذا هو الأكثر - أو منكراً أو معرفاً بال^(٤) . والمصدر المضاف المتعدي - على وجه الخصوص - به خمس صور

الأولى : أن يضاف إلى الماعن وينصب للمفعول بعده ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ لِلنَّاسِ بَعْضَهُمُ بَعْضًا ﴾^(٥) .

والثانية : أن يضاف إلى الماعل ويحذف المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَرْفُخُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بصر الله^(٦) .

والثالثة : أن يبنى المصدر للمفعول ويضاف إلى المفعول المائم مقام الماعن نحو عجبت من قطف الزهر ، أى من أن قُطِفَ الزهر^(٧) .

والرابعة : أن يضاف إلى المفعول ويرفع الماعل بعده ، ومثال ذلك عجبت من ضرب اللص الحلاد^(٨) .

والخامسة : أن يضاف لمصدر إلى المفعول ويحذف الماعل نحو قوله تعالى

﴿ لَا يَدْرِي لِمَا لَدَّبَ مِنْ دَعَائِهِ الْيَحْيَى ﴾^(٩)

١ - شرح المعص

(٢) انظر حاشية النص ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٧

(٣) انظر المشابهة ودرها في التراث النحوى ١٤٥

(٤) انظر شرح الأشموسى ٢ / ٢٨٤ ، ٢٨٤ و لغوامس المائة ٢٨٨ - ٢٩٢ و مع الهوامع ٥ / ٧٧

(٥) سورة الحج ، الآية ٤٠ ،

(٦) سورة لروم الآية ٤٤ ،

٧ - سورة فصلت الآية ٩ و انظر كتاب ١٨٩ ، ٩٠ و نحو من معناه ٢٩ - ٢٩٢

ومن المسائل الخاصة بعمل المصدر ولها صلة واضحة بجموده ، أنه إذا لم يذكر معه فاعله يكون مصدرًا عند البصريين لأن الحامد لا يحمل ضميرًا ، وذلك نحو يعجبني ضرب ريداً^(١) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَةٍ ﴾^(٢) مفعولاً مقعولاً لمصدر (طعم) والماعل محذوف ولا ضمير في مصدر^(٣) ، ويرى الكوفيون أن الفاعل في مثل هذا مضمرة في المصدر^(٤)

إذن خلاصة ما تقدم أن المصدر يرفع الماعل وينصب المفعول ، كما أنه يحرمها بالإضافة ، ويضاف إلى هذا أنه يجوز أيضاً أن يكون له معمولات أخرى كالطرف والحال ، وهو بهذا يعد أقوى العوامل الحمدة .

٢ الحروف والأدوات

الحروف ولأدوات كثيرة ومتنوعة غير أن عمل كل واحد منها محدد ، فقد يكون حرفاً ، وهذا حاص بالحروف الجر ، وقد يكون النصب كما في : إلا وما مع الاسم ونس مع الفعل ، وقد يكون الحزيم كما في أدوات الحزيم : ثم وإن ومن ، وهذه الأداة الأخيرة اسمية ، وقد يتمثل هذا العمل في النصب والرفع أو العكس كما في « وأهل وما »

٢ الفوم من النفسة الحامدة

هذه العوامل هي أفعال المدح والدم وفعلا التعجب والحامد من الأفعال مسحة هأما أفعال المدح والدم فهي نعم وشئ وما تحقق لهما وحيد فهذه الأفعال جامدة^(١) ومسكوكة ، يؤكد هذا أنها في الدرس للعوى الحديث نعد ومثلها في ذلك فعلا التعجب وأسماء لأفعال - قسمًا مستقلاً بذاته يسمى

نصر الأشياء ولفائز ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ وشرح الأشموسى ٢ / ٢٨٢

٢ - سورة نبيد ١٥ ، ١٤

نصر إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٨٧

٣ - جمع الهوامع ٥ / ٧٣ ، ٧٤ ،

نظر الجبى الذى في حروف المعانى للمراوى ، تعميق لدكتور فخر الدين قندوة ومحمد نديم

فانص (دار الكتب العلمية بيروت ط ١ - ١٩٩٢ م) ٢٧ - ٢٨

نصر جمع الهوامع ٥ / ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٤

بالحوالف^(١) . وتعمل الأصلية لأفعال المدح والذم أنها ترفع اسمين أولهما الفاعل والثاني هو المخصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الرجل محمد ، ونس النمير المهيل ، وحيذا الربدان ، و « ذ » على الأصح هي فاعل هي جملة «حيذا» ، وقد يصمر الفاعل مع نعم ونس ونس ونس وما ألحق بهما ويبين يتميز بعدها^(٢) نحو : نعم علم النحو ، ونحو قوله تعالى : «ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتي»^(٣) ، كما أن «حيذا» تعمل اتفاقاً بعد مخصوصها أو قبله في الحال أو التمييز نحو : حيذا ريسب ركة ، وحيذا رسولاً محمد ، وحيذا النحل طيراً^(٤) .

وحمود هذه الأفعال سبب في أنها لا تعمل في غير ما ذكر ، وخاصة العمل في الطرف مع نعم ونس والمصدر مع نعم ونس وحيذا ، واحتلف في عمل «حيذا» في الطرف والمفعول له^(٥) .

وأما فعلا التمتع ، فمعهما مقصور على أن صيغة (ما أفعل) تنصب اسم يعرب - على الأصح - مفعولاً به وذلك بعد رفع صمير مستتر على أنه فاعل ، وأما صيغة (أفعل به) فهي تجر التمتع منه بياء زائدة لازمة ويجوز في إعرابه وجهان أن يكون في محل رفع فاعلاً أو أن يكون محرور لمظ ومجلاً والفاعل عند صمير مستتر

وهما لحمد من لأفعال الناحية فهو مثل ليس وعسى وحرى وصفق وعملها أكثر تقلصاً من الأفعال الناحية ، فمتصرفاً لثبوتها على صيغة : حد وخلوها من الدلالة على لحدث تماماً وقصرها على استعمالها شبيهة بالأدوات .

٤ أسماء الأفعال :

بعض أسماء الأفعال له أصول شتافية ، ومن هذا ما كان على وزن (فعل) نحو : نزال ودراك وترك ، فمثل هذا مأخوذ من الثلاثي اطراداً ويجوز القياس

(١) انظر اللغة العربية معناه ومبناها ١١٣ - ١١٧

(٢) انظر شرح الرصدي ٢٣٧ / ٤ وانواع من المعاني ٢٦٩ - ٢٧٤

(٣) سورة الأعراف الآية ١٧٧ وانظر إملأ ما من به ترجم ٣٨٩ / ١

(٤) انظر شرح الرصدي ٢٥٦ / ٤

(٥) انظر مع نهوامع ١٠ / ٥ ، ٥١ ، ٥٢

(٦) انظر السابق ٥٥ / ٥ ، ٥٨

عليه^(١) ، ومن ذلك أيضاً : رويد وبيد وشتان ، فقد قيل إنها مأخوذة من (أرود) (التؤدة) و (الشئت)^(٢) ، ومع ذلك فهذا النوع من أسماء الأفعال حامد للزومه صيغة واحدة ، ولا يختلف في الجمود عما ليس له أصل اشتقائي قصة ومه وآمن .

وحكم أسماء الأفعال في العمل هو حكم موافقتها في المعنى من الأفعال من حيث اللزوم والسدى ويستثنى من ذلك (آمين) - وكذلك إظهار الفاعل وإصمارة : مرويد متعد لأنه في معنى (أهل) ، و (صه) لازم وفاعله مضمر لأن ما هو بمعناه - وهو (سكت) لازم وفاعله مضمر كذلك ، و (هيهات) فاعله مظهر فيقال هيهات براحة كما يقال : بعدت الراحة^(٣) .

ومع هذا العمل لاسم الفعل ، يظل عمله ضعيفاً وبطل تصرفه محدوداً بسبب جموده ، ومن ثم لا يجوز لاسم الفعل الذي يستعمل للمحاطب ويعمل في صميره ، يستعمل للعائب ويعمل في صميره ، وعلى هذا يقال :

رويد (أو رويدك) ريذاً ، ودونك عمراً ، وعبك محمداً .

ولا يقال : رويد ريذاً ، ودوته عمراً ، وعليه محمداً .

ولا يقال هذا للعائب قياساً على الفعل المشتق الذي يحوز فيه مثل هذا حيث قال : لتصرف ريذاً ، ولتصرف ريذاً ؛ لأن اسم الفعل كما قال سيويه « ليس عمل ولا يتصرف تصرفه »^(٤) ، ومعنى هذا أن جمود لفظه يجعل عمله في محامات محتملة كالفعل أقل كثيراً منه .

فتجب :

بالمقارنة إذن بين العوامل المشتقة ذات الصيغ المتغيرة والعوامل الجامدة ليس لنا أن العوامل المشتقة وخاصة القسم الأول منها أكثر عملاً من العوامل

انظر شرح الأشموني ١٦٠ / ٣ ، ١٩٦

انظر شرح بن يعيش ٢٩ / ٢ ، ٣٠ ، ٣٧

انظر مع الهوم ١٢٠ / ٥

كتاب ١ / ٢٥٠ وانظر ١ / ٢٥٢

لحامدة مع استثناء الحروف والأدوات، وهذا يعنى أنها أكثر تأثيراً فى الوطنى
لمختلفة وأكثر قضاء لها، وذلك لأن اشتقاقها يكسبها دلالة مهمة فى الحدث،
وهذه دلالة شديدة لطب والتأثير فى كثير من المعمولات التى أهمها الماعل
والنايب عنه و لمعايل المختلفة والحال . وهذه الوظائف أو المعمولات تختلف من
عاص لأخر على حسب قوة دلالة الحدث فيه ، وتختلف أيضاً من ماعل لأخر بحسب
الصيغة التى تعبر عنها هذه الدلالة، فقد تكون صيغة الفعل أو صيغة اسم لماعل أو
سم لمفعول أو أية صيغة أخرى شبيهها، وهذا يعنى بوصوح أثر اختلاف الصيغة
فى تنوع العمل وراثته فى هذا الجانب بالإضافة إلى أثر الاشتقاق . ومن أهم دلائل
تنوع عمل هذه المشتقات أيضاً أن معظمها - باستثناء لمعل - لا يقتصر على الرفع
أو النصب، بل يجز بالإضافة لأن صيغته فى الأصل - على كل حال - أسماء .

أما العوامل الجمدة فوضيحتها كما قلنا محددة محصورة فيما يشبه عمل
الأدوات ، ولا يتنوع عملها إلا حينما تقترب من صيغ المشتقات وتشبهها فى دلالتها
على الحدث بصفة عامة كما فى المصدر ، أو تشبهها فى انمائتها ، أى أصل فعل
كما هو الحال فى أفعى لمدح ولدم والتعجب .

ثانياً تأثير الاشتقاق والجمود فى نظرنا إلى المادة اللغوية .

يدعى فى مفهوم الاشتقاق بمعناه لعدم أنه يعنى رد بكلمة إلى صيغ
الاشتقاقى المعين ومادتها اللغوية ، وسبحا أن ننظر إليه هنا من خلال هذا
الإطار لتبين ما لذلك من تأثير نحوى فى توحيه لكلمة ، ودراسة الاشتقاق من جهة
المادة اللغوية تستدعى أن نتناول معه دراسة الأسماء الجمدة من هذه الجهة أيضاً،
وبناء على هذا يرى أن دراسة الأثر لى لى الاشتقاق والجمود من حيث المادة
للغوية أو لأصل الاشتقاقى من الممكن أن تتم بوصوح من خلال هذين لموضعين :
الممنوع من الصرف ، و لمفعول المطلق .

١ الممنوع من الصرف

الممنوع من الصرف من أكثر الأسماء التى يتضح فيها أثر تحديد الأصل
الاشتقاقى فى أخذ الكلمة حكماً نحوياً معيناً، وسيدكر موضعين لهذا

فأما لموضع الأول فهو الاسم المعلوم بالثبوت وتحتل لبون فيه لأصالة
تربدة نحو - حسان ورمان وديقان وشيطان أعلاماً ، فهذه يجوز فيها الصرف
وبعد بناء على أنه إذا عتقد أنها من (العصن) و (الرم) و (النهق) ^(١) و (لشيط) ^(٢)
سعت من الصرف للعمية وزيادة الألف واليون ، وإذا عتقد فيها أنها من
حس (٣) و (الرم) و (الدهقنة) ^(٤) و (لشيطنة) صرفت، لأن الزائد فيها
سيكون الألف فقط ، وإن كان المشهور فى هذا لحكم زيادته لبون أيضاً والمنع من
نصرف حملاً على الأكثر فيما شابه ذلك ^(٥) .

وأما لموضع الثانى فهو لاسم الذى على وزن من أوردن لمعل ويصلح مع
يجوز سبب آخر للمنع من الصرف ، وقد وردت نماذج كثيرة لهذا الاسم ينصح فيها
لر الاشتقاق فى توحيتها ، فمن ذلك لفظ أول حيث إنه - على أصح الآراء -
مشتق من (وول) وهو جدر غير مستعمل ، فلما كان كذلك « حمى فيه معنى
بوصية » إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك لمشتق به ^(٦) ومن
ثم لا تعتبر وصيته وتراعى مع وزن لمعل فيمنع من الصرف ، لا إذا ذكر لموصوف
عنه صهراً نحو : يوماً أول ، أو ذكرت (من) التفصيلية بعده ظاهرة ، فإن خلا من
هين مع ولم يكن معرفاً بآل ولا مصافاً صرف لعماء وصمته نحو ما بركت له
ولا ولا حر ^(٧) .

ومن ذلك أيضاً ما كان فى أوله حرف من الحروف الأربعة التى ترد فى أول
لأفعال وهى : الهمزة والياء والتاء والنون ، فما كان كذلك يسدل بأصل اشتقاقه
على حقيقه حروفه من حيث الأصالة والريادة حتى يعرف وزنه بالقياس على أوزان
لأفعال ومن ثم يتوصل إلى حكمه .

١ - الإصلاح ، واشتقاق شدة البصط وشدة بفرغ الماء - نظر : لسان (رم م) و (د م)

٢ - شرح شاهيه ابن لحاج ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤

٣ - النكيس - نظر لسان (د ه ق ن)

٤ - لانباء والنظائر ٢ / ٩٥ ، ٩٦ وشرح التصريح وحاشيته ٢ / ٢١٧ .

٥ - شرح برصى عن بكافية ٣

٦ - شرح برصى ٣

المصدر الأصلي القياسي هو ما ينصب أصالة على أنه مفعول مطلق عند تحريكه جميعاً باتفاق نحو : صرته ضرباً ، وأكرمه إكراماً ، وما ليس كذلك - كمر دف المصدر وصفته وما يدل على نوعه - فمعظم النحاة - وخاصة المتأخرين - يعدونه مفعولاً مطلقاً ولكن على جهة البيابة لا الأصالة ، ويبدو هذا في تسميتهم به بالمتأنيب عن المصدر .

وما يؤيد أن يشير إليه هذا أن ما يربط عن المفعول لمطلق وله صور كثيرة^(١) الاسم المشترك للمصدر في مادته وحروفه ، وهذا في حقيقته ينقسم إلى قسمين الأول - الاسم الملاقي للمصدر في الاشتقاق سواء كان مصدر الفعل حر نحو قوله تعالى ﴿ وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلاً ﴾^(٢) ، أو كان مصدرًا لفعل آخر و صلح يصح أن يكون سم عن نحو قوله تعالى ﴿ وَنُفِثَ سَكَمٌ مِنْ الْأَرْضِ بِهَا ﴾^(٣) ولأصل في هذين تبيناً وإيضاحاً ، والثاني : اسم مصدر غير علم نحو - توصاً وصوفاً - و عطى عطاءً واغتسل غسلًا .

وساء على هذا يسعى أن ينسب إلى أمرين ما لأول فهو أن هذه الصورة من صور متأنيب عن المفعول المطلق تعد أقرب صورة إليه نظرًا لأن اختلاف بينهما محدود جد ، ولا يبدو أن يكون حرفاً - ومن ثم لا يسعى أن يفرق تفريق حاسم بين المفعول المطلق الأصلي وهذا النوع خاصة لأنه يرجع في نسبته إلى المصدر ويعتبر صورة من صور ، ويؤيد هذا طريقة تناول بعض النحاة كبرضي وابن عيشر بهذه المسألة .

وأما الأمر الثاني وهو الأكثر أهمية ويترتب على الأول أنه يسعى أن يكون يعمل في هذا النوع من المفعول المطلق الفعل المذكور - وهذا احتياط كثير من

نصر مثلاً - شرح الأشموني ٢ / ١١٢ - ١١٥ .

سورة نمر من الآية ٨

سورة نوح الآية ٢

نظر - شرح لبرضي على الشافية ١ / ٢٠٣ وشرح لمصطلح ١ / ١١٠ ، ١١١ .

فمثال ما أوله همزة أفعل وأيدع وأولق وأيصر^(١) ؛ فإما « أفعل » و « أيدع » فالهمزة فيهما رائدة قياساً على نحو « أحمر » . وعلى هذا فإذا سمي بهما معاً من لصرف للمعلمية وشبه الفعل في الوزن ، وإما « أولق » فالهمزة فيه - على الرأي المشهور - أصلية والواو زائدة لأنه من (ألقى الرجل) فهو (مألوق) أو (تألق البرق) ووربه « فوعل »^(٢) . وإما « أيصر » فجميعه على « إصار » يدل على أن الهمزة فيه أصلية أيضاً والياء هي الزائدة ووزنه « فيعل » ، وعلى هذا فأولق وأيصر إذا سمي بهما لم يمتد من لصرف لانهما لم يشبهها وزناً خاصة بالمعنى^(٣)

ومثال ما أوله ياء « يرمع »^(٤) والياء فيه زائدة لأنه من (رمى) بمعنى اضطرب ، ويؤكد هذا قياسه على نحو « يعمل »^(٥) ، ومن ثم فإذا سمي به لا يصرف لمشابهة الفعل في الوزن ، ومثل هذا أيضاً في عدم صرفه إذا سمي به لشبهه لفعل ما كان في أوله تاء زائدة نحو : تَرْتَبَ وتَدَرَّ^(٦) إذا سمي بهما ، فهذان الاسمان مما يستدل به على زيادة تاء فيهما اشتقاقهما من (رتب) و (درأ)^(٧) .

وأما ما أوله نون فمثل « نهشل »^(٨) ، ويبان أصله أنه مأخوذ من قولهم نَهَشَلَتِ المرأة ، أي أسست ، وهذا يدل على أن النون فيه ليست رائدة ، ومن ثم يكون « نهشل » مثل « جعمر » فلا يمنع من الصرف إذا كان علمًا^(٩) .

لأفعل برعة : أيدع لرمع ، أصح أحمر ولأولق أجو ، لا يصح بحسب نظر لبرضي هذا من يرمع ، ص ١٠٠

(٢) انظر الخصائص ١ / ١٠٠ .

(٣) انظر لمصطلح ٣ / ٢١٥ ، ٣١٦ ولكتاب ٣ / ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٤) ليرمع حجارة رجوة هشة ونظر اللسان - (ر م ع)

(٥) انظر لمصطلح لابن جني تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (مكتبة انجنيست)

(٦) القاهرة ط ١ / ١٩٥٤ ١ / ٢٠١

(٧) الترتيب من معانيه الشيء الثابت ولعيد يتوارثه ثلاثة ولتَدَرَّ : اسم موصغ للذبح ، وهو ذو تدرا أي ذو حشاظ ومنه وقوة

(٨) انظر : الكتاب ٤ / ٢١٥ وشرح شافية بن العديب ٢ / ٢٥٨ ، ٢٦٠ .

(٩) نهشل من معانيه المصطلح المضطرب عن الكبير ، والبثب ، والمضطر اللسان (ن ه ش ل)

(٩) انظر لمصطلح ٣ / ٢١٧

الحاجة ولا داعي لتقدير عامل آخر أو لاختلاف في تحديد هذا العامل بأية صورة أخرى كما ذهب إلى ذلك بحاة آخرون^(١) ما دام هناك هذا التقارب الشديد الذي أشرب إليه .

* * *

الفصل الثالث أثر إيهام المعنى

•

(١) انظر السابق ١/ ١١١ / ١١٢ وجمع الهوامع ٩٨ / ٩٩ .

المبحث الأول تعريف الإبهام وتحديد مواضعه

الإبهام من أكثر المصطلحات ارتباطاً بالحديث عن المعنى في مجال النحو ، يقصد به عموماً عموم هذا المعنى على مستوى الكلمة المفردة من حيث تعيينها وتعرُّفها أو على مستوى التركيب مع لُحال والتمييز. ومن ذلك ما ورد في حديث عن عيش عن التمييز ، يقول : « اعلم أن لتمييز والتفسير والتبيين واحد ، ولمراد رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تحبر بحبر أو تذكر لمطاً يعنمل وجوهاً فيردد لمخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد احتمالاته تبييناً للعرض ، ذلك سمي تمييزاً وتفسيراً . وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد ، هاجمة قولك . طاب ريد نفساً وتصيب عرفاً وتمقاً شحماً ، ألا ترى أن الطيبة في قولك (طاب ريد) مسندة إليه والمراد شيء من أشياءه ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه وعمره وغير ذلك ، وكذلك لتصيب ولتمقو يكون من أشياء كثيرة فحرت لذلك معرى (عشرين) في احتماله أشياء كثيرة ، فكما أن إيابة العشرين بكرة حسر كسب إمانه هذه الجملة بكرة حسر . وأما المفرد فنحو قولك عدى راقود حلا رعل رتا وموان سماً ؛ فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة . بل لبيان نوع الراقود إلا لإبهام وقع فيه وحده لاحتتماله أشياء كثيرة كالحل حمر وفسل وغير ذلك مما نوعي »^١

وأما مصطلح « اللبس » - وهو والإبهام يمثلان معاً ما يستعمل في الدلالة على عموم في محالها هذا - فهو كالإبهام أنصب في ارتباطه بالدلالة وعدم وضوح

معنى سر به أكثر استعمالاً منه ، وذلك لأنه لا يحتص بمفوض بمعنى في
لمواضع التي أشرب إليها من لأنه يطلق على هذا المفوض ووقوع الاختلاط في
لمعنى على مستوى الجملة بصفة عامة أي كان سببهما ^(١) ، بالإضافة إلى أنه
يشتمل وجود هذين في مستويات اللغة كلها " صوتاً وصرفاً ومعنى ومعجماً ومعنى
لغائياً " وترى بعض الدراسات أن الإيهام يقتصر في المعنى على مفوض المعنى
في جملة لحنال والتمييز ، وبعض المصردات الدلة على المقادير ^(٢) ، ولكن هذا
غير صحيح كما سنبين .

وما دم الإيهام على هذا القدر الكثير من الارتباط بجانب الدلالة - وهو
لشئ ثلثي ، لأساسي في هذه الدراسة فمن الضروري أن نحول أن سر
الأنار لمحتلفة لهذا بجانب لدلالي معناه على لفظ ولشكل وعلى المعنى
أصل ولكن قبل ذلك ينبغي أن نحدد أولاً في أي مصردات أو لأسماء يقع الإيهام
وما موضعه في الجملة عموماً ؟

وفي هذا المجال نرى أن هناك نوعين من الإيهام : إيهاماً مفرداً ، وإيهاماً
تركيبياً . هأما « الإيهام المفرد » ، فيستطيع من خلال حديث النحاة عن أمثاله
وجارحه أن يعرفه بأنه : درجة معينة من مفوض وعدم التحديد . توجد في بعض
الأنماط المفردة التي قد توصف بالتعريف أو التكرير ، بحيث تحتاج مع هذه الدرجة
في صميمية أو قرينة لفظية غالباً تزيل غموضها الذي يظهر بالمقارنة بين الصورة
المحددة لهذه الأنماط واستعمالها .

ومن هذا الإيهام موحود في أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة وكثير من
الظروف كقيل وحين وما شابه ذلك . فنحن نرى هنا في هذه الجملة هـ - لو -
دكي سندرك العلاقة بين (الولد) و (هذا) ، وسنعلم أن العنصر الثاني هنا كاشف

(١) نظرو العربية والمفوض ، دراسة نفوية في دلالة المعنى على المعنى . تأليف الدكتور حلمي حبيب
(دار المعرفة - الاسكندرية - ج ١ - ١٩٨٨ م) ١١٦ - ١١٨ .

(٢) انظرو أمن ليس ووسائل للوصول إليه في لغة العربية (بحث لدكتور تمام حسان بعوليات كلية
در العلوم - دعام الجامعي ١٩٦٨ م - ١٩٦٩ م ، ص ١٣٣ -

(٢) انظرو العربية والمفوض ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

عن مفوض اسم الإشارة الذي كان - لولا ذكر (الولد) مع عدم الاقتراح بإشارة
حسية - يصلح لأفراد كثيرين ، ومن الممكن أن يقال هذا عن العلاقة بين الصلة
و اسم الموصول والمضاف إليه والظرف .

وما « الإيهام مركبي » فعلى به الإيهام يحدث بسبب تركيب جزء و
أكثر من أجزاء جملة بعضه مع بعض مما يؤدي إلى مفوض ما يرول معنى
عنصر آخر واجتلابه ، وهذه الأجزاء وهي مفردة مستقلة لم يكن فيها هذا المفوض .
وهذا النوع من الإيهام يصدق على تمييز النسبة و لحنال خاصة ، أو أي تركيب آخر
يؤدي إلى الإيهام ؛ فعن حينما نقول مثلاً في جملة تمييز النسبة ررعت
حديقة أشجاراً فليس في «ررعت» وحده ولا في «حديقته» وحدها إيهام ولا
مفوض . ولكن تركيب هذين الجرايين معاً في جملة واحدة أدى إلى مفوض نسبه
له السمر (أشجاراً) . وحينما نقول أيضاً ذكر محمد محنتها ، فلا شك أن
إيهام لهئة الذي نسبه لحنال (محنتها) ناتج عن شوء علاقته تركيبية بين «ذاكر»
و محمد» . وبعد أن كان كل واحد من هذين العنصرين وهو مستقل لا يوجد فيه مثل
هذا الإيهام . وذلك مع ملاحظة أن الإيهام هنا ربما يكون أقر من غيره

و نستطيع من خلال هذين السوعين للإيهام أن نحصر موضعه في لأسماء
ولتركيب على النحو التالي

أولاً موضع الإيهام المفرد .

الإيهام المفرد هي رأينا يوجد في لأسماء التالية .

١ اسم الإشارة والاسم الموصول وصمير العائب :

تتفق معظم الآراء قديماً ^(١) وحديثاً على إيهام هذه الأسماء الثلاثة ، ويبدو
من واضحاً في وضعها وقد ذكرنا ذلك من قبل - في قسم خاص من أقسام

ص - مثلاً : لعقنصيب للمبرد ١٨٦ / ٣ وشرح المعصل ١٣ / ٤ وشرح التمهيل ١١٦ / ١ ولأشياء
عظائر ٤ / ٢٠ وابعهات الثلاثة ، التضمير وإشارة والموصول بين أسماء والقر (رسائه
ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة إعداد محمد على صيرة ١٩٨١ م) ٢ ، ٣ .

الكلم هو ما يعرف بـ « لصمير » في رأى كثير من الدراسات الحديثة ، وقد كان من أهم الدواعى لذلك عند أصحاب هذه الدراسات اشتراك هذه الثلاثة في كثير من السمات التى منها تشابهها فى دلالتها حيث إنها لا تدل على معنى وبما تدل على عموم الحاضر و تعذب دون دلالة على خصوص ومن ثم فلا يمكن وصفها بأنها معرفة إلا حينما تعين قرائن السياق على ذلك (١) .

وسمى بـ شبه إلى أنه لا يختص صمير لغائب وحده من بين صمائر لشخص (لمتكلمه والمحاطب والغائب) بله حول فى قسم « لصمير » فى رأى عدد الدراسات ، بل كل صمائر الشخص الثلاثة تدخل فى رتبها فى هذا القسم ومعنى هذا أن الدلالة لثلاثة ذكرها لهذه الأنواع الثلاثة من الأسماء و التى ترتبط بدرجة من عدم لتعيين أى الألفاظ تتسحب أيضاً على أقسام صمائر لشخص كلها (٢) .

وإذا كان هذا هو رأى هذه الدراسات ، فنحن لا نرتضيه وبتفق مع النحاة القدماء فى أن ضمير الغائب وحده هو المهم من بين صمائر الشخص ، وذلك لافتقاره فى السياق دائماً إلى مرجح أو مفسر يمسره ويريل إبهامه ، ولاستعماء صميرى التكلم والخطاب عن ذلك بالحضور ، وأما إزالة إبهام الأسماء الآخرين ، فالأصل فى هذا مع اسم الإشارة القرينة النحوية أو النحوية وما يصحبها من ذكر ثمشار إليه ، والاسم الموصول يكشف إبهامه بالصلة .

وأما ما يراه باحث من أن هذه الأنواع الثلاثة (أسماء الإشارة ولأسماء الموصولة وضمير الغائب) ليست مبهمه بناء على أن أعيانها مدلول عنيها بالسياق (٣) - فهذا لا يتعارض مع ما ذهبنا إليه من أنها مبهمه ، وذلك لأن هذا الرأى ينظر إلى السياق والاستعمال وحدهما ، ونحن ننظر إلى هذه الأسماء بالمعارضة من الأصل المجرد والاستعمال ، أو - على وجه الدقة - نحن ننظر إليها

(١) انظر - اللغة العربية معناه ومبناها ١٨ - ١١ وأقسام الكلام العربى من حيث الشكل ولوظيفته لشكوى جاسم السائق ٢٤٨

(٢) انظر - اللغة العربية معناه ومبناها ١٠٨ - ١١٠ ومن أمثلة اللغة ٢٧٥ ودراسات نقدية فى النحو العربى ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) انظر - أدر أقسام الكلام فى الجملة العربية ٦٨

بحسب حاجتها فى الاستعمال ، ويؤكد ما ذهبنا إليه قول أبى حيان عن الصمير وسم الإشارة وما يشبههما إنها « كليات جرئت حالة الاستعمال ، ألا ترى أن كل متكلم يقول أنا وكل مخاطب يقل له أنت وكل عاشق يقل له هو وكذا سماء لإشارة يشرب رهد (لكن قريب و- هدى) لكن قريسة وكذا البقي (١) »

٢- الأعداد وكنياتها وهى كم وكذا وكأين ، ويرول إبهام هذه بتميز المنصوب أو المحرور بالإضافة أو « من » ولحرد « من » لا يأتى لا مع « كم » لحرية و « كأين » ويجوز أن يأتى مع العدد المجموع المعرف بأل دون لئكة (٢) فمثال تمير العدد منصوباً ومحروراً هذه عشرون ورقة وخمسة كتب ومثالا « كم » استعمالها مبهمه وحيرة كم رحلا عندك ؟ وكم من علام لديك و « كد » لا يكون تميرها إلا مفرداً منصوباً نحو : لى عليه كذا وكذا حيثها ، ومثال « كأين » قوله تعالى « وكأين من دابة لا تحمل رعبها الله يرسلها ويأبىها » (٣)

٣- المقادير وأشباهاها ، ويشمل ذلك الموارد نحو : رطل وقنطار ، والمكاييل نحو : قدح ومُدّ وصاع ، والمقاييس أو المساحات نحو : ذراع وهدان وقنطار وشبر وموضع كفاً ، وأما أشباه المقادير فهى ما يشبهها فى الدلالة على أحد هذه الأقسام ، فمثال ما يشبه الوزن « مثقال ذرة » فى قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » ، ومثال ما يشبه الكيل كقول تعالى : « ومن يمشى عدواً مثله ، فى قوله تعالى : « ولولو جنتا بمثل هذا » (٤) وهذه الأسماء كلها مبهمه لأن كل واحد منها يقع على أنواع أو أشياء كثيرة (٥) ، لذا فهى تبين ويزال إبهامها باسم بعدها ينصب تمييزاً ، أو يجر بالإضافة أو بمن (٦) نحو : عدى إردب تمح ، وهدان قطن ، وقدح من شعير .

(١) رشاش صبر (طبعة سمس) ٦١ /

(٢) انظر - شرح المفصل لابن يعيش ٤ ١٢٥ وما بعدها وفتح به مع ٧ / ١ وما بعدها

(٣) سورة العنكبوت الآية ٦

(٤) سورة الزمر الآية ٧

(٥) سورة الكهف الآية ١٠٩ وانظر شرح التصريح ١ / ٢٩٦

(٦) انظر - شرح المفصل ٢ / ٧٢ ، ٧٣

(٧) انظر - معجم الووامع ١ / ٦١ ، ٦٦

الظروف أكثر أنواع الأسماء إبهامًا . وقد حاول النحاة وضع ضوابط لتحديد المبهم وغير المبهم مما يدل على الرمان والمكان ، ومن ذلك قولهم : مثلاً : إن المبهم من طرف المكان هو ما لا نهاية له ولا حدود محصورة ، والمختص منه ما كان له اسم من جهة بمسكه كالدار والمسجد ، أو هو ما كان له أقطار تحصره وبهايات تحيط به ^(١) .

وبالرغم من ذلك ، نستطيع أن نرصد أهم هذه الضوابط وأكثرها ملائمة من خلال التقسيم الثلاثي الذي وضعه بعضهم : كتاب عصور - في هذا الشأن ، حيث قسموا كلا من طرفي الرمان والمكان إلى ثلاثة أقسام هي : المبهم والمختص والمعدود . هأما ظرف الرمان المبهم ، فهو ما لا يصح وقوعه في جواب السؤال (كم) ولا في جواب السؤال بـ (متى) ولا يدل على قدر معين من الزمان ، وذلك نحو : وقت وحين وزمان ، وأما المختص من طرف الزمان فهو ما يصح وقوعه في جواب (متى) نحو : يوم الخميس وشهر رمضان والأسبوع القادم ، وأما المعدود من هذا الطرف ، فهو ما يصح وقوعه في جواب (كم) نحو : يومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة ^(٢) .

وهي هذا السياق تشير إلى أن السيوطي ذكر أن نحو : نهار وليل وصباح ومساء وما شابهها ، من قبيل الظروف المبهمة التي تختص بوجه دون وجه ^١ ونحن نرى أن هذه الظروف - ومثلها «ضحي» و«عصرًا» - يسعى أن تعد من المختص أو مما يشبهه على الأقل لأنها يصح أن تقع جوابًا لمتى ، ولأنها تدل على قدر معين من الزمان

وأم فيما يخص بظرف المكان ، فالمبهم منه ما ليس له نهاية محصورة ولا حدود مصورة معلومة ، وذلك مثل الجهات الست فوق وغيرها ، قال أبو النعمان

نظر سابق ٣ ١٥ ١٥٢ ١٥٣

٢ نظر المغرب لا : عصور محمد حماد عند سائر الجغرافيين وعبد الله بن جبري مضيعة ٤٤٠
إعداد - ١٩٧١ م ١٦٢ وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٤١ .

(٣) انظر : جمع الهوامع ٣ / ٢٢٩ .

لإيهام يحصل في المكان من وجهين ، ألا ترى أن (حلمك) قدام لعيرك . والوجه الثاني أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فحلمك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر باب ^(١) . وأما المختص من المكان ، وهذا في حقيقته ليس ظرفاً - فهو ما كان له قطار تحصره وبهايات تحيط به ^٢ أو كم قال أبو حيان : ما له سم من جهة بمسكه كالدار والمسجد والسوق ^(٣) . وأما ظرف المكان المعدود ، فقد عرفه بن عصفور بأنه ما يصح وقوعه في جواب (كم) ^(٤) ، وهو يقصد بهذا ما يدل على مقدار نحو : ميل وفرسخ ^(٥) ، ويرى بعض النحاة أن هذا شبيه بالمبهم ، والسهلي لا يعده ظرفاً لعدم تقديره بـ (كم) ، ويجعله منتصباً انتصاب المصادر ^(٦) .

ومن خلال هذا التقسيم نستطيع أن نقول : إن المبهم من طرفي الرمان والمكان عند النحاة هو ما لم يكن مختصاً ولا معدوداً ^(٧) ، وهذا يشمل في ظرف الزمان :

(أ) ظروف غير متصرفة وظيفياً نحو : متى وأيان وإدا وإذا وقط ، ويلحق بهذا لم : وأكثر هذه لظروف إبهاماً (متى) لأن معناها لاستفهام عن الرمان المبهم لدى يخصص جمع الأرملة ^٨

(ب) ظروف متصرفة وظيفياً نحو : وقت وحين وزمان وأوان ودهر .

ويشمل المبهم في ظرف المكان أسماء الجهات وما يشبهها وهي : فوق

نقل هذه العبارة عن أبي إبياء صاحب شرح التصريح (٢٤١/١) . وقد ذكر أن أبا إبياء قال ذلك في شرحه للمع لابن جني . وهذا الشرح قيل أنه من له مخطوطات بمكتبة بطرسبرج ومكتبة بلدية الإسكندرية ، كما ذكر أيضاً أنه طبع بالقاهرة سنة ١٣٣١ هـ . انظر النسخ في المراجعة لابن جني محمدين الدكتور حسين محمد شرف (عالم الكتب القاهرة - ط ١ - ١٩٧٨ م) ٧٨

١ نظر : جمع الهوامع ٣ / ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣

٢ رشاد بصري (طبعة النمس) ٢ / ١٥٣

٣ انظر المغرب ٦٣ ،

٤ نظر : التوضيح لأبي علي لشلوين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع (مطابع سجيل المغرب القاهرة - ١٩٨١ م) ٢١١ -

٥ نظر : جمع الهوامع ٣ / ١٥٠ ، ١٥١ .

٦ نظر : أثر أقسام الكلام في الجملة العربية ٦٤ ، ٦٥

٧ انظر : شرح المعصن لابن عيش ١ / ١٠٤ .

وبحث ، وأمام ووراء ، ويمين وشمال ، وحلف وقدام ، وجانب ومكان ، وعند ولدى
ووسط وبين ودون وحيث ، وكذلك (أي) وهو أكثر هذه الظروف إيهاماً لأنه يسميهم
به عن جميع الأمكنة .

وثمة ظروف مبهمه مشتركة بين الرمان والمكان أهمها : قبل وبعد
ولدى ومع (١) .

وبناء على ما سبق ينبغي أن يشير من أتى إلى المحتص في جمع
بالثنية وجمع من ظروف الرمان باستثناء ما كان معرباً بالعلمية كرمضان (٢) .
والمكان (٣) هما في الأصل مبهمان ، ولكن المعدود اعتباراً لتقسيم الثلاثي السابق
سمى معدوداً ، أي إن تسميته بالمعدود لا تحرجه - هي رأينا - عن كونه مبهماً
وإن كان هو عند الحاجة في الظاهر محصياً ، وأما المحتص الذي أُشربا إليه فهذا
أصله مبهم أيضاً ، ولكنه وصف بأنه محتص لأنه خرج بالاختصاص عن الإيهام

ومعنى ذلك كما يرى - وهذا هو مصمومون كلام معظم النحاة (٤) - أن
الاختصاص فقط دون الدلالة على العدد كما قد يظن (٥) هو الوسيلة التي
يخرج بها الطرف المسمي عن إيهامه ، أما كون الطرف معدوداً فهذا لا يحرجه عن
الإيهام ، وإن كان فيه نوع من التحصيص .

وفي هذا الصدد يشير إلى أن الاختصاص هنا له طرق ووسائل مختلفة
فقد يكون تعريف العلمية - وهذه وسيلة أصيلة في الكلمة كما في مص
والمعمر - وقد يكون بطريقة مكتسبة ، ويشمل هذا : الإصافه نحو سافر -
قبل المعرب أمام البيت ، كما يشمل التعريف بآل أيضاً نحو : أسافر اليوم ، وكذلك

(١) انظر : شرح لتصريح ٢ / ٤٥ ، ٥٠ وجمع لهوامح ٣ / ٢٢٧ واللغة العربية معناها ومبناها ٩٧ ، ١٧ .

(٢) انظر : شرح الأشموس ٢ / ١٢٨

(٣) ليس من ظروف المكان المختصة كما قلنا نحو الدار والمسجد ، وإنما هذان وما أشبههما من
أسماء المكان المختصة

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٣ وشرح الرص ١ / ٤٩١ ، ٤٥٣

(٥) انظر : المعو الوافي ٢ / ٢٥٢

حوصم نحو : عملت حيناً طويلاً (١) ، ولا شك أن الإصافه هي الوسيلة الكبرى
بالاختصاص وإزالة الإيهام في هذا الموضع ، لذلك فسوف نتوقف عندها ههنا بعد .

٥ الأسماء المصافة الدالة على تعابرة أو المماثلة نحو عيرك ومشد
يشبهك : فهذه الأسماء مبهمه لأنها لا تحتص بواحد بعينه رغم إصافتها ، ولذا فهي
لا تعرف إلا إذا شُهر المصاف بمفظة المصاف إليه أو مقابرتة نحو قوله تعالى :
وعير من أعنت عبيهم غير معصوب عنهم (٢)

٦ أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وكم ومتى وأين ، وهذه الأسماء
بعدد معناها الوظيفي وربما يكون الإيهام هو الذي يساعد على هذا ، ويتضح
ذلك كثيراً في (ما) حيث إنها إلى جانب استعمالها في الشرط والاستفهام ،
تستعمل كذلك مصدرية ، وبكرة بمعنى « شيء » هي التعجب الذي يعد الإيهام
مسياً له (٣) .

ثانياً - مواضع الإيهام التركيبي :

لقد ذكرنا من قبل أن الإيهام التركيبي في رأينا خاص بجمعتي تمييز النسبة
، حال وما يشبههما ، ونود أن نشير هنا إلى أن ثمة موضعين قد يظن أنهما من
حدس نوع من الإيهام ولكنهما ليسا كذلك . فأما الموضع الأول ، فهو خاص
بمفعول المطلق المؤكد نحو : سرت سيرا ، فقد وصفه النحاة بأنه مبهم لدلالته
على الشياخ وأنه لا يزيد على معنى عامله (٤) . ونحن نرى أن هذا لا ينبغي أن يعد
من أحر = التركيب المبهمه لخلوه من الإيهام أصلاً ، ولأنه في الحقيقة مصدر نكرة
غير محتص (٥) ، والذي دعا النحاة إلى وصفه بأنه مبهم ، أنهم نظروا إليه مع
مقارنته بما يقابله وهو المصدر المحتص أو ما سمي « بالموقت » وهو ما يدل على

٤٤ أو عدد نحو : مشيت مشى الزائق ، وصريت ضريتين .

انظر : شرح الأشموس ٢ / ١٢٨

سورة المائدة الآية ٧ وانظر : شرح المعصل لابن يعيش ٢ / ١٢٥ وشرح الرص على الكافية ٢ / ٢٤٣

انظر : المعتمد في شرح الإيضاح ٢ / ٣٧٥

انظر : جمع لهوامح ٢ / ٩٦ ، ٩٧ والمقصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٨١ ، ٥٨٢

انظر : أثر أقسام الكلام في الجملة العربية ٦٩ ، ٧٠

وأما الموضع الثاني فهو خاص بالجملة الاسمية ، فقد ذكر برجشتراسر أن الجملة الاسمية المحصورة مبهمة من أكثر من جهة منها عدم دلالتها على احتلال الأرمية مما يؤدي إلى إحلال « كان » عليها ^(١) . وعلى الرغم من أن هذا صحيح فإنه لا ينبغي أن يدعونا إلى أن نعد الجملة الاسمية المسووحة بكار أو حيز أحوالها - كانت تمثل في الأصل موصفاً من مواضع الإبهام التركيبي ، لأن هذه الجملة تعد مطلقاً مستقلاً من الحمل له دلالة الخاصة ، يستعمل جيباً إلى حيب مع الجملة الاسمية الحالية من هذه الأفعال ، وهي جملة مطلقة لا مبهمة

ولعلنا الآن بعد ذكر مواضع الإبهام المحتملة وتحديدتها ، قد عرفنا أن الموضع الإبهام المفرد تنوع من حيث تصنيفها بين التعريف والتكثير ، ونستطيع أن نقسمها من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

١- معارف ، وهذه تشمل اسم الإشارة و لاسم الموصول وصمير العشب في الألب ، والدليل على هذا أنها لا تصاف ^(٢) . ويندرج تحت هذه أيضاً الأسماء المضافة الدالة على معايرة أو مماثلة نحو : عيرك ومثلك ، على الرغم من أنه قيل إنها لا تعرف بالإضافة ، وذلك لأنها - من حيث الشكل - معرفة بها ، كما أنها لا نحو على أية حال من التخصيص .

٢- نكرات واضحة التكثير وخاصة لأنها تقبل إحدى السمات المميّزة سكر وهي قبول « أل » أو « رب » ^(٣) ، ويندرج تحت هذا من المبهمات : المقادير والأعداد وظروف الزمان والمكان المتصرفة نحو : يوم ووقت وحين ، وأمام وحيف ويمير ومكان وميل

٢ مبهمات معناها التكثير ولكن المشهور فيها أنها لا توصف بتعريف أو تكثير ، وقد صرح بعض النحاة بأنها نكرات ^(٤) ، وهذه المبهمات ثلاثة أنواع هي :

(أ) بعض الظروف مثل : إذا وإذا متى وأيان وفوق وتحت وعند ولدى .

(ب) النكايات نحو : كم وكأين .

(ج) أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وأين .

إننا من خلال هذا التقسيم يتضح لنا أكثر أن الإبهام المفرد ليس خاصاً بنكرات وما في معناها ، وإنما هو أيضاً يشمل بعض أنواع المعرفة ، ولعل وضع هذه المعارف مع النكرات في إطار مشترك - مع ما بينهما من اختلاف واضح في درجة الإبهام - يدلنا على ما في هذه المعارف من إبهام ، ويصير لنا ثم جعلت من لمهم ، والمهم في هذا كله أن هذه الأقسام المختلفة من المعارف والنكرات صور ومثله متعددة لصمة دلالية واحدة هي الإبهام ، وهذا هو الذي جمع بينها .

وما يعنينا الآن هو أن نبين كيف تسلك هذه المبهمات المختلفة طريقها نحو لاكتشاف والتحدد ؟ وما الوسائل التي نستعين بها في التركيب من أجل تحقيق هذه العناية ؟ وما النتائج المترتبة على إبهام عنصر أو جزء ما عموماً ؟

لقد اتضح جانب من هذا فيما سبق ، وبستطيع أن نوضح بقية الجوانب الأخرى من خلال دراسة التفاعل المشترك بين الإبهام وأجزاء الجملة المحتملة ونوصف البحية

(١) انظر : تطور النحو لغة العربية لبرجشتراسر ، تصحيح ومراجعة الدكتور رمضان عيد البواب (مكتبة ليدني بالقاهرة ودار الرقاعي بالرياض : ١٩٨٢ م) ١٢٥ .

(٢) انظر : شرح الرصنى ٢ / ٢٠٩ .

(٣) انظر : شرح الأشموسى ١ / ١٠٤ وشرح شعور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين حميد (القاهرة : دار تاريخ) ١٣١ .

نشر حديث السيو على - مثلاً - عن (من) وربما الاستفهاميتين . وكذلك حديثه عن أين ومتى وكيف : مع بهوامع ١ / ١٨٨ - ١٩١ وانظر أيضاً حديث الرصنى عن (كم) الاستفهامية ، شرح الرصنى ١ / ١٦٠ .
* نخر الكتاب ٢ / ٣٨٥ .

(د) لفظ الفعل المتصلي المصدر المصير الذي قد يكون متصلاً أو منفصلاً ، فمثال الصمير المتصل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾^(١) ، والصمير في " يرضه " مصدر بلفظ الفعل " تشكروا " ، والمعنى " يرض الشكر لكم ، ومثال الصمير المنفصل قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٢) ، والصمير " هو يعود على (العدل) المقدر هي " اعدلوا " .

(هـ) سياق الكلام الدال على المصدر والمصدر له نحو قوله تعالى في الميراث : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾^(٣) ، فالضمير في " أبويه " يعود على مورث المفهوم من السياق ، ومن هذا أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا فِي لَيْلَةِ سَدْرٍ ﴾ ، فالهاء هنا مقصود بها القران ، والدال على هذا لفظ الإنزال وذكر لسه القدر .

٣ - التقدم الحكمي - وهو أن يكون المصدر متأخراً لفظاً ومعنى وليس هناك ما يقتضي تقدمه إلا أن يعود عنه ضمير العائب المتقدم ، ومثال هذا صمير شأن ، والضمير المفسر بالتمييز مع رب ونعم وبش^(٥)

ونحن بهذا التفصيل نترك أثر إبهام ضمير العائب في طلبه لمفسر يزيل بهمه وعموصه وهذا مفسر أو لمرجع تتعدد صوره في لحنه كما ريب في شرح الرصی ، ويمكن أن تلخص هذه الصور بطريقة أخرى فيقول : إن ضمير عائب من حيث وجود ما يفسره ثلاثة أنواع .

فهما أن يعود إلى مذكور في الكلام قبله - كما في التقدم اللفظي - أو بعده - كما في معظم أمثلة المصمير المعنوي - وإما أن يعود إلى معلوم من السياق كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، وإما أن يكون مجهولاً ولا يعود إلى مذكور في كلام ولا إلى معلوم من لسباق فيحتاج عندئذ إلى تفسير من نوع آخر وهو في هذه الحال إما أن يفسر بحملة ، وهذا مختص بضمير الشأن والقصة ومثاله قوله

١ - ضمير

٢ - ضمير

٣ - ضمير

٤ - ضمير

نظر شرح الرصی على بكافية ٤٠٤/٢

المبحث الثاني

أثر الإبهام في الوظائف النحوية والجملة

نستطيع أن نتناول هذه المسألة من خلال أثر الإبهام في المواضع التالية

أولاً - ضمير العائب :

يعد ضمير العائب من أهم المواضع التي يتضح فيها حاجة المنهم إلى إصحاح وتفسير ، وقد يكون خير بيان لهذا قديماً ما نجده عند الرضي حيث يقول : إن ضمير العائب لا بد أن يكون له مصدر متقدم عليه ، وتقدم هذا المفسر ثلاثة أصرب ، ١ - التقدم اللفظي : وهو أن يذكر المفسر قبل الصمير ذكراً صريحاً كما هي : صرب ريد^(١) علامه - والضمير هنا يعود على متقدم لفظاً ورتبة - وكذلك في : تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنْتَ إِبراهيمَ رَبُّهُ ﴾^(٢) والضمير في هذا يعود على متقدم محض متأخر رتبة .

٢ - التقدم المعنوي : وهو ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه بل يكون هناك شيء آخر غير ذلك الصمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الصمير ، وهذا أنواع : (أ) معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة نحو : صرب علامه زيد

(ب) معنى الابتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو : في داره زيد

(ج) معنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني كما في : كسوت ثوبه ريداً ، و لصمير في هذه المواضع الثلاثة يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة .

تعالى ﴿قَدْ هَوَّاهُ اللَّهُ أَحَدًا﴾^(١) وقوله تعالى أيضاً : ﴿فَبَدَأَ فِي شَاخِصَةٍ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢) وما أن يصير بمفرد وهذا حاصل بالإصمار في نعم وبئس و... نحو نعم رجلاً على وزنه رجلاً^(٣) ، وقد قيل من هذا أيضاً يصمير مرفوع أبى صمير على مذهب صصريين نحو صبروني وأكرمك لاس ولصمير "لمجعل حسره مصراً له نحو قول المتنبي هو 'جداً حتى تصمير لغير أحبها' وحتى يكون بيوم لليوم سيد

ويستعمل في كثير من الأحيان دلالة مهمة لورود الصمير لمجهول في معظم مواضع هذه الصورة من معوص وإيهام وهذا أمر يدل بوضوح على بـ بمعنى في محيء النمط والتركيب شكل معين ويتمثل هذا السبب في أن إيهام نفسه يكون منصوباً لدلالة على معنى التمجيد والتعظيم يقول لرسى موضعاً عند ... يحمل لهم على محالمة مقتضى وصفه (ي صمير لشأن) يتحسر معسره عنه قصد بتمجيد وتعظيمه في ذكر ذلك المصير بأى بدكر أو أولاً شيئاً منها حتى ينشوق نفس السامع إلى العثور على لمرده ثم يصبروه فيكون وقع في نفس وأيضاً يكون ذلك المصير مذكوراً مرسياً بالإحمال أولاً ، والمصير ثانياً فيكون أكد^(٤)

ثانياً - جملة المدح والذم

لقد تحدثنا من قبل باختصار في أكثر من موضع عن جعلتى المدح والذم واشرب إلى وجود منصوب فيهم يعرب عائداً تمييزاً ، كما أشرب أيضاً إلى الأخزاء

(١) سورة الإخلاص الآية ١ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ١٧ .

(٣) انظر لأعراب و تركيب بين الشكل ونسبه ٢ ، ١٣ .

(٤) انظر لأشبهه وسطائر ٢٧٧ ، ٢٢٠ .

(٥) انظر صمير لايس جى ، بضمير بكسر صماء حيوصى (د) لشكر شفاعته بمامه بـ

١٩٨٨م) ٢/٢٦١ وشرح ديوان المتنبي ، وصمير عبيد الرحمن انيرفوقى (دار لكتبة لمرى - بيروت

١٩٨٨م) ٢/٩٧ ومعنى البيت أن التحظ له فقه في كل شيء حتى في التمنائين : فخرى العبد

تفاضلاته فصيح رحد هما وتنقسم الأخرى وكذلك ترى اليوم يهود اليوم وكلاهما سوء شعس

(٦) شرح الرصنى على مكافئة ٢/٤٠٦

نى تكون منها هاتان الجملتان . وأما في هذا الموضع فنحن نريد أن نبين أن إيهام يعد معنى أو غرضاً أساسياً مؤثراً في هاتين الجملتين ، بل إنه يسرى على كل الجمل التى تشبههما ، وهذا يعنى أن الجمل التى ستحدث عنها هنا هي جملة كل من : حيد ، نعم وبئس وما الحق بهما ، وكذلك الجمل التى معناها قريب من معنى المدح خاصة .

فأما فيما يتصل بنعم وبئس فإن الإيهام يؤثر على حمسهما في أكثر من موضع : فمن ذلك تأثيره على رتبة المخصوص بالمدح أو الذم . ولكى نوضح هذا نشير إلى أن نعمى نعم وبئس صورتين أساسيتين أولاهما إلى فيها الفعل سمان مرفوعان نحو : نعم الرجل محمد^(١) ، والثانية إلى فيها الفعل اسم تكرة منصوب وسم آخر مرفوع ، نحو بئس رجلاً على ، وهناك صورة ثالثة غير أنها قليلة الاستعمال ، وهى بتقديم المخصوص بالمدح أو الذم نحو : زيد نعم الرجل .

وبناء على هذا فنحن نلاحظ أن المخصوص فى صورتين الأولىين (محمد ونى) يأتي متأخراً ، وهذا التأخر واضح بالمقارنة بين هاتين الصورتين والصورة الثالثة ، أو بالنظر إلى أن المعنى الأصلي لنحو : نعم الرجل محمد - مثلاً - هو : محمد رجل جيد أو مهذوب ، والذى نود أن نلفت النظر إليه هنا هو تعليق هذا متأخر وتصيره بأنه أوقع فى النفوس لحصول التفسير به بعد الإيهام^(٢)

ومن تأثير الإيهام فى هذا الموضع أيضاً ما يلحظ فى الصورة لثانية السابقة (بئس رجلاً على) من أن الفاعل يقع فيها صميراً مبهماً ولذا نحى بعده تكرة عرب تمييزاً لهذا الصمير ، وهذا الصمير يلزم الإفراد والتذكير فى أغلب ، وهم ما يستدعى ذلك أن نقصد من هذا الصمير أصلاً لإيهام لتعظيم المعنى ولأنسب لهذا هو لصمير المفرد لأنه شد بهاماً من غيره^(٣) ومن شواهد هذا

لاستعمال قول بعض الطائيين

قد يكتفى فى هذه الصورة بالاسم الأول وهو المدح . وهذا هو الاستعمال لقرى العبد انظر تلامه لإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ١٠٣ ، ١٠٤ .

٢ انظر شرح لرسى ٢٤٣/٤ - ٢٤٧

٣ انظر المسبق ٢٤٧/٤ - ٢٤٨

نعم امرأ أوس إذا أرمته عرت^(١) ويتم للمعروف ذو كان عود^(٢)

ومثل هذا أيضاً - وإن كان لمخصوص بالمدح فيه محذوف - فبأنه تعبر
﴿بني لمظالمين بدلاً﴾^(٣) ففاعل "بئس" هنا مصغر مفسر بـ "بئس" بدلاً
والتقدير: بئس البديل هو ودريته^(٤)

وأما فعلية الإبهام في جملة "حبداً بحر حذر عمرو فتصبح
موصعين كذلك" فهو إما يعمل في ماخر لمخصوص بالمدح أيضاً وهو عمرو
في أمثال السابق - واستعمال اسم الإشارة لمبهم (وقد ذكرنا أن الأرجح فيه أنه
فاعل) بعد حلع معنى الإشارة منه ولزوم إفراده، ثم معنى لمخصوص بالمدح
متأخر بعد ذلك كما هو الحال مع (نعم وبئس)؛ يقول ابن الحاجب في هذا
"بما كان فاعل (حبداً) اسم الإشارة دون غيره، لأن القرض إبهام الماعل ليس
بالمخصوص على سبيل التأكيد والتعظيم... هم يحدوا أمته من "ذا" لإبهامها
وبما فيها من الاختصار"

وأما لموضع الثبني الذي يظهر فيه أثر الإبهام مع "حبداً" فهو أنه يجد في
حملتها الجمع بين الماعل للظاهر والتمييز من غير خلاف نحو: حبداً رجلاً ريد،
وبأنه لأن فاعل "ر" اسم الإشارة، رعه أنه اسم ضاهر فيه مبهم غير كـ
حال، وهذا الإبهام يسمح له بحوز تمييزه، ويظهر أثر الإبهام وصحاً هنا حينما
تُقارن هذه الجملة بجملة "نعم وبئس من هذه الناحية" فقد وقع لخلاف في إجابة
لجمع بين فاعليها الظاهر والتمييز ولم يتفق عليه، وذلك لوضوح لمدح وعدم
حاجته لذلك^(٥)

(١) انظر شواهد التصحيح والتصحيح لابن مالك ١٦٧

(٢) سورة لكمة: الآية ٥٠

(٣) انظر: إملاء ما من به ترجم ١٠٤/٢، ١٨٤/١

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن العاص، تحقيق الدكتور محمد صالح عار، دار

عمان بالأزهر ودار العين ببيروت - ١٩٨٩م (٨٨/٢)

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٨١/٢ وجمع نهواع ٣٥/٥

وأما الحمل التي تشبه جملتي (نعم وبئس) في المعنى وتأثير الإبهام فيها،
فهي في نظرتنا ثلاثة أنواع

النوع الأول: جمل لا فعل لتي الحسب الجحد صادق نعم وبئس مما كـ
لأنه مصوغاً على وزن (فعل) للدلالة على معنى المدح أو الذم^(١)، وذلك مثل
حسن و سوء و كثر هي لأبواب ثمانية قوله تعالى ﴿وَحَسْبُ رَبِّهِ
فِيكَ﴾^(٢)، وقوله ﴿حَالِسِينَ فِيهَا حَسَّتْ مُسْتَقَرًّا وَمَقَامًا﴾^(٣)، وقوله: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِقَوْمٍ
كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُمُرٍ﴾^(٤) وقوله تعالى أيضاً: ﴿ثُمَّ سَاءَ مَثَلًا لِقَوْمٍ
كَذَّبُوا﴾^(٥)، وكذلك قوله - عز من قائل -: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٦)

فهذه الحمل كلها تدل على المدح والدم بوضوح ولإبهام أثر فيها، وذلك لأن
لأفعال التي بدئت بها نقلت^(٧) لإنشاء هذين المعنيين وترتيب على هذا حاجتها
لتوصيحيهما، وهو ما تم من خلال التمييز لرافع لإبهام نسبة العلاقة بين الفعل
والماعل، ومن هذا المنطلق جاءت الجملة هنا على نمط الصورة الثنائية لجملة "نعم
وبئس" المشتملة على تمييز منصوب، نعتي بذلك صورة (نعم رجلاً محمداً)، وهذا
نمط ورد تام الانصاف في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِقَوْمٍ كَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا﴾ حيث التشبيه هنا تام في وجود عناصر الجملة وترتيبها، وأما في الآيات
الأخرى التي ذكرناها، فالتشابه مع نمط هذه الصورة فيه قدر من الاختلاف يتمثل
في وجود الفاعل - طاهر كما في "أولئك"، أو مضمراً كما هي الأمثلة الأخرى -
ووجود التمييز كذلك، مع عدم وجود لمخصوص بالمدح أو لذنم على الطريقة التي
ورد بها مع صورة نعم وبئس

انظر: شرح الرصافي ٢٥٥/٤

١ سورة النساء الآية ٦٩

٢ سورة الفرقان الآية ٢٦

٣ سورة الأعراف الآية ٢٧

٤ سورة الأعراف الآية ٢٧

٥ سورة الأعراف الآية ٢٧

٦ سورة الأعراف الآية ٢٧

٧ انظر: كلام العكبري في غريب حسد قريباً في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ بِهِ فَعَدُوًّا

لَكَ﴾ (النساء ٢٨) إملاء ما من به ترجم ١٨٠/١ وانظر أيضاً: معاني القرآن للقرطبي ٣٦٧/١

٨ (تحقيق أحمد يوسف بحاني ومحمد علي البخاري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠م)

وأما النوع الثاني، مما يشبه حملى نعم ونس فهو يشمل الجمل السماعية التى تدل على مدح وتعجب نحو - لله دره فارساً ، وحسبك به حافظاً ، وويحه رجلاً ، يقول ميبويه موصحاً ما فى مثل هذا من إبهام مصحوب بالتفسير : « ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت " ويحه " فقد تعجبت وأبهمت ، من أى أمور الرجل تعجب وأى الأنوع تعجبت منه . فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد احتصت ولم تبهم ، وبنت فى أى نوع هو » ^(١) - ويقول أيضاً : « وحسبك به رجلاً مثل (نعم رجلاً) فى العمل وفى المعنى ؛ وذلك لأبهما شاء فى استيجابهما المرلة الرفيعة »

وما لبوع الثالث : فهو حاص بحمة " كفى " التى تدل على مبالغة فى صفة أو ذات نحو قوله تعالى : ﴿ فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وكفى بالله كيلاً ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وكفى بهنم معيراً ﴾ ^(٤) ، والذي جعلنا تعد هذا الاستعمال مشابهاً للجمل الأصلية للمدح والذم أمراً ؛ مما أن طريقة تركيبه تشبه تركيب جملتى (نعم ونس) خاصة التركيب المشتمل على منصوب ، وثانى : هو أن المبالغة قريبة من معنى المدح والذم ، ومن لو صح أن هذه المبالغة تكون فى هذين المعنيين ، كما أسأ نود أن نشير أيضاً إلى أن هذا الاستعمال ورد كثيراً فى القرآن الكريم ، وقد تحدثنا عنه من قبل وذكرنا أن السادة رححوا أن يكون المنصوب فيه تمبراً لكونه أكثر مناسبة للمعنى .

ستطيع من خلال هذا التحليل إذن ، أن تلخص أهم اثار الإبهام فى جمل المدح والذم وما يشبهها - وهو فى محله تركيبى - فى أن معنى الإبهام متبوعاً بالتفسير بعده ، يعد غرضاً دلاليا مهماً له أثره فى تأكيد المعنى ، وهذا يؤدى إلى تأخير رتبة المحصوص بالمدح أو الذم كما اتضح مع " نعم " و " نس " و حسب وأنه فى سبيل أداء هذا المعنى يقتضى تركيب الجملة كثيراً وجود وظيفة حو

مكتاب ٢ : ٧٤

(٢) السابق ٢ : ٧٦

(٣) سورة يونس : الآية ٢٩

(٤) سورة الأحراب : الآية ٢

(٥) سورة النماء : الآية ٥٥ .

منصوبة هى التمييز غالباً - كما بين - وقد تكون هذه الوظيفة حالاً ، بناء على ما يستوحيه بعض المواضع أو بناء على توجيه بعض البحا . والأمر المهم أن هذه الوظيفة لها نصيب وافر فى التفسير وهى معنى الجملة عموماً .

ولعل من أهم النتائج التى يؤدى إليها العرض السابق أيضاً أننا من الممكن أن نرى أن تراكيب المدح والذم الأصلية رغم أبهاممكونة معطوبة ، فإنه يوجد فيها فى جانب ذلك قدر من المرونة والتنوع ؛ فأما المرونة فتتمثل فيما قيس من أفعال على (نعم ونس) مما يسمح بصيغة جمل مشابهة لجمعهما وقد ذكرنا مثله كثيرة لهذا ، وأما التنوع فيوجد فى النوعين الأخيرين من الجمل التى سرد

ثالثاً - التمييز :

لعلنا من خلال ما سبق - وخاصة عند الحديث عن تقسيم الإبهام وتحديد موصفه - أدركنا أن التمييز من أهم الوظائف النحوية المترتبة على الإبهام وأنه كسر الوظائف التفسيرية له - ونحن فى هذا الموضع سحاول أن نفصل بعض حوب التمييز التى تحتاج إلى إصاح ، ويتمثل هذا فى : تقسيمه وحالته الإعرابية وعلاقة بيته وبين الحال فى تفسير الإبهام .

تقسيمه :

فأما فيما يتصل بتقسيم التمييز فهناك تشابه واضح بين تقسيمنا للإبهام بتقسيم التمييز عاده ؛ فعن قد ذكرنا أن الإبهام قسمان : إبهام مفرد وإبهام مركب ، والتمييز ينقسم قسمين كذلك : تمييز ذات أو مفرد وتمييز نسبة أو جملة . عن هذا التشابه يرجع إلى العلاقة القوية بين هذين الطرفين ، وهذا ما ينصح فى تعريف ابن الحاجب للتمييز وتحديد قسميه حيث يقول : « التمييز ما يرفع لإبهام مستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة » ^(١)

شرح رضى ٢ : ٥٢

فأما تمييز الذات أو المفرد ، فيشمل نوعين كبيرين من أنواع أسماء الأبناء المفرد هما : الأعداد وكنائنها والمقادير وأشباهاها ، وقد عرفنا أن الأصل في تمييز هذه الأنواع نصب ولكنه يجوز في كثير من المواضع أن تأتي محذوفاً عن أو الإضافة .

وأما تمييز النسبة أو لحمه فهو ما يرفع إبهام نسبة من صرفير . وهذا المفهوم يمثل أحد التركيبين الأساسيين لما سميته بالإبهام المركب . وقد وصف تمييز النسبة هذا بأنه تمييز حملة لـ النسبة . مهمته ترتبط عموماً باسمه وتكون متعلقة بأحد طرفي الإسناد على الأقل إن لم تتعلق بالطرفين معاً ، ولكن صوب الذي ترفع . بناء على تفصيل ابن الحاجب والرضي ^(١) . أن يكتسب في وصف هذا تمييز بأنه نسبة لأن النسبة المهمة كما تكون في الجملة تكون عداً فيها يشبه الجملة والإضافة

فمن أمثلة هذا التمييز في الجملة : والتحويل يكون وضاعاً فيها غالباً . نحو طاب زيد نصياً . و تمييز هذا محمول عن ضاعل وقد فسر النسبة المهمة بـ الفعل والفاعل . وقد عسر هذا التمييز نسبة بينهما بين الفعل والمفعول فيكون محمولاً عن مفعول . و زيد نحو قوله تعالى ﴿ وَفُتِحَتْ لَأَرْضٍ عِزٌّ ﴾ . ويجب أن حسن زيد أدياً . وكذلك قد يفسر نسبة المهمة بين المبدأ والمحرر فيكون محمولاً عن المبتدأ نحو زيد أفضل منك عموماً ، ولكن أحياناً يكون تمييز النسبة في الجملة غير محمول أو - على الأقل - غير واضح التحويل ، ويشمل هذا غالباً التمييز الواقع بعد ما يشيد التعجب نحو : أكرم يزيد أبا ، وما أحسن محمد أحمأ ، وله در على فارساً ، وحسبك عمرو ناصراً ، وكفى بالأدب جمالاً ^(٢)

وأما تمييز النسبة فيما يشبه الجملة فمن أمثلته - ويكون غالباً هي لصفة لمسبوبة إلى معمولها - نحو زيد متفقني شحماً ، وعمرو طيب أبا . وقد حمل

(١) انظر لأبصار في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق د . موسى بن أبي السلي (بغداد : مطبعة

العيسى - ١٩٨٣ م) ٣٥٠/١ وشرح لرضي ٢ ، ٦٢ ، ٦٤ .

(٢) سورة انفجر الآية ١٢ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢٩٧/١ ٢٩٩ .

لرضي من هذا نحو : لله در على فارساً ، لأن فيه معنى الفعل كالتصميم . ومثال تمييز النسبة في الإضافة نحو : عجبي طيبه أبا ^(١) . ونحن نرى أن نحو : هذا مالك ذهباً ، من الممكن أن يكون الأولى فيه أن يعد من تمييز النسبة في الإضافة كأمثال السابق . وقد يدفع الخلاف لوقع فيه عند النجاة بين كونه حالاً وكونه تمييز مفرد

وحكم تمييز النسبة النصب ونحوه غير المحمول منه يعنى ، ومثال ذلك : كرهت زيد من أب ، وحسبك عمرو من أحم ، والله در على من فارس ، ومن هذا قول الصاحب بن تكتز

يا سب ما أنت من سيد موطأ لبنت رجب درغ

ويهم في هذا لموضع يصح أن يبين نوع التمييز مع (نعم ويثنى) حصه . وبعد التمييز في نحو : ياله رجلاً ، ويالها قصة ويالك رجلاً ، وما أحسنها فعلة ، وله دره رجلاً حادى .

فما فيما يتعلق بالتمييز مع تمييز كما في هذه الأمثلة فالرضي محققاً يرد أنه يكون عن مفرد م . المصير على بهامه ثم يعرف المقصود منه وما عرف بالمقصود منه برفع في ساقه أو بالحطاب لشخص معين فالمصير عند يكون عن نسبة . و زيد نحو نصيت زيد فيه دره رجلاً ونحو قاتلت به شاعر

وأما التمييز مع هم . يثنى كما في نحو نعم رجلاً يد . ففي هذه المسألة ، الأول للرضي ويرى أنه تمييز مفرد عن التمييز المهم فيهما كما في هذا مثال ^(٢) ، والرأى الثاني لبعض النحاة - كابن هشام - ويرون أن التمييز في هذا الموضع تمييز جملة أو نسبة شبيهة بالمنقول عن الفاعل ^(٣) . ونحن نرى أن هذين بين كليهما صحيحان ، وإن كنا نميل إلى الأحد بالرأى الثاني ، وخاصة أننا إذ

نظر : لأبصار في شرح المفصل ١ / ٣٥ وشرح لرضي ٢ / ٦٤

نظر : حاشية يس على شرح التصريح ١ / ٣٩٦ وشرح الأشموني ٢ / ١٧١ ، ٢٠٣

نظر : المفصليات للمفصل الصبي ٣٢٢ ، ٣٢٣ وحرارة الأدب ٦ / ٩٥ ، ٩٦ وشرح التصريح ١ / ٣٩٩

نظر : شرح لرضي ٢ / ٥٩ - ٦١ وجمع النوامع ٤ / ٦٩

نظر : السابق ٢ / ٦٠ - ٦١ .

نظر : شرح التصريح ١ / ٣٩٩ وجمع النوامع ٤ / ٦٨ ، ٦٩ .

نظرنا إلى الجملة سجد أن النسبة في الحقيقة بين الفعل والمخصوص بالمدح أو الذم الذي هو المقصود من هذه الجملة . ويهدأ الاعتبار ، فإذا قيس هذا الكريم على المواضع التي يأتي فيها تمييز مع الأفعال الأخرى التي تدل على المدح و الذم وما يشبههما ، فسجد أن التمييز في معظمها تمييز نسبة أو جملة ، وهذا يؤكد ما قلناه من قبل من أن الإبهام فيها تركيبى في مجمله .

ب - حالة التمييز الإعرابية

من المسائل المهمة المتصلة بأثر التمييز في تفسير الإبهام أنه بالرغم من أن أعرب أحوال هذا التمييز أن يكون منصوباً ، فإنه - كما مر - يأتي محروراً بمن أو بالإضافة كثيراً في مواضع معينة ، و لجر بمن يأتي مع تمييز الممرد والنسبة ، ولجر بالإضافة خاص بتمييز الممرد ، وهذا يعني أن الاسم المحرور يأخذ هاتين الطريقتين يسهم بنصيب غير قليل في تمييز نوعي الإبهام المذكورين هنا إلى جانب الاسم المنصوب . وفي هذا السياق نشير إلى أن إحدى الدراسات اتحدت من التبادل في هذا الموضع بين النصب والجر دليلاً على التقارب الشديد بين هاتين الحالتين .^(١) وعلى أي أحوال فالذي يعسبنا من ذلك هنا أن النصب والجر شكلان مختلفان لمعنى نحوي واحد هو تفسير إبهام سابق لذات أو نسبة ، وأن رفع الإبهام كما يحدث بالنصب يتم أيضاً بالجر بالإضافة أو بمن^(٢) ، ويؤكد هذا جوار التبادل بين هذه الحالات الثلاث في أكثر من موضع كما ذكرنا .

وإذا كان الجر بمن - كما يبدو - له مواضع كثيرة يستعمل فيها ، فهذا لا يقل من أهمية الإضافة في هذا الشأن لأن ثمة موضعاً مهماً تستعمل فيه وحده دون النصب والجر بمن ، ويتمثل هذا الموضع في تمييز بعض الأعداد كما في : ثلاثة كتب وألف رجل . ومما يتصل بهذا أن النظر إلى التمييز في نحو : هذا ، حالة جديدة ، يؤدي إلى فهم هذه المسألة بصورة أكثر وضوحاً ويؤكد أثر الإضافة المهم ، والذي نريد أن نبينه في هذا الصدد ، أن من مواضع تمييز الممرد التي

ذكرها النحاة التمييز الذي يعد أصلاً لمميّره ، ويعرف بأنه يصح إطلاقه على هذا

(١) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٢٥٦ - ٣٦٦ .

(٢) انظر - العوالم المائة النحوية ٢٠٨

التمييز وذلك نحو - هذا حاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساحاً ، وثوبٌ خزاً ، وسوارٌ ذهباً ، فمثل هذا التركيب أحيى في الاسم الأخير منه ثلاثة أوجه هي :

النصب و لإضافة والإتباع : فأما النصب فالصحيح أنه على جمعه تمييزاً لما في الاسم السابق عليه من إبهام واحتمال الأنواع المختلفة ، وقد قيل أيضاً إن النصب فيه على الحالية ، وهذا في نظرنا لا يجوز لأنه مسبوق بكرة فينبغي أن نُقيّد الحالية - إن أحيوت - بكون الميهم هنا معرفة^(١) . وأما الإضافة فهي الوجه المرحح على الوجهين الآخرين عند النحاة ، بل هي - وهذا ما نود أن نبينه هنا - مرحلة أيضاً على التمييز على وجه الخصوص ، يقول الرصى في تعليل هذا « والحفض (أي على لإضافة) في هذا أكثر منه في لمقادير ، وذلك لأن المقدار ميهم محتاج إلى مميّز ، ونصب التمييز نص على كونه مميّراً وهو لأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه علم بالإضافة ، فهو في غير المقدار أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن لحمة مع الجر أكثر لسقوط التنوين والتونين بالإضافة »^(٢) . ولعل قول الرصى " إن نصب التمييز نص على كونه مميّراً " - وهو يرتبط بقوة بما كان إبهامه أكثر - لعل هذا يفسر لنا قلة استعمال الإضافة والجر بمن في تمييز بالمقارنة بالنصب ، على الرغم من أهمية أثرهما وفاعليتهما سي أشرنا إليها .

بقى إذن أن نذكر أن الإتباع في مثل هذا الموضع السابق - وقد ذكرنا ذلك من قبل - إنما يكون على تأويل الاسم الجامد بالمشتق وجعله بعتاً ، والتقدير على هذا في المثال الأول ، خاتم معمول من حديد . ونرى أن هذا التأويل للإتباع يجعده مقبولاً . ومع هذا نود أن نشير أخيراً إلى أن الاستعمال القرآني لهذا الاسم المميّز ورد محروراً بمن إلى جانب جر بالإضافة التي ربما تكون أقل من الجر بمن فمثال الجر بها قوله تعالى ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^(٤) . ومثال الإضافة - وفيه أيضاً الجر بمن - قوله

(١) انظر - لكتاب ١١٨/٢ وحاشية بمن ٢٩٦/١ .

(٢) شرح الرصى على لكافية ٥٧/٢ وانظر - جمع الهو مع ٦٥/٤ ، ٦٦ وحاشية بمن ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ .

(٣) ورد هذا في أكثر من موضع ، ومن ذلك سورة النجم الآية ١٢ وسورة الحج الآية ٢٢ .

(٤) سورة الرخره الآية ٥٣

تعالى : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُمْي حُصْرٍ وَإِسْتَرْقَوْا وَأَسْأَرُوا مِنْ قِصَّةٍ﴾^(١) .

جـ العلاقة بين التمييز والحال في تفسير الإبهام :

أشربا من قبل إلى أن الإبهام كما يتطلب التمييز فيه يقتضى لحال كذلك وكلاهما معاً - بصفة عامة - في الغالب منصوبان ، وقد عرفنا أن الحال كتمييز النسبة ، كلاهما ناتج عن الإبهام التركيبي ، ونحن في عنى عن أن يقول إن هذا يدل على التقارب الشديد بين هاتين الوظيفتين ، لأن ذلك من الأمور الواضحة التي تؤكدنا لأمثلة العديدة المتداخلة بينهما والتي مروت في مواضع مختلفة . ولكن لذي نريد أن نؤكد عليه هنا ، أن نبين لصرق بين دلالتى لإبهام السابق لكل منهما حتى يساعدنا هذا أكثر على محاولة المصل بينهما خاصة في الموضع التي يحدث فيها لبس .

ولكن نوضح ذلك تنبيه - كما ذكر لحة وأشرب من قبل - إلى أن لبحر مفسرة لإبهام ، لتهيئات ، وهذه من شأنها غالباً أن تكون أموراً متغيرة ، و بمصنوع بالهيئة هنا الصورة المحسوسة كما هي : ذهب محمد كسلان ، أو لصورة المعنوية كما هي : تكلم على صادقاً ، أما لتمييز فهو يفسر إبهاماً متاصلاً هي ذات أو نسبة^(٢) ، وعلى هذا فالإبهام إذا كان للهيئة فالمتمتع حال ، وإذا كان للذات أو النسبة - بهذا المفهوم - فالمتمتع تمييز .

ولعل من أوضح الأمثلة على هذا قوله تعالى : ﴿فَاللَّهُ حَيْرٌ حَافِظٌ﴾^(٣) محافطاً - رغم أنه مشتق - الأقوى والأشهر في إعرابه أنه تمييز ؛ وذلك لأن الإبهام الذي تفسره هذه الكلمة المنصوبة هنا إبهام نسبة لا هيئة ، يؤكد هذا ثلاثة أدلة الأولى : أن تركيب هذا المثال يشبه التراكيب التالية المشتتة علي إبهام نسبة وتمييز . (هو حيرهم رجلاً - لله دره فارساً - هو أشجع الناس رجلاً)^(٤) . والدليل - - - - -

(١) سورة يوسف : الآية ٦٤
(٢) سورة يوسف : الآية ٦٤
(٣) سورة يوسف : الآية ٦٤
(٤) انظر : لكشاف برمخشري ١٨٥/٢ ، وشرح الرضوي ٧٣/٢

التمييز - فقد قرأ الأعمش - خير حافط - على الإصاعة ، كما يجوز أن تقدر في عسر المرأة : حير من حافط وحير حافط^(١) . و لدليل ثالث : أن إعراب هذه الكلمة حالا - كما أجاز الرمخشري وغيره - ليس محيد لما فيه من تقدر حيرته بهذه الحال ، ولذا أنكر هذا أبو حيان^(٢)

وبناء على ما ذكرناه من اختلاف نوع الإبهام قبل الحال والتمييز فيل إن اسم الإشارة والضمير غير مجهول ، لذات لا يفسرهما التمييز ، لأن إبهامهما أقل من إبهام غيرهما من المبهات الأخرى كالمقادير مثلاً^(٣) ، ولهذا ، أنكر كثير من النحاة على الرمخشري جعل لضمير في قوله تعالى : ﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم﴾^(٤) - مبهماً مفسراً بـ " عارضاً " على التمييز أو الحال^(٥) ؛ وذلك لأن الحال لا تفسر إبهام ، لذات - على افتراض أنها مبهمة هنا - كما أن الضمير المبهم لا يفسر بغير الاسم مع و نس و رب عداً كما أشرب وليس من موضعه مثل هذا . والصواب الذي يراه هؤلاء النحاة أن " عارضاً " حال من الضمير قبله (هاء) ، على جعله عائداً على (العذب) المفهوم من اسم الموصول (ما) هي قوله تعالى قبل هذا : ﴿فَأَتَيْنَا بِمَا كُنتُمْ تَعِدُونَ﴾^(٦) . وترتباً على ما سبق أيضاً فقد أنكر ابن الحاحب أن تكون " مثلاً " تمييزاً لاسم لإشارة هي قوله تعالى : ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾^(٧) ، ولعل هذا يؤكد لنا ما سبق من ترجيح كونها حالاً^(٨)

وإذن ، من خلال هذا نتأكد من أن تحديد نوع دلالة الإبهام السابق على الاسم المنصوب خاصة لها أثر كبير في المصل بين موقعي الحال والتمييز . وهذا الأثر

(١) انظر شرح الرضوي ٧٣/٢

(٢) انظر : روح المعاني للألويسي ، صبيطة وصبيحة على عبدالبازي عطية (دار الكتب العلمية بيروت . ط ١ - ١٩٩٤ م) ١٣/٧ ، وملاء ما من به الرحمن ٥٥/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٠/٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الحاحب ٦٦٤/٢ ، ٦٦٥ .

(٤) انظر : أحكام الآية ٢٤

(٥) انظر : الكشف ٣٠٧/٤

(٦) سورة الاحقاف : الآية ٢٢ وصر لبحر المحيط ٦٤/٨ والأشياء ونظائر ٢٠١/٨ - ٢٠٦ .

(٧) سورة بقره : الآية ٢٦

(٨) انظر : أمالي ابن الحاحب ٦٦٤/٢ ، وراجع لحديث عن التمييز في المعنى الأول للمصل لثاني

يبرز بوصوح عند بعدر الوصول إلى ذلك المصل عن طريق قرية الصيغة التي حلت أثرها من قبل .

رابعاً - الظرف :

ستطيع أن تتبين أثر الإبهام في الظرف عن طريق عرض هاتين المسألتين

١ ربط معظم النحاة بين إبهام الدلالة والنصب على ظرفية المكان خاصة ربطاً واضحاً ، حيث اشترطوا فيما ينصب على أنه ظرف مكان أن يكون مبهماً ، وعملوا هذا بأن دلالة الفعل على المكان دلالة محدودة لأنها عقلية لا لفظية ، أو بعبارة أخرى لأنها دلالة التزام ، أي أنها دلالة لا تؤخذ من اللفظ بل تستنبط من حيث إن كل فعل يقتضى - عقلاً - أن يكون له مكان . وهذا على عكس دلالة الفعل على الزمان ، حيث إنها دلالة لفظية أو دلالة تضمن لأن الفعل يدل عليه بلفظه والزمان أحد مدلوليه^(١) ، ولهذا لم يشترط النحاة فيما ينصب على أنه ظرف زمان أن يكون مبهماً - كما رأوا في ظرف المكان - بل المبهم والمختص منه في هذا سواء^(٢) ، يقول الرصى موضعاً هذا : « واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة الثلاثة ، مدلوله ، فطرده النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان ، فما لم يكن لفظاً ، لفعل دالا على شيء منه ، بل دلالة عليه عقلية لا لفظية ، لأن كل فعل لابد له من مكان ، نصب من المكان ما شأنه الزمان الذي هو مدلول الفعل ، أي الأزمنة الثلاثة ، وهو غير المحصور منه والمعدود ، ووجه التشابه : التعير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة^(٣) » .

وبناء على هذا فالمتفق على نصبه على ظرفية المكان عند معظم النحاة أربعة أنواع : الأول - الظرف المبهم كامام ووراء ، والثاني - الظرف المعدود كمرسح وميلين ، وقد أشرنا إلى أن هذا مبهم أيضاً ، والثالث ، ما جرى مجرى المبهم باطراد ، وهو ما لا تختص ظرفيته بعامل نحو « هم قريباً منك وشرقاً المسجد »^(٤) ، خالف السهيلي النحاة في هذا ، حيث رأى أن الفعل لا يدل بلفظه على الزمن ، ومن فلا أثر للإبهام عنه في نصب ظرف المكان لانماقه مع ظرف زمان في عدم دلالة الفعل عليه . انظر نتائج بصر ٣٩٢ ، ٦٦

(٣) انظر شرح المفصل ٤٣/٣ وهم الهوامع ١٣٧/٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشويعي ٣٩٩/١ ، ٢٤٠

(٣) شرح الرصى ٤٩١/١

وهو قرب الدار ، والرابع : ظرف المكان ، المتمق مع عامله في الاشتقاق نحو : حسنت مجلس على^(١) ، وهذا النوع متمق على ظرفيته وبصيه رغم أن المشهور فيه به مختص^(٢) ، وذلك لقوة الدلالة على ظرفيته من جهتين : جهة الفعل الذي يدل على المكان التزاماً ، وجهة الظرف نفسه الذي يدل على المكان بصيغته^(٣) .

هذه الأنواع الأربعة - من وجهة نظر النحاة - يتعدى الفعل إليها بنصبه وتنصب على أنها ظروف مكان لأنها مبهمة أو شبيهة بالمهمة ، وأما ما سواها من أسماء الأماكن المختصة ، فالأصل فيها أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر لعدم إبهامها^(٤) نحو : حسنت في الدار وصليت في المسجد وذهبت إلى السوق . وأما ما سنعمل من هذا متعدياً إليه الفعل بنفسه وناصباً له ، وذلك كالأماكن المختصة مع لأفعال : دخل وسكن ونزل نحو : دخل الغرفة وسكن المنزل ونزل الحى - فيه يحصى ولا يقاس عليه ، وللنحاة في توجيهه آراء على النحو التالي .

(أ) أن يعرب المصوب مفعولاً به على الأصل وعلى اعتبار الفعل متعدياً ، وهذا هو رأى الأحفش ومن وافقه كالمبرد^(٥) .

(ب) أن يعرب المصوب مفعولاً به على المحاذ لا الأصل بعد التوسع بإسقاط لحافص ، ومن أخذ بهذا ، لرأى أبو على المارسي و بن مالك^(٦) .

(ج) أن يكون الاسم منصوباً على الظرفية تشبيهاً للمكان المختص بغير محص ، وعلى اعتبار الفعل لازماً الأصل فيه أن يتعدى بحرف الجر ولكن قد لحرف حذف في مثل هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، وهذا هو رأى سيبويه ولحمهور^(٧)

- ١ نظر همع الهوامع ١٥٠/٣ - ١٥١
- ٢ نظر معى لبيب ٥٧٦/٢ وحاشية يسي ٢٤١/١
- ٣ نظر حاشية نصيب ١٢٠/٢ ، ١٢١
- ٤ نظر كشف المشكل في النحو ٤٦٦/١
- ٥ نظر لمقصبه ٣٣٧/٤ - ٣٣٩
- ٦ انظر شرح السهيلي ٢٠٠/٣ ، ٢٠١ وحاشية النصيب ١٢٦/٢

(٧) انظر همع لهو مع ١٥٣/٢ وانكتاب ٣٥/١ ورتشاف الصرب (طبعة دارالماس) ٢٥٢/٢ ومن الحديث بالذكر أن هذه الآراء الثلاثة التي ذكرناها هنا يجعلها بعضهم أربعة ، انظر ، مجلة لجليس بتحقيق شرح بن عسل ١٩٧/٢ .

وأرى أن هذا الرأي الأخير يرجحه قوة استدلال بعض من أخذ به على كـ
نفس لا ريباً^(١) ، كما أن الرأي الأول مما يرجحه يسره سولهذا أتبعه الأستاذ عيسى
حسن^(٢) وأنه لا ينطبق عليه الشرط الدلالي للظرف انطباعاً كاملاً ، وبمعنى يذهب
صممه معنى (فى) باطراد^(٣) . وفى هذا دليل على شدة التقارب هنا بين وظيفتى
للمفعول به وظرف المكان .

وفى هذا الصدد يشير إلى أن هناك نوعاً آخر من ظروف المكان اختلف فى
توجيهه ونصبه وهذا يتمثل فى الظروف من مثل : ناحية ومكان وحنب ، وداحس
وحارج وجهة وظاهر وباطن ، ومثل ذلك : قابلته خارج الدار ، وودعته دحس
المطار . وفى هذه الظروف رأيان : الأول أنها من المصهم - وهذا ما تأخذ به - لأنها
تشبه فى الشياخ ، ولكن أصحاب هذا الرأي لم يتفقوا على نصبها ؛ فبعضهم لا
يصبه^(٤) ، وبعضهم يمتعه ويوجب حرها^(٥) والرأى الثانى أن هذه الظروف غير
مهمة ومن ثم فلا يحوز نصبها ، بل ينعى أن تحر بمى^(٦) ، والذى يميل لنحو إثبه
قوة جوار النصب إلى جانب الحر بالحرف ، لدلالة مثل هذا على الظرفية^(٧)
ولكثرته فى الاستعمال الحديث .

ولعلنا بعد الحديث عن ربط النحاة بين الإبهام والنصب على ظهيرة المكان
وبعد ذكر المواضع التى بدت متعارضة مع هذا المصهم ، لعلنا بعد هذا وذاك
ستطيع أن تقول - وإن كنا لا نكر أن أغلب ظروف المكان مهمة وأن الإبهام أصل
فى الظروف عامة - إلا لا ينبغى أن نربط بين الإبهام والنصب هنا بهذه الصورة

(١) انظر شرح الرصنى على الكافية ٤٩٢/١ ١٣٦/٤ ١٣٧

(٢) انظر النحو الواسع ٢٥٣/٢ -

(٣) مهم هذا الشرط من قول ابن مالك ،

الظرف وقت أو مكان صمماً (فى) باطراد كما أمكت أرمدا

(٤) انظر : جمع الهوامع ١٥١/٣ وحاشية الحصرى على ابن عميل ١٩٨/١

(٥) انظر - شرح الرصنى ٤٨٩/١ -

(٦) انظر حاشية الصبيان ١٢٩/٢ -

(٧) انظر النحو الواسع ٢٥٧/٢ -

شديدة لدرجة أن بعد هذا شرطاً^(١) لما ينصب على أنه ظرف مكان ؛ لأن هذا
لإبهام كما لم يكن سبباً ولا شرطاً فى نصب ظرف الزمان ، فهو كذلك فى ظرف
لمكان ، والذى ينصب لكلمة على هذا النحو هو دلالتها على الظرفية وحلوصها
بمعنى المعنى المتمثل فى نصبها معنى " فى " باطراد أو لا .

ولعل الذى يؤكد هذا أنه لا يختلف فى نصب نحو : عندك وفوقه على
ظرفية ، وذلك لأنهما لا يخرجان وظيفياً - إلا فى حالة الجر - عن هذا المعنى ،
كما إذا نظرنا إلى " البيت " و " العرفة " فى نحو : سكنت البيت ودحت العرفة ،
فستجد أن هاتين الكلمتين سيقع فى توجيه نصبهما خلاف ، وما سبب هذا إلا
أنهما لا يحتلضان فى معنى الظرفية ، حيث إنهما من المعنى فى استعمالات أخرى
أن يقعا فى موقع المستند أو الحيز أو المفعول إلخ . ومعنى هذا أننا لا نرى
لإبهام أثراً واضحاً فى النصب على الظرفية عموماً .

٢ - الإضافة : وتفصيل الكلام فيها أننا أشرنا من قبل إلى أنها تعد من أهم
لطورق التى تكشف إبهام الظروف وتجمعها محتصة ، ويمكن القول بأنها أهم سعة
تركيبية تتميز بها الظروف وخاصة أن معظمها أو كثيراً منها إن لم يستعمل مضافاً
فهو - على الأقل - يكون صالحاً لذلك ، والظروف من حيث الإضافة لها حالتان
فأما أن تصاف إلى المصرد ، وبما أن تصاف إلى الجملة .

فأما من حيث الإضافة إلى المصرد ، فمعظم ظروف الرمان المبهمة - بما فى
ذلك المعدودة - يجوز أن تستعمل مضافة ، ومثال ذلك : سأقاتلك وقت الصلاة ، يوم
ثلاثاء ، وليلى الأربعاء والخميس - وأما ظروف المكان المبهمة - وهى تعثل معظم
ظروفه - فكلها تستعمل مضافة وإضافة تكاد تكون لها لازمة وهى أصل فيها ، ولا
تجرد عنها من ظروف المكان إلا المعدود وبعض الظروف الملحقه بالمبهمة فى
بعض الاستعمالات نحو : هم قريباً منك .

ولكى نزيد الأمر هذا وضوحاً وتفصيلاً ، نقول إن " قبلاً " و " بعداً " - وهما
من الظروف المشتركة بين الزمان والمكان - يزمان الإضافة لمضاً ومعنى فى أكثر

(١) انظر معنى الطيب ٥٧٦/٢

الاستعمال لبيان المقصود منهما ، ولهما في ذلك حالات أربع ، أولها - أن يصرح بالمضاف إليهما ويكونا معربين منصوبين نحو - جئت بعدك - وثانيها - أن يقطع عن الإضافة لمضاً ومعنى قصداً للابتهام فيكره ، ومثل هذا قول الشاعر

وبحن قتلنا الأمد أمد شئونة فما شربوا بعداً على لذة خمراً^(١)

وثالثها - أن يحذف المضاف إليه ويبقى لمظه فيعرباً من غير تنوين ، تنصراً للمحذوف ، ورابعها : أن يقطعاً عن المضاف إليهما لفظاً وينوى معناه فينبى على تضم وذلك نحو قوله تعالى : ﴿لَهُ الْأَمْرُ قَبْلَ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢) ، أى من قبل الحوادث أو العنة وبعدهما^(٣)

ولعلنا نلاحظ من ذلك أن هذين الطرفين لا يتفكان عن الإضافة بصورة ما في ثلاث من هذه الأحوال ، ولا شك أن الحالة الأولى - وهي الإضافة الصريحة - تمثل أغلب صور الاستعمال هنا . وإذا عرفنا أن الحالات الأربع السابقة بتقصيها تصدق على الجهات الست وما يشبهها من الظروف نحو - حلف وقدام وأسلم ودون^(٤) - أدركنا أهمية الإضافة في تخصيص ظروف المكان وخاصة أن هناك ظروف أخرى لا تستعمل إلا مضافة إضافة صريحة نحو : عند ولدَى ووسط وبين ، بل إن الكوفيين يرون - وهذا لا يخفى من المبالغة - أن ظرف المكان المبهم غير لمخصص لا يجوز نصبه على الظرفية لعدم إهادته وأنه لابد من تخصصه بالإضافة أو غيرها ، وعلى هذا فنحن : " قداماً " و " خلفاً " في مثل : قعدت قداماً لاجلماً ، ليسا من الظروف عندهم بل هما منصوبان على الحالية^(٥) .

وأما إضافة الظروف إلى الجملة ، فإنها تكاد تكون خاصة بظروف الزمان ، وهي من هذه الناحية نوعان : ظروف واجبة الإضافة إلى الحمل ، وظروف جائزة لإضافة إليها .

(١) انظر شرح الأشموني ٢/٢٦٩ وشرح شعور الذهب ١٠٥

(٢) سورة الروم الآية ٢

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ وجمع الهوامع ٣/١٩٢ .

(٤) انظر : جمع الهوامع مع ٣/١٩٤

(٥) انظر : السابق ٣/١٥٢ .

فأما الظروف الواجبة الإضافة إلى الجملة فهي : إذ وإذا وحيث ولما^(١) ، فإذا تصاف إلى حمة فعلية نحو قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ ابْتَدَتْ...﴾^(٢) ، أو سمعة نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ نَبَا فِي الْمَدِينَةِ﴾^(٣) ، وإذا تصاف إلى حمة فعلية نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا تَلَّى عَنْهُمْ آيَاتِنَا﴾^(٤) ، وهي جوار إضافة إلى الجملة لاسمية حالاه^(٥) . وأما " حيث " فهي ظرف المكان الوحيد الذي يضاف إلى بحمه ، وصاحبه إلى اسمية أكثر من لاسميه ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمِنْ قَوْلِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٦) . وأما " لما " فهي تصاف إلى حمة وتقتضى حمة أخرى نحو قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا سَجَاكُمْ إِلَى رَبِّ أَعْرِضْتُمْ﴾^(٧) . وأما الظروف الجائزة الإضافة إلى الحمل ، فيشترط فيها الإبهام ، وهذا يتحقق في ظروف زمان المبهمة غير المعدودة نحو : حين ووقت وزمان ويوم ، وإنما شرط الإبهام فيها لأن إضافتها تقاس على إضافة الظروف الأصلية في الإضافة إلى الجملة كيد ود^(٨) ، وإضافته في مثل هذه الظروف تكون إلى بحمل لاسمية وصعية على لسوء . فمثال الاسمية قوله تعالى : ﴿يَوْمَ هُمْ بَارُورُونَ﴾^(٩) ، ومثال الفعلية قول سابعه

على حين عانت المشيب على الصبا . وقلت إنما أصتح والشيب وازع^(١٠)

ويتعلق بالإضافة هنا أن هذه الظروف يحوز أن تبنى ، ويكون البناء - كما ذكرنا - راجعاً ، إذ كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بفعل مبني كما في البيت

انظر شرح الرصعي ٣/١٧١ ، ١٧٢ .

٢ سورة مريم : الآية ١٦ .

٣ سورة التوبة : الآية ٤٠ .

٤ سورة مائدة : الآية ٤٣ والأحصاف : الآية ٧ .

٥ انظر شرح الهنلي ٣/١٧٢ .

٦ انظر : لأشياء والظواهر ٣/١٩٤ .

سورة البقرة ١٤٩ ، ١٥٠ .

٨ سورة الإسراء : الآية ٦٧ .

٩ انظر : شرح التسهيل ٣/٢٥٤ .

سورة مائدة : الآية ١٦ .

١٠ انظر : جمع الهوامع ٣/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

لسابق ، ويكون مرحوحاً إذا كانت الحملة مصدرة باسم أو فعل معرف نحو هو به تعالى : ﴿ هذا يوم تنفع الصادقين صدقهم ﴾^(١) ، فقد قرأ نافع " يوم " بالبناء على المتح وقرأ الستة الباقيون بالرفع والإعراب^(٢) . وينبغي أن يكون من الظروف المهمة المضافة إلى الحملة أيضاً ما سدر أنه مصدق إلى نحو يرمئ وساعتئذ ، بالإضافة في الظاهر هنا إلى د . ولكنها في الحقيقة إلى حملة لمحدوفة المفهومة من لسابق^(٣) ، وقد ورد في نحو هذا جوار البناء أيضاً^(٤) .

ولى جانب ما سبق ، هناك ظروف أخرى يحوز أن تصاف إلى الجسم في بعض الاستعمالات ؛ ومن ذلك " بين " إذا لحقتها الألف أو (ما) وهي عندئذ ترم لإضافة إلى الحملة لاسمية أو الفعلية ، وكذلك " بعد " إذا كتبت بما^(٥) ، ومد ومد ، ولتتبع الحملة الاسمية أو الفعلية^(٦) .

ولعلنا بهذا التفصيل نكون قد عرّفنا أهمية الإضافة في إزالة إبهام الظروف وتخصيصها ، وما يترتب على هذا من تلازمها ومجيئها في صور متعددة ، وما ينتج عن ذلك من بقاء أحياناً

خامساً - التوابع :

تتصح العلاقة بين الإبهام و التوابع في مواضع محتملة أهمها مجيء تابع بعد اسم الإشارة عموماً في النداء وغيره ، وتبدو حاجة اسم الإشارة إلى هذا التابع الذي يرفع إبهامه ويكون - على حسب الاشتقاق والحمود - نعتاً أو عطف بيان ، نقول تبدو هذه الحاجة واضحة إذا قورن بالأسماء التي نعت ؛ فإن الأسماء من حيث نعتها قسمان : قسم لا ينع ، ومنه الضمير لأنه في الغالب من أعرف المعارف فلا

(١) سورة المائدة الآية ١١٩

(٢) انظر : لمبجعة في العرواءات ٢٥٠ وجمع الهوامع ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ وشرح لسهين ٢٥٢/٢ ٢٥٥

(٣) انظر : شرح الرصعي ١٧٧/٣ ١٧٨

(٤) انظر : أماني ابن لشجري ٦٨/١ وجمع الهوامع ٣٣٢/٣

(٥) انظر : جمع الهوامع ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ٢ ٢

(٦) انظر : السديق ٢٢٢/٣ ، ٢٢٢

حده لاصاحه وقسم نعت ومنه لعلم واسم الإشارة . غير أن العلم لا ينع به ، أما سم إشارة فيعبه

وهذا التابع الذي يأتي بعد اسم الإشارة لابد أن يكون مصحوب (أل) ، سواء كان سم حسن نحو : يت هذا الصرس ، أو صفة مشتقة نحو : قرأت لذلك الكتب^(٧) ، ويدخل في هذا النطاق أيضاً الموصول ذو (أل) كالأدى ولتى^(٨) . ونما حار أن يتبع اسم الإشارة بالصفة المشتقة رغم أنه يكثر في هذه الموضع الإبداع باسم لحسن^(٩) ؛ لأن الصفة المشتقة تجعل في هذا كالاسم^(١٠) وخاصة إذا تعلق بغير الماهيات دون بعض كما في : مررت بهذا الطريف ، بالإضافة إلى وجود سبب آخر لهذا يتمثل في أن إبهام ، لذات ليس متأسلاً في اسم الإشارة ، ومن ثم لم نشد حاجته إلى سم الحسن الذي يرفع مثل هذه النوع من إبهام .

ومثال لإتباع لاسم الإشارة في النداء . يا هذا الرجل ، وبها هذا الطريف . وحكم سم الإشارة هنا حكم (أي) في أنه اسم مبهم وصلة لنداء ما فيه " أل " الذي يصح تابعاً لأرم الذكر ما دام هو المقصود بالنداء ، ولكن يحوز أن يقال يا هذا ، ويكتفى باسم الإشارة إذا لم يكن وصلة لنداء غيره^(١١)

سادساً - الندبة والشرط :

يتمثل أثر الإبهام في الندبة والشرط فيما يلي :

- ١ - لا يحوز ندبة اسم الإشارة ولا الضمير ، لأنه لا يندب إلا بأشهر أسماء مدحوب وأعرفها لكي يعرفها السامعون فيتحقق الغرض من الندبة وهو الإعلام بحصه المصاب ، ولذا لا تندب النكرة أيضاً عند البصريين^(١٢) ، ولا يندب كذلك

انظر : شرح لشمس ٢٢٢ ٢٣٠ ، مقصد ٢٠١

٢ انظر : الكتاب ٨٠/٧

٣ انظر : حاشية الصان ٧٢/٣ وللمبهمات الثلاثة الضمير والإشارة والموصول ٢٤٢ ٢٤٣

انظر : شرح الرصعي ٢٧٧/١

انظر : المقاصب ٢٨٢/٤ ٢٨٣

انظر : شرح المعاصر لابن يعيش ٨ ٧

١٢ انظر : سديق ١٤ ١٥

لاسم الموصول العبدوء بأل اتمافاً . وأما غير ذلك من الأسماء لموصولة فيجب
بدلتها عند الكوفيين لأنها معارف بصلاتها ، ولكن البصريين أنكروا هذا لأنها وإن
كانت تخصص بالصفة فيها لاتحد من إبهام حيث بها تخصص بأحمر و
كرات^(١) ، وأحار بعضهم بدية الموصول إن كان مشهوراً بصلته نحو و من حمر
نثر رمرماه^(٢)

٢ - يسهم لإبهام في قيام لأدة بمعنى الشرط ، ويدل على هذا أن الأدوات
غير الحرفية التي تؤدي هذا المعنى مبهمة وذلك مثل من وما ، كما أن الطرفين
متى " و " أين " يستعملان اسمي شرط لإبهامهما ووقوعهما على كل زمان ومكان ،
وشاهد " متى " قول سحيم بن وثيل الرياحي^(٣) :

أَنَا إِنِّي خَلَا وَطَلَّاعٌ لَثَائِيَا مَتَى أَصَعَّ الْعِمَامَةُ تَقْرِفُونِي

ومثال أين - وتراء فيها م - للتوكيد - قوله تعالى ﴿ أَمَا تَكُونُ يَدْرِكُهُ
الْمَوْتُ ﴾^(٤) . ويؤكد أثر الإبهام في هذا أيضاً أن بعض ظروف لا يصح استعمالها
في الشرط إلا بعد تحقق شرط الإبهام فيها إذا كان فيها قدر من الإيضاح ، يقول
السيوطي : « باب لشرط مبناء على الإبهام وباب لإضافة مناه على التوصيح ،
ولهذا لما أريد دخول " إد " و " حيث " في باب الشرط لرمتهما " ما " لأنها لازمان
للإضافة ، والإضافة توضعهما فلا يصلحان للشرط حيثن ، فاشتراط " ما "
لتكفيهما عن الإضافة هيتهما ، فيصح دخولهما في الشرط حيثن^(٥) » .

(١) انظر - الإيضاح في مسائل الخلاف (نسخة ١٥) ٢٦٢/١ ، ٢٦٢ .

(٢) انظر - معجم الهجر مع ٦٧/٣ وحاشية المصباح ١٦٨/٢ .

(٣) انظر الأصمعيات ، أخبار الأصمعي تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف -
باهرة - ط ٥) ١٧ .

(٤) سورة نساء : الآية ٧٨ ونظر - شرح لمفصل ٥/٢ ١٠٦٠ .

(٥) لأشياء والبطائر ٢١٥/١ ونظر - شرح كتاب منبويه لسير في الجرم الأول ، تحقيق د. رمضان
عبد التواب و حريز (بنية المصرية العامة لكتاب - ١٩٨٦م ١٩٨٢) ١١١ .

الفصل الرابع

أثر معنى الجنس وغيره من المعاني المختلفة

المبحث الأول معنى الجنس

تعريف الجنس وتجديد قسميه.

مصطلح "الجنس" يشترك النحو في استعماله مع علمي المصطلح وأصول
فقه، وهو بالمصطلح أكثر التصاقاً، وعلى الرغم من وجود قدر من الاشتراك في
معنى "الجنس" بين هذه المجالات الثلاثة، فإن ثمة اختلافًا واضحًا يوحد في
مفهومه لدى كل منها. فعليه في المصطلح: «المقول على كثيرين محتتمين
الحقائق في جواب ما هو؟» (١). وهو في أصول الفقه: عبارة عن كلى مقول على
كثيرين محتتمين بالأغراض دون الحقائق (٢). وأما معناه في النحو - وهذا هو
نظري يعسا - فالمشهور عند النحاة أن اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أو
الماهية من حيث هي - وقد احتار ابن الحاجب أنه هو الموضوع «للماهية مع
وحدة لا بعينها» ويسمى فردًا مستثراً (٣)، أي أنه هو الموضوع للماهية مع مراعاة
نظر إلى فرد مطلق غير محدد من أفراد هذه الماهية، وبعبارة أخرى يقول إن
سم الجنس في رأي ابن الحاجب هو «ما علق على شيء لا بعينه» (٤). ومثال
نبت رجل وعلم «فباء على ما سبق، كل من هذين حال من أي دلالة أخرى غير
حقيقة «الرجل» وحقيقة «العلم». وهذه الحقيقة بالنسبة للرجل - مثلاً - هي
لدينا باعتبار الذكورة والإساسة.

كتاب مصطلحات النحو - د. سيف سبيح محمد عيسى الهندوي ٢٠٤/١ وانظر لإشارات وتشبيهات
لأمر سبيح مع شرح صبيح - د. الطوماني نعمي الدكتور سليمان ديب (دار المعارف بمصر ط ٢
١٩٥٣) ٢٢١

٢ - صبيح

٣ - صبيح

أيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٨ وانظر لشرح لرمي ٣/٢٧٩

وتستطيع أن يقول أن اسم الجنس بهذا المفهوم هو النكرة اسالة على الحقيقة أو الماهية ، فكلّ منهما في رأينا - يصدق على الآخر ، وعلى الرغم من أن النحاة أدركوا هذا ^(١) ، فإن بعض المتأخرين حاول أن يفرق بين اسم الجنس والنكرة من منطلق أن « اسم الجنس للحقيقة بلا قيد و لكمة لفرد اعتباراً ^(٢) » ، وأن كلاً من (رجل) و(أسد) يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ^(٣) .

والصواب - في نظرنا - في هذا الأمر أنه لا خلاف بين النكرة بهذا المفهوم (أي بمفهوم دلالتها على الماهية) واسم الجنس : حيث إن لمفهما ومدلولهما واحد وهو الحقيقة التي تصدق على كثيرين ، وأما من حيث إطلاق نكرة على اسم الجنس ، فهذا لأن النكرة تمثل فرداً مستشراً من أفراد هذه الحقيقة ، ولأن هذا أيضاً من باب تمييز النكرة من المعرفة في ذلك الشأن وتحديد درجة التعميم. ولعل هذا يدفعنا إلى أن نرجح تعريف ابن الحاجب لسابق ، وهو أن اسم الجنس " ما علق على شيء لا بعينه " بشرط أن يكون المقصود بهذا الشيء هو حقيقة الذات أو ماهيتها. وبناءً على هذا فينبغي أن نتنبه أيضاً إلى أن الوصف لمشتق يخرج عن نطاق اسم الجنس ، لأنه يدل على الصفة أو المعنى إلى جانب دلالة على الذات ^(٤) .

وأما فيما يختص بتقسيم اسم الجنس ، فهذا نرى أنه من الممكن أن يقسم على النحو التالي من خلال هذه الجواب الثلاثة : لدلالة ، والعدد ، والتعميم

١- فمن حيث دلالة ينقسم اسم الجنس إلى قسمين أساسيين : اسم جنس واسم معنى. فأما الأول فهو ما يقوم بتمسكه كمرس وشجر ، وأما الثاني فهو ما لا يقوم بنفسه ، ويقصد به المصدر وما يشبهه مما يدل على الحدث كأكّل وضرب وسواد ^(٥) . وفي هذا الصدد نشير إلى أن إحدى الدراسات فرقّت بين اسم الجنس

(١) انظر : حاشية لصبيان ١٢٥/١

(٢) في الأصل : والنكرة للفرد اعتباراً

(٣) حاشية لصبيان ١٢٦/١

(٤) انظر : لأشياء ولظننر ١٢٧/١

(٥) انظر : الأيضاح في شرح المفصل لأبي الحاجب ٦٨/١ ، وكتاب انظر المصنوعين لأسرار ، الملاحه و عوم حسان الإعجاز ، تأليف يحيى بن حمزة العلوي اليمني (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٠ م)

واسم العين وجعلت كلاً منهما قسمًا مستقلاً ولم تجعل أحدهما - وهو اسم العين - أحد قسمي الآخر كما فعلنا ، وذلك بناء على أن اسم الجنس في رأي هذه الدراسة هو الحقيقة التي تنتمي إليها أفراد ما ، وأما اسم العين عندها فهو الفرد المنتمي إلى هذه الحقيقة ^(١) ، ولعل الذي دفع هذه الدراسة إلى هذا أنها لم تدرك حقيقة العلاقة التي يساهم بها بين اسم الجنس والنكرة ، والتي تتمثل في أن الحقيقة أو الماهية التي يدل عليها اسم الجنس هي نفسها مدلول المفرد أو العين التي تدل عليها النكرة

٢ - ومن حيث العدد ينقسم اسم الجنس - في رأينا - إلى ثلاثة أقسام : مفرد واسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي. فأما المفرد فهو الواحد الذي له جمع بنظرية المعروفة للجمع نحو أسد وجبل ، وقد نقل الصان عن بعض المحققين أنه سمي هذا " أحاديًا " ^(٢) . وأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يدل على الماهية لا يشهد قلة أو كثرة ، ولا يمكن أن يكون له واحد من لفظه ولا معناه نحو : ماء وتراب وعس وحل .

وأما اسم الجنس الجمعي فهو ما اشتهر بأنه يدل على أكثر من اثنين و فرقه سه وبين واحده إما بالناء فيه - وهذا هو الغالب - نحو : تمر ونمرة ، وشجر وشجرة ، وكلم وكلمة ، وإما بالناء في الجمع نحو : كمأة وكمة ، وحياة وجيء ، وإما بالنسب في المفرد نحو : عرب وعربي وروم ورومي ^(٣) . وإنما عرّفناه بشهرته لدلاله على أكثر من اثنين لأن اسم الجنس الجمعي في الأصل " موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير - حنتين في نظرنا ص ^(٤) ، وعلى هذا يجوز أن يدل على المفرد والاثنين .

ويسعى أن نتنبه إلى أن اسم الجمع - كإبل وغنم - في نظر النحاة لا يدخل في هذه القسمة ؛ لأنه ليس من قبيل اسم الجنس ، وهو يختلف عن اسم الجنس

انظر : أثر أقسام الكلام في الجملة العربية ٢٠ - ٢٢ - ١٠٩ - ١٢٢

١ انظر : حاشية لصبيان ٢٥/١

٢ انظر : السابق ٢٥/١ وشرح التصريح ٢٤/١ - ٢٦ -

٣ شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢ .

الجمعي من جهات متعددة أهمها أن اسم الجمع موضوع لمعنى الجمع فقط ، أما اسم الجنس الجمعي فهو موضوع للماهية بصدقها على مشخصات محتملة (١) .

٢- وأما من حيث التعيين ، فيقسم اسم الجنس إلى ثلاثة أقسام : نكر ، ومعرف بآل الجنسية ، وعلم جنس .

فأما النكرة فهي اسم الجنس المطلق الشائع في أمته الذي لا يتقيد من حيث تعيين ، وذلك مثل : جمل ونجاح . وأما المعرف بآل الجنسية فهو اسم الجنس السابق متصلاً بآل الجنسية نحو " الإنسان " في قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ بَنِينَ صَعِيفًا ﴾ (٢) . وآل الجنسية هذه ثلاثة أنواع : فإما أن تكون لاستغراق الأهرار وتعرف بجوار أن يحصها كـ حقيقة كما في المثال السابق وكما في قوله تعالى : ﴿ بَنِي بَنِي سَارٍ مِثْلُ حُسْرٍ • أَلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣) . وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأهرار مبالغة في المدح أو الذم ، وتعرف بحواز أن يحلقها " كل محار نحو أنت لرحل علماً " أي أنت لكرم في هذه الصفة وإما أن تكون لتعريف لماهية وهي لتي لا يحصها " كل " لا حقيقة ولا محاراً نحو " الماء " في قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (٤) ، وكذلك " اللحم " في قولنا : ذكر اللحم فإنه مفيد (٥) .

وتعد " آل " الجنسية أحد نوعين أساسيين لآل المعرفة عامة ، والنوع الثاني المماثل لذلك هو (آل) المهدية .

وإذا كنا قد ذكرنا أن اسم الجنس النكرة يفيد معنى الجنس ، كما أن هذا المعنى يستفاد أيضاً من الاسم المعرف بآل الجنسية : فما المارق إذن بين هذين النوعين ؟

تتمثل إجابة هذا السؤال في أن النكرة تفيد أن الاسم بعض مجهول أو شائع من جملة ، أما المعرف بآل الجنسية ، فعلى الرغم من أنه يستفاد منه الشياخ أو بعصبة بقرية ، فإن المراد منه في الأصل الماهية مجردة ، يقول الرصى : " يصرق بين دى اللام والمجرد ، أن المجرود لأجل التكوين الذي فيه للتكثير ، يصد أن ذلك الاسم بعض من جملة ، فمعنى اشترت تمرًا ، ونقبت رجلاً - شيئاً من التمر وجماعة من الرجال ، بخلاف المعرف باللام (نحو : اشترت التمر ، ولميت الرجال) عن المراد به الماهية مجردة عن البعصية (أي الشياخ) ، لكن البعصية مستفادة من بقربة كالشراء واللقاء ، فكانك قلت : لعيت هذا الحنص واشترت هذا الجنس " (١) . وهذا المرق هو ما عبر عنه ابن هشام أيضاً بطريقة أخرى حين قال : " لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بميد حضورها في الذهن ، واسم الجنس النكرة يدل على مطبق الحقيقة ، لا باعتبار قيد " (٢) .

ومما يريد الحديث وصوحاً عن العلاقة بين المعرف بآل الجنسية والنكرة المفيدة لهذا المعنى - رغم ما ذكرناه من اختلاف بينهما - أن بعض الدراسات الحديثة ذكرت أن معنى الجنس يعد درجة متوسطة بين التعريف والتكثير ، وأن هذا المعنى في اللغة العربية لا يوجد له معنى مستقل يعبر عنه - كما في اللغة الإنجليزية مثلاً - بل إن التعبير عنه مقسم بين الاسم الذي فيه " آل " والاسم بحالي منها ، أي النكرة (٣) ، وقد يوجد في بعض الاستعمالات الأخرى (٤) . وربما يؤكد صواب هذا الرأي في إثبات تلك الدرجة المتوسطة من وجهة نظرنا - وخاصة مع " آل " - ما نجده لدى نحائنا من التردد في وصف تعريف مصحوب آل الجنسية بين كونه في النقط دون المعنى وكونه في النقط والمعنى معاً ، وما يترتب على هذا من جعل الجملة بعدم محتملة للوصفية والحالية (٥) .

(١) شرح الرصى ٢٣٩/٣

(٢) معنى لبيبي ٥١

(٣) انظر دراسات نقدية في النحو العربي ١٣٠ - ١٢٣

(٤) انظر : التطور النحوي لغة العربية لبرجسراسر ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٥) انظر : مثلاً - حاشية الصيلان ١-٣/١ ، ١٠٤ .

(١) انظر المديق ٢٠١/٢ وشرح - نصر على ندعية ٢ ٣٦٧

(٢) سورة اسسار الآية ٢٨

(٣) سورة العنصر ٢ ، ٣ .

(٤) سورة الأنبياء الآية ٣

(٥) نصر على لبيبي ٥

وأما القسم الثالث لاسم الجنس من حيث التعيين - وهو علم الجنس - فمثاله "أسامة" علمًا للأسد، و "ذؤالة" علمًا للذئب. وهو يعد علمًا من نوع خاص، لأنه لا يختص بمسماء المحدد المعين شأن الأعلام المعروفة كريد وعمر و... بل يصح أن يطلق على كل فرد حسه، ولد، فهو شمس لافتراب من مفهوم اسم الجنس لذكر. ولكنه يميز عنه بأن علم الجنس موضوع للحقيقة الذهبية للجنس أي أنه موضوع للحقيقة بعيد حصورها وتعيينها في لسان وعنى هذا فرد - أطلق على فرد من أفراد الخارجية نحو - أسامة مميلاً فليس بالوضع من لمطابقة الحقيقة ذهنية نكر فرد خارجي مطابقه كل كلي عملي لحرثيته نحو قولهم الإنسان حيوان باطة فسط أسد مثلاً - موضوع حقيقته لكل فرد من أفراد الجنس هي الخارج على وجه التشريك، واسامة موضوع للحقيقة الذهبية حقيقته فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولأنه من كونه محادراً في الفرد الخارجى (١).

ومعنى ما سبق، أن خلاصة المرق بين علم الجنس واسم الجنس لذكر من وجهة نظر النحاة تتلخص في أن علم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث تعيينها بهذا، والتعيين هو الملحوظ، أما اسم الجنس فهو ما وضع للحقيقة من حيث صدقها على كثيرين ولصدق هو الملحوظ (٢).

وبناء على هذا أيضاً فلا اختلاف في الحقيقة بين علم الجنس والمعرف بالجنسية؛ إذ إن كلا منهما يمثل طريقة لمعنى تعريف الأجناس، ومعنى هذا أن تعريف الجنس يتم بإحدى هاتين الطريقتين، وذلك لأن لتعريف كما يكون في أفراد، يكون كذلك في الأجناس (٣). والفارق الوحيد بين هذين النوعين يتمثل في أن علم الجنس دلالة على امتياز التعيين بجوهره، والمعرف بالجنسية دلالة على ذلك بقرينة (ال) (٤). ومن هنا ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما يمثلان ما

أشارنا إليه من درجة التعيين المتوسطة التي توحد بين التعريف والتشكيك. وأما اسم الجنس لذكر، فعلى الرغم من أنه يؤدي معنى لجنس فإنه - رأياً - لا ينبغي أن يوضع في هذه الدرجة من التعيين لما فيه من الشك.

وقد ذكر البحتة أنواعاً عديدة وأمثلة مختلفة لعلم الجنس تتنوع بين الأعيان ومعاني. ويختلف أيضاً بين لاسم وكتابة ومعطى مثله الأعلام المذكورة هي هذا الصدد تدلنا على أن هذا الباب يكاد يكون من الأبواب المحصولة الثابتة هي النحو. ويمكن حصر هذه الأنواع في الأقسام الخمسة الآتية

الأول: أعلام جنسية للأعيان وهي للحيوان، ومن ذلك: أسامة وأبو الحارث للأسد، وأم عريضة وشبوة للعقرب، وثعالة وأبو الحصين للشعلب، وذؤلة وأبو حعدة للذئب، وحضاجر للصع، وابن ذآية لعراب (١).

الثاني: أعلام جنسية لعمان بعضها بمعنى المصادر نحو: برة وفجار وسحان أعلاماً للبر والفجور والتسبيح، وبعضها كانت في الأصل صفات ثم صارت أعلاماً جنسية بالقلبة نحو: حلاق وجبذ للمنية، وخياد وصمام للداحية، وبعضها ليس واحداً من هذين نحو: شعوب للمنية (٢).

الثالث: أمثلة الأوران إذا استعملت للأسماء وأريد بها جنس ما يوزن نحو: لا يصرف "فعل" المعدول ولا "أفعل" إذا كان علمًا أو صفة (٣).

الرابع: أعلام للأوقات، وهي: غدوة وبكرة وعشية وفيه وسحر. فقد قيل في هذه لطروف بحور أن تمنع من الصرف على جمعها أعلاماً حسية لمضمونها أو حصصت بأيام معينة، وعلى هذا تقول: بلا ثوين - فلان، يأتيه فيه، أي أحيان دون العين، وتقول: فينة (بالتثنية)، أي حيا دون حين، والمعنى واحد وإن اختلف التقديران (٤).

(١) انظر شرح لأشعري ١/١٣٧.

(٢) انظر شرح الرصنى على الكافية ١/١١٢، ١١٣، ٢٤٧.

(٣) انظر معجم لاهوت ١/٢٥٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٨٢ وارتشاف الصوب (تعليق د. النمس) ٢/٢٢٧، ٢٢٨ وشرح المعجم لابن يعيش ١/٢٩.

شرح رصنى على الكافية ٣/٢٤٦.

(٢) انظر حاشية لصبان ١/١٣٦ وشرح لتسهيل ١/١٨٢.

(٣) انظر فريفة لتعيين في النحو لمرسي (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، عبد محمد عبد العزيز عبد الدايم ١٩٨٠ م) ١٧.

(٤) انظر: حاشية لصبان ١/١٣٦.

الخامس : بعض الأعداد المطلقة ، وهي التي لم تتقيد بعدد مذكور ولا محدود وندل على مجرد عدد ودل نحو ستة صعد ثلاثة ، وأربعة صعد ثمانية . وبعض النحاة بناء على ذلك - يجيز في هذا المنع من الصرف (١) .

ونحن نرى أنه إذا كان من الصعب إدراك معنى العلمية عمومًا في أكثر من نوع من هذه الأنواع وكثير من الأمثلة - وخاصة الأعلام ، لجنسية المنعطف بالضرورة فربما يكون مما يسوغ ذلك في المقام الأول استعمالها في اللفظ والحكم استعمال الأعلام قبل ملاحظة الدلالة التي أتصفت بها وهي أعلام . وحدث الرضى في هذا الشأن يؤكد ذلك (٢) . وأهم هذه الأنواع في رأينا النوع الثالث وهو لخاص بأمثلة الأوزان ، وذلك لأنه أوثق اتصالاً بالاستعمال .

وإذا كنا بهذا قد بينا أقسام الجنس المختلفة ولباني التي تؤدي إلى المعنى ، فإننا نشير إلى أن ثمة موضعين آخرين يدلان على الجنس أيضًا مع الاستغراق هما : اسم لا النافية للجنس أيًا كان نوعه (أي تكرة أو مضافًا أو شبهة بالمصاف) ، والنكرة في سياق نفي عمومًا ، أي النكرة الواقعة بعد النفي بصيغة عامة حتى لو كانت مرفوعة كما في قوله تعالى : ﴿لَا تَعُوْفِيْهَا وَلَا تَأْتِيْهِنَّ﴾ (٣) ، وكما في قوله (بالرفع) لا حول ولا قوة الا بالله

ومعنى هذا ، أنه لا نسب بما فيه من أن (لا) إذا جاء الاسم لنكرة بعد مرفوعًا ، فإن هذا يدل على نفي الوحدة دائمًا ولا يفيد الاستغراق كما هو الحال في اسم لا النافية للجنس . وتعميل ذلك أن النكرة في سياق نفي تدل دائمًا على العموم والاستغراق ، وهذا هو الأصل ، ولا يمتنع ذلك أن تدل على الوحدة ، وهذا جائز عبر أنه لا يكون إلا مع قرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان (٤) . ويؤكد هذا أن قوله تعالى ﴿فَلَا زُفْرٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ (٥) قرئ ما بعد لا فيه

(١) نظر جمع الهوامع ١/٣٥٤ - ٢٥٥

(٢) نظر شرح الرضى ٣/٣٤٦ ، ٢٤٧

(٣) سورة الطور الآية ٢٣

(٤) نظر ، شرح الرضى ١/٢٩٢ ، ٢٩٤

(٥) سورة بكرة الآية ١٩٧

بالوجهين : بناء على المتع والرفع (١) ، ولا يستطيع أحد أن يقول إن لرفع ليس مرادًا فيه معنى استغراق النفي و لعموم (٢) .

وكون النكرة في سياق النفي تدل على استغراق الجنس ليس خاصًا به (لا) وحدها ، بل هو يسرى على النفي بـ (ليس) أيضًا ، ويدل على هذا ما ورد في الحديث : « ليس صلاة أثقل على المنافقين من الحجر والعشاء » (٣) ، يقول ابن مالك « وفي قوله . ليس صلاة أثقل ، شاهد على استعمال (ليس) في النفي العام المستغرق به الجنس ، وهذا مما يفمل عنه » (٤) .

ويسمى أن ننتبه إلى أن الاسم المسمى الواقع في الموضعين اللذين ذكرناهما هنا ، إذا كان جامدًا فهو يفيد الجنس والاستغراق ، وإعادته لجنس أصيلة فيه قل يسمى بناء على ما قلناه ، وعندئذ يكون الاستغراق وتأكيدهما ما يستمد من النفي سطر . أما إذا كان هذا الاسم مشتقًا نحو : لا طائفًا حبلًا ضعيفًا ، فإنه لا يكون في الأصل سم جنس بالمفهوم الذي حددناه ، غير أن الاستغراق لدى يسفده من لفي في هذه الحال يلحقه بالدلالة على الجنس ، أي إن دلالة على لجنس هنا نما تكون على سبيل الإلحاق لا الأصالة .

تأثير معنى الجنس :

يمكن أن نسأل تأثير معنى جنس بأقسامه المختلفة من خلال المواضيع التالية

أولاً - الدلالة على العدد والنوع :

يتضح أثر معنى الجنس في الدلالة على العدد (الإفراد والتثنية والجمع) و النوع (التذكير والتأنيث) في مواضيع مختلفة ، منها . المصدر وحملنا نَعَمَ وَيَسَّسَ

(١) نظر ، بحر المحيط ٣/٨٨ ومجمع الصراعات المروية ١/١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) نظر . الجواهر لنعوى ودلالة الإعراب على المعنى ، لمراجع بالماسم ٦٣٠ .

(٣) شواهد الوصيح و تصحيح ١٩٩ وقد ورد في فتح الباري " بسط آخر " نظر : فتح ليدري (كتاب موقيت الصلاة) ٣/٥٣

(٤) شوهد الوصيح والتصحيح ١٩٩ .

فالمصدر يرد مؤنثاً كما يرد مذكراً على الرغم من دلالة على العموم والحس
الذين يتطلبان التذكير ، وإنما حاز تأنيثه لأن المصادر أجناس للمعاني ، وكما حاز
أن تؤنث أجناس الأعيان ولا حقيقة تأنيث في معناها فيقال : غرقة ومروحة
فكذلك أيضاً جاءت أجناس بمعنى المصدرية مؤنثاً بمعناها لفظاً لا معنى نحو
لحدة والموحدة والرشاقة والضئولة (١) .

وأما حكم المصدر من حيث دلالة على العدد ، فالأصل فيه ألا يثنى ولا
يجمع لأنه اسم جنس يقع بلفظه على القليل والكثير كالماء والتراب ، ولكن يجوز
تثنيته وجمعه في حالتين الأولى : إذا أريد الدلالة على اختلاف أنواعه نحو : قم
فيامين وقعدت قموسين (٢) ، وظننت بي ظنين محتلمين ، ومثال الجمع قوله تعالى
﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ (٣) ، والأكثر عند قصد الدلالة على اختلاف أنواع الحدث
المحض مع الجمع أن يسبق بلفظ (ضروب) فيقال : قتله صروباً من القتل ، وجهر
صروباً من الجهر (٤) . والحالة الثانية لجواز تثنية المصدر وجمعه هي الدلالة على
عدد مرات الحدث ، فيقال : صريته صريتتين وثلاث ضربات ، كما يدل على المرة
لوحدة أيضاً بالثناء فيقال : صريته صرية .

وأما أثر معنى الجنس مع بعم وبش من هذه الناحية فسمثل في التذكير
والتأنيث ، حيث إن هذين الفعلين يجوز تذكيرهما مع الماعل المؤنث ، أي أنه يجوز
أن يقال : بعم المرأة هند ، بالإضافة إلى : نعمت المرأة هند . وإنما جاز التذكير لأن
المراد بالماعل هنا الجنس وهو مذكر ، أي أن التذكير في هذا الاعتبار المعنى
والتأنيث لا اعتبار اللفظ (٥) .

(١) انظر : لخصائص ٢٠٨/٣ .

(٢) انظر : لعم في العربية ١٣٢ .

(٣) لأخرب: الآية ١٠ وانظر : الكشاف ٥٢٧/٣ .

(٤) انظر : المعتمد في شرح الإيضاح ٥٨٢/١ .

(٥) انظر : شرح لصريح ٢٧٩/١ وشرح المعص ١٣٦/٧ ٢٧ .

ثانياً - التعريف والتذكير :

لقد ذكرنا أن اسم الجنس ينقسم من حيث لتعيين إلى سكرة ومعرف بآل
الجنسية وعلم الجنس ، وسنتحدث في هذا الموضع عن تأثير كون الاسم أحد
لتعيين الأخيرين (لمعرفة بآل الجنسية وعلم الجنس) دون أن نتحدث عن أثر
لكرة هي ذلك ، لما لهما من أهمية وتأثير واضح .

(١) المعرفة بآل الجنسية :

يتضح أثر كون الاسم معرفاً بآل الجنسية في موضعين : توجيه التابع المصدر
والجملة بعده ، وفي فاعل بعم وبش .

فأما بخصوص الموضع الأول ، فمن حيث الأثر في توجيه التابع المفرد ،
فيتضح مع هذا التابع في نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل هذا ، وما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل ذلك : فقد قال معظم النحاة إن التابع هنا (مثلك)
(خير منك) نعمت وهو نكرة والمفعول معرفة ، والذي سوغ هذا التعارض الظاهر
في رأيهم أن المفعول معرف بآل الجنسية ، فتعريفه لفظي لأنه في معنى النكرة فلا
يكون هناك تعارض إذن (١) . ونحن نرى أنه لا تعارض حقاً ولكن من زاوية أخرى
هي أن المفعول معرف وتعريفه من نوع خاص ، حيث إنه من الدرجة المتوسطة بين
التعريف والتذكير وهي تعريف الجنس ، وقد طابقه البعض في المثال الأول بكونه
على أرقم من أنه مبهم محصناً بالإضافة إلى الضمير ، وقد طابقه أيضاً في
بمثال الثاني بكونه (أي نعمت) في تقدير (أل) ، لأن ما هو بمعناه لا يد أن تأتي معه
أل وهو : ما يحسن بالرجل الأفضل منك . وبهذا التقدير وتلك النظرة يحفظ ل
أل ، الجنسية ما تدل عليه من تعريف حتى لو كان محدوداً ، ومن ثم لا نوافق على
إنهاء هذه الدرجة من التعريف بتقدير زيادة أل " في المفعول في مثل هذا كما
ذهب إلى ذلك الأحفش (٢) .

(١) انظر : لكتاب ١٣/٢ وشرح ارمي على نكاحية ٢٠٠/٢ .

(٢) انظر : لخصائص ١٠١/٣ .

ومن المسائل المتبعة بتوجيه البعت المفرد التابع للمعرف بآل الجنسية أن بعض النحاة أجاز في هذا البعت جمعه مع كون المفعول مفرداً ، إذا كانت (ال) جنسية دالة على استعراق الأفراد ، وذلك لإفادتها الشمول ، وقد جعل من هذا قوله تعالى : ﴿ أَوْ الطُّغْلَانِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ (١) وكذلك قوله أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البصر (٢) . ونحن نرى أن مثل هذا يقبل على أنه بعد دليل على إفادة " آل " الاستعراق ولكنه لا ينبغي أن يعد ظاهره سدسب لندرة أمثله .

وأما أثر المعرفة بآل الجنسية في توجيه الحمة بعده فيتضح في نحو قوله تعالى ﴿ وَبِهِ لَهُمْ نَسِيجٌ مِمَّا نَتَبَسَّجُ مِنَ النَّهَارِ ﴾ وقوله تعالى أَيْصَبُ ﴿ كَمَثَلِ لَحْمَانِ كَتُمٍ سَفَرًا ﴾ . وكذا قوله يعجس الزهر يروح بشره وبحر لا يروح مع رى لحة الذين يحرون في مثل هذا . أن يكون حمة صفة وحالاً سواء عي . تعريف أن لفظة ومحوها في معنى ككرة . وربما الحمة هي فيما يرى حال لاهي . وفعت بعد معرفة من نوع خاص لا ترقى إلى درجة لتعريف تتمه . قصد تعريف بحس . فهي معرفة موسطة على كل حال لأن تعريفها تعريف بلهاية لمعنه . ويؤكد ذلك ما لو وضع مفرداً في موضع الحمة هنا فلا شك أن هذا المفرد سيكون حالاً وذلك نحو : يعجس الزهر فائحاً بشره .

وأما بخصوص الموضوع الثاني - وهو أثر كون الاسم معرفاً بآل الجنسية مع فاعل نعم وبئس - فينصح ذلك في أمور أهمها أن فاعل نعم وبئس المعرفة بآل بشرط أن يكون ال فاعله جنسية هذه نحو نعم لرحل محمد ويعب

سورة طه الآية ٢١

(٢) انظر شرح المنهول ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩ وفتح الهوامع ١/ ٢٧٥ .

٣ سورة يونس الآية ٢٧

(٤) سورة الجمعة الآية ٥ .

(٥) انظر : الكشف ١/ ٥٣٠ وحاشية لصبيان ١/ ١٠٤ وشرح قواعد الإعراب لابن هشام . تأليف محبي

للدين الكافي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة (دار صلاص - دمشق ط ١٩٨٩ م) ٢١٤ - ٢١٦ .

٦ خبر حاشية الصبيان ١/ ١٢

لدار دارك (١) ، كما أن ما تدل عليه " آل " هذه من العموم هو لرباط بين المبتدأ والخبر ، على جعل المخصوص في هذه الجملة مبتدأ مؤخرًا خبره جملة " نعم " لعملية المقدمة عليه : فمى المثالين السابقين " محمد " و " دارك " دحلان بعت عموم جنس " الرجل " و " الدار " وقد تحقق بذلك الربط ، وصار هذا بمصلة الصمير العائد من الخبر على المبتدأ (٢) .

وأما معنى الجنس الربط هنا عن طريق " آل " مثل إفادة هذا المعنى عن طريق النفي بلا الجنسية كما في قول الشاعر (٣) .

ألا تيب شعري هل إلى أم مغمّر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبراً

فحمة لا صبر وفعت خبر عن الصبر على رويه رفعه . وهي حنة من صبر يعود منها إلى المبتدأ ، وأما جار ذلك لا سم لا بكرة شائعه مستعرقه بحس . بمعرف بالألف واللام ، أي أن صبر . البكرة مشتعل على لصبر لأول . " ورد كذا لاسم المعرفة بالألف واللام نحو رحل والإسار قد سوبع لحس . فمطلوب اسم بحس مذكور لمعنى في قوله فام حتر عنها فلا صبر . وبتكثير " معنى بتداول من عموم ما لا يتداوله لتعريف لا حاب . "

(٢) علم الجنس

يسين أثر كون الاسم علم جنس في اختصاصه بأحكام لفظية معينة يمكن

ذكرها على النحو التالي

١ - هناك أحكام عامة لأعلام لحس تتمثل في أنها " لا تصاف ولا يعنها حرف التعريف ، وتوصف بالمعرفة دون البكرة ، ونحو مبتدأ بلا شرط وصاحب حال ، ولا يصرف منها ذو مسبب زائد على العلمية كفعالة للعب وكيمان للعدو " (١)

(١) انظر . معنى لبيب ٢/ ٥٧٥

(٢) انظر : شرح المقصص ٧/ ١٣٤

(٣) انظر : حنة الأدب ١/ ٤٥٢

(٤) انظر : انكتاب ١/ ٢٨٦

(٥) أمالي ابن لشجري ٢/ ٦

(٦) شرح نسويل ١/ ١٧٠ .

وهيما يعصص بامتاع دخول حرف التعريف فمثال ذلك : ابن عرس ، فلا يقال : ابن لعرس ، لأنه علم جنس . أما نحو : ابن ليون وابن مخلص ، فيحوز فيه التعريف بأن لكوبه اسم جنس ، أي إنه يحوز أن يقال : ابن الليون وابن المخلص^(١) .

(ب) أعلام المعاني الجنسية التي على وزن "فعال" وصارت أعلاماً بالنعس نحو "حلاق" و "جباذ" للمنية ، هذه الأعلام كانت في الأصل صفات مبنية على الكسر لذا كان حملها بعد النقل إلى العلمية - الإعراب لأن الكلمة ، لمنية إذا سمي بها غير لمظها وحب إعرابها ، كما إذا سمي بأين ... لكنها بنيت لأن الأعلام الحسية أعلام لمظية ... فمعنى الوصف باقٍ في جميعها ، إذ هي أوصاف غالبية^(٢) .

(ج) بقية أنواع علم الجنس الأخرى كلها تمتع من الصرف إذا وجدت مع العلمية سبب آخر كالتأنيث وغيره ، كما هي (ثعالة) والأعداد المطلقة كأربعة في رأى بعض النحاة ، والظروف كندوة - إن خصصت بوقت معين أو جعلت أعلاماً

وأوضح هذه الأعلام اتصالاً بالمنع من الصرف أمثلة الأوزان . وهي بصمة عامة - ضروب أهمها ثلاثة : الأول : أن تستعمل للأسماء ويراد بها جنس ما يورر فعندئذ يكون حكمها حكم نفسها وتصير أعلاماً ، فإن كان فيها ما يسمع الصرف مع لعلمية لم تنصرف ، ومثال ذلك قولك : (فعلاء) الذي مؤنثه (فعلى) لا ينصرف (كسكران) ، وكذلك قولك : (فاعلة) لا تنصرف معرفة (كما في عاطمة) وتنصرف بكرة (كفائمة) : فهي هذين المثالين لا يصرف "فعلاء" ولا "فاعلة" لصيرورتهم عميين على هذين النورس مع وجود سبب آخر هو زيادة الألف واليون في الأول و تأنيث في الثاني . والصرب الثاني : أن تستعمل هذه الأمثلة للأفعال نحو (ضرب) وزنه فعل ، وفي هذا يعطى الوزن حكم موزونه ويحكى - والضرب الثالث - تستعمل للأسماء ويراد بها حكاية مورون مذكور معها نحو ، ضاربة وزنها فاعلة ، وعائشة وزنها : فاعلة ، والرأى الأكثر شهرة هنا - وهذا ما تأخذ به حكاية حال الموزون في الصرف وعدمه لا المنع دائماً^(٣) .

(١) انظر الأحياء والمظاهر ٣٧/٤ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١١٥/٣ .

(٣) انظر : مع الهوامع ٢٥٤/١ والخصائص ٢٠١/٢ وشرح الرضى ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ .

وينبغي أن ننتبه إلى أن هذه الأمثلة قد يكون حكمها مخالفاً لحكم المورون من الساحة المشار إليها ، ويتضح هذا من المثال الذي صر به ابن يعيش في قوله : أعمل إذا كان اسماً بكراً فإنه ينصرف ، فلا ينصرف أفعل هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإن كان الممثل (أي الموزون) منصرفاً نحو : أهلك وأيدع ، لأنهما اسمان بكرتان فليس فيهما علة سوى وزن جنس^(١) .

ثانياً - بعض الوظائف :

لمعنى الجنس أثر واضح في توجيه استعمال ثلاث وظائف محددة على النحو الآتي

١- المبتدأ .

بعد قصد الجنس من مسوغات الابتداء بالككرة ، وبهذا وُحِّه "فعل" في قول مالك

بنا فعلت وأنت وب أفعل
وبن ففعل ففعل ففعل

فجعله فعل سحى مبتدأ وحير ، وسوغ الابتداء بالككرة (فعل) قصد لجنس ، أي قصد الحقيقة من حيث هي في صمن بعض أفرادها من غير تعيين لهذا البعض^(٢) . وهذا مثل قولهم : رجل خير من امرأة ، وتمر حير من جراءة^(٣) .

٢- التمييز .

ذكرنا من قبل - إما صراحة وإما ضمناً - المواقع النحوية التي يأتي فيها سم الجنس - وهو يدخل في إطار الأسماء الحامدة - عند الحديث عن توزيع لوظائف بين الحمود والاشتقاق وما يتصل بذلك . وقد عرفنا من هذا أن التمييز يعد من أهم المواقع التي يرد فيها اسم الجنس ، ويؤكد هذا أن الخلقة بين التمييز

(١) شرح المعص ٣٩/١ ، ٤٠ .

(٢) انظر : حاشية لمصباح ٤٢/١ .

(٣) انظر : معن التلميح ٦٧٠/١ .

وخاصة تمييز المصرد و لعينهم قبله شبيهة بالعلاقة بين سوع و بحسن ما فهمه
المنطقي و بغيره أخرى هي شبيهة بالعلاقة بين لأحص والأعم و لأحص
هنا وهو سوع الأصل فيه أن يكون سم بحسن مفهوم النحو

وهنا نود أن نشير إلى أن التمييز لأجل هذا المعنى ، أي كونه اسم جنس
يجوز جره بـ (من) المبنية للحسن ، ونحن ذكرنا من قبل أن هذا يجوز في معن
مواضع تمييز المفرد وفي تمييز النسبة غير المحول ، ومثال ذلك : عندي فصح من
شعير ، وأكرم يزيد من أب ، بل إننا نينا أن الحر بـ (من) أكثر من غيره في بعض
مواضع تمييز المصرد كما في نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّى الْقَى عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ
ذَهَبٍ ﴾ (١) .

ومعنى ما سبق أن التمييز يمتنع جره بـ (من) هذه في موضعين أساسيين
الأول تمييز العدد الكرة المفرد كما في نحو : هذه ثلاثون ورقة ، والثاني : تميز
لنسبة المحول سواء كان محولاً عن مفعول أو فاعل أو مبتدأ ، وإنما امتنع جره
(من) في هذين الموضعين لأن وضع (من) المبنية أن يفسر بها وبمصحوبها اسم
سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب ، وامتنع ذلك في العدد لعدم
صحة الحمل لكون العدد دالاً على متعدد و لتمييز مصرد ، وفي المحول عن الفاعل
والمفعول (وكذلك المحول عن المبتدأ) ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للعطف المذكور
وحاز دخولها في غير ذلك لأن التمييز نفس المميز في المعنى (٢) . وبناء على هـ
لا يجوز أن يقال : عمرو أكثر من علي من فقه ؛ لأن (الفقه) ليس هو (علياً) ، ولكن
يجوز أن يقال : حسب عمرو من أخ وبناك من رجل ، وقد لا راجح و الرجاء
هما " عمرو " والمحاطب ، ولا سم الثاني حسن للأول .

ومثل محيء (من) لبيان الجنس بعد الاسم المميز المعن محيئها للسبب
نفسه كثيراً بعد (ما) و (مهما) الشرطيين ، وهما بها أولى لإعراط إيهامهما ، ومثـ

(١) سورة الزحرف الآية ٥٣ .

(٢) شرح التصريح ٢٩٩/١ .

ب فؤله تعالى ﴿ مَا صَنَعَ لَهُ نَاسٌ مِّنْ زُحْمِهِ إِلَّا مُقْسَلٌ لَّهَا ﴾ (٣) وفؤله
بعضاً أيضاً ﴿ مَهْمَا نَأْتِيَهُ مِنْ بَعْدِ ﴾
٢- لهنادي .

اسم الجنس يقع في البداء نكرة مقصودة معينة نحو : يا ولد ، ويقع بكرة غير
مقصودة نحو قول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي . والرأي لصائب في حذف حرف البداء
مع نكرة غير مقصودة أنه لا يجوز لأن حذف حرف بداء لا يصح إلا أن كان
تمددى مقبلاً ومهيئاً لما يصل له . وهذا إما يكون في المعرفة دون النكرة وعلى
هـ فحذرة بعضهم - كما نقل دون تحديد - الحذف في مثل ذلك ليست بشيء .

وأما اسم لجنس نكرة لمقصودة أو المعين - ومثله اسم الإشارة عند
البحاء - فلا يحذف منه حرف البداء عند البصريين ، وحجتهم أنه كالعوض من أداة
بصرف فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم الإشارة حمل على اسم
'حسن في هذا المشابهة في الإبهام وأما الكوفيون - وقد وافقهم ابن مالك
فقد أجازوا الحذف في هذين للموضعين واحتجوا بثبوت معينة منها في اسم
لحسن قولهم افتد مخوقاً ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا ، ومنها في اسم الإشارة قول
بي الرمة (٤) :

إِذَا هَمَلْتَ غَيْتِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي
بِعَثْبِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرْمٌ

ولكن البصريين تأولوا مثل هذا على الشذوذ والضرورة (٥) . ونحن نرى أن
الحذف في هذا الموضع - بعيداً عن لنظر إلى مقياس الكثرة والقلّة - مرجوح
وصعيف (٦) ، وإن كان مع اسم الجنس أكثر قبولاً لدلالة البناء على الصم فيه على
كونه منادى .

١- فاصد الآية ٦

(٣) سورة لأعراف، الآية ١٣٣ وانظر ، معنى اللبيب ٢١٩/١

(٤) انظر شرح الشواهد لبعضي مع شرح الأشموس ١٢٦/٢ .

(٥) انظر شرح التصريح ١٦٥/٢ ١٦٥ ومع لهوامع ٤٢/٢ ، ٤٤ ، ٤٤

(٦) انظر الكتاب ٢٣٠/٢ ٢٣١ .

ومعنى ما ذكرناه أن اسم الجنس المنادى - سواء كان نكرة مقصودة أو غير مقصودة - الأصل فيه ألا يحذف منه حرف النداء ، والسبب فى هذا أن الحذف يؤدي إلى هوان الدلالة على معنى النداء وهو التوجه وقصد طلب الإقبال ، وذلك لما فى اسم الجنس النكرة عندئذ من شياع وعموم لا يتناسبان مع هذا .

★ ★ ★

المبحث الثانى أثر المعانى المختلفة

المعنى يعد أحد قسمى القرائن التى تبين على تحديد المعنى الوظيفى للكلمة فى الجملة ^(١) ، كما أنه أساس مهم لتفسير عوارض التركيب وما يطرأ عليه من ظواهر كالحذف والتقديم والتأخير ، بل إنه الوسيلة الشاملة للتأويل والربط بين سطح الجملة وعمقها لتصحيح النقط المنطوق ، ونعنى بهذه الوسيلة الحمل على المعنى ^(٢) .

والى جانب هذا وذلك نستطيع أن نجد للمعنى بصفة عامة أثراً واضحاً فى موضعين آخرين رئيسين :

١- تحليل الكلم تحليلاً نوعياً وتوجيه استعماله .

٢- الشروط وتحقيق الوظائف .

أولاً - تحليل الكلم تحليلاً نوعياً وتوجيه استعماله :

يقصد بالتحليل النوعى للكلم تحليل الكلمات بوصفها تنتمى إلى نوع معين من أنواع الكلم وما يترتب على هذا ، وذلك كالنظر إلى الكلمة بوصفها غنماً - مثلاً - أو كالنظر إلى الأفعال التى تشبه (كان) من حيث عملها وتأثيرها ، وما شابه ذلك .

والمسائل التى سنذكرها هنا فى هذا الصدد ليس ذكرها على سبيل التخصيص ، بل هى مجرد أمثلة سنحاول من خلالها معرفة أثر المعنى من هذه الراوية ، أى من حيث تحليل الكلم وتوجيهه وأخذه أحكاماً معينة مع توضيح علاقته بالوظائف

(١) انظر : النعم لعربية معناه ومعناه ١٩١ وما بعدها

(٢) انظر : النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٠

الحوية . والمسائل والأمثلة التي احترنها وبود أن تشير إليها يمكن عرضها على النحو التالي :

١- ضمير الفصل :

يلزم ضمير الفصل صيغة واحدة هي صيغة المرفوع ولا يتغير عنها مهما تغير إعراب ما قبله نحو زيد هو الماضى ، وعلمت زيدا هو الفاضل . وإنما كان كذلك لأنه يؤتى به ليبدل على أن ما بعده ليس تابعا لما قبله بل هو خبر أو ما يشبهه ، وهو بهذا يماثل الحرف في أنه يدل على معنى في غيره ، ومن ثم أصبح لا محل له من الإعراب ما لم يجعل مبتدأ - ولزم صيغة واحدة ، ولم يبق فيه تصرف لمضى إلا تغيره من حيث العدد والنوع والتكلم والحطاب والقبية . ومثله في هذا التصرف والتحد من معنى الاسمية والدحول في معنى الحرفية كاف الحطاب اللاحقة لاسم الإشارة نحو : ذلك ^(١) .

٢- العلم :

وفيه مسائل كما يأتي .

(أ) على الرغم من أن التكوين دليل التكرار فلا تعارض بين تعريف الأعلام غير المجموعة من الصرف وتنويعها كما هي ريد وبكر ؛ وذلك لأن تعريفها معبوى لا لفظي حيث إنه يكون بالوضع ^(٢) .

(ب) إذا شئ العلم أو جمع يزول التعريف العلمى ، لأن هذا التعريف كان سبب وضع اللفظ للدلالة على مفرد معين ، والتنشئة والجمع يزيلان هذا التحديد والتعريف ويكسبانه دلالة التي تعنى الاشتراك ، وهذا التغير المعبوى يؤدي إلى تأثر وتغير لمضامين سمائل في أن ذلك التعريف القائل في العلم يجبر باللام لعهدية ^(٣) ، لذا فتح نقول في تنشئة (محمد) وجمع (ريد) - مثلا : هذان المحمدا ، وهؤلاء الريدون .

(١) انظر : شرح : شهاب / ١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ وشرح لرمسى / ٢ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ .
(٢) انظر : الحصائص / ٣ ، ٢١٣ .
(٣) انظر : شرح لرمسى / ٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(ح) الكلمة المبنية - سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا إذا أريد بها حروفها ولفظها ، تصير اسما وعلما لذلك اللفظ وتعير دلالتها ، ويصح الإسناد إليها ، ويكون لها أحكام لمظية على النحو الآتى :

١ - الأكثر فيها عندئذ الحكاية كما في هذه الجملة « أس » سم ستمهام و صرت فعل ماض ، و « ليت » : حرف تمن ^(١) .

٢ - يجوز فيها الإعراب كما في « قيل » و « قال » هي قول ابن مقبل :

أصبح الدهر وقد ألوى بهم غير تقوالك من قيل وقال ^(٢)

٣ - عند الأخذ بوجه الإعراب ، ينبغي أن يصعب الحرف الثانى من الكلمة إذا كانت ثنائية صحيحة أو معتلة ، وذلك حتى تصبح على أقل أوران المعربات .
تقول : أكثر من الكم والهـ ، أى من قولك : كم وهل ، ومثل هذا تصعيف واو « لو » في قول أبى زيد الطائى

ليت شعرى وأين منى ليت إن ليلىنا وإن لوأ عدا ^(٣)
والثنائى الذى ثانيه ألف تكثيره بزيادة ألف وقبها همزة ، وذلك كقولنا هي « لا » : لا ^(٤) .

(د) : العلم إذا كان مقولا من لفظ مدو بهمزة وصل - أيا كان نوعه - تقطع همزته ، استنادا لما ذكره الخضرى في هذا الشأن ^(٥) . ومثل هذا : إنتصار وإنشراح وإعتماد أعلما على فتيات ، و(أل) علما على حرف التعريف ، ويوم الإثنين ^(٦) .

(١) انظر : شرح الرضى على لكافيه / ٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٨ .
(٢) ومثل هذا مع جوار الأمرين (الحكاية والإعراب) « إلى الله يهلككم عن قيل وقال » . انظر : انكباب / ٣ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ .
(٣) انظر : المصنف لابن جنى / ٢ ، ١٥٣ .
(٤) ثمة تفاصيل أخرى غير مهمة تتعلق بهذا كله . انظر : شرح لرمسى / ٢ ، ٢٦٨ وما بعدها .
(٥) انظر : حاشية الحمصى على شرح ابن عمير / ٢ ، ٧٥ .
(٦) انظر : النحو لو فى / ١ ، ٣٠٦ .

ولعل هذا التعبير اللفظي عند النقل إلى العلمية يحثنا على ضرورة التويه بأن
ثمة نمطاً آخر من الألفاظ يظل عند صيرورته علماً كما هو لا يتميز شكله، لأنه
ينأى على التغير، ويعنى بذلك العلم المقول من الجملة الفعلية حاصة، لأنه يعرب
على الحكاية، ومن ذلك قولنا: جاء جاد الحق، وقرأت قصيدة جميلة
لتأبط شراً.

٣ دخول الماء في خبر المبتدأ :

أجار الأحقش دخول الماء في خبر المبتدأ مطبقاً على اعتبار أنها زائدة (١).
ولكن المشهور في هذا عند النحاة أنه يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ في
موضعين، الأول: الاسم الموصول الذي صلته فعل أو ظرف أو جار ومحرور نحو:
لدى يمشوق فيه حائرة، ولدى عندك فهو صيفي، ومن هذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي
سَعَىٰ أُمُورَهُمْ لَيَالٍ وَسَهَارَ سِرٍّ وَعَلَانِيَةً لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (٢) وقوله عز من قائل:
﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (٣). والثاني: النكرة العامة الموصوغة بفعل أو ظرف أو
جار ومحرور نحو: كل رجل يتصدق فله أجره، وكل طالب في المكتبة فله حائزة.

وربما جاز هذا الحكم اللفظي لمشابهة هذا التركيب معنويًا لجملة الشرط؛
حيث إن الاسم الموصول والنكرة العامة تصمما معنى الشرط بإيهامهما، ونحن
ذكرنا من قبل أن الشرط مبني على الإيهام. كما أن الصلة والصمة - يكوئهما فعلاً
أو ما في قوته - أشبهما فعل الشرط، ولما كان الأمر كذلك، صار الخبر كأنه جواب
الشرط، لذا جاز دخول الماء عليه (٤).

وقد أجاز النحاة بقاء هذا الحكم مع دخول (إن) على المبتدأ، وبعضهم
يوسع في هذا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَآمَنُوا وَهُمْ كُفَرٌ قُلُوبِهِمْ مِنْ
حَدِّهِمْ مَلَأَ الْأَرْضَ دُهَانًا﴾ (٥) ولعلنا نستطيع أن نمسّج من حواز هذا الحكم اللفظي

أن الشرط في اللغة يؤدي بطريقتين: الأولى صريحة وهي الجملة المشتملة على
أداة شرط، والثانية ضمنية أو غير صريحة ومنها جملة المبتدأ بالشروط الصابغة
المشار إليها، ولا شك أن دلالة الأولى على الشرط أقوى، ولذا فهي الأساس.

ولا يخفى أن مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ، مثال واضح لوجود جدوى
اللفظ أو الشكل والدلالة وفاعليتهما في الاستعمال والتحليل النحوي، ومما يؤكد
ذلك تناول هنري هليش هذه المسألة تحت عنوان «موصولات شكلية بدلالة
الشرطية» (١)، غير أن ثمة ملحوظة تلفت الانتباه في تناوله تتمثل في أنه طبق
هذه الفكرة على الأسماء التي تستعمل في أصل النمة شرطية وموصولة مثل: من
وما، ولم يطفئها على ما أصل استعماله الموصولية فقط مثل (لدى) وذلك على
النحو الذي وجدناه عند من رجعنا إليهم من النحاة العرب (٢).

٤- كان وأخواتها :

المتفق على جعله من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر فعلاً هي: كان - أصبح -
أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مادام - مارال - ما إنك - ما يرح
ما فتى

وبعض النحاة يتوسع في هذا الباب فيدخل فيه كل فعل له مرفوع بعده
منصوب لا بد منه نحو: ذهب زيد متحدثاً، وبعضهم يتوسط فيالحق بالأفعال
السابقة أفعالا أخرى حتى يصل جملة العدد إلى ثلاثين فعلاً (٣). وهذه الأفعال
لمتحقة، ثمان منها بمعنى (مارال) وهما: وى ورام، وثنا عشر بمعنى (صار) وهي:
(اض) كما في قول المعجاج:

تَبَيَّنْتُ حَسْبِي تَمَفَّدَ وَصَّ يَهْدُ كَأَحْصَى حَرَدَ

(١) انظر: العربية لمصحي ٣١٣

(٢) انظر: المايق ٣١٣، ٣١٤

(٣) انظر: دهمع لهو مع ٢/ ٦٢، ٦٣، ٧١ والإعراب و تركيب بين الشكل والعبارة ٣٥٦، ٣٥٧.

(٤) انظر: حرارة الأدب ٨/ ٤٣٢

(١) انظر: معنى التليب ١/ ١٦٥، ١٦٦

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٤.

(٣) سورة النحل، ٥٣

(٤) انظر: شرح، معصّل ١/ ١٠٠

(٥) سورة آل عمران: الآية ٩١ و انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣١ وشرح الرصنى ٢٧٠، ٢٧١

و(عاد) كما في قول الشاعر

وَكَلَّ مُصَنِّى مَنْ هُدَتْ بِرُشْدِهِ

و(آل) كما في قول الآخر .

ثُمَّ إِنَّمَا لَا تُكَلِّمُ

و (رجع) كما هي .

تَعْدُ لَكُمْ حَزْرُ لَجَرٍ رَمَاحُ

و (حار) كما هي قول لبيد

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضُوئُهُ

و(سعد) كما هي قول لشاعر

بِالسَّعْدِ وَةٍ سَنَمُحِينَ مَوْدَةً

و (تحول) كما هي قول امرئ القيس :

وَيَدَلَّتْ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صَحْبِهِ

و(ارتد) كما هي قوله تعالى ﴿فَارْتَدَّ بِصِرَاطٍ﴾^(١) وكذلك أيضاً (عدا) و (رجح

كما هي نحو : عدا زيد صاحكاً ، وراح عبد الله متعباً ، وهما بمعنى الصيرورة أو وقوع الفعل في وقت العدو ولرواح .

والمعلان الحادي عشر و الثاني عشر هما : جاء وقعد ، وقد وردا بمعنى

(١) انظر شرح الأشموني ٢٢٩ / ١ والدرر النوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ٨٢ / ١

(٢) انظر : اللسان (ع ق ب) ، ولسرر النوامع ٨٢ / ١ - واسم : ك في هذا لشاهد هو لصغير المستر في الفعل وتقديره (هي) ، و لجر لجملة المفعلة لا تكلمه

(٣) انظر : لسرر النوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ٨٢ / ١

(٤) انظر : شرح الأشموني ٢٢٩ / ١ ولسرر النوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ،

(٥) انظر : لسانبوسه

(٦) انظر : ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف القاهرة - ط ١٧

(٧) سورة يوسف، الآية ٩٦

(صار) هي قولهم : ما جاءت حاجتك ، أي آية حاجة صارت حاجتك ، وقولهم
شجذ شمرته حتى قعدت كأنها حربة . وهناك ثلاثة أفعال أخرى نقت من المرء
ولم يذكر لها أمثلة وهي : أسجر وأهجر وأظهر^(١) .

وما نود أن نشير إليه هنا أن المعنى هو الذي سوغ إلحاق هذه الأفعال من
وحدة نظر النحاة - وكان وأحوتها هي عملها لأنها بمعناها ، ويؤيد هذا أن سيبويه
لم يذكر منها سوى كان وصار وما دام وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستعنى عن الخبر ، والظاهر أنها عبر محصورة^(٢) .

وأما وجهة نظري في هذه المسألة فتتمثل في أننا نرى أن الأفعال : ونى
ورام ، وحاء وقعد ، وأسجر وأفجر وأظهر ، ينبغي أن تستبعد كلها من هذا الباب
لأنها إما أن تكون مقيدة باستعمالات خاصة وشواهد محددة كما في الأربعة
لأولى^(٣) ، وإما أن تكون عديمة الشواهد كما هو الحال في الثلاثة الأخرى .

وأما العشرة الباقية (أص - عاد - آل - رجح - حار - استحال - تحول -
رتد - عدا - راح) فهذه لأفعال : في رأينا - ينبغي أن يقوم تصنيفها على أساسين
حتى يكون الحكم عليها صائفاً ، وهذان الأساسان هما : الرجوع إلى المعاني
و لاستعمالات التي وردت لها في المعجم ، و نفسه إلى أن معنى الفعل الناقص -
كما نقل عن الكافحي أنه موضوع لتقرير الفاعل على صفة^(٤) ، وأنه أبصاً ناقص
لدلالة على الحدث .

وبناء على هذا تنقسم هذه الأفعال من حيث إلحاقها بكان وأحواتها
في نوعين

(أ) أفعال تامة وهي : آل وحار ورجح و رتد ، حيث إن المعجم لم يثبت لهذه
لأفعال استعمالها بمعنى فعل ناقص ، وكلها تدور حول معنى (لرجوع) وهو حدث

١ انظر : معجم النوامع ٢ / ٦٧ - ٧١

٢ شرح الرصافي ١ / ١٨٢ وانظر الكتاب ١ / ٤٥

٣ انظر : معجم النوامع ٢ / ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠

انظر : الأشباه ونظائر ٨ / ٢٥٤

تم - إضافة إلى معنى التغير في (حار) ^(١) ، وعلى هذا فالمصوب بعدها حال ويجوز أن تكون الجملة بعد « آلت » هي الشاهد المذكور لها حوائثاً للقسم على جمع « آلت » بمعنى (خلصت) ، كما ذكر النحاة المعكرون لجعل هذه الأفعال ناقصة ^(٢) .

ونحن نرى أنه على افتراض جعل هذه الأفعال بمعنى (صار) واعتبارها ناقصة في الشوهد المذكورة، فيسفى أن يكون هذا مقصوراً عليها لأنه مسوغ بالتصميم .

(ب) أفعال تستعمل تامة وناقصة وهي : أص وعاد ، وغدا وراح ، واستحال وتحول ، وذلك لأن المعجم ذكر لأض وعاد أنهما يستعملان بمعنى (صار) بالإضافة إلى استعمالهما في أصل معاهما وهو (رجع) . ومن ذلك قولهم : أض سواد شعره بياضاً ، وكذلك ما روى من قول النبي ﷺ لمعاذ : « أعدت فتناً يا معاذ » أي أصرت ^(٣) . وأما الفعلان « عدا » و « راح » فقد بين الرضى في رده على إنكار اس مالك استعمالهما ناقصين أنهما إن كانا بمعنى مشى في الغداة ورجع في الرواح فهما تامان ، ولكنهما إن كانا بمعنى : يكون في الغداة والرواح وتقرير الفاعل على صفة في هذين الوقتين فهما ناقصان ، وعلى هذين الوجهين يتوجه قول الشافعي ولا حالف دارية متفرل يروح ويعود داهناً يتكحل ^(٤) .

فموله « داهناً يتكحل » يجوز أن يكون حالاً على جعل « يروح » و « يعود » تامين ، ويجوز أن يكون خبراً على جعلهما ناقصين ^(٥) .

(١) انظر لسان العرب ، و بصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد لجوهري (بعميق أحمد عبد المصور عطار - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٢ م) أول ج ود - رج ع و د

(٢) انظر معجم لاهوت ٧٠ / ٣

(٣) انظر لسان العرب : (أض) و (ع و د) ، وتاج المروس من جواهر القاموس للريدي الجزء الثامن عشر (بعميق عبد الكريم لمربوى مطبعة حكومة الكويت ١٩٧٩ م) ٢٠ أ ص

(٤) لحالف : الماسد الذي لا خير فيه ، والدارية : لمقيم في البيت لا يمارقه و لشاعر يسمى عن نفسه أن يكون هكذا - انظر : بلوغ الأرب في شرح لامية لمرب ، جمع وتحقيق محمد عبد الحكيم المعاصي ومحمد عرفان (در الحديث القاهرة - ١٩٨٩ م) ١٠٩ - ١٠٣

(٥) انظر شرح لرسى ١٨٦ / ٤ ، ١٨٧ .

وأما الفعلان « استحال » و « تحول » فهما في الشاهدين اللذين ذكرناهما لهما ناقصان لأن معنى (صار) فيهما شديد الوضوح ولأنهما لتقرير الفاعل أو لمفعول في صفة معينة ، ويؤكد هذا أن المصوب بعدهما لا يسعى عنه ، وذلك يجعلنا نقول إنهما يستعملان ناقصين - وإن كان ذلك قبلاً - وبامتن - وردد ، وحلاصة رأينا في هذه الستة أنها تستعمل ناقصة ما دامت بمعنى (صار) .

٥ أفعال المقاربة :

للالترام بظاهر المعنى أثر واضح في تصحيح فهم بعض أجزاء التركيب ههنا سليماً ، ومن ذلك أن بعض النحاة رأوا تمسك بما هو شائع أن نعى (كاد) إثبات خبرها وإثباتها نعى له . ولكن الصحيح أنها كسائر الأفعال « إثباتها إثبات للمقاربة ونعياً نعى للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلان يموت ، فمقاربة الموت ثابته والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكذب يموت ، فمقاربة الموت منفية ، ويلزم من نعى مقاربة الموت نعى وقوعه بزيادة مبالغة ... ولهذا قيل في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ ﴾ ^(١) : « إن معناه لم يرها ولم يقارب أن يراها » ^(٢) . وعلى هذا فإذا قال قائل : لم يكذب يفعل ، ويكون مراده أنه فعل بعد امتناع ومجاهدة ، فهذا خلاف المعنى الظاهر الذي وضع له اللفظ .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَيَذْبُحُوهَا ﴾ وما كادوا يفعلون ^(٣) ، فالخبر فيه مثبت ولكن هذا لم يستمد من نعى (كاد) بل استمد من قرينه أن الذبح من المعروف أنه تم ، كما أن هذا محمول على وقتين ، أي فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بدسحها ، وما كادوا يذبحوها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح ^(٤) .

١ - سورة سور آية ٤

٢ - شرح التفسير ١ - ١٩٩

٣ - سورة بقره آية ٧١

٤ - نصر شرح برصى ٤ ٢٢٣ ومعجم لاهوت ٢ ٤٦ ٢٧

(١) أهم هذه الأفعال : علم ورأى ووجد وطن وحسب وخال ورعم ، وهي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وتتمثل دلالتها في معرفة شيء على صفة . وللمعنى أثر مهم في تحديد عمل بعضها وبيان ما تقتضيه ، ويتبين هذا في علم ورأى ووجد وطن على النحو التالي .

فعلم إما أن يكون بمعنى (العلم) فينصب مفعولين نحو : علمتُ محمدًا قادمًا ، وإما أن يكون بمعنى (عرف) فينصب مفعولا واحدًا كما في : علمتُ الأمر و « رأى » له معنيان أيضًا . فإما أن يكون بمعنى إدراك الحاسة ، أي بصر فينصب مفعولا واحدًا والمصنوب بعد ذلك يكون حالا نحو قوله تعالى ﴿ رَبُّهُمْ سَطُورٌ إِلَيْكَ ﴾ (١) ، وإما أن يكون بمعنى رؤية القلب فينصب مفعولين ، ويكون عندئذ معنى الحسب و « صر » بمعنهما كما في قوله تعالى ﴿ يَهَيِّئُ رُؤْيَا عِيدٍ » و « رد قريبا » (٢) .

و « وحد » له معنيان كذلك : فإما أن يكون بمعنى العلم وإدراك العقل فينصب مفعولين كما في : وجدت محمدًا عالمًا ، وكما في قوله تعالى ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾ (٣) ، وإما أن يكون بمعنى الإصابة ووحدان الشيء ، فيكتفى بنصب مفعول واحد ، ومثال هذا وحد زيد صالته .

وأما « صر » ، فالمشهور فيه أنه ينصب مفعولين حينما يكون في باب « ولكن يجوز أيضًا أن ينصب مفعولا واحدا وذلك حينما يكون بمعنى (الوهم) نحو : ظلت زيدا ، أي اتهمته (٤) .

ومما ألحق بهذه الأفعال (أرى) المبني لما لم يسم فاعله ، وينصب مفعولين لأنه بمعنى أظن . وهو مأخوذ في الأصل من (أرى) الذي ينصب ثلاثة مفاعيل

(١) سورة الأحزاب الآية ١٩

(٢) سورة النجم ٦

(٣) سورة ص الآية ٤٤ ونظر لكتاب ٩٦ / ٤

(٤) نظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨١ ، ٨٢

ومعناه طئه غيره . ورد اسمه غيره فقد ظن ، ومثال ذلك : أريت عمرا منبطحا . أي طسه منبطحا

(ب) من الأحكام الخاصة بأفعال القلوب إبطال عملها - وهو النصب - في لفظ لا في المحل لمابع ما كالاستمهام وهو ما يسمى بالتعليق ، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ نَعْلَمُ أَيُّ الْحَرَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ (١) . وبود أن تشير إلى أن حكم تعليق هذا بالاستمهام خاصة . يوجد أيضًا في الأفعال التي معناها قريب من معنى تلك الأفعال ، أي معنى العلم وما يشبهه ، ومن أمثلة هذه الأفعال : « نظر » كما في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَرْكَى طَعَامًا ﴾ (٢) ، أي فليتعرف هذا الحكم بالنظر به ، وكذلك « تفكر » و « سأل » كما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حَكِيمٍ ﴾ . وقوله تعالى ﴿ يَتَوَكَّفُ عَنْ سَاعَةِ رَبِّهَا ﴾ (٣) ، أي يترقبون وقت رسله يسؤرب عنها

ومثل هذه الأفعال يصح : أبصر وشك وامتنع ونسى (٤) . ومن خلال هذا ندرك تشابه المعنى بين هذه الأفعال وأفعال القلوب له أثر في نقل الحكم وتشابه الاستعمال

٧ التنازع :

بعد التنازع من لمواضع التي يتبين فيها الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، كما يتضح فيها أيضًا أن حدود المعنى أوسع كثيرا من حدود اللفظ بصيغة ، وذلك لأنه لا يجوز لفظًا أن يعمل فعلا من جهتين محتملتين في اسم واحد كما في نحو : صرنتي وصريت زيدا ، فهي نحو هذا « زيد » هي الحقيقة فاعل ومفعول ، له يطلنه كلا التفسيرين من هاتين الجهتين فالأول يطلبه فاعلا

١- شرح المفصل ٧ / ٩٩

٢- سورة الكهف الآية ١٢

٣- سورة الكهف الآية ١٩

٤- سورة الأعراف الآية ١٨٤ .

٥- سورة المائدة الآية ٤٢

٦- انظر : شرح التفسير ٢ / ٨٩ - ٩٠ وشرح الرصافي ٤ / ١٦٦ ، ١٦٧

وآخر بطلبه معمولاً ، ولما كان أمر اللفظ ضيقاً ، وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ، ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير ^(١) ، حيث إن المعنى يصح منه أن لاخر أبصاً عامل فيه من الجهة الأخرى . وعلى هذا يصبح إعمال الأول أو الثاني في اللفظ أمراً متساوياً في المعنى لا يعدو أن يكون اختياراً وترجيحاً . والبصريون احتاروا إعمال الثاني والكوفيون رجحوا الأول ^(٢) .

٨ فعلاً التعجب ونعم وبئس :

فعلاً لتعجب (ما أفعَلْ وأفعلْ به) ونعم وبئس وكذلك بقية الأفعال الأخرى التي تؤدي هذين المعنيين أفعال جامدة ، ولجمودها علاقة واصحة بالمعنى ، وذلك من جهة دلالتها على ما ليس في أصلها وتصميمها له : فنعلم ونش لفظهما ماضٍ وتصميمها ما ليس في أصلهما وهو إنشاء المدح والدم ولدلالة على الحال ، ولأجل ذلك معاً التصريف - كما مع فعلاً التعجب منه - لدلالتهما على زيادة الوصف وبقائه إلى الحال . ويحكم هذا قاعدة مؤداها أن « كل ما تصمم ما ليس له في الأصل مع شيئاً مما له في الأصل ، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه ^(٣) » ، وهذا يعني أن كل شيء دحبه معنى من غير أصله على لفظ معين فهو يلزم هذا لفظ لذلك المعنى ^(٤) ، وتفسير هذا أن الأصل الذي تضمنت هذه الصيغ معناه وحاوخته هو الحروف ، لأن الإنشاء - وهو معنى هذه الصيغ - لأصل فيه أنه من معاني الحروف ^(٥) ، وبناء على هذا جاءت هذه الأفعال جامدة لحروجها عن مسبب بالإضافة إلى مشابهتها الحروف في معناها ، وهذا ترتب عيه مشابهتها في ألفاظها حيث إن الحروف جامدة

(١) شرح لمفصل لابن يمين ٧٩ / ١

(٢) نظير : لمبايق ٧٧ / ١

(٣) لأشباه والبطائر ٢٥١ / ١

(٤) نظير لمفصل ١٩٠ / ٢

(٥) نظير : حشوية صبيان ٢٧ / ٣

ويؤكد جمود فعلى التعجب تجردهما من معنئ الحدث والزمان ومشابهتهما الأسماء في التصحيح والتصغير ، حيث يقال : ما أقومه وأقوم به وما أخسبه . كما يدل على جمود (أفعلْ به) وأن لفظه لأمر ومعناه الحصر « كونه للواحد والواحدة والاثنتين والاثنتين والجماعة بلفظ واحد . وذلك قولك : يا زيد أكرم بعمرو ، وما هند أكرم بعمرو ، ويا رجلان أكرم بزيد ، ويا امرأتان أكرم به ، ويا رجال أكرم بريد ، ويا نساء أكرم بزيد ولا تقول : يا امرأة أكرمى بزيد ، ولا : يا رجلان أكرمى بريد ، ولا : يا رجال أكرموا بريد ولا : يا نساء أكرمى بزيد . لأبلك لست تأمر أحداً بإيقاع فعل ، وإنما تخبر عن إحراط كرم زيد ، كما تقول : يا امرأة ما أكرم ريداً ، ويا رجال ما أكرم ريداً » ^(١) .

٩- الممنوع من الصرف :

(أ) مما يمنع من الصرف الوصف الذي على وزن الفعل (أفعل) ، ويشترط فيه لكي يأخذ هذا الحكم أن تكون دلالاته الوصفية أصيلة كأحمر وأصفر وأشهل ^(٢) . وترتب على هذا ثلاثة أشياء :

الأول : أن الاسم الذي يكون على وزن (أفعل) وفيه وصفية عارضة يصرف ، وذلك نحو (أربع) في قولك : مررت بنسوة أربع ، وذلك لأنه في الأصل اسم للعدد ، ومثل هذا أيضاً : أجدل (للتصغير) وأحيل (لطائر ذي نقط) وأفعى ، لأن هذه في أصل الوصف أسماء وما يلمح فيها من وصفية كشدة الخلق هي أحدل ، وكثره تحيلان في أخيل فهو معنى عارض لا أثر له ، وهذا هو الراجح في هذه الثلاثة .

الثاني : أن الوصف الذي يكون على هذا الوزن أيضاً وفيه اسمية عارضة اسمية ، يمنع من الصرف ، ومثل هذا : الأدهم (إذا عني به القيد) والأسود والأرقم (إذا عني بهما الحية) ، فهذه تمنع من الصرف تماقاً لأنها في الأصل صفات صارت أسماء وهذا لم يخرجها عن معنى الوصفية . ومثل هذا في عروض لاسمية : أبطح

(١) المفصل لابن حنبل ٣١٦ ، ٣١٧ ونظر شرح لوصف على الكافية ٢٧٩ / ١ ، ٢٨٠

(٢) أشهل في العين : أن يشوب موادها رقة انظر : اللسان (ش ه ل)

وأجرع وأبرق إذا كن أسماء ، فالمشهور في هذه أيضاً عدم الصرف لأنها في الأصل صفات^(١)

الثلاث : أن ما كان على وزن (أفعل) وصح لأن يكون وصفاً واسماً حاز فيه المنع والصرف على حسب حالته ، وهذا يوجد في لفظ (أول) ، فهو يكون وصفاً ممنوعاً من الصرف إذا ذكرت (من) التخصيبية بعده ظاهرة ، نحو زيد أول من غيره ، أو إذا ذكر قبله الموصوف وقُدِّرت بعده (من) كما في قول الشاعر :

يا ليتها كانت لأهلي إبلا أو هزلت هي جديب عام أولاً^(٢)
وأما إذا حلا من هذين وكان نكرة فإنه يكثر صفه ويصرف كما في جر م تركت له أولاً ولا آخر^(٣) . وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن العادة اللغوية .

(ب) حكم أسماء القبائل والموضع وبلدان الحالية من وزن لعل والتأنيث للفظي من حيث صرفها ومنعها من الصرف ، كثيراً ما يكون غير ثابت في الاستعمال ، لذلك حاول النحاة وضع صابط أو أساس لهذا الحكم فوجدوا ذلك في معنى

وتتعدد هذا في أنه إذا أريد بالاسم الأب أو الحي صرف ، ومثال ذلك معدن وتميم وقريش وثقيف ، وإذا أريد به القبيلة لم يصرف لعلمية والتأنيث ، ومثال ذلك مجوس ويهود ، ومثل هذا أيضاً أن يكون الاسم لمكان ويراد به بقعة نحو فارس وعمان . وإن كن الاسم لموضع وأريد به المكان صرف نحو - بدر وثبير .

ويشترط ما ذكرناه من أن حكم هذه الأسماء غير ثابت من حيث الصرف وعدمه بصورة أكثر وضوحاً بأنه - إلى جانب الأسماء الثابتة الحكم بناء على الأساس لدى نسبة - توجد أسماء من هذا القبيل تتعدد بين الصرف والمنع ، وهي ثلاثة أصناف

(١) الأبطح المكان لمسطح من الودي ، ولأجرع المكان لمستوى من الرمي ، ولأبرق ما فيه سواد وبياض كالتيث . انظر الكتاب ٢ / ٣٠٠ ، ٢٠١ وللعلماء به طح - بوق - ج ر ع . وانظر أيضاً شرح الأشموس ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٧ وشرح النحوي ١ / ١٢٧ ، ١٢٩

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٩ ومعجم شوه العربية ٥١٩

(٣) انظر شرح المفصل ٦ / ٩٨ ، ٩٩ .

١ - قسم بعض فيه عند التذكير والصرف ومن أمثله ، قريش وثقيف - مني دحرج وعمان

٢ - قسم بعض فيه عيار التأنيث والمنع ومن أمثله سدور وفارس وعمان .

٣ - قسم يسوي فيه الأمر ومن أمثله : ثمود وسبأ وبعداد^(١) .

ثقيف :

نستطيع من خلال محاولة لنظر مرة أخرى في المسائل السابقة - بوصفها نماذج عامة تمثل غيرها - أن نشير أن للمعنى أهمية بصور مختلفة في موضع آخر غير ما ذكرناه من قبل ، ويمكن بيان هذا بتلخيص لبعض المسائل المذكورة وربطها بوظيفة المعنى فيها على النحو التالي

١ - توظيف المعنى بصفة عامة في تليل الأحكام لشكليات والاستعمالات المختلفة وتفسيرها ، وهذا يتمثل في :

(أ) تكوين العلم وتكثيره لأن علميته بالمعنى لا باللفظ ، ومن ثم فلا تعارض بين التكوين وتعريف علمية .

(ب) دخول (أل) على العلم عند تثنيته وجمعه جبراً لما فيه من تحديد وتعريف بالاشارة بحيث فيه من التثنية وجمع

(ج) قصد لفظ الكلمة المبنية وحروفها - أي كان نوعها - يوصفها إلى لاسمية ولعلمية ويحللها حكماً لفظياً ومعنوياً خاصاً .

ومثل هذا يقال عن تحول الهمزة من الوصل إلى القطع في الأعلام لمقوله بمصاحبة الهمزة ، فهذا حكم شكلي خاص تأخذه بعض الألفاظ نتيجة لاستعمالها في مجال دلالي مختلف عن المعهود لها .

(د) أثر تضمن المبتدأ الموصول والنكرة العامة الموصوفة بفعل أو ظرف أو

(١) انظر معجم لومع ١ / ١١١ ، ١١٢ و تشبه لصرب (بصير) النماذج ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣

حار ومجروح - معنى الشرط في دخول الماء في خبرهما ، وما يترتب على هذا من إمكان إعادة تصييف جملة الشرط .

(هـ) أثر مشابهة المعنى في إلحاق أفعال بأفعال القلوب وفتح من حكمها في التعليق .

(و) الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى في سدع لمعين معيولاً وحاداً .

(ز) بيان حكم أسماء القبائل والبلدان وما شابههما من حيث الصرف والمع منه ، والمعنى في هذا يعد محاولة لوضع ضابط لما يبدو أنه غير ثابت .

٢- أهمية المعنيين المعجمي والوظيفي في التصنيف وبيان العمل وتصحيح فهم معنى التركيب ، وهذا يشمل

(أ) تصييف كان وأخواتها ، ويضاف إلى هذا الموضع أثر التضمنين أيضاً

(ب) عمل أفعال القلوب .

(ج) فهم تركيب (كان) فهمًا صحيحًا .

٣- معنى المعنى بشكل معين متمثل في عدم التصرف والتعير أو الحمود ، وذلك بسبب سلب الوظيفة أو القيام بوظيفة مستعارة ومشابهة الحرف ، ويشمل هذا موضعين صميم المصل ، وأفعال التعجب والمدح والذم .

٤- المعنى التقسيمي للمعنى شرط دلالي مهم في سريان حكم المصوغ من لصرف ، وذلك في الوصف الذي على وزن (أفعل)

ثانياً أثر المعنى في الشروط وتحقيق الوظائف النحوية

من الموضع التي يتحقق فيها التفاعل بين الدلالة والمعنى المعنوي ما يشترط في بعض الوظائف النحوية من شرط دلالي^(١) ، وهذه الشروط بعضها متنوع له صور مختلفة ، وبعضها يدور في إطار واحد مشترك هو الفائدة

(١) انظر النحو والدلالة ١٢٧ - ١٣٣ . وقد ذكر في هذه الدراسة أمثلة متنوعة مختصرة لهذه الشروط منها الشرط الأول والثالث والرابع مما يرد ذكره بعد هذا مباشرة

فمن أمثلة الشروط الدلالية المتنوعة - وستطبع أن نجد كثيرًا منها في مواضع متفرقة مما سبق من بحث - ما يلي .

١- إذا كان خبر المبتدأ جملة وكن (أي هذا الخبر) مثله أو هو نفسه في المعنى يصبح هذا هو الرابط ولم يصبح إلى رابط غيره . ولهذا أكثر من صورة ، فقد يكون هذا الرابط المعنوي كون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، وهذا يوجد في جملة صيغ الشأن نحو : هو زيد قائم ، كما يوجد في مثل : نطقى الله حسبي ، وذكرى لا إله إلا الله وقد يكون تكراراً لمبتدأ أو ما يشبهه بمعناه ومن هذا قوله تعالى : هو دين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة يأتونهم بأجر المصلحين^(١) ؛ لأن المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة^(٢) وقد يكون هذا رابطاً لمعنوي أيضاً ما يرد في الخبر من عموم يشمل المبتدأ ، ويدخل تحت هذا الإطار ما ذكرناه من قبل من قيام (أل) في جملة المدح والندم بهذه الوظيفة نحو : نعم برجل محمد ، وكذلك العموم في اسم (لا) النافية للجنس المسبوقة بمبتدأ مماثل لهذا الاسم لمطابقاً نحو :

.. .. فأما الصبر عنها فلا صبرا^(٣) .

٢- اشترط أن يكون الحدث أو المصدر الذي يؤدي وظيفة المفعول له حدثاً قليلاً من أفعال النفس الباطنة نحو : جاء زيد خوفاً ورغبة^(٤) .

٣- أن يكون الطرف مبنيًا معني (في) باطراد ، والمقصود بالاطراد هنا حواز النصب على الظرفية مع سائر الأفعال دون الاحتصاص ببعضها^(٥) . ومثال ما نحى فيه ذلك : أزورك غداً ، ووقعت حجة اليمين .

٤- أن تكون الحال مبينة لإبهام الهيئة كما في نحو : جاء عمرو ركبًا ؛ فانهم هنا هو هيئة المعنى .

سورة لاعرف الآية ١٧

٢- انظر شرح التسهيل ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .

٣- اجمع الحديث عن المهرج يأتونهم بأجر المصلحين ، وانظر حاشية لصبيان ١/ ١٦٦ .

٤- انظر معجم الهوامع ٣/ ١٣٢ .

٥- انظر شرح لمفصل ٢/ ٤١ وشرح الأشموني ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

هـ أن يكون تمييز المفرد ميباً لإيهام الدات، وذلك نحو : هذا إردب شعيراً
فالمبهم هنا هو داب، لإردب لا هيئته .

و شتراط أن تتوسط (لكن) كلامين معاييرين معنى ، وهذا التعاير المعنوي
قد يحقق بالاختلاف من حيث النفي وإثبات نحو ، حامى ريد لكن عمراً لم
يحق وقد يحقق بالتأني بأى وجه آخر نحو : فارقى حالد لكن مجمداً حاصر (١)
وأما الشروط التى ترتبط بالمائدة ، فعلى بها الشروط التى يكون بها
المبنى أو التركيب مفيداً معنى ذ فائدة يؤهله للوقوع فى موقع يحوى معنى . ويمكن
أن نجد أمثلة لهذا النوع من الشروط فى المواضع الآتية على هذا النحو

(١) شروط تعمق بركنى الجملة لاسمية وإسناد عمومياً ، وهذا يحقق فى
ثلاثة مواضع :

أ - الجملة عامة - أى سوء كانت اسمية أو فعلية - يشترط فيها أن تكون
كلاماً صحيحاً أن تكون مفيدة بأن يصيف كل واحد من جزأيه معنى جديداً مكمل
لمعنى الآخر ، وعلى هذا إذا قيل فى الجملة الفعلية مثلاً يعصب العصان ، وإد
قيل فى الجملة الاسمية - كما مثل بن حنى ولأشموئى (٢) . أحق الناس بمال
أبيه ، إنه ، والبار حارة - فإن هذه الحمل لا تعد صحيحة ولا تكون كلاماً بل هى
صرب من السوء لأن أحد ركنيها معلوم من الآخر بالضرورة ، وأما إد قلنا - مثلاً :
أحق الناس بمال أبيه أبرهم به (٣) ، والبار مشتتلة ، ويثمد العصبان - تصح هذه
الحمل صحيحة لإفادة المسند ما لم يكن فى المسند إليه من معنى .

وأما ما طاهره أنه غير مفيد وتكرر فيه لمتداً بلفظه نحو قول أبى النجم

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

ـ فهو محمول على معناه لأنه معنى : أنا أبو النجم لندى يكتفى باسمه عن
صنعه ونعته ، وشعرى متأه فى الجودة على ما تعرفه وكما يلعب (١) .

ب - المبتدأ أو المسند إليه عمومياً ينبغي أن يكون معرفة أو ذكرة محصورة
حتى يصح الحكم عليه بالخبر لأنه لا يحكم على مجهول ، ولكن شرط للمائدة إد
يحقق بأى وجه حاز الإخبار عن لئكة ، وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال -
حصلت لمائدة فأخبر عن أى لئكة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة
لمخاطب ، فإذا حصلت حاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أو لا (٢) .
ويحقق المائدة بعدم علم المخاطب قبل الإخبار بحصول ذلك الحكم للمحكوم عنه ،
حيث به عند ستعيد شيئاً جديداً .

ج - صائفة هى صائط الابتداء بالئكة ، وليس اختلاف لصحاة فى عدد
مسوغات الابتداء بها . وقد بلغ هذا العدد عند بعضهم خمسة وعشرين (٣) - إلا
محاولة منهم لتحصر صور هذه المائدة التى تشمل لئكة المختصة وغير المختصة .
يقول الأشمونى مشيراً إلى ذلك فى سياق شرحه لقول ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالئكة ما لم تفد كعدد ريد معمر

هـ فإن أعادت (أى لئكة) جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سبويه و لمتقدمون
لجواز الابتداء بالئكة إلا حصول المائدة ، وزأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى
فى مواضع المائدة فتنبهوها ، فمن مقل محل ، ومن أكثر مورد ما لا يصح ، أو معدد
لأمور متداخلة . ولدى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى اللى سيدكر ، وذلك
خمسة عشر أمراً (٤)

ويستطيع نحن أن نذكر المسوغات لآتية بعد الاختصار والجمع أكثر بين
لعداخل والمتشابه بوصفها أهم لمواضع التى يجوز فيها الانداء بالئكة

نظر ، الحصائص ٢ / ٣٤٠ ، ٣٤١

٢ شرح برصى ١ / ٢٣١

٣ نظره مع الهوامع ٢ / ٢٩ - ٢١

شرح الأشموئى ١ / ٢٠٤ ونظر معنى اللبيب ٢ / ٤٦٧ .

(١) انظر شرح الرصنى ٤ / ٣٧٢ وابعوامن المائة ٢١٦ ، ٢١٧

(٢) انظر شرح الأشموئى ١ / ٢٠

(٣) انظر الحصائص ٣ / ٣٢٩ - ٣٤١

(٤) انظر حراة الأدب ١ / ٤٣٩

به أو أن تكون النكرة على عكس هذا ، ومثال ذلك : ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَعْرِفَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذى﴾ (١)

٤ . أن تكون البكرة عامة

و نَشْرُطُ بِحَو

۵۰

وَمَا أَنْ تَكُونَ عِدَّةً لَهَا وَفَعَلَ بِهَا نِسْأً أَوْ اسْتَمْتَحَمَ بِهَا

وقد تمنع لكره العامة مبدأ إلهها بردد بها الحسن أو لحقيقة من حيث هي
بحر : مؤمن خير من مشرك ، ورجل خير من امرأة .

﴿وَوَجَدَهُ يَوْمَئِذٍ مَصْرُوعًا﴾ (٢) .

ثُمَّ يَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرٌ (٤)

بحو : عجب لعمرؤ ، وكقول الشاعر

سید رفیع ۴۵

٧ سورة لقدر ٧

(٣) سورة البقرة ٣٣١

(٤) سورة آل عمران + ١٥٤

- ۷۷۹ -

22A-

ويشمل كذلك 'لكرة' التي يرد بها دعاء نحو قوله تعالى ﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ

عبدك سيدنا مصطفي﴾ (١) وقوله : ﴿وَيْلٌ لِلْمُصْطَفِينَ﴾ (٢).

وهذا يشمل أيضاً ما هو بخلاف ما سبق نحو (أمر بمعروف صدقه) وهي عن

مكرر صدقة) .

٧ - تقع الكرة بعد لولا ، أو إذا المحاشية ، أو فاء الجراء .

فمثال وقوعها بعد (لولا) قول الشاعر

لولا اصطباراً لأودي كل ذي مقبة لمأ استممت مصابهي صف

ومثال وقوعها بعد إذا المحاشية قول الشاعر :

حسبتك في الوعى مردي حروب داحور لديك فقدت سحق

ومثال وقوعها بعد فاء الجراء قولهم في مثل : (ذهب غيرة فعز

في الرباط) .

٨ - تقع الكرة في قول لحنه بحاليه نحو قول شاعر

سربيا ونجم قد أصاب فمد يدا محيالك أحصى صوفد كل سرب

وكذلك هو لآخر

تركت صائتي تو- الدب رعيها وهدا لا يرمى حبر لا

سنت بطرفها في الدهر واحدة وكل يوم يرمى مديته يمدى

٩ - أن تكون الكرة مجزئاً عنها بشيء من خوارق العادة وغير المألوف نحو

إسنان يهبط على سطح المريخ (٣)

واستراط المائدة هذا وأثره في حواز الإحسان عن الكرة لا يسريان فقط على

نمدا كما شربا بل بهما من ممكن أن يسري على العبد إليه في حمله

(١) سورة البقره - ٥٩ . (٢) سورة المطففين ١

(٣) انظر معنى اللبيب ٢ / ٤٦٧ - ٤٧٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٤ - ٢٠٨ ، وجمع الهوامع ٢ / ٢٩ - ٣١

لاسميه أي كتاب صدره فلاسه في يد (كال) وأحوالها يحدد بحكم نفسه وعمر

شواهد هذا في كان قول الشاعر

وكان حن في الحياة مخلداً حدثت ولكن ليس حن بحال (١)

وتقول في (ما زال) مثلاً ما زال رجل واقفاً على الباب . ومن شواهد ذلك

في (إن) قول امرئ القيس :

رب شفاء عيرة مهرة فهل عند رسم دارس من معول (٢)

ح الإحسان بطرف الرمان عن اسم العين (الحشة) قليل لأنه لا تتحقق به

عبرة ، فلا معنى لأن يقال - مثلاً : عمرو أمس ! ولذا قيل إن ما ورد من ذلك

مؤول نحو الليلة الهلال، أي الليلة طلوع الهلال . ولكن بعض النحاة المتأخرين

حارو مثل هذا . فقد ويتجه ذلك بعدة صواب معية مع أن يشابه سم

عن سم المعنى في حدوثه وقت دون وقت ومثال ذلك قولهم سح شهرين وقد

جسوامي هذا أيضاً المثال السابق (٣) .

(٢) بحكم اعثده فيما نوب عن الفصل بعد سانه لمعجول ر لم يوجد

معجول به فالطرف والمعول مضيق لواقع في هذا لموقع سعي ر يكون

مخصص وصف أو صافه أو ما شلهم حتى يصب هائده متحدة ويقوم بهده

بوصفة يقول المبرد : « واعلم أنك إذا قلت سير يزيد سيرا ، فالوجه النصب

لأنك لم تمد بقولك : سيرا ، شيئاً لم يكن هي (سير) أكثر من التوكيد ، فإن وصفت

فنت سيراً شديداً ، أو هيناً - فالوجه الرفع لأنك لما نعتته قريته من الأسماء

حدثت به فائدة لم تكن هي (سير) ، والظروف بهذه المتصلة . لو قلت - سير بريد

مكدا أو يوماً - لكان الوجه النصب . فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً

فان خبر الرفع لما ذكرت لك (٤) . وعلى هذا ، فكل ما ينوب عن العادل عبر

خبر م . نوع صفة ٢٢ هـ

هذه هي رواية مسيبويه ، ورواية ديوان امرئ القيس وإن شعاني انظر ديوانه ص ٩ وانكتاب ٢ / ١٤٣

وشرح الرضوي ٤ / ٢٠٦ - ٢٧٩ وجمع الهوامع ٢ / ٩٨

نصر شاح لشهير ١ / ٣١٩ وجمع الهوامع ٢ / ٢٣

خصيص ٤ / ٥٣ .

هذين أيضاً يشترط هيه أن يدل على فائدة متحددة حتى يصح الفعل مع هـ
الناثب كلاماً^(١).

(٢) الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة أو نكرة محتصة ، ولكننا نرى أنه
كما يجوز - بناءً على ما ذكرنا - أن يبدأ بنكرة غير محتصة بشرط حصول الفائدة
فكذلك يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة غير محتصة أيضاً بشرط أمر اللبس
وحصول الفائدة . وكون المعنى لدى تأديه الحال عندئذ يختلف عن المعنى لدى
يوجد في جعل هذه النكرة صفة . ووجهة النظر هذه تتفق مع رأى بعض النحاة
الذين أجاروا ذلك أو على الأقل : قوّم كمن مالك وابن الطراوة و السهيلي . هـ
مالك ذكر أن من مسوغات هذا سبق صاحب الحال بمعنى نحو قوله تعالى ﴿ وَمِنْ
أَمْرِكَ مِنْ قُرَيْشٍ إِيَّاهُ بِكَافٍ مَعْلُومٌ ﴾^(٢) ، وكذلك السبق بهي أو استفهام^(٣) .

وأما السهيلي ، فقد ذكر رأى ابن الطراوة هـ هذا واستدلّاه بالقياس
والسمع له ، والاستدلال بالقياس في رأى ابن الطراوة يتمثل في أنه كما حار أن
يختلف المعنى بين نعمت المعرفة والحال منها . فكذلك لا ينبغي أن يكون هناك مانع
من اختلاف المعنى في النكرة بين الحال والنعمت منها أيضاً . وأما السمع ، فمن
شواهد ما ورد في الحديث : « وصلى وراءه قوم قياماً »^(٤) .

وضبط هذه المسألة - كما يفهم من تعقيب السهيلي على استدلال ابن
الطراوة - أن إجازتها صحيحة بالشروط التي ذكرناها وإن كان أكثر الكلام على
عدم وقوع ذلك ، نظراً لأن الجهل بالنكرة يعوز أكثر إلى تعريضها بما يهدف
بجعله نعمتاً^(٥) .

★ ★ ★

(١) انظر شرح برصبي ١/ ٢٢٠ .

(٢) سورة العنكبوت الآية ٤ .

(٣) انظر ' شرح السهيلي ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٤) انظر فتح الباري (كتاب تقصير الصلاة) ٢/ ٦٨٠ .

(٥) انظر نتائج لسكر في النحو ٢٢٤ .

الفصل الخامس التركيب بين اللفظ والمعنى

توطئة .

أشرنا من قبل إلى أن اللفظ والمعنى هما المكون الأساسي لأي كلمة أو تركيب . واللفظ يمثل جانب الشكل أو الظاهر ، والمعنى يمثل جانب المحتوى أو المعنى . وعند رصد هذين الجانبين من زاوية النطق والممارسة اللغوية ملحظ أن المعنى لاحق لفظ ، والأصل بمنزلة في علاقتهما أن يكون هناك تضيق بينهما . أن يكون أحدهما مساوياً لمقدار الآخر في خصائصه ودلالته .

ولكن النظرة الماحضة و لمقدرة بين هذين الجانبين معا ، تكشف عيب في حين كثيرة وحوود اختلاف بدرجة صغيرة أو كبيرة بين هذين الشكل والمحتوى . كما أن دراسة أحدهما في ضوء هذه المكرة ، أي فكرة كون هذين الجانبين ظاهراً و آخر عمقاً أو بظناً . تبين أيضاً عن حقيقة علاقتهما معا ، كما بين كذلك أثر كل منهما مقارناً بالآخر .

وإذا كنا في المصطلح لسابقة قد تناولنا أثر اللفظ على المعنى - كما تم في محصلين الأوليين - وأثر المعنى على اللفظ - كما حدث في لمصطلحين الثالث والرابع - فإننا في هذا المصطلح ، سنحاول أن نكمل حلقة البحث في هذه المصطلح بالجمع بين هذين الجانبين لدراسة أثر كل منهما مقارناً بالآخر وفي صوته ، ولكي نرى ثار ما يبدو من تعارض بينهما أحياناً ، سواء على مستوى التركيب الواحد ، أو على مستوى التراكيب المتشابهة أو التي بينها وبين بعضها ، وبعض صلة وعلاقة . معنى ذلك كله أن هذا الفصل سيحاول أن يعيد على هذين السؤالين : ما حقيقة خصص باعتبارها شكلاً وظاهراً ، في ضوء مقارنته بالمعنى باعتباره مضموناً وعمقاً ؟ وما نتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك في اللفظ أو المعنى ويكون لها فائدة ملموسة في التحليل والتفسير ؟

... إحدى الدراسات عيت يمثل هذا وتناولته في كثير من مباحثها^(١) ، وذلك يبدو من خلال الحديث - مثلاً - عن العلاقة بين النسبة والحالة والعلامة الإعرابية في بعض المواضع كالمفعول لمرفوع (لثائب عن الفاعل) والتبادل بين النصب والجر ، و لتقارب بين مطلق الإسناد في لجملتين لاسمية والمفعلة وما شبه ذلك^(٢) . ومن أجل هذا نود أن نشير إلى أننا ربما لا نختلف مع هذه الدراسة في كثير منها انتهت إليه ، ولذا سيجتازها وبحاول أن يكمل الطريق ، بأن نطرح في لمسألة المطروحة هنا من خلال جانب واحد محدد ما زال بحاجة إلى البحث والإيضاح هنا ونرى أن نقوله في هذا الموضوع أهم من التعرض لمغيره ، وهذا الجانب لدى بعينه هو التركيب بصورها المختلفة من حيث لمظهر وممعها

وإنما يتركز اهتمامه في هذا الموضوع على التراكيب؛ لأنها هي التي يظهر فيها سماع تحقيق بين الألفاظ والمعاني ، ولأنه بمضامة اللفظ للفظ يتجسد معنى لكلمة وبصبح وفتاً ، ومن ثم يحصل الانساق بين هذين الجاسين ، أي بين الشكل والمعنى ، أو لا . أي به من الممكن عندئذ أن يحصل تعرض بينهما بأية صورة ، أو يشي مثل هذا التفاعل بدلائل معينة من أهمها تحديد خصائص لمعط التراكيب من حيث مطابقة ظاهرها لبطلها أو انطواء شكلها على حقيقة دلالية أخرى محتفية . وساء على هذا فمن المهم قبل أن نحوض في ذلك أن نبين أولاً أنواع لتراكيب وصورها

ومن هد المطلق نقول إن التركيب اللغوي هو في الأصل صم كلمة إلى أخرى^(٣) ، ويري لنحت أنه بصمة عامة- نوعان ، الأول : تركيب بين جرايين أو كلمتين يصير كل اثنين منهما بالتركيب جزءاً وحداً أو كلمة واحدة ومن أمثلة هذا المركب المزجي كحصر موت وسيبويه ، ولعددي وما يشبهه كجمعة عشر

(١) يعني بذلك دراسة بديع محمد شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية .

(٢) ينظر : إعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١٠٢ ، ١٣١ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ٣٤٩ وما بعده .

(٣) ينظر : لظواهر النوية في التراث النحوي (بطو هر التركيبية) ٦٤ .

وبيت بيت وصباح مساء . وإنما صار هذا النوع يمثل هذه الصفة من صيرورة جرايه ككلمه واحدة ، لأنه ليس بين هذين الجرايين نسبة ملحوظة^(٤) .

والنوع الثاني : تركيب لا يؤدي إلى صيرورة المركب مع غيره ككلمة واحدة أو سم واحد ، وهذا هو ما عناه عبد القاهر بالتعليق وجمعه في النهاية مصاد النظم ، وهو عنه ثلاثة أقسام أساسية . تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بضم ، وتعلق حرف بهم ، وكل قسم من هذه الأقسام له صور وطرق محتملة . وقد بين عبد القاهر أنه لكي يتكون الكلام أو الجملة فلا بد من مسند ومسند إليه ، وهذا يتحقق بتعليق لاسم مع الاسم أو الفعل مع لاسم ، ومن ثم لا يكون كلام من حرف وفعل ، ولا من حرف واسم إلا هي البداء لأن حرف النداء في تفسير فعل ، وكذلك لا تكون جملة من فعل وفعل ، ولا من حرف وحرف

ومن الممكن أن نقول إن معظم صور التركيب أو لتعليق التي ذكرها بدماء^(٥) و لمحدثون^(٦) ، لا تخرج بطريقة ما عما ذكره عبد القاهر . وبدح في هذا لاطار نص ما يذكر حديثاً تحت ما يسمى بـ « المركب لاسمي » ، وهو من وجهة نظر معينة يُمصده « كن مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها بعض عن غير طريق التبعية لتتم معنى واحد يصلح أن يشغل وظيفة واحدة ، أو يكون عنصراً واحداً هي الجملة ، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة لا تكون جملة مستقلة »^(٧) ، ويصدق هذا التحديد من وجهة النظر هذه - على : المركب الإضافي والمصدر المؤول ، و لوصف والمصدر غير المبتدأين اللذين يحتاجان إلى ما يحتاج إليه فعهما نحو : محمد مكرم ضيمه ويعطيني زيارة محمد أحاه

(١) انظر شرح الرصنى ١٢٩ / ٣ .

(٢) انظر دلائل الإعراب (المنحدر في دلائل لإعجاز) ٨ - ٤ .

(٣) انظر - مثلاً - شرح لرمي ٣١ / ١ - ٢٤ .

(٤) انظر - مثلاً - المدخل إلى دراسة النحو لرمي ٣٦٥ - ٣٧٧ ، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى غلايبي (المكتبة المصرية - بيروت ط ٢٣ ١٩٩١ م) ١٥ / ١ - ١٧ .

(٥) بناء بعينه ترمييه بآليف نكسر محمد حماسة عبد الطيف ١٦ وانظر بصد بدمر - دراسة النحو لرمي ٣٧٧

والاسماء الموصولة والاسم بعينه لمفسر تفسر كما بصدق المرد
الاسم أيضاً من وجهة نظر أخرى على الأحوال والظروف المركبة وأسماء
لاستتمام المركبة وما يشبهها^(١).

وبناء على هذا التقسيم للمركب الاسمى ينمى- فى رأى- أن يدخل فى
طوره ولو من باب لتقدير والمعنى على الأقل الوصف المحلى بأل التى يبنى
بها الموصولية ، سواء كان مبتدأ أو غير مبتدأ نحو : الحسن فعلة لا بدم ، وحاء
الضارب محمداً ؛ وذلك لأنه مركب من جهتين : الأولى كونه بمعنى الاسم الموصول
والفعل ، والثانية كونه مشتقاً على وصف عامل فيما بعده ، وهو فى هذا قريب
الشبه جداً بالمركب الاسمى الوصف كما فى نحو : محمد مكرم صيفه .

بما من خلال هذه الإشارة نستطيع أن نقسم أهم أنواع التراكيب التى يبدو
فيها ملامح واضحة للعلاقة بين ظاهر اللفظ وحقيقة المعنى إلى أنواع
الخمسة التالية .

١- التركيب الإسنادى الأصلى ، ويدخل تحته الحملتان الاسمية والمفعلية
بصورهما المحتملة وكذلك جملة الموصمية . وأما التركيب الإسنادى غير
الأصلى^(٢) ، فيشمل الإسناد فى المركب الاسمى الوصف والمصدر ، وسوف يأتي
الحديث عنهما ضمناً فى مركب الإضافة للمظنية .

٢- المركب الإضافى

٣- تركيب الإتباع بواحد من التوابع المحتملة ، وهى النعت والعطف بتوابعه
والبدل والتوكيد .

٤- مركب المصدر المؤول .

(١) انظر بناء الجملة العربية ١٦

(٢) انظر المحلل إلى دراسة نحو العربى ٣٧٣ .

(٣) انظر شرح الرسمى ١ / ٣٢

٥- مركب الوصف المحلى بأل التى تنمى بها الموصولة

وهذه الأنواع الخمسة ، هى التى سندرس العلاقة بين شكل والمعنى
ويجاء بها المحتملة فى التراكيب من خلالها . وسكون هذه الدراسة فى مبحثين
بجعل النوعين الأولين فى مبحث والثلاثة المتبقية فى مبحث آخر .

★ ★ ★

على أن أهم أثر للعلاقة بين شكل التركيب الإسنادي وبنية الداخلية إنما يتمثل في تقسيم حملته ، وفي مسائل خاصة تتعمق بالمسند إليه عمومًا والخبر . ويتناول هذين الأمرين على النحو الآتي .

(١) تقسيم التركيب الإسنادي وتصنيفه :

يمكننا إذا راعينا لشكل أو اللفظ والمعنى أن نقسم التركيب الإسنادي الأصلي إلى نوعين من الحمل - حمل اسمية أو فعلية صريحة ، وجمل وسط بين الاسمية و الفعلية -

١ الحمل الاسمية أو الفعلية الصريحة :

يتضح أثر اللفظ أو الشكل في تصنيف هذه الحمل في أنه هو العامل الأساسي في هذا التصنيف ، وذلك لأن الجملة من الممكن أن تكون عناصرها وحدة ، واختلاف شكل هذه العناصر بالتقديم والتأخير يؤدي إلى الحكم على التي تقدم فيها المسند إليه بأنها اسمية ، والحكم على التي تقدم فيها المسند الفعلي بأنها فعلية ، وذلك نحو : محمد قام ، وقام محمد .

واعتماد السط أو الشكل أساسًا في تصنيف الجملة هنا يعد من الجواب الوصفية في النحو العربي^(١) . وأما من حيث النظر إلى المعنى في التصنيف في يظهر أن معظم النحاة لم يفرقوا في المعنى بين نوعي الجملتين الاسمية و الفعلية ، وإنما اكتفوا بحل الفرق بينهما لفظيًا شكليًا فقط متمثلة في اختلاف لربنية كما ذكرنا ، إلى جانب اهتمامهم برصد العلاقة بين طرفي الإسناد^(٢) ، وهذا لا يعيبهم كثيرًا لأن « هذا التصنيف قائم على مراعاة اندراج كل نوع تحت جدول بصري أو اسنادي معين »^(٣) . ومع هذا فإن ثمة ملحوظات مهمة ينبغي أن تذكر في هذا السياق

(١) انظر : النحو العربي والدرس الحديث ٥٥ ، ٥٩ .

(٢) انظر : الإعراب و تركيب بين شكل والنسبة ٢٧١ ، ٢٨ .

(٣) بناء الجملة العربية ٣٤ .

المبحث الأول

التركيب الإسنادي الأصلي والمركب الإضافي

أولاً - التركيب الإسنادي الأصلي :

التركيب الإسنادي الأصلي يشمل الجملتين : الفعلية والاسمية ، و الجملة الفعلية تتكون من المفعول والمفعول ، والاسمية تتكون من المبتدأ والخبر أو ما يشبههما ، ومن المعروف أن الخبر تتعدد صورته .

وللعلاقة بين شكل التركيب الإسنادي الأصلي وبنية الداخلية مظاهر وصور مختلفة ، بعضها قد يتعلق بتقسيم جملة هذا التركيب وتصنيفها والحكم عليها ، وبعضها قد يتعمق بتحليل عنصر أو أكثر من العناصر المشتمل عليها سواء كان هذا العنصر ركنًا أساسيًا فيه أو جزءًا ملحقًا به ومكملًا له . ومن ذلك - مثلاً - أن مفعول (فاعل) فاعل في المعنى وإن كان في اللفظ مفعولاً ، كما أن فاعله على عكس ذلك حيث إنه في المعنى مفعول وفي اللفظ فاعل ، وذلك نحو : صارت ريداً وقائته^(١) .

ومن ذلك أيضاً وقوع الفعل في اللفظ ماضياً وهو في المعنى مضارع مستقبل ، وذلك كما في فعل الشرط في نحو : إن أكرمته أكرمتك^(٢) . وتفسير هذا أن للأفعال زمنين : زمنًا صريحاً ، وهو وظيفة الصيغة ، وزمنًا خفياً وهو وظيفة السياق ويحدده الصيغ والمقارن ، أي أن المفعول عليه في تحديد الزمن هذا هو الزمن الخفي الذي لا يشترط تطابقه مع الزمن الصريح ، وإن كان أغلب أحواله أن يكون متطابقاً معه^(٣) .

(١) انظر : شرح المفصل ٩ / ١٢١ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناه ومبناها ١٠٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

الملحوظة الأولى : أن سيوفه في حديثه عن بعض تراكيب لاشعس :
بين جعل الجملة اسمية وجعلها فعلية من خلال ترجيح الرفع على النصب ، وقد ذكرنا ذلك من قبل .

الملحوظة الثانية : أن علماء المعاني فرقوا في المعنى بين تقديم كل المسند إليه والمسند المفعلى على الآخر ^(١) ، ومن هذا ما ذكره عبد لقاهر من أن يقدم المسند إليه على الفعل له معنيان : جلى وحصى ، فأما المعنى الجلى فهو أن تريد أن تنص على أن المفاعل واحد وترغم أنه فاعله دون غيره ، وأنه «ستبد به نحو أنا كتبت كذا» . وأما المعنى لحفى فهو أن يكون المقصد للفاعل ولكن على أن تريد أنه قد فعل هذا الفعل وتمنع الشك من أن يُظن أنه لم يفعله ، مثال ذلك : هو يعطى الحزيل ^(٢) . ومعنى هذا الكلام أن تقديم الاسم على الفعل له فائدتان : الأولى لحصر ، والثانية التأكيد ، أى تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم ^(٣) . وفي سياق تأكيد هذه الحقيقة نجد أن عبد لقاهر أيضاً يحاول أن يصح قانوناً عاماً للتقديم والتأخير ، ويستشهد على ذلك بتقديم المفعول على الفعل فيقول : « وعلّم أن من لحظاً أن يقسم الأمر في تقديم «لشئ» وتأخيره قسمين ، فيجعل مفعلاً في بعض الكلام ، وغير مفعول في بعض ... فحتى ثبت في تقديم للمفعول مثلاً على المفعول في كثير من الكلام ، أنه قد اختص بمائدة لا تكون تلك المائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال » ^(٤) .

وبناء على ذلك ، فإن الصورة الأساسية ليجس التي مسدها فعل - كما ذكر الدكتور فاضل السامرائى ، وكما يفهم من كلام لبلغيين - « أن يتقدم المفعول على المسند إليه كما هي جملة (أقبل سعيد) ولا يتقدم المفاعل على الفعل أو بتعبير أدق : لا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لمرض يقتضيه المقام ، و الصورة الأساسية

لجس إلى مسدها اسم - يتقدم مسند إليه على المسند أو بتعبير آخر - أن يتقدم مسند على لجر ولا يمدد بجر ، لا لسبب يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام

والمرق بين هاتين الصورتين : أعنى الجملة التي مسدها فعل والجملة التي مسدها اسم . أن لجملة التي مسدها فعل إنما تدل على الحدوث تقدم الفعل أو تأخر ، والجملة التي مسدها اسم تدل على ثبوت . فالجملتان : (يجهل سعيد) و (سعيد يجهل) كلاهما تدلان على الحدوث ، وبما قدم المسند إليه لعرض من أغراض التقديم » ^(١) .

ومحمل أهم لأغراض التي ذكرها علماء المعاني لتقديم المسند إليه على المسند المفعلى يتمثل في .

- ١- التحصيل والحصر .
- ٢- لتوكيد وإزالة لشك من ذهن السامع .
- ٣- التحليل بالمسرة أو المساءة نحو قولنا « أبوك عاد » لمن كان أبوه عائياً ، و« السباح حضر » .
- ٤- إظهار تعظيم المسند إليه أو تحقيره ، فمثال التعظيم قوله تعالى : ﴿ الله سهرى بهم ﴾ ^(٢) ، ومثال التحقير : لغنى جاء .
- ٥- الإشعار بالغربة نحو : المقعد مشى ، و الآخرس بطق ^(٣) .

الملحوظة الثالثة : أن اللغات جميعاً تتفق في التمييز بين الجملة لاسمية وجملة فعلية ، وإن لم تكن أسس هذا التمييز واحدة ^(٤) .

وبناء على هذه الملحوظات نرى أنه من الواجب ألا يهمل المرق في المعنى بين لجمتين لاسمية والمعية ، وذلك « لأن الترتيب بين أجراء التركيب وسيلة من

(١) نظر حصائص التراكيب ، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، للدكتور محمد أبو موسى (مكتبة وهبه - القاهرة - ط ٣ - ١٩٨٠ م) ١٧ - ١٨٦ .
(٢) نظر دلائل الإعجاز ١٢٨ - ١٣١ ، ١٤٠ .
(٣) نظر : الظواهر النحوية في التراث النحوى ٣٧ .
(٤) دلائل الإعجاز ١١ .

الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به ، سواء كان التركيب حراً أو إنشاءً ، مثبتاً أو غير مثبت ، وعلى هذا ، فسعى أن يراعى هذا الصرق وينحط ، ولكن في ضوء وجود مستويين للكلام : الأول مستوى الكلام المقصود به مجرد التحاطب والإفهام ، وفي هذا المستوى ربما لا يكون اختلاف المعنى بين المعطيين مفصوداً ومراداً ، لكن هذا لا يمنع أن يكون موحوداً ، ولو بصورة عسوية . والثاني مستوى اللغة الأدبية التي توصف بالانفعالية والتي يعد ترتيب الكلمات من أهم ما يميزها ^(٢) ، وفي هذه اللغة يكون لتقديم الركن الاسمي أو المعلى على الآخر - فصلاً عن صور التقديم المختلفة بصفة عامة - دلالة ملموسة غالباً ، ما لم يكن هناك داعٍ لمعطى التقديم ، وهذه الدلالة تظهر بوصوح عند تحليل لمصوص خاصة

وفي هذا ، لساق بـ ، أن يشير إلى أن جملة الاستفهام عموماً تُطرأ عليها عى أن المقترص فيها أن تكون فعلية من قبل أن الاستفهام معنى إشتائي يقتضى لمعن وبطلبه ، ولذلك كان الأصل في حروف الاستفهام - من وجهة نظر النحاة - ألا يسها ، إلا لفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ^(٣) . وبناء على هذا فإذا كانت أداة الاستفهام تأتي اسماً أو حرفاً ، فإن الجمل التالية من الممكن أن تمثل هذا الأصل المقترص

أقام زيد ؟ هل ذهب محمد ؟ من قام ؟

فأما الجملة الأولى وهي المبدوءة بالهمزة (أقام زيد ؟) فإنها إذا قدم فيها الاسم وصارت : أريد قام ؟ فإنها ينبغي أن تكون اسمية في الصورة والحقيقة لأن الهمزة كما ذكر سيبويه أصل حروف الاستفهام ولها من التصرف ما يسمح لأن

(١) الظاهر هو النوعية في التراث النحوي ١٣٥

(٢) انظر : اللغة لتفديم ١٨٦ - ١٨٨ . ونلت النظر من إلى أن ثمة تقسيماً أعم لمستوى الكلام ، بعبارة عنه بأن اللغة تتفاوت على ثلاثة أبعاد : لغة مصهية ، وهي التي لا يشترط فيها الصحة والبلاغة كالعاميات ، ولغة صعيقة ، وهي التي تجري على سنن المصحى ولا تتوافر فيها الدرجة العليا من البلاغة ، ولغة يلعبه ، وهي التي يجمع بين صحة المقال ومطابقة المقام . انظر : نظرة في قريه الإعراب (حوييات كلية آداب بجامعة الكويت - الرمالة المشرو) ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) كتاب ١ / ٩٨ ، ٩٩ .

يبتداً بعدها بالاسم أو لفعل . ومن ثم فبحر لا أحد برأى الأحفش أو غيره لدى يختار أن يكون الاسم في هذا مرفوعاً بفعل مقدر قبله ^(١) . ويقوى ما نراه أن عبد القاهر في رأيه السابق الذي أشرنا إليه يسوى بين الاستفهام والحبر في أن تقديم المحدث عنه أو تأخير مع المستند الفعلى يؤديان إلى اختلاف المعنى ^(٢) .

وأما الجملة الثانية ، وهي المبدوءة بهل (هل ذهب محمد ؟) فإذا قدم فيها الاسم على الفعل وصارت : هل محمد ذهب ؟ فإن سيبويه يجعل هذا قبيحاً ولا يجوز له أن لا في شعر (هل) ليس لها من نصرف ما للهمزة ، فيسقى إذن أن يراعى معها لأصل وهو مجيء لفعل بعدها ^(٣) .

وأما الجملة الثالثة (من قام ؟) فلا يصح فيها إلا أن تكون بهذا الشكل . وقد ذكر الدمامي أنها اسمية في الظاهر فعية في الحقيقة لأن أصلها بناء على ماسبق . أقام زيد أم عمرو أم حس ؟ إلى غير ذلك ثم حصرت هذه لدوات لمختلفة في (من) وضمنت معنى الاستفهام ، وبهذا التضمن وجب تقديمها على لفعل . وبناء على هذا التحليل عد هذا التركيب من الماذج التي يظهر فيها مفهوم التحويل جيداً في النحو العربي ^(٤) .

وتظهر النظرة المزدوجة في معالجة هذه الجملة الاستفهامية الأخيرة ، عندما يجاب عليها باختصار خاصة والاقتصار على ذكر المسئول عنه فيقول - مثلاً - زيد ؛ فالمشهور أن المذكور في هذه الحال فاعل والفعل حذف لدلالة السؤال عليه ، والتقدير : قام زيد ، والدليل على هذا أن النحاة يتناولون مثل هذه الجملة غالباً في باب الماعى عند الحديث عن جواز حذف الفعل ^(٥) . ولكن الرضى

(١) انظر : انكتاب ١ / ٩٩ ، ١٠٠ . وشرح المفصل ١ / ٨١

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٤٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٩٩ ، ١٠١ وشرح المفصل ١ / ٨١

(٤) انظر : حشبة الصبان ١ / ١٨٨ .

(٥) انظر : من الأنماط التحويية في النحو العربي للدكتور محمد حمادة عبد اللطيف (مكتبة الخاسي - القاهرة - ط ١ - ١٩٩٠ م) ٣٩ ، ٢٠ .

(٦) انظر - مثلاً - : شرح الرضى ١ / ١٩٧ وشرح المفصل ١ / ٨١ .

يرى أن جملة الجواب هنا يسغى أن تكون اسمية ، أى أن يكون التقدير : ريد قام لأن مطابقة الجواب للسؤال فى الظاهر أولى ، ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل والأهم تقديم المسئول عنه ^(١) .

والذى نعمل إليه فى هذا الصدد أن تكون جملة السؤال اسمية فى الظاهر وتحقيقة قياساً على جواز تقدم الاسم فى نحو : أريد قام ؟ فصلاً عن أن اسم الاسمها الذى له الصدارة فى التقدم هنا هو المسئول عنه .

وأما جواب هذه الجملة فينبغى أن يكون كما ذكر ابن هشام وكما هو مشهور جملة فعلية لورود الاستعمال القرآنى مؤيداً هذا فى أكثر من موضع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ مِنْ أَبَائِكُمْ هَذَا قَالَ بَأْسَى أَنْعَلِمُ لَخَيْرٍ ﴾ ^(٢) وكذلك قوله تعالى ﴿ وَصَرَبْنَا مثلاً رَبِّى حَلْفَهُ قُلْ مِنْ يَخْبَى أَنْعَظَمَ وَهِيَ زَمِيمٌ * قُلْ يُخْبِئُهَا الَّذِى أَشْهَدُ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَقِّقَ عِلْمٌ ﴾ ^(٣) .

ب- الحمل الوسيط بين الاسمى والفعلية:

يوحد فى الاستعمال ما يمكن أن يؤدى إلى تكوين حمل فى مرحلة متوسطة بين الاسمى والفعلية ، أى إن هذه الحمل يصدق عليها أن توصف بأنها اسمية فعلية أو فعلية اسمية ^(٤) . وفى العربية يدخل فى رأينا فى إطار هذه لجموع أربعة أنواع :

١- الجملة الوصفية التى تبدأ بوصف معتمد على نعى أو اسمها وبعبارة فاعل - أو نائب فاعل - مد مسد الحيز نحو : أقادم أخوك ؟

ففى مثل هذه الجملة يوحده من جانب الاسمى كونها بدئت باسم هو فى الظاهر مسند إليه ، ويوحده من جانب الفعلية كون هذا الاسم المبتدأ به وصفاً فى

معنى الفعل وهو فى الحقيقة والمعنى مسند ، وكذلك كون الاسم التالى لهذا الوصف هو المحكوم عليه أو الفاعل لهذا الفعل المسوى . وقد تم التوفيق بين هذين الجانبين بقول النحاة إن الاسم الأول مبتدأ ، والثانى فاعل مسد مسد الحيز ، يقول ابن يعيش : « واعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ؟ إنما أفاد نظراً إلى المعنى . والمعنى : يقوم الزيدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، و (أقائم) هنا اسم من جهة لفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى ، أرادوا صلاح اللفظ ، فقالوا : (أقائم) مبتدأ و (الزيدان) مرتفع به وقد سد مسد الحيز من حيث إن الكلام تم به ولم يكن خيراً محذوف على الحقيقة » ^(١) .

ومعنى ذلك أن هذه الجملة فى الظاهر اسمية إلا أنها فى الحقيقة والفعلية فعلية ولذلك عدت - مع ما يشبهها - من الأماط لتحويلية فى النحو العربى ^(٢) . وأما إذا أردنا أن نجمع بين هذين الجانبين (لظاهر والعمق) فى تصنيف هذه الجملة فلا نجد أمامنا بناء على نظرة النحاة أنفسهم - إلا أن نجعلها جملة وسطاً بين الحملتين الاسمى والفعلية . ونحن نرى أن معالجة هذه الجملة بتلك الطريقة ووضعها فى هذا التصنيف ، يدفع النقد الذى وجه إلى النحاة فى معالجتهم ، على أساس أن مقتضى تحليلهم لها أنها جملة تتكون من مسندين إليهما لا غير هما المبتدأ والمفعول ^(٣) ، أو أن تناولهم لها يمثل قمة الشكلية حيث كان ينبغي أن يحلوا فى مكان وسط بين نمطى التركيب الإسنادى ولكم لم يفعلوا كما نرى بأن يكون متمم مع من مبرز هذه الجملة الوصفية فى تصنيف مستعمل عن الحملتين الاسمى والفعلية لكونها تبدأ بوصف وهو ذو خصائص متميزة ، وإن كنا لا نوافق على أن تعرب هذه الجملة بطريقة أخرى غير التى أشرنا إليها ^(٤) .

(١) شرح المفصل ١ / ٩٦ .

(٢) انظر من الأماط لتحويلية فى النحو العربى ٨٣ - ٨٥ .

(٣) انظر برسات نقدية فى النحو العربى ١٥ - ١٥٦ .

(٤) انظر : لإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١١٦ ، ١١٧ .

(٥) انظر : الجملة الوصفية فى النحو العربى ٢٨ ، ٨٣ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، وانظر أيضاً من ١٣٨ من

هذه الدراسة

(١) انظر شرح الرسمى ١ / ١٩٧ .

(٢) سورة التحريم الآية ٢

(٣) سورة يس ٧٨ - ٧٩ وانظر معنى بيبى ٢ / ٦١٩ ، ٦٢٠

(٤) انظر : اللغة لسريسي ١٦٩ ، ١٧٠

٢- جملة المصدر المبتدأ المضاف إلى ضمير والعامل في صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو : ضربي زيداً قائماً .

والذي يجعلنا نحكم على هذه الجملة بأنها وسط بين الاسمية والمفعلية سببان، الأول أن النحاة برغم اختلافهم في توحيه هذه الجملة عموماً تفقوا على أن معناها هو : ما أصرب زيداً إلا قائماً ، أي إن المصدر هنا شديد الدلالة على أنه قائم مقام الفعل ، بل إن بعضهم - وإن كان هذا رأياً صعباً - أعرب « ضربي » فاعلاً لفعل مصدر تقديره : يقع ضربي زيداً قائماً ، أو ثبت ضربي زيداً قائماً^(١) .

و السبب الثاني أن هذه الجملة تشتمل على مبتدأ اختلف في خبره على آراء معظمها يتفق على أنه لا يوحد لهذا المبتدأ خبر ظاهر ، بل إن ابن درستويه و بن باشاد ينفيان أن يكون له خبر مطلقاً . وأما غيرهما من النحويين ، فالكوفيون يقدرون له خبراً محذوفاً بعد الحال ، والتقدير عندهم : ضربي زيداً قائماً حاصل ، والأخفش يذهب إلى أن الخبر حذف وسدت الحال مسددة ، وهذا الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال وتقديره : ضربي زيداً ضربه قائماً . وأما حمهور البصريين فيرى أن الخبر ظرف مقدر قبل الحال لتي سدت مسد الخبر و لتقدير عندهم : ضربي زيداً إذ أو إذا كان قائماً^(٢) .

ونحن نقول بناء على ذلك - إنه مادامت هذه الجملة تبدأ باسم معناه فعل وليس له خبر ظاهر لسد غيره مسددة ، فإن الأولى أن تعد جملة وسطاً بين الاسمية والمفعلية لمشابتها إلى حد ما - رغم التفاوت - جملة (أقائم الزيد) من هذه الجهة .

٣- جملة كان وأخواتها

كان وأخواتها أفعال من نوع خاص حيث إن دلالتها على الحدث ذات صفة خاصة ، ولعل من أقرب الآراء إلى الصواب في ذلك ما رآه الرضوي من أنها أفعال

(١) انظر : معجم الزمخشري ٢ / ٢٧٧

(٢) انظر : شرح الرضوي ١ / ٢٧٧ ومعجم الزمخشري ٢ / ٢٧٧

نفس على حصول مطلق مقيد بالخبر ، ولعل بدل على حدث معبر و وقع في زمان مطلق تقنيده في (كان) وما يشبهها^(١) ولأجل هذا رأى الدكتور محمود شرف الدين أنها أفعال « كانت تحت الخط كمن تصبح أدوت تدل على الزمن فقط ، والنحويون الذين أثبتوا لها الدلالة على الحدث ، كانوا يقولون إن لحدث في جعلها من نوع لمركب لأن هناك بدلاً فيها وبين حرف في حين معنى لحدث^(٢) »

وإذا أصغنا إلى ما سبق أن هذه الأفعال الشبيهة بالأدوت تدخل أصلاً على الجملة الاسمية وتغير حكم الخبر فيها - أدركنا أن حيثها شبه الفعلية شكلاً لكنها شبهة بسبب وعلاقة ، وهي بدلية ذات تركيب متميز تقف به وسط بين الاسمية والمفعلية^(٣) ، والفعلية فيها تأتي من الفعل الناقص ذات الصفة الخاصة ، والاسمية فيها تتمثل في الاسم والخبر اللذين كانا في الأصل مبتدأ وخبراً .

٤ جملة ظن وأخواتها

ظن وأخواتها تشمل نوعين من الأفعال أفعال القلوب كعلم ورأى وطن وحسب وزعم ، وأفعال التحويل كصير واتخذ وترك . وكلا النوعين ينصب مفعولين أصليهما المبتدأ والخبر ، ومثال ذلك قولك : ظننت محمداً قديماً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَبِلاً ﴾^(٤) .

وبناء على هذا ، يوحد في جمل هذه الأفعال جانبان ، أحدهما فعلى والآخر سعى . ويتضح هذا بصورة كبيرة مع أفعال القلوب - كظن - على وجه الخصوص . وبيان ذلك أن لجانب لفعلى مع أفعال لظنوب يمثل هي لإسار الأصلي لدى تقع من لفعلى والماعل و لفعلى مع حدث متعدد على كل حال يتطلب مفعولاً به والجراء بعده يقوم بدور هذا المفعول ويؤكد هذا أن ثمة هذين المفعولين هو « متضمن المفعول الحقيقي وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي »

(١) انظر : شرح الرضوي ٤ / ١٨١ ، ١٨٢

(٢) الإعراب وتركيب بين الشكل والنسبة ٢٧٢

(٣) السابق ٤٣٧

(٤) سورة البقرة الآية ١٢٥

معنى (علمت زيداً قائماً) : علمت قيام زيد ، وإعراب الجزاين إعراب الاسم
 لو حذف ، ولأن محمداً بدأ بعد الاسم بمعنى فهي عائداً ما بعد فعلية من
 الباحية الشكلية

وأما الجانب الاسمى فيتمثل في الإسناد الذي يكون بين المفعولين في لأصل
 ولذى يتبين بوصوح هي أننا لو حذفنا الفعل وفاعل لصارت الجملة مبتدأ وحيزاً
 ومما يدل على قوة هذا الجانب الاسمى مع أفعال القلوب ضعف عمل هذه الأفعال
 وجود إعراب ونحوين حمسها في حملة سمية ويرجع هذا لضعف بي أن بعد
 فيها تعداً إلى أمور معنوية تحمى لا إلى أمور حسية تعالج كما في مثل ، رأى وصرب
 وأعطى ، يقول ابن يعيش : « قد تقدم القول عن ضعف أعمال هذه الأفعال في
 المفعولين لكونها عبر مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك ، وإنما أعملت لأن ما عليها قد
 تعلق ظله أو علمه بمظنون أو معلوم ، كما أن قولك : ذكرت زيداً ، يتمدى إلى زيد
 لأن الذكر اختص به وإن لم يكن مؤثراً فيه ، فذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن
 مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا وخصائصها به ، ولأجل كونها ضعيفة في العمل جاز أن
 تنسب عن العمل » (٢) ، وإلغاء عمل هذه الأفعال يجوز إذا توسطت أو تأخرت
 تقول : محمد طيننت هادم ، ومحمد قادم طيننت .

وساء على تلك الازدواجية في نوع الإسناد في حمل هذه الأفعال بحدها
 تتراوح بين الاسمى والمفعولية ، ولهذا يمكن أن ينظر إليها على أنها حمل اسمية
 مقيدة بالمفعولية ، ولكن ربما يكون الحل الأمثل لتصنيفها أن نطلق عليها أنها حمل
 فعلية سمية ، بمعنى أنها وسط بين الاسمى والمفعولية ، وهذا وصف دقيق لها لأنه
 مراعى ثنائية الإسناد فيها (٣) .

(١) شرح لوصى على الكافية ، ٨٤

(٢) شرح المفصل ٨٤ / ٧ وانظر أيضاً ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥

(٣) انظر بحث الدكتور محمد حماسة ، الجملة الاسمى بين الإعراب والتصنيف (محنة
 مجمع اللغة لمرية بالهجرة ج ٧٧ ص ١٨٠) ومن الجدير بالذكر أنه ورد في هذا البحث
 تقسيم الجملة الاسمى إلى قسمين الأول جملة الاسمى المطلقة ، والثاني جملة الاسمى
 المقيدة وقد صنعت حمل القسم الأول في ثلاثة نوع هي جملة الاسمى السامة ، وجملة-

وما ذكرته في أفعال القلوب من وجود جانب فعلى وجانب اسمى يسمحان
 بوصف حملها بأنها حمل فعلية سمية بسرى أيضاً كما ذكرنا على حمل أفعال
 لنحوين مع انتسبه إلى أن بجانب اسمى ربما يكون أقوى في حمل معظم هذه
 الأفعال لأن التعدى فيها تعداً حسياً يظهر أثره في لأعلى ، وذلك كما في قولك
 جعلت الماء ثلجاً ، ولذا لم يرد الإلغاء والتعليق مع هذه الأفعال ، في حين ورد مع
 أفعال القلوب (١) .

(٢) مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عموماً والخبر

ثمة مواضع معينة في التركيب الإسنادى الأصلي يتوقف فهمها وإدراك
 الإسناد فيها خاصة على النظر إليها في ضوء علاقتها بحائس اللفظ أو الشكل
 والمعنى ، وتتحدد هذه المواضع فيما يأتي :

١ المسند إليه من حيث اللفظ والمعنى

الإسناد من حيث اللفظ والمعنى نوعان : معنوى ولفظى ، فأما المعنوى
 وهو المشهور فسميه بسب حكم ما في الاسم من حيث هو سم يراد به ذات
 معية ومثال ذلك نسبة القيام إلى تاء فاعل التي بدل عن ذب المتكلم كما في
 قمت ونسبه لإسلام إلى ذب المتكلم المدلول عليها بالصمير (أب) كما في
 أنا صمير .

وأما الإسناد اللفظى فهو أن يُنسب حكم إلى « لفظ » ما باعتبار لفظه من
 به حكايته ، وعندئذ يجعل هذا اللفظ اسماً حتى لو كان حرفاً بعد أن كان لا يصح
 به حكايته .

= لاسميه منحرفه وهي بعبارة جملة الاسم المصاحب المعطوف عليه اسم آخر وهو هي نفس
 في اسميه وجمعه بمصدر المصاحف أو ما يشبهه - لواقع بعدم حال لا تصلح أن تكون حيزاً
 وجمعه بمصدر بى يربى به بدلاً من لفظ بعبارة مرفوعاً كان أو منصوباً ، وجمعه لمعية التي
 تتكون من ثولا الامتناعية مع مرفوعها () ، وجملة الوصف مع مرفوعه كما صنعت حمل لاسم الثاني
 والاسمى بعبارة في حيزه عصبه وهو أن تشعل مقيد بربى ويدخل في ضار هذه
 جملة كان وأخواتها وحمل أفعال المعارية ورجاء والشرع ومقيدت لى ، ومقيدت سكب
 ومقيد لى ومقيد رجاء ومقيد لاسمى ومقيد تشعل أحد البحث أعاد ١٤٠

(١) انظر شرح لوصى على الكافية ١٧٣ / ٤ .

إسناد إليه لكونه غير اسم في الأصل ، ومن هذا وقد مر الحديث عنه
«ضرب» : فعل ماضٍ ، و«من» ، حرف جر (١) .

وهذا الإسناد يسرى على الحملة أيضا فيسوغ وقوعها في مواقع لم تكن تجوز
لها من قبل ، ويتضح ذلك بأن الإسناد اللفظي يسوغ جعل الجملة بابتداء عن الماض
كما في الحملة المحكية بالقول في مثل قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي
الْأَرْضِ﴾ (٢) ، ويسوغ جعلها مبتدأ أيضا كما في « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من
كنوز الحجة » وكما في المثل : « زعموا مطية الكذب » ، كما يسمح للجمعة كذلك أن
تكون خيرا مستعنيا من الترابط لأنها عندئذ هي قوة المفرد ، ومثال ذلك « بطمى
الله حسبي » ، و« قولي لا إله إلا الله » (٣) .

ب- تعدد الخبر :

تعدد الخبر ثلاثة أنواع

النوع الأول : تعدد في اللفظ والمعنى . وفي هذا النوع يكون كل واحد من
الخبرين أو الأخبار محتلفا عن غيره في لفظه ومعناه ، وعلامته صحة لاقتصار
فيه على أي واحد من الخبرين أو الأخبار ، وأنه يجوز فيه العطف وعدمه . ومن
أمثلة هذا ما يلي .

- قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّؤُوفُ ﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿ فَاعَالِ مَا يُرِيدُ ﴾ (٤) .

قول رؤفة .

من يك ذا بت فهذا بنى مقتطع مصيتم مشتى

(١) انظر شرح التصريح ٢٩ / ١

(٢) سورة البقرة : ١١

(٣) انظر معنى السبب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٣ - ١٦٤ ، وبيان الحجة العربية ٣٤ ، ٣٥

(٤) سورة البروج ١٤ - ١٦

(٥) آتيت : كماء غليظ مربع وقيل طيلسان من حر ، والمعنى أن هذا الكماء الواحد يكفي في زمان
القيظ والصيف والشتاء ، والأخبار المتعددة هنا هي : يتي ومقيظ ومصيف ومشتى . انظر : شرح
الغريب على شرح الأشموني ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ومسحة الجليل بتحقيق شرح ابن عميل ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩

وتقول هم سرة شعراء وعلى كاتب شاعر ، وإبراهيم قام ضحك ، ويريد
فبعد صحت ومن اليقين من هذه الأمثلة الأخيرة . الخبر المتعدد يمكن أن يحتلف
بجزء وحمة هنا (١)

النوع الثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى . وصابط هذا النوع أنه لا يصح
فيه الاقتصار على أحد الخبرين دون الآخر ، لأنه يقصد بهما وجودهما معا في
المبتدأ ، ولذا فالصحيح في هذا «لصرب عدم جواز إعطاف» لأن الخبرين في
بمعنى شيء واحد والعطف يقتضى خلاف هذا (٢) .

ومن أمثلة ذلك قولهم : (لرمي حلو حامض) ، أي مَرَّ لأنه حامض بين الحلاوة
والحموضة ، وقولهم : (هذا أعسر يسر) ، أي أصيب في العمل لأنه يعمل
بكلتا يديه .

وهنا تنبيهان : الأول يتعلق بمثل قول حميد بن ثور يصف لدثب .

يلام بإحدى مقلتيه ويتقى بأخرى لأعادي فهو يقظن هاجع (٣)
فقد ذكر الأشموني هذا على أنه من قبيل النوع الأول السابق وهو تعدد
الخبر في اللفظ والمعنى . وذلك بناء على أن قوله « فهو يقظن هاجع » معناه
يقظن من وجهه ، ثم من وجه آخر . ولكن يجوز أيضا كما بين الصبيان أن يكون
من النوع الثاني ، أي التعدد لفظا فقط ، بناء على أن معناه أنه جامع بين
لنقطة ولهجوع .

والتنبيه الثاني يتمثل في إشارة بعضهم إلى أن الصفات المذكورة في الحدود
لا يجوز أن تعرب أخيرا ثواني بل يتعين إعرابها صفة ، وهذا يصدق في رأيهم
خاصة على مثل : لإنسان حيوان باطلق (٤) .

(١) انظر شرح نصريح ١ / ١٨٢

(٢) حاشية صبيان ١ / ٢٢٢ .

(٣) « هاجع » هو الصواب . كما ذكر الغيبى وغيره لا (ياتم) ، لأن الروى هنا كله من لعين . انظر شرح
الأشموني ١ / ٢٢٢ .

(٤) انظر حاشية الصبيان ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣

ج- حقيقة صاحب إسناد الخبر

حيث يكون صاحب إسناد خبر (ي المسند إليه) غير محد و يقع في تحديده سن ويكثر هـ على وجه التصريح في الخبر مصدر وسبب انت ان خبر قد يتوجه شكلاً إلى صاحب و مسند أنه معين لكنه معنى يكون موجهاً إلى صاحب أو مسند إليه خبر وكي يوضح هـ الأمر وسين معاملة يمكن أن نتحدث عن الأنواع الآتية للخبر من حيث صاحب إساده

١- خبر مُعْرَض - المسند إلى صاحب مصدر سابق عليه أو لاحق به ومر أمثلة ذلك قولنا

محمد قدم محمد قدم محمد أقدم محمد

يعنى هذه الأمثلة «قد» خبر وصاحبه محمد هو المسند بمسند أنه المتقدم عنه حميمية (محمد) كما في المثال الأول - وللمتقدم عنه حكم كما في مثالين الآخرين لأن فيهما تقدماً و«أخبر» هـ مع مرعاة أن المثال الأخير فيه (إعراب آخر)

من هذا القبيل أيضاً قولنا عمرو ذهب أبوه ، وعمرو داهب أنت إليه .

فسواء جعل الخبر هـ مفرداً (خبر + فاعل للوصف) أو جملة (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر) فصاحب الخبر المصدر في هذا الجزء محدد وواضح أيضاً وهو بوجه «أنت» ، وهذا الصاحب المسند إليه لاحق على الخبر حقيقة لأنه فاعل أو هو في قوة المتقدم إذا اعتبره مبتدأ مؤخرًا واعتبرت «ذهب» خبراً مقدماً

٢- الخبر المفرد المسند إلى صاحب غير واضح سابق عليه ، وهذا الخبر يمكن أن يقع في حيز

(١) يميز نجاة عن هذا بصولهم إلى خبر قد يجري على غير من هو به ، ورجع الدلالات بمختلفه بمصطلح «الحري» في كلامهم في «شرح الرضى على الكافية» ٣/ ٢٩٩

النوع الثالث : تعدد الخبر لتعدد المستند أو حكماً ، وهذا النوع يحرم فيه العطف . وتعدد المستند حقيقته بأن يكون لا يلفظه على أكثر من واحد كأن يكون جمعاً نحو : بنوك محام ومهندس وطبيب ، أو أن يكون مثلي مثل قول الشاعر يدك يدٌ خبيـرها يُرتجى وأخرى لأعدائها غائطة هيداك مبتدأ ، و«يد» خبر وهـ أخرى معطوف عليه وهو في المعنى خبر آخر ، وما بعد كل منهما صفة .

وأما تعدد مبتدأ حكماً فيكون مصدرًا أو قسمه فيجمع في حكم الجمع ومن ذلك قوله تعالى ﴿اعلموا أن محمداً رسول ربكم وبشر من كفر في الأمور والأولاد﴾^١ فكل هـ صورة من لمتد فـ خبر فيه مصدر - عند سلف لتعدد مبتدأ ، ولا يفرض مع خبرية في هـ لنوع العطف وكذا سلف لـ لأن المعطوف على خبر خبر كما أن المعطوف على المسند مسند و معطوف على نصبة نصبة^٢

والذي يعينها هنا مما تبين في الأنواع الثلاثة السابقة أن الخبر - وهو لمستند في الجملة الاسمية - من حيث الشكل يمكن أن يأتي في حالة من الحالات الثلاث الآتية :

١- أن يكون لمظاً واحداً أو أكثر بحوز عطمه ، ويكفي في هذه الحال النظم لمصدر يمكن يسم الخبر أو المسند .

٢- أن يكون لمطين غير متعاطمين ، كل واحد منهما لا يعنى عن الآخر لأن المسند يتكون من مجموعهما معاً .

٣- أن يكون أكثر من لفظ يجب عطمه ، وفي هذه الحال لا يمكن لاكناء لفظ واحد ؛ وذلك لأن كلاً من المبتدأ والخبر يكون متعدداً ، وتعدد الخبر يكون لمظاً ومعنى ومتلماً بصورة العطف ، أما تعدد المبتدأ فيكون حقيقة أو حكماً

(١) سورة الحديد الآية ٢٠

(٢) انظر شرح لأشوموي ١/ ٢٢١ - ٢٢٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٨٢ ، ١٨٣

الأولى : أن يقع بعد المبتدأ مبتدأ ثان ، ثم يأتي خبر مشتق بعد ذلك وهو مسند في اللفظ إلى المبتدأ الثاني ، ومسند في المعنى إلى الأول . ومثال ذلك خالد عمرو مكرمه هو .

فها « مكرم » من حيث اللفظ يتوجه إلى عمرو لأنه خبر له ، لكنه في المعنى مسند إلى « خالد » لأنه هو فاعل الإكرام وصاحبه . وإبراز الصمير الرابط (هو) عندئذ واجب لدفع اللبس بأن يظن أن المسند إليه الثاني (عمرو) هو المكرم أو صاحب الحقيقي للإسناد (١) .

الثانية : أن يكون المبتدأ مضافاً ويقع الخبر بعد المضاف إليه ، وهو (أي الخبر) مسند في اللفظ إلى المبتدأ المضاف ، وفي المعنى يكون مسنداً إلى لمضاف إليه . ومثال ذلك
علام زيد ضاربه هو .

فها ضاربه « وصف في المعنى لزيد لأنه هو الصارب للفلام ، وذلك إذا كانت لهاء المفعولة للعلام لأنه المصروب ، وقد جرى الوصف - وهو ضاربه - على الفلام لفظاً لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الصمير المستتر في (ضاربه) لتوهم السامع أن العلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الصارب لزيد وانقلب المعنى ، فوجب إبراز الصمير دفعاً لهذا اللبس ؛ فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى واستغنى عن إبراز الصمير » (٢) .

٢- الحبر الجملة المسند إلى صاحب غير واضح سابق عليه ، ومثال ذلك .
زيد عمرو صريه هو .

ففي هذه الجملة إذا جرى الخبر على غير من هو له تكون جملة « صرب » خبراً عن عمرو لفظاً أو شكلاً ، أما حقيقة الإسناد فتكون متوجهة معني إلى المتدأ

لأول (زيد) لأنه هو الصارب ، وعلى هذا يصبح إبراز صمير الرفع المستتر الرابط عندئذ على « زيد » ضرورياً للدلالة على هذا المعنى .

وقد ذكر أنه من الممكن أن يكون من هذه المسألة أيضاً نحو : زيد عمرو في رة هو ، أو عنده هو (١) .

وما ذكرناه من ربط وجوب إبراز الصمير هنا بحصول لبس فقط - وهو يرب فاعلاً وأحيز أحياناً أن يكون تأكيداً - هو رأي الكوفيين ، ويستدلون على هذا بقول الشاعر .

فومي ذرا المجد بانوها وقد علمت
مكنه ذلك عندنا وقحطان
فقوله « بانوها » يتجه لفظاً إلى « ذرا المجد » ومعناه يتجه إلى « قومي » .
وليس مأمون هنا للعلم بأن (الذرا) مبنية لابانية ، ولو أبرز الصمير لقيط على اللة
المصحى بابيها هم . أما البصريون فرأيهم في هذه المسألة وجوب إبراز الصمير
في الحالتين : اللبس وأمه ، وعلى هذا يوجبون مع أمن اللبس أن يقال : عمرو هند
صاربها هو (٢)

ثانياً - المركب الإضافي :

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً (٣) ، وهي - كما هو معروف - نوعان : معنوية ولفظية . ويمكن أن نتناول هذين النوعين من حيث تشكل ولعنى على النحو التالي :

١- الإضافة المعنوية :

إلى جانب تسمية هذه الإضافة بالمعنوية فإنها تسمى أيضاً بالإضافة لمحضة ، وذلك لأنها خالصة ، أي أنها حقيقة لا تعارض فيها بين ظاهر اللفظ

(١) انظر : حاشية الصبيان ١ / ١٩٨

(٢) انظر : شرح لأشعري وحاشية الصبيان عليه ١ / ١٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢

(٣) انظر : إرشاد الصرب (تعقيب د. الماس) ٢ / ٥١

(١) انظر : شرح الأشعري ١ / ١٩٩

(٢) شرح التصريح ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

وبطله ، وهذا يعنى أن الجرم الأول فى تركيبها مضاف إلى الجزء الثانى ومنسوب
إليه ومؤثر فيه بحر ولا يحور أن يكون فى هذا التركيب فهذه هى حصصه على
يطور عنها لمعنا ومعنى

والسمات المميزة التى تتسم بها هذه الإضافة وتجمعها معنوية ويؤكد

ذلك هى

(أ) أن المضاف فيها أصله أن يكون اسماً جامداً لا صفة مضافة إلى معمولها
نحو : بيت محمد وضرب زيد . وبعض هذه الأسماء الجاهدة قد تكون لازمة
للإضافة لأنه لا يهم معانها بغير عتَم ، وهى نوعان : ظروف نحو : عند ولدى
وعبر ظروف نحو : كلا وكلنا وغير ومثل ووحد وذى ، وكلّ الواقعة تأكيداً أو بعداً
وأى الواقعة صفة لنكرة مذكورة أو حالاً لمعرفة نحو : دعوت امرأ أى مرئى ، وهذا
زيد أى رجل

(ب) يترتب على كون المضاف فى هذه الإضافة اسماً جامداً لا صفة أنها
إضافة خالصة من تقدير الانفصال والتوطين على عكس الإضافة اللمطية ، وكون
فائدتها راجعة إلى المعنى (٢) .

(ج) المشهور فى الإضافة المعنوية أنها تكون بمعنى أحد حرفين - (اللام) إن
كان معانها الملك والاحصاص نحو : مال زيد وأرضه ، أى مال له وأرض له ، (من)
إن كان معناها بيان النوع نحو : حاتم فضة وثوب خز (٣) ، وقد اختار الرضى
ذلك (١) ، ولكن نلاحظ آخرين : كابن مالك - يرون أن هذه الإضافة قد ترد أيضاً
بمعنى (هى) نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْإِصْبَامِ ﴾ (٤) وقوله أيضاً : ﴿ يَلْ مَكْرَ الْخَيْلِ ﴾

يتم هذا أن يشير إلى أن (ألا) فى الشرط ولاستهمام يحور استفادته بمعنى الإضافة عن لصاحبه
علم انفصال إليه - انظر شرح المنهاج ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٣/ ٢٣٩ ، ٢٤٤ والأشباه والنظائر ٣/ ١٩١ ، ١٩٢

(٢) انظر شرح لأشعرونى ٢/ ٢٤١

(٣) انظر شرح لمصطلح ٢/ ١١٩

(٤) انظر شرح الرضى ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥) سورة البقرة الآية ٤٤

(النهار) (١) ومثل هذا أيضاً قولنا : قتل كربلاء (٢)

(د) أن هذه الإضافة تميد التعريف مع المعرفة والتخصيص مع لئكة نحو

كتاب عمرو وعلام رجل (٣) ، ويستثنى من هذا إضافة بعض لأسماء المبهمة كغير
ومن وشبيه

(هـ) أن السادى المضاف إضافة معنوية لئاء المتكلم نحو : يا غلامى ، يحور
فى يائه إلى جانب التسكين والفتح - حذفها ، وقبلها ألفاً ، ولاستعناء عنها
بلمتحة بعد القلب . وسبب جواز هذه الوجوه هنا شدة اتصال المضاف بالمضاف
ليه وامتزاجهما معاً وعدم نية الانفصال (٥)

(و) من خصائص هذه الإضافة سعة حاصة تتعلق بإضافة لمصدر ، ولكن
قبل أن نبين ذلك ينبغي أولاً أن نؤكد أن إضافة لمصدر إلى معموله المرفوع أو
لمصوب لمشهور فيها والأصح أنها معنوية . وقد ذكر النحاة لهذا أدلة كثيرة منها
استدلال الرضى على إفادة الإضافة فى المصدر التخصيص والتعريف بقوله « فإن
صافته محضة ، وذلك لتقصان مشابهته للمعل لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فلمقدم
عورته ، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع صميمية وهى
أن ، بخلاف الصفة فإنها تودى معنى الفعل بلا صميمية ، نقول أعجى صرب زيد
عمراً ، أى أن ضرب زيد عمراً ، ونقول : زيد صارب عمراً ، أى بصرب عمراً

فما كانت الصفة أقوى شبهاً بالمفعول ، كانت أولى بعملها عمل المفعول ، فكان تقدير
لاحصل فيها أظهر ، فمن ثم كانت إضافتها إلى معمولها لمطية ، وإضافة المصدر
فى معموله محضة ، فيحتص المصدر أو يتعرف بسببته إلى فاعله أو مفعوله
لاشتهاره به كاختصاص العلامة ومعرفة بريد (٦)

(١) سورة سبأ الآية ٢٢

(٢) انظر شرح لتسهيل ٣/ ٢٢١ وما بعدها ، وشرح المعص ٧/ ١١٩ .

(٣) انظر شرح الرضى ٢/ ٢٠٩ ، ٢٠٩ .

(٤) أرجع إلى : دانيال فى المبحث الأول من الفصل الثالث

(٥) انظر شرح لتسهيل ٣/ ٢٢٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢

(٦) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

لتقدير « بعد تشومسكى لأحدهم بقى مقبول » فيكون هذا من إضافة المصدر إلى فاعله مع حذف المفعول

إن هذه السمة الدلالية لإضافة المصدر يعبر عنها بأنه قد يكون مصافاً إلى فاعله أو إلى مفعوله أو صفة لمصدر بهد بعد مثلاً حذف من أمثلة محتملة لمبدأ معوي مهم هو تعدد المعنى مع توحيد المبنى، وقد عالج النحاة العرب هذا الموضع في إطار قوعد الإضافة معالجة تحزم بأنهم أحسوا بهتراق المعنى وما قد يؤدي إليه من لبس فصمموا قوعدهم تقرير مبنى ليس ويؤمن إلى وجوده لسيه للمعينة (١٢).

٢- الإضافة النقطية:

لإضافته للمضمة هي التي يكون فيها بمضاف صفة مضافة إلى معمولها والمتفق عليه من ذلك: اسم الماعل - ويدخل في إطاره أمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة (١٣) نحو: « هذا ضاربٌ زيد، ومررت برجل حسن لوجهه ومعمور لدره، وتقدير هذه الأمثلة: ضاربٌ زيداً، وحسن وجهه، ومعمور لدره. ومعنى ذلك أن هذه الإضافة في الحقيقة في تقدير الاتصال والعمل فيعبر عنها بالمصنف أو لرفع مرعاة لم في لمضاف من مشبهة للعمل وإتما حر لمضاف إليه للتخفيف بحذف التنوين أو سون ومرعاة لحاجب لاسمية

يؤكد هذا أن سببويه بعد أن عقد مشابهاة في المعنى والعمل بين اسم الماعل منوئاً والمعل في مثال (هذا ضاربٌ زيداً عدداً أو الساعة) ومثال (هذا بصرب زيداً عدداً أو الساعة) (١٤) قال عن الإضافة الممكنة هي مثل هذا وكونها لا تغير المعنى عن أصل التنوين: « وأعلم أن العرب يستعملون فيحذفون التنوين والنون، ولا يعبر

(١) انظر نظرية النحو العربي في ضوء نهج نظر المولى الحديث، للدكتور بهاد المومني (دار البشير

٢٠١٧ م) ٨١، ٨٢.

(٢) مصادر ١٢.

(٣) انظر شرح لرحمى ٢/ ٣٣٠، وحاشية لصبيان ٢.

(٤) انظر لكتابه ١/ ١٦٤.

ومن هذه الأدلة أيضاً على معنوية إضافة المصدر اسماء لوزم لتكرار سهر من دخول رب وآل ونمت المصدر المضاف بالكرة، بالإضافة إلى ورود معته بالمعرفة كما في قول لشاعر

أنا وحدي بك شديد أراسي عاذرُ هيك من عهدت عدولا

وبالإضافة أيضاً إلى معنى تأكيد بالمعرفة كذلك كما في قول الآخر (١)

فلو كان حبى أم دي النودع كنه لأهلك ما لم تستمع المصارع

أما السمة المعنوية الخاصة التي توجد في إضافة المصدر وتتمثل في أن مضافه أحداً بعد موصف لا احتمال أكثر من معنى ويقع ذلك سبعة بصور من الصور الخمس لإضافة المصدر المتعدى والتي مر ذكرها في موضع سابق، وفي أصل هاتين الصورتين لا يكون هناك لبس، وتعنى: حالة أن يضاف المصدر إلى الماعل ويحذف المفعول وهو مفهوم نحو قوله تعالى ﴿رما كاد استغفر إبراهيم لأبيه لا عن مرعبه﴾ (٢)، وحالة أن يضاف المصدر إلى المفعول ويحذف الماعل نحو قوله تعالى ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء خير﴾ (٣) ولذى يحدث أحياناً أن المصدر يأتي مصافاً دون قرينة ظاهرة تبين ما إذا كان مصافاً إلى الماعل أو المفعول، ويصدق ذلك على نحو هذين المثالين

ريادة بعض الناس تحب بهم نقد تشومسكى بقى مقبول

وهي هذه الحال يُحتاج إلى قرينة خارجية لتكشف المعنى الذي يحتمل أن يكون بالتطبيق على المثال الثاني: « نقد أحدهم لتشومسكى بقى مقبول » فيكون هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله مع حذف الفاعل، وقد يحتمل أن يكون

(١) انظر شرح لمصريح ٢/ ٢٧، وشرح لهو مع ١/ ٢٧٢، وشرح لأشومسكى ٢/ ٢٤١، ٢٤٢.

انلوامع ٢/ ١٢٨ (طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٩ م)

(٢) سورة البقرة الآية ١١٤.

(٣) سورة هود الآية ٤٩.

من المعنى شيء وسحر المفعول لكف التوين من الاسم ، فصار عمله فيه الحر ودخل في الاسم معافاً للتوين ، فحرى محرى علام عبد الله في اللفظ ، لأنه اسم وإن كان مثله في المعنى والعمل . وليس يغير كف التوين إذا حذفته مستحفاً شيئاً من المعنى ولا يجمعه معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل : « كل نفس ذائقة الموت » و : « إنا مرسلو الناقة » و « لو ترى إذ المحرمون ناكسو رءوسهم » و : « غير محلى الصيد » . فالمعنى معنى « ولا آمين البيت الحرام »^(١) ، ويقصد سيبويه من ذلك أن هذه الأمثلة القرآنية المتعددة باستثناء المثال الأخير ، تنفق في أن فيها إضافة وأن التوين حذف فيها ، ولكن لأن إضافتها لفظية فتراكيبها ليست معرفة وهي تشبه تركيب المثال الأخير (آمين البيت) ، وهو اسم فاعل نكرة بدليل وجود توين فيه ، والفرق بين الضربين يتمثل في حذف التوين للتحفيف وعدم حذفه .

وثمة ملحوظتان تجدر الإشارة إليهما هنا .

الأولى : أن سمة الإضافة اللفظية الأساسية - وهي تقدير لتوين والانفصال والعمل فيما بعد مصافها - تصنف مع الصمة المشبهة ، لذا يكون سويها أقل من إضافتها ، ويرجع ذلك إلى أن مشابهتها للأسماء أكثر من مشابهتها للأفعال ، قال سيبويه : « والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما حرى محرى العمل ولا في معاء ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى ، وهي قوته هي الأشياء . والتوين عري جيد »^(٢) . ومع هذا لا تخرج الإضافة الصمة المشبهة عن حصيص التكرير الموحدة في الإضافة اللفظية بصورها المختلفة^(٣) .

الثانية : أن هناك اختلافاً في تصنيف بعض أنواع المضاف قبل إضافته لمعطية أو معنوية ؟ ومن ذلك إضافة (أهل) التفصيل ، ونحن نميل إلى الأخذ برأى

(١) لكتاب ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) السابق ١/ ١٩٤ .

(٣) انظر السابق ١/ ١٩٥ .

أكثرين هي هذا ، وهو أن إضافته محصنة لأن الانفصال والعمل فيما بعده لا يمكن أن يقدرأ فيه ، ولأنه ينعت بالمعرفة^(١) . وكذلك اختلف أيضاً في إضافة ما طاهره أنه موصوف مصاف إلى صمته نحو مسجد الجامع ، وحائب لغربي ، وإضافة ما صاهره أنه صمة مصدفة إلى موصوفها ، نحو : جرد فطيمة وأحلاق ثوب^(٢) . وليس ينسب أكثر من ذلك إلى هذين النوعين ، لملتهما في الاستعمال .

وأياً كان الأمر ، فأهم سمات الإضافة اللفظية التي تؤهلها لكونها شكلية - في جانب ما سبق ذكره - تتمثل فيما يلي .

(١) أنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ومن ثم يقع تركيبها نعناً للنكرة وهذه صافة لمعرفة نحو : مررت برجل حسن الوجه ، ونحو قوله تعالى : « هذا عاصم مطرنا »^(٣) ، كما يجوز أيضاً أن تدخل (أل) على المضاف إلى ما فيه أل مع أن لأصل ألا يجمع بين هذين^(٤) ، ومن ذلك « الشافيات الحوائم » في قول الفردوق :

أَلَا بِهَا قَتَلَى وَمَا هِيَ دِمَائُهَا شَفَاءٌ وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ لِحَوَائِ

وقد بين بن هشام أن الموضوع التي تختص فيها الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف حمسة ، هي :

الأول : أن يكون المضاف إليه مقروناً بأل ، كما في مركب البيت سبوح وكما في : مررت بالرجل الجمعد الشعر والحسن الوجه

الثاني : أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل) كما في : لصارب رأس نحائى ، وقول الشاعر

انظر شرح التمرحيم ٢/ ٢٧ ، ٢٨ .

انظر ، شرح الرصعي ٢/ ٢٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

سورة الأحقاف ٢٤ .

انظر شرح لمفصل ٢/ ١١٩ ، ١٢٢ .

انظر شرح البصري ٢/ ٢٩ وشرح ديوان الفردوق ، على يجمعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي (مطبعة الصاوي و لمكة التجارية بمصر - ط ١ - ١٩٣٦ م) ٨٥٤ . وهي رواية البيت بعض اختلاف

لمد طمر الرواؤ أفضية العدا
بما حاور الآمال ملأسر والصتل
ثالث : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه ال كما في
قول الصائل

نور أنت لمستحققة صفوه
منى ، وإن لم أرح منك موالا
الرابع : يكون الوصف المضاف مثلى ، كقول لشاعر

نفسا عني المستوطنا عدن
هانتى لست يوماً عنهما بعني
الخامس : أن يكون الوصف المضاف جمع مذكر سالماً كقول الآخر :

ليس الأحلاء بالمُصنفي معاصمهم
إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رجم
ومما يدل أيضاً على أن هذه لإضافة لا تميز المضاف تعريفاً وقوعه حالا
ودحول ربّ عليه وهو مضاف إلى معرفة : فمن وقوعه حالا قوله تعالى : ﴿ تباي
عطه ﴾ (٣) ، وقول أبى كثير الهدلى

فانت به حوش الفؤاد مطناً
سهداً إذا ما نام ليل الهوجل
ومن دحول رب عليه قول جرير
نا رب غاطبنا لو كان يطلبكم
لاقي مباعدة منكم وحرماناً (٣)
(ب) أنها « لا تقع لازمة البتة لأنها إنما تضاف لضرب من التخميف ، والية
غير الإضافة » (١) .

(ج) أن اسمى الفاعل والمفعول شرط كون إضافتهما لفظية أن يكونا بمعنى
لحال أو الاستقبال ، أما إذا كان بمعنى الماضي فإن إضافتهما تكون معنوية معيدة
لتعريف أو التخصيص ، وذلك لأنهما لم يشابها الماضى فيعمله عمله ، والدليل

(١) انظر : شرح التصريح ٢٩ / ٢ ، ٣٠ وأوضح للمعنى ابن مالك ، ومع كتاب عدة المالك
محمد معين الدين عبد الحميد (المكتبة المصرية بيروت - ١٩٩٤ م) ٨٣ / ٢ ، ٨٨

(٢) سورة نوح : ٩

(٣) انظر : شرح لأشعري ٢ / ٢٤٠

(٤) شرح المعصل ٢ / ١٢٦

على هذا جعل « فاطر » و « جاعل » صمين للمعرفة في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَخْلُقْ لَهُ فطر
لسموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة ﴾ (١) . وإذا كانا بمعنى الاستمرار
فيحوز أيضاً أن تكون إضافتهما محضة ، لأن استمرار ملايسة المضاف للمضاف
فيه تسهم في تعيينه وبخصيصه . ومن حد قوله تعالى ﴿ حم ﴾ درس لكتاب من س
لعمير العليم « عافر الدب وقابل الثوب » (٣) . وأما الصفة المشبهة فإنها لا تصير
محضة أبداً لأنها لا تتعرف بالإضافة كما ذكرنا (٢) .

(د) أنه يحوز العطف على المجرور باسم الفاعل (أي المضاف إضافة لفظية)
على اللفظ بالجر أو المحل بالنصب (٤)

(هـ) أن المنادى المضاف ليدء المتكلم إضافة لفظية لا يجوز في يائه غير
لتسكين والفتح وليس كالمضاف معنوياً في هذا الصدد ، وذلك لأن لإضافة فيه
على نية الانفصال (٥) .

ستطيع أن ندرك إذن من خلال المقارنة بين السمات التركيبية لكلا نوعي
لإضافه - أن الإضافة المعنوية تركيب طاهره كتابته ، معيد لتسوية معينة هي نسبة
الملك والاختصاص أو بيان النوع أو غير ذلك - بحسب اختلاف النحاة في معنى
حرف الجر الذي تكون هذه الإضافة بمعناه - وهذه هي الوظيفة التي يؤديها هذا
التركيب والتي من أجلها سمى بالإضافة المعنوية أو المحضة .

وأما الإضافة السطحية ، فتركيب طاهر لفظه أو سطحه محض عن حقيقته
معناه أو عمقه (٦) فظاهر لفظه أو شكله يوحي بأن من حرايه نسبة لارمه على
لنحو لدى في لإضافه المعنوية غير أن لبطر في حقيقته يدل على أن لدى -

(١) سورة فاطر الآية ١ و نظر : معنى اللبيب ٢ / ٥١١ .

(٢) سورة عافر ١ ، ٢ ، ٣ ، وانظر : شرح الرصى ٢ / ٢٢٣ والكتب ١ / ٢٢٨

(٣) انظر : المعرب ٢٢٠ .

(٤) انظر : شرح الرصى ٢ / ٤٢٥ وجمع الهوامع ٥ / ٢٩٥

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٨١ ، ٢٨٢

(٦) انظر من الأمثال التحويية في لنحو العربي ٤٥

طرفيه نسبة من نوع آخر هي نسبة إسناد أو تمعية احتضت وراء لشكل المتمثل في حذف التنوين أو النون للتخفيف ، ولذا تكون وظيفة الإضافة عندئذ لمهلية ، وبمعنى هذا سمي به لاسم

وهو كـ يستنبط مما سبق أن لتصريف بين هذين النوعين يتم في حصة أول معنى أساس من لشكل و للمضاد وهذا يتمثل في كون المضاف وصفاً سم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة) أو اسماً حامداً ثم إمكان التنوين وعدمه بعد ذلك فإن المعنى يقوم سائر فعل هي ذلك حينما يمكن أن يحكم على الوصف بأن إضافته معنوية ، وذلك إذا وجدت قرينة معنوية تدل على أن هذا الوصف مراد به لماضي أو الاستمرار ، وفي الأمثلة السابقة ما يبين ذلك .

المبحث الثاني

تركيب الإتياع ومركبا المصدر المؤول والوصف المحلي بل

أولا تركيب إتياع

انتمى بع حصه بعث وعطف بسوق وسى وعطف بين ونوكس وكس واحد من هذه النوع يستتبع عطف بين يأتي مصرد ويأتي جملة فيكون تركيباً يقصر أو يطول ولعن تركيب لماع كلف بعهم من سمه وحاصه المصير من أكثر لتركيب ولا يضاف لى يعتمد اعتماد كبير في دء وصيغها على أساس نظمي شكلي وذلك لأنه لما كان مكتملاً لمبوعه ولاحقاً به ، حسن عيه في حصصه لشكينة التي تظهر وصحة في لمطابقه بعهم بتأخذ صوراً وأشكالاً معتمة ويصبح بمطابقة أولاً في بعث لتحقيق في أنه تتبع معنوته في ريعه من عشرة هي واحد من تعريف والتكثير وواحد من لرفع والنصب والجر وواحد من الإفراد وتنشيه والجمع وواحد من التكثير والتأنيث ولبعث سببي تتبع ما قبله في الإعراب والتعريف والتكثير ، ويتبع سببيه - وهو معنوته في الحقيقة في التكثير والتأنيث ويأتي مصرداً عديداً كما أن لجملة الواقعة نعتاً بشرط فيها شتم على صميم رابط يطابق المنعوت أيضاً .

وعطف لسبق يصح فيه العاد لشكينة في قول ابن يعيش : معنى بعطف حمل تأتي على الأول في عربه ويشركه في عمل العاض وير لم يشركه في معناه وذلك موحود في جميعها . فأما اختلاف المعنى هذبت أمر خارج عن معنى لمعطف (١) ، وإذا استثنينا من العمل على الأول في الإعراب والعمل أحد

استعمالات (بل) ؛ فإن معنى هذه العبارة أن مطابقة المعطوف للمعطوف عليه هي إعرابه وإشراكه في عمل عامله - وهذان أمران يرحعان إلى اللفظ ، وخاصة الأول - هما أساس العطف ، أما اتفاق معنى المتعطفين أو اختلافه ، فهذا أمر له شأن آخر كما ذكر ابن عيش .

وأما البدل وعطف البيان ، فالبدل يوفق متبوعه في الإعراب ولا يلزم موافقته في التعريف والتذكير ، وأما في الأفراد والتذكير وهروعهما فوافق عالت متبوعه إن كان بدل كل من كل ^(١) . وأما عطف البيان فهو في موافقة مسبوعة ومطابقته كالنعت الحقيقي ، أي يتبعه في أربعة من عشرة ^(٢) . وثمة سمة لفظية - إصاحية إلى ما سبق - يتفق فيها البدل وعطف البيان - دون أن يحتص بذلك البدل كما رأى بعض النحاة - وهي أن كلا منهما يجوز أن يكون بلفظ متبوعه بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان ومن هذا قرينة يعقوب في قوله تعالى ﴿ وري كل من حاثية كل أمة تدعى إلى كتابها ﴾ ^(٣) ينصب " كل " الثانية ^(٤) ، وكذلك قول بعض ولد حريز .

ي ريد زيد الأعمال الدنن نطاول الليل عليك هاسرل ^(٥)

وسنفي أن يكون من هذا أيضاً ما أجازته سيبويه - وقد مر ذكره في الحديث عن رفع المصادر في نحو : له صوت صوت حسن ، حيث إن (صوتاً) الثاني في رأيه بدل أو نعت ^(٦) .

وأما التوكيد ، فاللمظي منه يكون بتكرار اللفظ تكراراً تاماً ، ويشمل هذا الاسم والفعل والحرف والجمل ، وليس يعد تكرار اللفظ مطابقة ، وقد يكون بذكر

لموافق في المعنى كما في توكيد الضميرين المستتر والبارز المتصل أيًا كان نوعه - بالمفصل المناسب نحو : قم أنت ، وقمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، ورأيتك إياك ^(١) . وقد يكون التوكيد المظي بغير هدين لوحين كما سيبويه . وأما التوكيد المعصوي فيكون بالمعاضدة ومعضمها - وهو النفس والعين وكلا وكنت وكن وجميع وعامة - يزم الإضافة إلى ضمير المؤكد المطابق له في الأفراد والذكر وهروعه ^(٢) . ويكون هذه ألقاط لمسها مطاقه لسؤك في إعراب

ويتبين لنا مما تقدم أن التوابع وظائف غير مستقلة في شكلها . ويمكننا إذا أردنا أن نحلل هذه الوظائف من حيث لفظها ومعناها أن نقول إن العناب اللفظي الأساسي هها ، يتمثل في شكلها الخارجي الذي بيناه والذي يتحدد في مطابقتها لمتبوعاتها ، وهذه المطابقة تشمل حوائب متعددة هي : الموقف الإعرابي و لعدد (الإفراد والتثنية والجمع) و نوع (لتكبر والتأنيث) والتعيين (لتعريف و لتكسر) ^(٣) و لشخص أي لرجوع على لصمير في سلكم ولخطاب والعينه وهد الحاب لا يظهر عدة إلا في التابع الحملة ^(٤) ، ويصف إلى ذلك لمطابقة للمظية التامة في بتوكيد المظي غالباً وإحدى صور البدل وعطف البيان .

ولعل من أهم سمات المطابقة في لتوابع التي تدل على خصوصيتها هها ، أن النطابق في الإعراب والتعريف والتكبير بين أجزاء التركيب - بصفة عامة - لا يوجد مطرداً إلا في لتوابع ^(٥)

وأما الجانب المعصوي لرئيس في لتوابع فيتبين في معانيها الوظيفية وأغراضها التي تؤديها ، وهي : كون لعت تدنأ مكملاً لمتبوعه دالا على معنى فيه أو هي متعلق به ، ويشيد التوضيح أو المحميص أو التوكيد أو غير ذلك ^(٦) ، وكون

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/١٠٠ ، ٣٠٢ وشرح الرصم ٢/٣٦٥

(٢) انظر معجم لهوامع ٥/١٩٧ ، ١٩٨

(٣) انظر : انظر هه اللغوية في لثروت المعصوي ١٩٣

(٤) انظر : الةة لمرية مهابا وميها ٢١١ ، ٢١٢

(٥) انظر : انظر هه اللغوية في لثروت المعصوي ١٩٧ ، ١٩٤

(٦) انظر : معجم لهوامع ٥/١٧١

(١) انظر : شرح الأشموس ٣/١٢٧ ، ١٣٨

(٢) انظر : معجم لهوامع ٥/١٩١ ، ١٩٣

(٣) سورة الجاثية الآية ٢٨

(٤) انظر : البحر المحيط ٨/٥١ ومعجم بقرات ٦/١٥٦

(٥) انظر : الكتاب ٣/٣٠٥ ، ٦٠ وحرابة لأدب ٢/٧٧

(٦) انظر : معجم التيبب ٣/٤٥٦ ، ٤٥٧

(٧) انظر : الكتاب ١/٣٥٦ ، ٣٦١ وشرح الرصم ١/٣٢١

لبدل ثابتاً مقصوداً بالحكم بلا وسطة ، وكون عطف البيان تابعاً بمنزلة التفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف ولاستعمال ، وكون لتوكيد ثابتاً يقرر أمر المتنوع في النسبة - وهذا يشمل التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي بالنفس والعين - والشمول ، وهذا يشمل التوكيد المعنوي بكلا وكل وأجمع وما يشبهها ^(١) . وأما عطف النسق فتظنراً لعدم اتحاق حروف العطف في المعنى وصعوبة تعريفه ^(٢) ، فيكفي أن يقال في تحديد معناه الوظيفي أنه التابع التالي لأحد حروف العطف والذي يعني غالباً مشاركة الأول في عمل عامه .

ومن خلال هذين الحاسن الأساسيين في تتبع اللفظي لممثل في لمطابقة ، والمعنوي المتجسد في معنى الوظيفي لكل تابع يكون التبع مع متبوعه لتكوين التركيب الخاص بهما ، ويتم الربط بين جرائ هذا التركيب من خلال لمطابقة أيضاً .

وهذا لدى تكرره عن هذين الحاسن في تحبين تركيب تابع إحمال به تعصيه بالحديث عن أمرين

الأول : كون المطابقة في إعراب التبع المصدر قد تكون ظاهرة وقد تكون مقدرة ، وهذا هو ما يعرف بالإتباع على اللفظ والإتباع على المعنى .

والثاني : أن بعض التوابع له ملامح خاصة من حيث النمط والمعنى يسعى أن يشار إليها .

١- الإتباع على اللفظ والإتباع على المعنى

لإتباع على اللفظ هو لأصل نحو : ليس على بجمان ولا بحيل ، ولكن أجاز النحاة - إلى جانب ذلك - أن يتبع على محل المتبوع أيضاً إن كان له محل غير ظاهر - كالابتداء وما يشبهه - حتى أصبح هذا من مواضع تعدد أوجه الإعراب ^(٣)

(١) انظر : شرح لوصي ٣ ٣٥٠ ٢٢

(٢) انظر : همج لهوامع ٢٢٣/٥ وشرح الأشموس ٨٩/٢

(٣) انظر : العلامة الإعرابية في لجنة ٢ ٢٠٥ وفي هذا السياق يشير إلى أن لفظة ذكروا أن من أنواع الإتباع الخاصة بالعطف العطف على التوهم نحو : ليس زيد قائداً ولا قاعداً ، وهو محدود لاستعمال انظر معنى التيبب ٤٧٦/٢ ٤٨٠

ويظهر هذا بوضوح في تابع الكلمات الميبية بناء عارضاً كاسم لا التافيه بلحس والمنادى المقرد العلم والكرة المقصوده ، وكذلك تابع المحرور بحرف جر رند وتابع المضاف إليه المصدر وهو مفعول أو فعل في المعنى ، وكذلك أيضاً العطف على اسم إن ولكن على أساس أن محله الابتداء ^(١) .

وتتبع صور حور الإتباع على المحل واللفظ مداهما في تتبع المبادئ المبني على وجه الخصوص ومثل ذلك يا زيد وعمرو وعمرو بالإساع على النمط ، ويا زيد وعمرو بالإتباع على المحل ، ويا محمد الحسن الوجه ولحسن الوجه ، ويا عمرو الضريف والظريف ويا سمع جمع وأجمعين ، يذوحيين في كل أيضاً ^(٢)

وما يود أن يشير إليه في هذا السياق أنه بالرغم من إقرارنا بجواز الإتباع على المحل عمومياً لورود شواهد تؤيد بعض مواضعه ^(٣) - فإن ثمة أمرين مازرين كلاهما يسعى بعد من الإتباع على المعنى ويحرص على تحقيق لمطابقة لمطابقة لظاهرة أو المشكلة في إعراب التبع ، لأنها مطلب مهم ينبغي أن يراعى بقدر لإمكان ما لم يكن هناك مانع يمنع من الإتباع على اللفظ ، كما سرى في السدل لواقع بعد إلا .

وأما الأمر الأول ، فيتمثل في أن النحاة - على الرغم من إحارتهم بالإتباع على المعنى - يصو في أكثر من موضع على أن الإساع على اللفظ أولى ومن ذلك تبع اسم إن المكسورة - كسبقة وورد بعد معنى الجر - ، وتبع المحرور بإضافة المصدر قاعلاً أو مفعولاً ^(٤) ، يقول الرضي : « ويجوز حمل توابع ما أصيب إليه المصدر على اللفظ ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب » ^(٥) ، بل من المحققين من النحاة منعوا لإتباع على المعنى في هذا . ومثل ذلك أيضاً تابع محرور بإضافة اسم الماعل ^(٦) .

(١) انظر : كشف المشكل في النحو للحيدرة ١١٢/١ ، ١١٤

(٢) انظر : شرح لوصي ٣٦٠/١ ٢٦٣

(٣) انظر : العلامة الإعرابية في اللجنة ٣٠٤

(٤) انظر : همج لهوامع ٢٨٩/٥

(٥) انظر : السابق ٢٩٢/٥ ، ٢٩٤ وشرح لوصي ١٣٠/٢

(٦) انظر : السابق ٢٣٥/٢

وأما الأمر الثاني فيبدو في الضوابط والشروط التي ذكرها ابن هشام للعطف على المحل وهي ثلاثة :

(أ) أما ظهوره في تفصيح : ألا ترى أنه يجوز في (ليس زيد بقائم) و (ما جئني من امرأة) أن تسقط بقاء هتصب ، و (من) فترفع ، فعلى هذا لا يجوز مررت بزيد وعمراً ، خلافاً لابن حبان (١) .

(ب) أن يكون الموضع أو المحل للتابع بحق الأصالة : فلا يجوز : هذا صارباً زيداً وأخيه ، بالعطف على المحل الذي كان يجوز لـ " زيداً " وهو الجر بالإضافة ، وذلك لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحافه بالعمل .

(ج) وجود المُجرر ، أي الطالب لذلك المحل المتبع عليه . وقد بنى ابن هشام على هذا امتناع عدة مسائل منها العطف على محل اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر نحو : إن زيداً وعمرو قائلان ، بناء على أن الطالب لرفع زيد هو الابتداء وقد رُل بدحول (إن) (٢) .

وثمة مسألتان أُشريا إليهما منذ قليل : معهما ابن هشام بناء على ما سبق أيضاً وهما : العطف على المجرور بإضافة الوصف والمصدر نحو : هذا صارباً زيد وعمراً ، وأعجبي صرب زيد وعمرو أو عمراً ، وقال في تفسير منع هتير المسألتين : معهما الحدائق : لأن الاسم المشبه للمحل لا يعمل في العطف حتى يكون بآل أو متوناً أو مضافاً (٣) .

٢- الملامح الشكبية والمعنوية الخاصة لبعض التوابع :

سوقف هـ عند ثلاثة توابع فقط لأهميتها في هذا الصدد وهي : عطف

النسق والبذل والتوكيد .

أ- عطف النسق :

يعتمد تركيب عطف النسق مع متبوعه على استخدام حروف خاصة به ، وهذه سمة لفظية مهمة لا توجد في غيره . وأول ما نلحظه في بمصطلح الحديث عن هذا العطف من حيث اللفظ والمعنى أن حروفه تنقسم لثلاثة أقسام القسم الأول : ما يشترك في اللفظ فقط وهو : بل ولكن ولا ، وذلك لاختلاف المتعاطفين فيه من حيث الإثبات والنفي

والثاني : ما يشترك في اللفظ والمعنى دائماً وهو : لوأو والفاء وثم وحس والثالث : ما يشترك لفظاً فقط تارة ، ولفظاً ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو ، ويشراكهما في اللفظ فقط يكون إذا اقتضيا إضراباً .

وعدد حروف العطف على هذا التقسيم يبلغ تسعة ، وهذا ما عيه غير قليل من النحاة منهم من مال (١) وهو ما يميل إلى الأخذ به لأن (أما) الثانية في نحو جئني إم زيد وم عمرو وهي الحرف الذي يضيفه أكثر لنحاة ويجسمون به عدد هذه الحروف عشرة (٢) - الحق فيها أنها مفيدة لأحد الشئئين غير عاطفة والواو قبلها هي العاطفة كما ذكر الرضى (٣) .

ونستطيع بعد هذه المقدمة أن نشير إلى الملامح أو السمات الخاصة بعطف النسق من حيث اللفظ والمعنى على هذا النحو :

اللامح الشكبية :

إلى جانب حمل المعطوف عطف نسق على المعطوف عليه في الإعراب يوجد جانبين لمعنيان شكليان مهمان في عطف النسق ، أولهما أنه يشترط في العطف على ضميرين المرفوع المتصل والمجرور وجود فاصل من توكيد أو غيره

(١) انظر : شرح التبيين ٣/٢٤٨ وحاشيته بصيان ٩٠/٢

(٢) انظر : شرح ابن عيش ٨/٨٩ ، ٩٠ ومعنى لبيب ١/٥٩

(٣) انظر : شرح الرضى ٤٠٤/٤ .

(١) معنى لبيب ٢/٢٣

(٢) انظر : السابق ٢/٢٧٤

(٣) السابق ٢/٢٧٥

في الأول ، وإعادة الجار في الثاني. وثانيهما أنه يحتار النصب في تركيب الاشغال لتحقيق المشاكلة بعطف جملة فعية على مثلها .

هأما الجانب الأول فمثال الفصل فيه بالتوكيد عند بعطف على ضمير لرفع المتصل قولك : ضربت أنت وزيداً ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَسًا يَا أَدَمُ سَكُنْ بَت وَرَوْحُكَ الْحَنَّةُ ﴾ (١) . ومثال الفصل يعبر التوكيد قوله تعالى أيضاً : ﴿ مَا أَشْرَكَ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (٢) والماصل هنا (لا) . وإنما اشترط الفصل في هذا الموضع ، لأنه يقيح العطف على ضمير الرفع المتصل من غير حاصل بأى صورة لكونه لشدة اتصاله بالمعل كأنه جزء منه ، فصار العطف عليه في الظاهر بمنزلة لعطف على فعل ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل ، ولذا يقيح : ضربت وزيداً ، ولا يقيح ضربت أنت وزيداً ؛ لأنه من قبيل عطف الاسم على الاسم (٣) .

وأما إذا عطف على الضمير المجرور ، فينبغي أن يعاد الجار سواء كان حرفاً نحو : مررت بك وبزيد (أى لا يقل : مررت بك وزيد) أو اسماً نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا بَعِيدَ إِلَهكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ ﴾ (٤) . واشترط هنا إعادة الخافض « لأن اتصال بضمير المجرور بجاره أشد من اتصال لماعل المتصل (أى الضمير بمنصل للرفع) ، لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله ، والمجرور لا يفصل من جاره سواء كان ضميراً أو ظاهراً ، فكرر العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ... فم يبق إلا إعادة العامل الأول ، سواء كان سمّاً ، نحو لئال بينى وبين زيد ، أو حرفاً نحو : مررت بك وبزيد » (٥) .

ولعلنا نلاحظ أن ما اشترط في العطف في هذين الموضعين يعنى الرعية في تحقيق التناسب أو الانسجام اللفظى بإذهاب التباين الناتج عما يبدو أنه عطف اسم على فعل . وذلك في العطف على ضمير الرفع المتصل - أو عما يبدو أنه كالعطف

على جزء الكلمة - وذلك في العطف على ضمير المجرور - . ولذلك عد مثل هذين الشرطين من قبيل إصلاح اللفظ (١) .

وأما الجانب اللفظى أو الشكلى الثانى في عطف لعمق وهو اختيار نصب بمشغول عنه . د . أى تحقيق لمشاكلة بعطف جملة فعية على مثلها فهذا ما يشير إليه سيوبه بقوله « وبوقت حب لقوم حتى ريداً أهيكه حنبر لنصب لبيبي على فعل كم بى م فيه مرفوعاً كان أو منصوباً » « فجملة » ريداً هيكه « يحتار فيها لنصب حتى تكون فعية معطوفة على لمعلية فسه حيث ن التقدير عندئذ : هيك القوم حتى (أهلك) زيداً أهيكه ، وبذلك تتحقق المشاكلة.

وَمُصَلِّ هَذَا أَيْضًا ابْنُ يَعِيشَ بِقَوْلِهِ . « وذلك لأن العرب تختار مطابقة لأصوات م مع نفس عيهم بمعنى فبدأ حثت بحمة صدرتها بفعل ثم حثت بحملة أخرى معطوفة على بحمة الأولى وفيها فع كاس الاحسار تدبر لمعل هي بحمة لثانية وبنء الاسم عليه ، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أو لم تذكره نحو : قام زيد وعمراً كلمته ؛ إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف ، وليس لغرض أن يكون فيها منصوب ... قال الله تعالى ﴿ يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةِ وَالظَّالِمِينَ أَعْدَاءُ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٢) ، لما كان قد تقدم « يدخل من يشاء في رحمته » نص (الظالمين) بإضمار « يعذب الظالمين أو يهين » (٣) .

الملاحع المعنوية :

إذا كنا نمتسا أثرًا واضعًا للمعنى في تقسيم تركيب حروف العطف من حيث لإشراك في المعنى والمط . فإن ثمة حاسين مهمين يبين فهما أثر المعنى في تركيب عطف النسق أيضاً ، هذان الجانبان هما : تأثير معنى التمسق في (بل) في

نصر لاشبهه ونصار ٢٥ ٢٦

٢ تكذب ٢٦

(٢) سورة الإسراء الآية ٢١

(٤) شوح المعص ٢٢ / ٢

(١) سورة البقرة الآية ٢٥

(٢) سورة الأنعام الآية ١٤٨

(٣) انظر لمصنف للرحماني ٩٥٧، ٩٥٨

(٤) سورة البقرة الآية ١٣٣

(٥) شرح الرصنى ٢٢٤ / ٢

إعراب ما بعدها ، ودلالة العطف على التعدد في الخبر والبعث والبدل . ويمكننا أن نوضح هذين الجاسين كما يأتي :

١- ذكرنا من قبل أن (بل) أحد ثلاثة أحرف - وهي لكن ولا ويل - تشرك معطوفها مع المعطوف عليها في اللفظ فقط ، أي في الإعراب ، لاختلافهما بالنفي والإثبات .

و (بل) لها حالتان :

الأولى : أن تسبق بإيجاب أو أمر فيسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ويجعل لما بعدها ، ومثال ذلك : قام زيد بل عمرو ، وليقم محمد بل خالد فالقيام ثابت لعمرو وحادث ومسلوب عن زيد ومحمد .

والثانية : أن تسبق بنفي أو نهي ويكون معهما تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وإثبات صده لما بعدها (١) ، ومثال ذلك : ما اشتريت قلماً بل كتاباً ، ولا تصاحب غداراً بل وفياً ،

وهي هاتين الحالتين يلحظ أن إعراب المعطوف متفق مع إعراب المعطوف عليه على الرغم من اختلاف الحكم والمعنى ، ومع ذلك إذا أعدنا النظر إلى الحالة الثانية ، سرى أنها تنتج لنا مثلاً ليس فيه اتعاق في الإعراب بين المتعاطفين ، هذا المثال هو :

ما زيد قداماً من قاعد

وسبب ذلك ، أن طريقة تكوين معنى هذا التركيب تؤدي إلى أن يكون لاختلاف الإثبات فيما بعد (بل) عما قبلها من النفي - تأثير في اختلاف الإعراب وعدم جواز إشتراك في عمل العامل الموجب لهذا الإعراب ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز العطف هنا لا على النقط ولا على المحل ؛ لأن عطف "قاعد" على "قائماً" في النقط يعني إعمالاً لما في الموجب وهو لا يجوز لأنها لا تعمل إلى في معنى ، كما أن عطفه (أي قاعد) على المحل فيه اعتبار للابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، لذا

(١) انظر شرح الصريح ١٤٧/٢ ، ١٤٨ .

اصبح لصوب في قاعد - رفعه على ضمير مبتدأ - ومن مثله هذه المسألة أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُؤْتًا مِنْ أَحْيَاءٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (٢) .

٢- وأما دلالة تركيب العطف على التعدد في الخبر والبعث والبدل (٣) ، فعن نرى أن العطف له قيمة صرفية تتمثل في دلالة على تعدد أو التعدد في هذه المواضع على وجهين أحدهما واجب ولاخر جائز .

فأما الوجه الواجب ، فيتصح في أن العطف يستخدم في الخبر والبعث والبدل وحيثما ، إذا تعدد المخبر عنه (٤) أو المفعول (٥) أو المبدل منه واختلف لفظ الخبر والبعث والبدل حقيقةً . ومثال ذلك في الخبر : هما طيب ومعلم ، وبنو زيد فقير ونحوى وكاتب ، ومثال ذلك في البعث : مررت برجلين كريم ويحيى ، وسلمت على فتيات طوية وقصيره وشراء . ومثال ذلك في البدل قول السمرى :

وَلَيْ دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ عَمَسٌ وَأَرْقَطٌ هَوَلٌ وَعَرْفَاءٌ حَبَالٌ

ففي هذا المشاهد يجوز أن يكون "سيد" و "أرقط" و "عرفاء" أبدالاً من "أهلون" ، كما يجوز أن يكون كل واحد منها أيضاً خبر مستأ محذوف ، والتقدير : أحدهم سيد وأحدهم أرقط ... وما شابه ذلك (٦) .

وأما الوجه لجائز لمجيء العطف دلاً على التعدد فهو خاص بالخبر والبعث ، ويقع فيما لم يتحقق فيه شرط الواجب السابق . وفي الخبر يدل التعدد عندئذ على

(١) انظر الأشباه والنظائر ٩/٣

(٢) سورة آل عمران ١٦٩ .

(٣) سبق تفصيل ما يخص لغير من هذه المسألة عند الحديث عن تعدد الخبر في التركيب لإسنادي الأصمى

(٤) انظر شرح لمبهي ٢٢٦/١ .

(٥) انظر حاشية الصبان ٦٥/٣

(٦) انظر حربة الأبي ٨/٥٥

(٧) انظر شرح المصنفين ٢/٣٤١ وبلوغ الأرب في شرح لامية العرب ٦٧ - ٦٩

انصاف مجموع المستأد بكل واحد من الحبرين أو الأحبار ، ومثال ذلك : زيد كريم وشجاع ، فهذا أصله زيد كريم شجاع ، وقد نص العطف هنا صراحة على تعدد

وهي التعت أيضاً يرد العطف جوازاً ، دالا على أن التعت متعدد والمعوت واحد ، ومثال ذلك : مررت بريد العالم والشجاع والكريم ، وكذلك قول الشاعر (١)

إلى العلك القرم وآبى الهمام وليث الكتبية في المزدحم

فالمعطوفات الواردة هنا (الشجاع ، والكريم ، وابن الهمام ، وليث الكتبية) هي في الأصل معوت أصبحت بالعطف في صورة المعطوف وأحدث حكمه ، ويدل على ذلك أن الرصي ذكر أن إطلاق مصطلح العطف على مثل هذا من الممكن أن يكون من قبيل المحار (٢) . ومن هذا المنطلق نشير إلى أن تعاطف هذه المعوت لا يدل على اختلاف ذواتها كما هي نحو : رأيت محمداً وعلياً ، بل يدل على أن كل معطوف يضيف إلى المعوت نعتاً آخر مع التعت الأول ، وبهذا تصبح الفائدة الواضحة - في رأينا - لهذا العطف هي الدلالة الصريحة على تعدد صفات هذا المعوت ، وربما يكون هذا هو المعنى السلاعى وراء ذلك . ويؤكد دلالة هذا العطف على التعدد أنه يشترط له اختلاف معانى المعوت حتى لا يعطى الشيء على نفسه (٣) .

إن ، نستطيع أن نستنتج من هذا الكلام أن ما يبدو أحياناً في صورة العطف هو في الحقيقة حبر أو نعت آخر وأحياناً بدل ، بل إننا يمكن أن نقول بناء على ذلك - إن تركبى الخبر والتعت خاصة يستعيان أحياناً لأداء معيبيهما بلعظ العطف وصورته - وبهذه النظرة يصبح هذا الملمح المهم لفظياً ومعنوياً معاً

ب- البديل :

نستطيع أن نرصد للبديل أثرٌ واضحاً من حيث اللفظ والمعنى في موضع على الرغم من أنه لا يتناول في باب البديل ولا يرد فيه ، فإنه شديد الصلة به ، وهذا

(١) انظر شرح الرصمى ٢٦٥/١ وحجرات الألب ١٥١/١

(٢) انظر شرح الرصمى ٣٣٢/٣ ، ٢٦٢/١ ، ٢٦٥

(٣) انظر - مع الهوامع ١٨٤/٥

الموضع هو الاستثناء . وسبب دخوله في تحليلنا هنا أن البديل يعد وظيفة مهمة تعتمد عليها جملة لاستثناء كثيراً ، ونعنى بذلك جملة الاستثناء لتام المعنى كما هي نحو :

ما قام أحد إلا زيد

فما يعد (إلا) في مثل هذا يجوز أن يبدل بها قبلها ويجوز أن ينصب على لاستثناء ، أى يجوز أن يقال - ما قام أحد إلا زيداً أو زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيداً أو زيداً

ونمة سمتان لمظنات بارزتان لهذا التركيب ، للمعنى أثر كبير فيهما ، فأما السمة الأولى فتتمثل في ترجيح الإبدال على الاستثناء والنصب مادام تركيب هذه الوظيفة متحققاً فيه شروط نحوز من الاتصال والتأخر وغيرهما ، ومادام ما بعد (إلا) غير متراحى الذكر (١) . وهذا الترجيح يبدو في كثير من الأمثلة ومنها قوله تعالى : ﴿ ما فعوه لإفليس منهم ﴾ (٢) ورفع في هذا قراءة السبعة عن ابن عامر (٣) ، وكذلك قوله تعالى ﴿ قال ومن يقسط من رحمة ربه إلا لصالون ﴾ (٤) ، ورفع قراءة الجميع في هذا (٥) .

ويفهم من كلام بعض النحاة أن سبب ترجيح الإبدال هنا ليس مجرد تحقيق لاتساق اللفظي ولتشاكل بين ما بعد (إلا) وما قبلها كما هو مشهور (٦) ، بل لأن وراء هذه المشاكلة البغوية أيضاً فرقاً بين وحى الإبدال والاستثناء ودلالة على معنى مهم ، ويتمثل ذلك في أن النصب يجعل النعى معتمد لكلام ويصير المستثنى فصلاً ، أما إذا قلنا - مثلاً - : ما قام أحد إلا زيداً بالإبدال والرفع - كان معتمد الكلام بإحباب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة (٧) .

(١) انظر شرح التسهيل ٢٨٢/٢

(٢) سورة البقرة الآية ٦٦

(٣) انظر السبعة في القراءات ٢٣٥ ومعجم القراءات ١٤٣/٢

(٤) سورة النحر الآية ٥٦

(٥) انظر معجم القراءات ٢٥٩/٣ وشرح الصريح ٣٥٠/١

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٨٢/٢ وشرح لمفصل ٨٢/٢

(٧) الأشباه والنظائر ٥١/٤ و انظر الممتص ٣٩٥/١ ، ٣٩٦

وأما السمة الثانية لهذه الوظيفة التي يترجح هيها لإتياع بأن تكون سداً
 وتتحدد هي أن اختلاف معنى ما بعد (إلا) هنا عما قبلها من حيث النفي و الإثبات
 يسمح باصطحاب بعض العوامل أو المؤثرات النقطية قبل (إلا) ، وهذه المؤثرات لا
 يمكن أن يتجاوز تأثيرها اللفظي إلى ما بعدها ، وهذا يؤدي إلى وحووب كون
 الإتياع عند وجوده على المحل دون اللفظ ، ويحدث هذا عندما يكون المستش
 منه مجزئاً بمن أو الياء الرائدتين أو اسماً لئلا تعاقب للحسن أو حسراً لما العاملة
 عمل ليس . وتفسير ذلك أن هذه المواضع مدحولها معنى ، وما بعد (إلا) يكون مثباً
 فيؤدي هذا إلى تعذر الإتياع على اللفظ ، والأمثلة التالية تبين ذلك .

١ ما فيها من أحد إلا زيد

٢ ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به .

٣ لا أحد فيها إلا عمرو .

٤ ما زيد شيئاً إلا شيء لا يُعبأ به .

ففي هذه الأمثلة : على الإبدال - لا يصح إتباع ما بعد (إلا) على اللفظ : لأن
 (من) الرائدة و (لا) لا تعملان إلا في نكرة مسمية ، والياء الرائدة لا تدخل على الخبر
 لموجب ، و (ما) العاملة عمل ليس لا تعمل فيما انتقضى نفيه بإلا . ولأجل هذا كله
 رفع " زيد " في المثال الأول على الإبدال من موضع " أحد " وهو الابتداء ، ونصب
 شيئاً " في المثال الثاني على الإبدال من موضع " شيء " وهو الخبر المنصوب
 وليس ، ورفع " عمرو " في المثال الثالث ومثله لفظ الجلالة في قولنا : لا إله إلا
 الله - على إبداله من موضع " لا " مع اسمها لأيهما في موضع رفع بالابتداء ، وهي
 المثال الأخير رفع " شيء " على الإبدال من موضع " شيئاً " لأنه في الأصل خبر
 مرفوع قبل دخول (ما) ^(١)

جـ - التوكيد :

سبب أثر جانبي اللفظ والمعنى في التوكيد بوصف أولاً هي تقسيمه إلى لفظي
 ومعنوي ، فاللفظي سمي كذلك كما ذكرنا لأنه يسوجه إلى تمكين معنى اللفظ

(١) انظر شرح المنهول ٢/٢٨٥ وحشبه بسبب .

أيًا كان نوعه عن طريق تكرار اللفظ غالباً ، وأما المعنوي ، فسمي كذلك لأنه يعني
 بتأكيد معنى معين في اللفظ هو شمول النسبة أو تقرير أصلها ولا يكون لأجل هذا
 إلا باللفظ معينة

و لجدير بالذكر هنا أن التوكيد اللفظي خاصة له ملامح شكلية يرى أنها
 تتمثل في أوجه الاستعمال الآتية :

١- أنه هو لموقع النحوي لشكلي المطلق الوحيد ، أي الذي تصح له أقسام
 بكلم على اختلافها والألفاظ كلها بدءاً من الحروف و انتهاء بالحمل وذلك لأنه
 يشترط له اللفظ المجرد وحسب ولا تشترط له دلالة صرفية معينة ، وقد سبقت
 الإشارة إلى هذا عند الحديث عن التوزيع الصيغي للوظائف النحوية .

٢- أن المؤكد إذا كان جملة اسمية أو فعلية فالأكثر اقتران الجملة المؤكدة
 بحرف عطف صوري الغالب فيه أن يكون (ثم) ، وقد يكون الفاء ، مثال ذلك قوله
 تعالى " كلا سوف نعمون " ثم كلا سوف نعمون " ^(١) وقوله تعالى " وما أدراك
 ما يوم الدين " ثم ما أدراك ما يوم الدين " ^(٢) . ومثال العطف بالماء قوله تعالى
 " ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يمدحوا بها لم يفعلوا فلا تحسبهم
 بمقاربة من العذاب ولهم عذاب أليم " ^(٣) .

ومعنى كون العاطف هنا صورياً أنه مهمل ولا يعطى مطلقاً ، بل كل ما فيه
 أنه في صورة العاطف وشكله دون حقيقته ^(٤) ، والجملة بعده توكيد لفظي . وقد
 يكون سبب مجيء هذا العاطف تحسين اللفظ بوضع فاصل بين الجمتين المكررتين
 اللتين تؤكد إحداهما الأخرى .

٣- أن التوكيد اللفظي يكون - كما أشرنا من قبل - بتكرار اللفظ تكراراً يعلب
 فيه ١ . يكون تاماً لكن هذا يمتد منه سمعاً لا يكون تكرار اللفظ فيه تاماً

(١) سورة البكاث ٢ : ٤

٢ سورة البكاث ٢ : ١٨ ، وانظر شرح التصريح ٢/١٢٧

٣ سورة البكاث ٢ : ١٨٨ ، وانظر شرح الرصم ٢/٢٧٨

٤ انظر سورة البكاث ٢ : ٥٣٦

ومعنى بذلك التوكيد بما يسمى « الإتياع » وهو ما عرفه بن فارس بقوله « لغرب الإتياع ، وهو أن تُتبع الكلمة الكلمة على ورثها أو رويها إشباعاً وتأكيداً » وروى ابن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شيء يتد به كلاماً ، وذلك قولهم : ساعب لاغب ، وهو خب ضب ، وخراب يباب ^(١) .

وأعراب تركيب الإتياع هذا مادام حالياً من الواو توكيداً لفظياً هو الأصح والذي نميل إليه بناء على ما صرح به ابن الدهان ^(٢) والرصنى وذكره ابن جنى كما سبق ^(٣) ، وهذا ما جعنا بذكره هنا ، وهو ذو أصرب ثلاثة بين الرصنى منرلتها من منزلة التوكيد اللفظي عموماً بقوله فى وصوح و ستيما : « التأكيد اللفظي على ضربين : لأنك إما أن تعبد لفظ الأول بعينه نحو : جاءنى زيد زيد ، وجاءنى جاءنى زيد ، أو تقويه بموارنه مع اتفاقهما فى الحرف الأخير ، ويسمى إنباعاً ، وهو على ثلاثة أضرب ، لأنه : إما أن يكون للثانى معنى ظاهر نحو هيتاً مرثياً ، وهو سرُّ برّ ، أو لا يكون له معنى أصلاً ، بل صم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وإن لم يكن له فى حال الأفراد معنى ، نحو قولك : حسن حسن حسن ، أو يكون له معنى مكلف عبر ظاهر نحو حيث بيث من بيث الشيء ، أى استخرجته ، وقولهم أحصون ، أكتعون أبتعون أبصعون ، قيل من القسم الثانى أى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث ، مشتقة من : حول كتيع أى تام ، ومن تبصع العرق إذا سال ، أو من بصع أى روى ، ومن البتع وهو طول العبق مع شدة مفرره ، وعلى الوجهين يمكن أن

(١) نصاحبى ٢٩ ولهمر ١/٤١٢ .

(٢) نظر المرهر ١/٤٢٤ ٤٢٥ .

(٣) من الأراء الأخرى فى بوحية هذا الإتياع رأيان مهمان ، الأول : أن لا تدخل عليه الواو بعد إنباعاً مثل حسن يسر ، وعصشان بطشان ، وشيطان ليطن ، وما تدخل عليه الواو بعد توكيداً نحو هو حرّ وبس والرأي الثانى - وهو لأبى الطيب اللموى - أن ما أحصى بمعنى وجدر إفراده بعد توكيداً وذلك مثل : هو قسيم وسيم ، وسدغب لاعب ، وسرُّ برّ ، وأن ما لم يمكن إفراده بعد إنباعاً سواء أكان له معنى مثل شيطان ليطن ، وعصب نصيب ، لا مثل حسر برّ وساء كس حديقاً من : م فيه وبو مثل : حظيت امرأة ويصير

نظر الإتياع ، تأليف أبى لطيف عبد الواحد اللموى ، حققه وشرحه وهم له عمر الدين البوحي مطبعه دار مطبع لمة العربية بدمشق ١٩٨٨ ٢ ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ .

يحص ما قال ابن برهان . إن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون لا للمؤكد الأول ، فكانه جمعها إم من لقسم ثنائى أو من الثالث لأنها بالنسبة لأجمعون كحسن سنن ، أو حيث نبيث ، وباب الإتياع بعضه مبيى ، كحصى بيصن وحيث بيث ، كما يحى فى لمركب ^(١) .

وحدير بالذكر هنا أن يشير إلى أن ابن جنى ربط تفسير توكيد الإتياع هذا - وهو أمر يقع فى أكثر من كلمة - بمشابهة لتحجيس الصوتى الذى يقع فى الكلمة لمصره - ولدى يؤدى إلى ظوهر محتمة منها لاسد ك فى نحو اصطبر يقول : فقد سلك على أن لتحجيس عدهم تأثير قوت - ولهد وقع الإتياع فى كلامهم نحو قولهم شيطان ليطن ، لأنهم أرادوا أن يؤكدوا كلام فكرهوا عادة لفظة بعينها ، فغيروا بعض الحروف وتركوا الأكثر ليعلموا أنهم فى توكيد لأول ك قالوا : قام القوم أجمعون أكتعون أبصعون ، فغيروا بعض الحروف وتركوا بعضاً ، ليكون فيه ضرب من التكرير وليخالف الأول بعض الخلاف ^(٢) .

ومعنى كلام ابن جنى هذا أن نحو قولهم بالإتياع : شيطان ليطن - شيطان شيطان ، ولكن لم ك تكرار اللفظ بنفسه وهو مجاور للمكرر مباشرة فيه كراهة ، أدى معنى لتوكيد اللفظ نفسه مع تغيير حرف أو أكثر ، وبذلك يكون قد جمع بين التجنيس والتوكيد فى آن واحد واستوى الفرص .

وينبغى أن نشير - إضافة إلى هذا - أن ثمة سيحه وصحة تستخلص مما قلناه من كلام بن جنى والرصنى معاً ، وتتحدد هذه النتيجة فى أن لفظ التوكيد التى يمكن أن تلحق « أجمعين » وهى أكتعون وأبتعون وأبصعون - بمعنى أن بعد من توكيد الإتياع اللفظى الذى نتحدث عنه هنا لا من التوكيد المعبرى ، وذلك لمشابهتها لفظ هذا الإتياع فى عدم الاستقلال بالمعنى وحدها غالباً وصعوبة التماس معنى لها حالة الأفراد .

(١) شرح الرصنى على تكافيه ٣٦٧/٢ ، ٣٦٨ .

(٢) المصنف شرح لتصريحه لابن جنى ٣٢٥/٢ .

وخلاصة ما تقدم أن تؤكد الإتياع ضرب من التوكيد للعطلى شكلي كالتوكيد بالتكرار اللفظي ، وتتحدد شكلية في اتصافه مع مؤكده في معظم حروفه ، وعدم استقلاله غالباً في النطق والمعنى .

ثانياً مركب المصدر المؤول :

مركب المصدر المؤول من أهم أنواع المركبات التي لها وجهان ، أحدهما ظاهر يبدو في الشكل واللفظ ، والآخر محتفٍ يستوحى من التقدير والمعنى .

ويتضح ذلك بأنه مركب مكون من حرف مصدري وفعل ، أو من حرف مصدري ومفعوليه - وذلك مع (أن) المشددة وكل واحد من هذين الوجيهين (الحرف والفعل أو الحرف والمفعولين) يكون في قوة مصدر أو اسم مجرد يقع في لوظائف لحيوية المحتملة ، ومثال ذلك قولك : أن تأتيني خير لك ، ففي هذا كائب قلت الإتيان خير لك ، ومن ثم يكون المصدر المؤول من أن والفعل (الإتيان) في تقدير مبتدأ . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (١) ، أي الصوم خير لكم .

والحرف المصدري الذي هو شرط أساسي لهذا المركب إما أن يكون (أن) ، وهو أشهر الحروف في هذا الصدد ، وإما أن يكون (أن) الدخلة على لجملة الاسمية ، وإما أن يكون (ما) . وهذه أمثلة لكل واحد من هذه الأحرف :

(١) فمن أمثلة (أن) : وقوع مصدرها في محل رفع بالابتداء كما في الآية المذكورة السابقة وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وَأَنْ يَسْتَعِذَّ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾ (٢) ، وكذلك وقوعه في محل رفع فعلاً في قوله تبارك وتعالى ﴿ تَبَارَكَ مَنْ يَنْ يَسْتَعِذُّ بِحُجَّتِهِ ﴾ (٣) ، ولتقدير هنا : خشوع قلوبهم ، ومن أمثلة مجيء مصدرها في محل

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤

(٢) انظر ، الكتاب ١٥٢/٣ وانظر أيضاً من الأنماط لتحويلية من النحو العربي ٥٢ ٥٣ .

(٣) سورة النور الآية

(٤) سورة الحديد الآية ١٦

نصب قوله تعالى ﴿ تَبَارَكَ مَنْ يَنْ يَسْتَعِذُّ ﴾ (١) ، أي أردت عيبتها ، ومن وروده في محل جر قوله تعالى ﴿ تَبَارَكَ مَنْ يَنْ يَسْتَعِذُّ ﴾ (٢) ، أي من قبل إتيانك .

(ب) ومن أمثلة (أن) المشددة وقوع مصدرها في محل رفع بالابتداء كما في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَنْ يَسْتَعِذُّ ﴾ (٣) ، ففي هذا الموضع أن وسبها وخبرها في تقدير مصدر هو : رؤيتك ، ومحل من الإعراب الرفع على أنه مبتدأ مؤخر ، وكذلك يقع مصدرها في محل نصب نحو : عرفت أنك حررت ، ويقع في محل جر أيضاً نحو : عرفت من أنه فعل ذلك .

(ج) وأما (ما) فتستعمل في هذا الشأن على وجهين : مصدرية ومصدرية رمائية . فاما المصدرية فقط فمن وقوع مصدرها في محل رفع قوله تعالى ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (٤) ، فتقدير " ما عنتكم " عنتكم بالرفع ، سواء جعل هذا المصدر المقدر مرفوعاً بـ " عزيز " أو جعل مبتدأ مؤخرًا و " عزيز " هو الخبر (٥) . ومن أمثلة وقوع مصدرها (أي ما المصدرية) في محل نصب قوله تعالى ﴿ لَا يَأْتِيَكُمْ خَبَرٌ رَدٌّ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْعَدْنِ ﴾ (٦) ، أي عنتكم ومثال مجيئه في محل جر قوله تعالى أيضاً ﴿ وَصَافَتْ عَيْنُكَ الْأَرْضَ بِمَا رَحَّبَتْ ﴾ (٧) ، أي برحبها .

وأما (ما) المصدرية الزمانية فعثالها قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٨) ، وقوله عز من قائل : ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ (٩) .

(١) سورة النجم الآية ٧٩

(٢) شرح الأعراف : الآية ١٢٩ ، وانظر معنى التليين ٢٧ / ٢٨ .

(٣) سورة قصص الآية ٢٩

(٤) سورة النجم الآية ١٧٨

(٥) انظر ، ملأ ما من به برحمتك ٢٣

(٦) سورة النجم الآية ١١٨

(٧) سورة النجم الآية ٢٥

(٨) سورة مؤمن الآية ٢١

(٩) سورة هود الآية ٨٨ وانظر معنى التليين ٣٠٣ / ٣٠٤

و لتقدير هي هذين الموضعين مدة دوامى حياً ومدة استطاعتى، فهذا (ما) مع العمل فى قوة الظرف مع المصدر .

ثالث مركب بوصف المحلى بأل تى ينوى بها الموصولية:

لقد ذكرنا من قبل أن الوصف المحلى بأل التى ينوى بها الموصولية ، يدخل - من وجهة نظرياً - فى إطار (المركب الاسمى)، ونود الآن أن نتوقف عند هذا المركب (أى مركب الوصف الذى بهذه الصفة) لتحديد - من حيث شكله ومعناه - ملامحه وخصائصه التى يتميز بها والتى من أجلها اعتبرناه صورة مستقلة من صور المركب الاسمى عموماً .

ومن هذا المنطلق نقول فى البدء إن هذا المركب يتكون فى رأينا - من ثلاثة عناصر أساسية ، الأول : (أل) وشرطها أن ينوى بها أن تكون بمعنى (الذى) أو ما يشبهه ، وهى وإن لم تكن مبنى وظيفة نحوية ، فإن ما هى بمعناه - وهو الذى - كذلك . والعنصر الثانى : الوصف الذى بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل أو المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (١) . والعنصر الثالث : فاعل هذا الوصف أو مرفوعه الذى قد يكون صميحاً مقدراً أو اسماً ظاهراً ، فمن مجموع هذه العناصر الثلاثة يتألف هذا المركب الذى يشغل وظيفة واحدة فى الجملة ، ومن أمثلة ذلك ما نلى :

١- الضارب أخاه زيد .

٢- هذا الضارب زيداً أمس .

٣ قال تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (٢) .

٤ قال تعالى : ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ وَالْبَحْرَ الْمُسْجُورَ﴾ (٣) .

(١) اختلف فى جعل الصفة المشبهة صلة لأل ، وأثبت ذلك ابن مالك ، انظر : شرح التمهيد ١/ ٢٠

وشرح التصريح ١/ ١٢٧ ، ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤

(٢) سورة الحديد الآية ١٨ و نظر ، التكملة ٤/ ١٧٨

(٣) سورة الطور : ٥ ، ٦

٥- رأيت الحسن وجهه .

فى المثال الأول وقع المركب الاسمى (الضارب) - وهو اسم فاعل - مبتدأ وبعده صميح فاعل مقدر وقد نصب بمفعول به (أخاه) وفى المثال الثانى وقع هذا المركب خبراً ، وفى الثالث وقع اسماً لأن ومفعولاً عليه (المصدقين والمصدقات) ، وفى المثال الرابع وقع اسم مفعول بعد (لمرفوع و لمسحور) ، وهو بذلك بعد مركب مشترك بين إلتباع والمركب الاسمى . وفى المثال الأخير وقع صفة مشبهة مفعولاً به ورفع الاسم الظاهر (وجهه) .

وتقدير هذه المركبات فى الأمثلة السابقة بالترتيب : لى صرب أو صرب والذى صرب ، وإن الذين تصدقوا و ثلاثى تصدقن ، والذى رفع والذى سجر ، والذى حسن وجه .

وبناء على ذلك ، يعد هذا المركب من أهم التراكيب التى يختلف طاهرها عن حقيقته أو ربما يوحى شكلها الخارجى بغير ما يطوى عنه معناها وباطنها وبمسيرات كما ذكر من بعض أدب " قبل لصرب ، فالألف واللام اسم فى صورة الحرف وسم لفاعل فعل فى صورة لاسم الا ترى أنه لا يحور ؟ نقول : هذا صارب زيدا أمس ، فتممله فيما بعده ، بل تضيفه البتة ، ويحور ؟ نقول : هذا لصارب زيدا أمس ، فتممله لأنك تنوى بالضارب : الذى صرب " (١)

ومعنى ما سبق أن هذا المركب لاسمى ظاهره يوحى بأنه حرف التعريف تصل إلى وصف ومع هذا فى سر سبيله لعميقة يدل على أنه مكون من لاسم الموصول " لى و مرفوعه " و" لى " ونهد كان رأى لجمهور فى (أل) هذه أنها موصول سمى " لى اسم - فى قريش من - لك أيضاً ذهب لتدوير تمام حسن حيث رأى أنها صميح موصول (٢) وليست موصولاً حرفياً كما ذهب إلى ذلك لمارنى ومن وافقه ، وتبعت أيضاً حرف تعريف كما رأى الأحفش (٣) ، ولعل لى

(١) شرح المصطلح ٣/ ١٤٣

(٢) نظر : اللغة العربية معناه ومعناه ١٥٧ .

(٣) انظر : مع الفواعل ١/ ٢٩١

يظهر المصارقة بين ظاهر هذا التركيب وباطنه - ومن ثم المشابهة بينه وبين (الدى) وصلته النفاط التالية ، وهي في مجملها تمثل أدلة جمهور النحاة على رأيهم ^(١) :
(أ) أن الصمير يعود على (أل) كما هي نحو : قد أفلح المتقى ربه ، والصمير لا يعود إلا على الأسماء.

(ب) أن الوصف مع (أل) يعمل بلا شرط في أي زمن ، ولو كانت (أي أل) معرفة لكانت مبيدة عن شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً.

(ج) أن الفعل يعطف على هذا المركب نحو قوله تعالى : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرُنَّ بِهِ بَقْعًا﴾ ^(٢) ، وكذلك قوله - عز من قائل : ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ سَمِعُوا وَأَقْرَصُوا اللَّهَ قَرَضًا خَسًا﴾ ^(٣) . ومثل هذا العطف أيضاً يقع في مسألة الإخبار بالموصول نحو قولك : الطائر فيغضب زيد ، الذباب ؛ فهذه الجملة مثل - الذي يطير فيغضب زيد ، الذباب ، وفي هاتين الجملتين أخبر بـ "الذباب" عن "الطائر" و "الذي يطير" ^(٤) . والدى تريد أن نلتم النظر إليه هنا هو أن الفعل في جميع هذه الأمثلة عطف على المركب الاسمي كما عطف أو يعطف على صلة (الذي) ولاشك أن العطف بما يقتضيه من مشاكلة ، يقوى كون معنى هذا المركب بمنزلة الاسم الموصول والفعل حتى يعطف الفعل على مُشاكلته.

(د) أنه يجوز في هذا المركب حينما يكون متى أو مجموعاً حذف النون مع نصب الاسم بعده نحو : الضاريو علياً ، وعلى هذا قراءة الحسن : ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ ^(٥) ، وكذلك قول الشاعر :

الحافظو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ ^(٦)

والعلة المفسرة لحذف النون من المركب هنا - وإن كان لغة واستعمالاً صغيفاً - مشابته للذين ، وحمله عليه من جهة أنه موصول واسم طويل ومخفف بحذف النون ^(١) . يقول عبد القاهر موصحاً ذلك : « والأصل في حذف النون لامداد الاسم بيت الكتاب

تسبى كسب بـ عـمى اللدا . قتلا الملوك وقتكا الأغلالا ^(٢) أراد : اللدان ، فحذف النون لطول الاسم بالصبة ، إذ قد اجتمع الذى والفعل والماعل . - ثم تحمل نحو . الصاريان والصارين على ذا لأنه بمعنى (الذى) كما فسرها ^(٣) .

بدن بناء على هذه النفاط ندرك بوضوح ، أن هذا المركب له مدلول أو بنية عميقة تختلف عن ظاهره وسطحه ^(٤) ، وهذه البنية العميقة أو حقيقة ذلك المدلول مردها إلى أمرين - كون (أل) بمعنى الذى ، وكون مدحول (أل) هذه وصفاً بمعنى فعل . ولعل أهم ما في هذا المركب - من هذا المطلق وترتيب عليه سلوكه للمعنى التركيبى في الجملة المتمثل في : إعماله مطلقاً ، وعطف الفعل عليه . وعود الصمير إليه . وكل هذا يقضى بنا إلى الأخذ بأن (أل) هذه ضمير موصول بمعنى (الدى) ، وهذا قريب على كل حال من رأى الجمهور .

* * *

(١) انظر شرح لمبويل ٢٠٠/١ - ٢٠٢ وشرح نصريح ١٣٧
(٢) سورة المائدة ٤١ ، ٣
(٣) سورة الحديد : الآية ١٨
(٤) انظر : شرح المعص ١٥٧ / ٣ ، ١٥٨
(٥) سورة الحج الآية ٣٥ وانظر إملأها من به الرحمن ٢ / ١٤٤ ومعجم القراءات القرآنية ١٨٠ / ٤
(٦) انظر انكتاب ١ / ١٨٦ وقراءة الأدب ٣٧٢ / ٤ وما بعدها
(١) انظر أماني ابن إسحق ٥٥ / ٣
(٢) انظر انكتاب ١ / ١٨٦ وحرارة الأدب ١٨٥ / ٢
(٣) المعصود في شرح الإصحاح ٥٢٨ / ١
(٤) انظر من الألفاظ التحويلية في النحو العربي ٥٦ ، ٥٧

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث في طيات فصوله ومباحثه ، أن يدرس أثر العلاقة بين النمط والمعنى في تحليل الجملة وبنائها وفهم أجزائها من مطلق التراث لبحوث في المقام الأول ، وقد وجد أن هذا الدرس يمكن تصويره من خلال ثلاثة محاور

الأول : دراسة أثر اللفظ أو الشكل من خلال عنصرين رأى أنهما الأكثر أهمية في ذلك هما : العلامة الإعرابية ، والنصيعة والاشتقاق وما يفتابهما من حمود .

والمحور الثاني : دراسة أثر المعنى على النمط ، وقد كان ذلك في إطارين مهمين كشف عنهما البحث هما : إيهام المعنى ، ومعنى الجس والمعاني المتفرقة .
وأما المحور الثالث ، فهو بحث أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى في التراكيب من خلال المقارنة بينهما .

وقد تمكن البحث عن طريق دراسة ذلك كله ودراسة ما يتصل به من الوصول إلى النتائج الإحصائية التالية .

أولاً :

استطعنا في التمهيد لدراسة المحاور السابقة أن نعرف المقصود بالنمط في ضوء مقارنته بالمعنى بأنه هو المقابل المادي أو الحسي للمعنى ووسيلة أدائه ، وأنه يشمل وحدات ملموسة تختلف كمياً ونوعاً ، كما أننا تمكنا في هذا الموضع أيضاً من أن نكشف علاقة المشابهة بين النمط والكلام هي سوء صلتها ومقارنتها باللغة والمعنى . وفي سبيل بيان أهمية قضية اللفظ والمعنى في النحو ومنهجه ، تبين لنا أن من أهم جوانب هذه الأهمية ، وجود علاقة واضحة قوية بين موضوعي علم

النحو وعلم المعاني يترتب عليها ضرورة تكامل هذين العلمين ، لأن لفصل الحاسم
سبهما له تأثير سلبي على كل منهما .

ثانياً :

تبين من خلال دراسة أثر عنصر الإعراب والعلامة الإعرابية عدة نتائج منها
أن البناء وما يعنيه من حمود لإعراب واختفاء وظيفته يرجع تفسيره في الأسماء
المعنية إلى سببين اثنين هما : مشابهة الحرف والتركيب ، وأن الإعراب ليس فرع
لمعنى الوظيفي فقط بل هو فرع المعنى المعجمي أيضاً .

وكبرى النتائج التي تأتي في هذا السياق ، هي وصول البحث الى الدلالات
للمرعية المهمة لكل علامة من العلامات الإعرابية في الأسماء والمعل المصدر .
بعد ربط كل علامة أو حالة بدلالة أساسية رئيسية . وفي هذا التصدد اتضح أن
الرفع في الأسماء معناه لرئيس هو الإسناد ، ومعانيه المرعية توحد في رفع
لمصادر وفي تركيب الاشتغال ، وقطع التعت لمعنى المدح أو الذم ، وفي رفع
الظروف على معنى المطابقة بين الخبر والمبتدأ وانتفاء دلالة لحدث ، وأم
بالنسبة للمعنى الذي يكون عليه النصب في الأسماء ، فتخصيص عموم علاقة
الإسداء يعد أهم لمعاني وأعمها في هذا الشأن . بالإضافة إلى أن النصب أيضاً
يقترن بمعنيين آخرين هما : دلالة قطع التعت ، ووجود دلالة الحدث أو المعنى
المعنى ، وقد بان أن هذا المعنى المعنى له أهمية كبيرة حيث إنه يفرق بصرف
واضحاً بين رفع المصادر والظروف ونصبهما عند وجود احتمالهما أو اللبس فيهما
ولم تقف عند لجز في هذا التصدد لأنه ليس في حاجة إلى تفسير جديد .

وأما بخصوص لمعل ، فقد أدرك البحث وأكد أن المعنى العام لمقترون يرفع
المعل المصادر كونه دالاً على حصول الفعل وتقريره ، وأن معنى لنصب المفعول هو
كون الفعل نتيجة أو غرضاً أو غاية لما سبقه مع الافتتان برمن المستقبل ، هد
بالإضافة إلى أن الحزم فيه أيضاً يعنى دلالة لمعل على حدث ناقص

ثالثاً :

في مجال أثر الصيغة والاشتقاق و لجمود بان أن لهذه لحواب علاقة
واضحة بتحديد الوظائف النحوية والدلالة عليها من جهتين : جهة مباشرة وأخرى
غير مباشرة . وأما الجهة المباشرة فتتمثل في أن الصيغة والاشتقاق يعدان قرينة
على كثير من الوظائف التي تقتضي الصيغة والاشتقاق غالباً وهي التعت والحال
وظروف المكان المتفق مع عامله في الاشتقاق و لخبير في كثير من أحو له ، وعلى
العكس من ذلك هناك وظائف أخرى الأصل و لأكثر فيها أن تؤدي بالجماد ومن
همها عطف لسن و لبدل والتمييز . وأما الجهة الأخرى غير المباشرة فهي العمل ،
فقد تبين أن العامل المشتق - بما فيه من دلالة على الحدث - أكثر تأثيراً في
المواقع النحوية لأنه أكثر اقتضاء لها ، أما العوامل الجامدة فأنها محدد ولا يتنوع
إلا حينما تقرب من صيغ المشتقات وتشبهها في الدلالة على الحدث - كما في
المصدر - أو تشبهها في الانتماء إلى أصل معي

ويضاف إلى ذلك أن الاشتقاق والجمود بمفهوم المادة النحوية ،
لهما أثر في الحكم النحوي والتوجيه الخاصين بالمصوغ من الصرف
والمفعول لمطلق .

رابعاً :

اتضح أن إبهام المعنى جانب دلالي في مكونات الجملة وعناصرها على قدر
كبير من الأهمية ، وهو بالنسبة للأسماء يوجد في كلمات تختلف تعريفاً وتكثيراً ،
كما أن له أثر واضحاً متنوعاً في تركيب تلك العناصر وتكوينها من الناحيتين
لفظية ومعنوية . ومن أهم جوانب هذا الأثر في المواقع النحوية والجملة .

بأثير كون التفسير بعد الإبهام غرضاً دلالياً مهماً له نتيجة بية في طريقة
تكوين جملتي " نعم " و " بئس " وما يشبههما ، وتأثير الإبهام في استدعاء وطبيعة
التمييز الذي يأتي منصوباً كثيراً ، إلى جانب محيطه مجرورٌ بالإضافة أو بمن مع ما
يكون إبهامه أقل من إبهام المصادر خاصة ، وكذلك توقف لفصل والتصريق بين

وظيمتى الحال والتميز فى المواضيع الملبسة لهما على تحديد نوع الإبهام من حيث كونه لثبته، أو كونه لثبات النسبة عند تعدد الاحتكام إلى قرينة الصيغة فى ذلك - وأخيراً إدراك أن الإضافة لها أكبر الأثر فى إزالة إبهام الظروف، والوصول إلى أنه لا ينبغي أن يكون الإبهام شرطاً لما ينصب على أنه ظرف مكان كما كان الأمر كذلك بالنسبة لظرف الزمان .

خامساً :

ستطاع البحث أن يبين عن جانب دلالى آخر مهم فى التحليل من وجهة نظر نحائنا هو معنى الجنس ، وقد اكتمل تعريف هذا المعنى وتحديد المقصود به من خلال حصر صورته وأقسامه المختلفة التى وُجد أنها تتنوع من حيث الدلالة والعدد والتعيين والاستعراق . وقد بان من ذلك أن تعيين الجنس وتعرفه يحصلان بكونه على جنس أو معرفته بالجنسية ، وساء على هذا فذلك يدفعنا الآن إلى أن نقول إن التعريف بهذه الصورة يعد درجة متوسطة بين التعريف ولسكبر ولعلنا سنتتج من هذا أيضاً ، ومما ذكرناه من تأثير معنى الجنس عموماً من حيث التعريف والتكبير بالإضافة إلى حديثنا عن إبهام المعنى فى الأسماء - كما لحظناه فى الفصل الثالث . نقول لعلنا سنتتج من هذا كله ، أن إبهام المعنى فى الأسماء ومعنى الجنس يعد من الجواب المهمة الشديدة الاتصال بقضية التعريف والتكبير فى تراثنا النحوى . ولا نستطيع الآن إلا أن نشير إلى أن ثمة تداخلاً واضحاً بين هذين الجانبين وسد القصية فى معالجتها من وجهة هذا التراث . وعلى الرغم مما قبله ووضحناه نحن وغيرنا فى هذا الصدد، نظن أن هذا الأمر مازال بحاجة إلى نظرة أخرى فى ضوء هذه الملحوظة .

وأما فى محاولة الكشف عن أثر المعانى بصفة عامة فقد تبين أن لهذه المعانى تأثيراً واضحاً فى جانبين ، الأول - التحليل النوعى للكلم ، وأهم الجوانب التى اشتمل عليها هذا بيان توظيف المعنى فى تحليل الأحكام والاستعمالات وتفسيرها ، وكذلك أهمية المعنيس المعجمى والتوظيفى فى التصنيف وبيان العمل والحسب الثانى - يتمثل فى أثر المعنى فى الشروط وتحقيق الوظائف النحوية ، وهى

هذا السياق اتضح أن هذه الشروط نوعان : شروط متنوعة ، وشروط خاصة بالمائدة التى تؤهل المعنى أو التركيب للوقوع فى موقع معين ، وذلك كالشروط المتسقة بركنى الجملة الاسمية والإسناد عموماً .

سادساً :

لعله قد تبين فى مجال البحث عن أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى بالمقارنة بينهما فى التراكيب ، أن أهم جانب لذلك فى التركيب لإسنادى الأصل هو إعادة تفسيره وتصنيفه على أساس وجود قسمين له ، جمل صريحة الاسمية والعملية ، وجمل وسط بين هذين . وقد أمكن من خلال ذلك أيضاً معالجة كثير من المسائل المتعلقة بالصور المختلفة لهذا التقسيم والتصنيف ، هذا بالإضافة إلى كشف أهمية مراعاة جانبى اللفظ والمعنى فى تفسير مسائل معينة فى التركيب الإسنادى الأصلى تتعلق بالمسند إليه والخبر .

وقد استطعنا من خلال الدراسة أيضاً أن نرصد نوعين آخرين من التراكيب لهما شأن مهم فى هذا الصدد ، يبدو مما يترتب على ذلك الشأن من وجود سلوك تركيبى معين لهما يقام النوع الأول من هذين النوعين فهو التراكيب التى تنمق فى أن لها ظاهراً وراء باطن أو حقيقة أخرى ، وهذه التراكيب هى ، مركب الإضافة اللفظية عند مقارنته بمركب الإضافة المحضة ، والمصدر المؤول ، ومركب الوصف المحلى بآل التى معناها الموصولية . وأما النوع الآخر فهو تركيب التابع بصوره المختلفة ؛ فقد اتضح أن هذا التركيب يوحد للشكل أو اللفظ أثر كبير فى أداء وظيفته يتمثل فى المطابقة التى يظهر الحرص عليها أيضاً فى المقارنة بين الإتياع على اللفظ والإتياع على المعنى . وعلى الرغم من هذه الأهمية للشكل ، فإن دراسة الملامح الخاصة لبعض التتابع دللتنا على وجود أثر مهم للمعنى فى بعض مواضعها ، وقد بدا ذلك على نحو خاص فى عطف النسق مع (بل) وهى دلالة تركيب هذا العطف أيضاً على التعدد فى الخبر ولتعت والبدل .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١ - أبحاث في اللغة العربية، للدكتور داود صده (مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٣ م)
- ٢ - الإتياع، تأليف الإمام أبي الطيب عبدالواحد بن علي البقوي، حققه وشرحه وقدم له عز الدين التوحى (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م)
- ٣ - تحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف الشيخ أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل (عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات، الأزهرية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- ٤ - إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥١ م).
- ٥ - تشابه الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس (مكتبة الحائجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ م). وتحقيق د. رجب عثمان محمد (مكتبة الحائجي بالقاهرة - ط١ - ١٩٩٨ م).
- ٦ - أسرار العربية، تأليف أبي البركات عبدالرحمن الأنباري، عسى بهجته محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م).
- ٧ - الإرشادات والتبهيئات، لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق الدكتور سليمان دنيا (دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة - ١٩٨٣ م).

- ٨ - الأشياء والنظائر في النحو ، للإمام حلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالمعال سائم مكرم (مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م) .
- ٩ - الاشتقاق ، للدكتور فؤاد حنا ترزي (منشورات كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأمريكية - مطبعة دار الكتب - بيروت - ١٩٦٨ م) .
- ١٠ - الأصمعيات ، اختيار الأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الخامسة)
- ١١ - أصول النكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم (منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .
- ١٢ - الأصول : دراسة إيسيمولوجية للمكر النحوي عند العرب للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢ م) .
- ١٣ - الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق الدكتور عبدالحسين لفتي (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .
- ١٤ - أصول النحو العربي ، للدكتور محمد حيدر الحلواني (الناشر الأطلسي مطبعة إفريقي الشرق - الدار البيضاء - الطبعة الثانية - ١٩٨٣ م)
- ١٥ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وصوء علم اللغة الحديث ، تأليف الدكتور محمد عيد (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٢ م) .
- ١٦ - إعراب القرآن المتسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الإيباري (دار لكتب الإسلامية ودار الكتاب للناسي - الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- ١٧ - الإعراب : محاولة جديدة لاكتناء الظاهرة ، لأحمد حاطوم (شركة المطبوعات لتوزيع والنشر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٤ م) .
- ١٨ - الإعراب و تركيب بين الشكل والنسبة : دراسة تفسيرية ، للدكتور محمود شرف الدين (دار مرجان للطباعة - القاهرة - ١٩٨٤ م) .

- ١٩ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، تأليف الدكتور فاضل مصطفى الساقى (مكتبة الخانجي بالقاهرة - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) .
- ٢٠ - الألسية الوليدية والتحولية وقواعد اللغة العربية : النظرية الألسية للدكتور ميشال زكريا (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- ٢١ - أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة (دار عمار بالأردن ودار النجل ببيروت - ١٤٠٩ هـ - ١٩٧٧ م)
- ٢٢ - أمالي ابن الشجري ، لهمة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م)
- ٢٣ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تأليف أبي البقاء العكبري (دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- ٢٤ - الإنباف في مسائل الخلاف ، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة المصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .
- ٢٥ - أوصح المسالك إلى ألعية ابن مالك ، تأليف ابن هشام الأنباري ، ومعه كتاب : «عدة لسالك إلى تحقيق أوصح المسالك » تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة المصرية - صيدا - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .
- ٢٦ - الإنباف في شرح المعصل ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بياي العليلي (مطبعة العلي - بغداد - ١٩٨٣ م) .
- ٢٧ - الإنباف في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مارن المبارك (دار النماش - بيروت - ط٦ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .

- ٢٨ - البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (دار المكر للطباعة والنشر و لنوزبع - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- ٢٩ - بلوغ الأرب في شرح لامية العرب (الزمخشري - المبرد - العكبري - ابن راكوز المقرئ - ابن عطاء المصري) جمع وتحقيق محمد عبد الحكيم الماضي ومحمد عبدالرازق عرفان (دار الحديث - القاهرة - ١٩٨٩م) .
- ٣٠ - بناء الجملة العربية ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (دار الشروق - القاهرة وبيروت - ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- ٣١ - تاج العروس من جوهر القاموس ، للريدي ، الجزء الثامن عشر ، تحقيق عبدالكريم المرياوي (مطبعة حكومة الكويت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- ٣٢ - التركيب لمعوى للأدب : بحث في فلسفة اللغة والاستطباق ، للدكتور لطفى عبدالبدع (لشركة المصرية العالمية للنشر - لوبحمان - مصر - ط١ - ١٩٩٧م) .
- ٣٣ - التطور ، النحوى للغة العربية ، لبرجشتراسر ، تصحيح ومراجعة الدكتور رمضان عبد لتواب (مكتبة الخانجي بالقاهرة ودر الرعاى بالرياض - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٣٤ - التعريف بالنصريف ، للدكتور على أبو المكارم (دار الثقافة العربية - لقاهرة - ١٩٩٣م) .
- ٣٥ - لتواب بين القاعدة والحكمة ، للدكتور محمود عبدالسلام شرف الدين (در هجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ٣٦ - التوطئة ، لأنى على الشوبين ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع (مطابع سحر العرب - القاهرة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- ٣٧ - جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى علايى (المكتبة المصرية - صيدا - بيروت - الطبعة ٢٣ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

- ٢٨ - المعجم فى النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- ٣٩ - الجسى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن القاسم المرادى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- ٤٠ - الجوارى النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، تأليف مراحع عبدالقادر بالقاسم (منشورات جامعة قاريونس - بنغازى ليبيا - دون تاريخ) .
- ٤١ - حاشية الخصرى على ابن عقيل ، للعلامة الماضى الأستاذ محمد الخصرى (دار المكر - دون تاريخ) .
- ٤٢ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الفية ابن مالك (دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلى - القاهرة - دون تاريخ) .
- ٤٣ - حرية الأدب ولب لباب لسان العرب ، لبغدادى ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي بالقاهرة - تواريخ مختلفة للأجراء) .
- ٤٤ - الحصائص ، لأبى جى ، تحقيق محمد على البحار (الهيئة المصرية للكتاب - الطبعة الثالثة - من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨م) .
- ٤٥ - حصائص التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى ، للدكتور محمد أبو موسى (مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- ٤٦ - دراسات فى علم الصرف ، للدكتور عدالله درويش (مكتبة الشباب - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٦٤م) .
- ٤٧ - دراسات فى علم اللغة (المصم الثانى) للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية - ١٩٧١م) .
- ٤٨ - دراسات لأسلوب القرن الكريم ، تأليف محمد عبدالحائق عضيمة (دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

٤٩ - دراسات نقدية هي النحو العربي ، للدكتور عبدالرحمن محمد أيوب (مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧ م) .

٥٠ - الدور اللوامع على مع الووامع شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد بن الأمير الشبيطي (طبع بمصنع كرسنر لعلمية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ، وطبعة دار الكتب العلمية ببيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م) .

٥١ - دلائل الإعجاز ، تأليف عبدالقاهر الجرجاني ، قرأه وعق عليه أبو مهر محمود محمد شاكر (مكتبة الخديجي بالقاهرة - الطبعة الثانية - ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) .

٥٢ - دلالة الألفاظ ، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأجلو المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٦٣ م) .

٥٣ - دور الكلمة في لغة ، تأليف ستيفن أولمان ، ترجمه وقدمه وعلق عليه دكتور كمال محمد بشر (مكتبة لشباب بالقاهرة - الطبعة العاشرة - ١٩٨٦ م) .

٥٤ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٨٤ م) .

٥٥ - روح المعاني هي تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تأليف أبي المصن شهاب الدين نسيده محمود الألوسي ضبطه وصححه على عبدالنار عطية (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .

٥٦ - السبعة في لقراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي صيف (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٠ م) .

٥٧ - شذا العرف في فن الصرف ، تأليف الشيخ أحمد الحملاني (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - ط ٧ - ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م) .

٥٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

٥٩ - شرح التمهيد ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن نسيده والدكتور محمد بدوي المحزون (دار هجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .

٦٠ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس (دار إحياء الكتب العربية - فيصل الحلبي - القاهرة - د . ت) .

٦١ - شرح جمل الزحاجي ، لابن عصفور الإشبيلي (دار الكتب العلمية بإشراف لدكتور إميل يعقوب - بيروت - ط ١ - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) .

٦٢ - شرح ديوان الفرزدق ، عنى بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد لله إسماعيل لصدوي (المكتبة التحرية بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٥٤ هـ - ١٩٨٠ م) .

٦٣ - شرح ديوان المتنبي ، وضعه عبدالرحمن البرقوقى (دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

٦٤ - شرح لرضي على الكافية ، طبعة جديدة مصححة من عمل يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاريونس - ليبيا - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) .

٦٥ - شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسراياني النحوي مع شرح شواهد لعبد القادر اليفد دي ، تحقيق محمد الزقزف واخرين (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

٦٦ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، ومع كتاب " منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب " تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد (دون بيانات) .

٦٧ - شرح شعر رهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب ، تحقيق لدكتور فخر الدين قباوة (دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .

٦٨ - شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف محيي الدين الكاهيجي ، تحقيق لدكتور فخر بن عسوة (دار طلاس - دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٨٩ م) .

٦٩ - شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالمعزم أحمد هريدي (دار المأمون للتراث وحامدة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م) .

٧٠ - شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيراقي : الجزء الأول ، تحقيق د. رمضان عبدالنواب وآخرين (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٦ م) .

٧١ - شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش (مكتبة المتنبي - القاهرة - د . ب)

٧٢ - شرح المقدمة الجرجولية الكبير ، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق . تركي بن سهو بن نزال العتيبي (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .

٧٣ - شروح التلخيص (وهي تشمل : مختصر العلامة سعد الدين التماراني على تلخيص المصباح وموهاب المتاح لابن يعقوب المقرئ وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي) وبهامشه كتاب « الإيضاح » لخطيب القزويني وحاشية الدسوقي على شرح السعد - الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٤٢ هـ .

٧٤ - شروح سقط الرند : القسم الثاني ، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين (لهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

٧٥ - شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح ، تأليف جمال الدين ابن مالك الأندلسي ، تحقيق الدكتور طه محسن (دار آفاق عربية للصحافة والنشر - العراق - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٧٦ - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وستن العرب في كلامها ، تأليف أبي الحسن أحمد بن فارس (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) .

٧٧ - الصجاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار (الماهرة - الطبعة التاسعة - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

٧٨ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تأليف يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي ، يسمى (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م)

٧٩ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور أحمد سليمان ياقوت (دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٣ م) .

٨٠ - الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، الجزء الأول ، الظواهر التركيبية ، تأليف الدكتور علي أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - الطبعة الأولى - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م)

٨١ - العربية المصححة دراسة في لبناء النحوي ، تعريف وتحقيق وتقديم الدكتور عبد الصبور شاهين (مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٩٧ م) .

٨٢ - العربية والعموص : دراسة في دلالة المعنى على المعنى ، للدكتور حمى حليل (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - الطبعة الأولى - ١٩٨٨ م) .

٨٣ - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٤ م ودار غريب بالقاهرة - ٢٠٠١ م) .

٨٤ - علم الدلالة ، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب - القاهرة - طبعة الرابعة - ١٩٩٣ م) .

٨٥ - علم الدلالة العربي : النظرية والتطبيق ، للدكتور فايز الداية (دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٨٦ - علم اللغة العام ، للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٠ م) .

٨٧ - النعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (دار التحيل - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٧٢ م) .

٨٨ - العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني ، شرح الشيخ خالد لأرهمى الجرجاني ، تحقيق الدكتور البدرأوى زهران (دار المعارف - القاهرة - طبعة الثانية - ١٩٨٨ م) .

٨٩ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، للإمام الحافظ ابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب (المكتبة السلفية ودار الريان - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ) .

٩٠ - المسر ، لابين جنى ، تحقيق الدكتور صفاء خلوصي (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ج ٢ - ١٩٨٨ م) .

٩١ - أصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبدالنواب (مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٣ - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .

٩٢ - فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحي (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٦ م) .

٩٣ - في النحو العربي : نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المحزومي (منشورات المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٦٤ م) .

٩٤ - الكتاب ، لسبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعتين الثانية والثالثة)

٩٥ - كتاب سيبويه وبهامشه تقريرات وزيد من شرح أبي سعيد السيرفي ، ومعه شرح الشواهد المسمى بتحصيل عين الذهب للشنتمري .

٩٦ - كشف اصطلاحات الفنون ، تأليف الشيخ محمد علي بن علي التهانوي (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .

٩٧ - الكشف عن حقائق عوامض التبريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

٩٨ - كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمنى ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر (مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) .

٩٩ - الكليات ، لأبي النقاء أيوب بن موسى الكفوي ، قابله وأعدده للطبع د. عدنان درويش ود. محمد المصري (مؤسسة لرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) .

١٠٠ - لباب الإعراب ، لتاج الدين الأسمر يبنى ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن (دار الرفاعي - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م) .

١٠١ - لسان العرب ، لابن منظور (دار المعارف - القاهرة - د ت)

١٠٢ - اللغة ، لـ ج. ، فندريس ، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٠ م) .

١٠٣ - اللغة العربية المعاصرة ، للدكتور محمد كامل حسين (دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٦ م) .

١٠٤ - اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢ م) .

١٠٥ - اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ، ترجمة د. عباس صادق الوهاب ومراجعة د. يوفيل عريز (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ط ١ - ١٩٨٧ م) .

١٠٦ - اللمع في العربية ، لأبي المتح عثمان بن جنى ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف (عالم الكتب - القاهرة - طبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٤ م) .

١٠٧ - المحلى وجوه النصب ، لأبي بكر أحمد بن شقير النحوى ، تحقيق الدكتور فائز فارس (مؤسسة الرسالة ودار الأمل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

١٠٨ - مختصر في شواهد القرآن من كتاب اليديع ، لابن خالويه (مكتبة لمتبي - القاهرة - د ت) .

١٠٩ - المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور على أبو المكارم ، الجزء الأول (دار الوفاء للطباعة - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

١١٠ - المزهري في علوم اللغة وأبوابها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد حاد المولى وعلى محمد البهاوي ومحمد أبو المصل إبراهيم (دار الجبل - بيروت - ب .

١١١ - معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد القراء ، ج ١ ، تحقيق أحمد يوسف نخاعي ومحمد علي النجار (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠م) .

١١٢ - معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - بغداد - مطبعة التعليم العالي بالموصل - ١٩٨٩م) .

١١٣ - معجم شواهد العربية ، تأليف عبدالسلام هارون (مكتبة الخالجي بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)

١١٤ - معجم القراءات القرآنية ، إعداد الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر (مطبوعات جامعة الكويت - الطبعة الأولى - من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٥م) .

١١٥ - معني ناسب عن كتب لأعريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق محمد مجيب لسان عبد الحميد (مكتبة ومطبعة صبح - القاهرة - ب .

١١٦ - المعصيات لمفصل النسي تحقيق وشرح أحمد شكري وعبد لسلام هارون (دار معارف - ط ١)

١١٧ - المصاحفات لأبي حبان التوحيدى ، محقق ومشروح بقلم حسن السديوي (دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة - ط ٢ - ١٩٩٢م) .

١١٨ - المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر - بغداد - ١٩٨٢م) .

١١٩ - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ، تحقيق محمد عبد الحلق عصيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة . طبعت أجرؤه بين سنين ١٢٨٦هـ و ١٤١٥هـ) .

١٢٠ - مقدمات التأليف ونظرات في المنهج ، تأليف الدكتور محمود شرف الدين (مطبعة الشباب الحر ومكتبتها - القاهرة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

١٢١ - المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الحواري وعبدالله الحوري (وزارة الأوقاف - مطبعة المعنى - بغداد - ١٩٧١م) .

١٢٢ - من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الثالثة - ١٩٦٦م) .

١٢٣ - من أنماط التحويلية في النحو العربي ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (مكتبة الخالجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٩٠م) .

١٢٤ - مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان (دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدار البيضاء - المغرب - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .

١٢٥ - المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للمارسي ، تحقيق لأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) .

١٢٦ - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، للدكتور علي روين (دار الشئون الثقافية العامة - سلسلة كتب شهرية - بغداد - الطبعة الأولى - ١٩٨٦م)

١٢٧ - منحج لمكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبيد لله السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم ثبنا (منشورات جامعة قاريونس - مطابع الشروق - بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .

١٢٨ - النحو العربي نقد وبيان ، تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي (دار الصدوق - بيروت - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) .

١٢٩ النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج ، للدكتور عبده الراجحي (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٨م) .

١٣٠ - النحو الوحي ، للأستاذ عباس حسن (دار المعارف - القاهرة - الطبعة السابعة ما عدا ج ٢ - الطبعة السادسة) .

١٣١ النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (مطبعة المدينة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

١٣٢ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، للدكتور نهاد الموسى (دار البشير - الأردن - ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) .

١٣٣ - النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفى من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، تأليف أبي العجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب (المملكة المغربية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

١٣٤ - مع الهوامع في شرح جمع الحوامع ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م) .

ثانياً - الرسائل الجامعية :

١ - أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد عبدالعزيز عبدالدايم (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

٢ - الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ، رسالة ماجستير ، إعداد مصطفى السنجرجي (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٦٤م) .

٣ - الجملة الوصفية في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، إعداد شعبان صلاح حصين (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٧٥م) .

٤ - الدراسة النحوية للشعر عند ابن جني ، رسالة ماجستير ، إعداد عبدالسلام السيد حامد (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

٥ - قربة التعمين في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، إعداد محمد عبدالعزيز عبدالدايم (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

٦ - قصية اللمط في النقد العربي حتى القرن الخامس الهجري ، رسالة ماجستير ، إعداد السعيد أحمد ليلاز (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٧ - المبهمات الثلاثة : الضمير والإشارة والموصول بين النحاة والقرء ، رسالة ماجستير ، إعداد محمد علي حسنين صبرة (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

٨ - المشابهة ودورها في التراث النحوي ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد عبدالفتاح العمراني (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

٩ - الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، رسالة ماجستير ، إعداد أحمد عبدالعظيم عبدالعسى (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٧٠م) .

ثالثاً - الدوريات :

١ - حويلات كلية الآداب بجامعة الكويت : الرسالة العشرون - الحولية الخامسة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، للدكتور محمد صلاح الدين بكر) .

٢ - حويلات كلية دار العلوم بجامعة القاهرة : العام الحامسي ١٩٦٨ - ١٩٦٩م .

٣ - صحيفة دار العلوم لعمدة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية العدد (١٦) ديسمبر ٢٠٠٠م .

٤ - فصول - المجلد السادس - العدد الأول - ١٩٨٥م .

٥ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء السابع والسبعون - ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٥
تمهيد	١١
أولاً - نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى	١١
ثانياً - تعريف اللفظ والمعنى	١٧
ثالثاً - أهمية جانبي اللفظ والمعنى في النحو ومتهجه	٢٩
رابعاً - تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية	٤٣

الفصل الأول

أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية

مدخل	٥١
١ - البناء بين اللفظ والمعنى	٥١
٢ - أهمية الإعراب وعلاقته بالمعنى	٦٠
٣ - حقيقة المعنى الذي يدل على الإعراب	٦٣
المبحث الأول - دلالة العلامة الإعرابية في الاسم	٦٧
عرض لأهم الآراء في معالجة دلالات العلامة الإعرابية في الاسم	٦٧

أولاً - دلالة الرفع :

- (١ - الرفع بالإسناد في المصادر على معنى الثبوت واللزوم أو المبالغة
فيهما ٢ - الرفع بالإسناد على معنى مطابقة الخبر للمبتدأ أو على انتفاء دلالة
الحدث عنه في اسمي الزمان والمكان ٣ - الرفع على معنى الابتداء في
الاشتغال ٤ - الرفع قطعاً على معنى المدح أو الذم) ٧٣ - ٨١

ثانياً - دلالة النصب :

- ١ - دلالة المعنى الفعلي أو الحدث : ٨٢
(المصادر - الحال المنصوبة بفعل مضمر - الظروف - بعض
صور المفعول معه) ٨٢ - ٩٢
٢ - دلالة قطع النعت وغيره على معنى المدح أو الذم ٩٢
تعقيب : ٩٥
المبحث الثاني - دلالة العلامة الإعرابية في الفعل : ٩٧
توطئة في الآراء السابقة ٩٧
١ - دلالة الرفع ١٠٠
٢ - دلالة النصب ١٠٥
٢ - دلالة الجزم ١٠٨

الفصل الثاني

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود

- توطئة : ١١٢
المبحث الأول - أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية : ١١٧
أولاً - الوظائف المقتضية للاشتقاق والصيغة : ١١٧
(ا) النعت ١١٧

(ب) الحال

(ج) الخبر

(د) ظرف المكان المتفق مع عامله في الاشتقاق

ثانياً - الوظائف التي أصلها أن تؤدي بالجماد :

١ - عطف البيان والبدل

٢ - التمييز

تعقيب

المبحث الثاني - أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية :

أولاً - تأثير الاشتقاق والجمود في العمل :

العوامل المشتقة (القول والصفات - تعقيب - العوامل الفعلية

المتصرفة الشبيهة بالأدوات)

العوامل الجامدة (١ - المصدر ٢ - الحروف والأدوات

٢ - العوامل الفعلية الجامدة ٤ - أسماء الأفعال - تعقيب) ١٢٢ - ١٤٨

ثانياً - تأثير الاشتقاق والجمود بالنظر إلى المادة اللغوية :

(الممنوع من الصرف - المفعول المطلق) ١٤٨ - ١٥٢

الفصل الثالث

أثر إيهام المعنى

المبحث الأول - تعريف الإيهام وتحليل مواضعه :

أولاً - مواضع الإيهام المفرد :

(١ - اسم الإشارة والاسم الموصول وضمير القائب ٢ - الأعداد

وكاياتها ٣ - المقادير وأشباهاها ٤ - الظروف غير المختصة وغير	
المعدودة ٥ - الأسماء المضافة الدالة على المقارنة أو العمالة	
٦ - أسماء الشرط والاستفهام)	١٥٧ - ١٦٣
ثانياً - مواضع الإبهام التركيبي :	١٦٣
المبحث الثاني - أثر الإبهام في الوظائف النحوية والجملة :	١٦٦
أولاً : ضمير الغائب	١٦٦
ثانياً : جملة المدح والذم	١٦٨
ثالثاً : التمييز	١٧٣
رابعاً : الظرف	١٨٠
خامساً : التوابع	١٨٦
سادساً : الندية والشرط	٢٨٧

الفصل الرابع

أثر معنى الجنس وغيره من المعاني المختلفة

المبحث الأول - معنى الجنس :	١٩١
تعريف الجنس وتحديد أقسامه	١٩١
تأثير معنى الجنس :	١٩٩
أولاً : الدلالة على العدد والنوع	١٩٩
ثانياً : التعريف والتكثير	٢٠١
ثالثاً : بعض الوظائف	٢٠٥

المبحث الثاني - أثر المعاني المختلفة :	٢٠٩
أولاً - تحليل الكلم تحليلاً نوعياً وتوجيه استعماله :	٢٠٩
(١ - ضمير الفصل ٢ - العلم ٣ - دخول القاء في خبر	
المبتدأ ٤ - كان وأخواتها ٥ - أفعال المقاربة ٦ - أفعال القلوب	
٧ - التنازع ٨ - فعلا التعجب ونعم وبئس ٩ - الممنوع من الصرف)	٢١٠ - ٢١٣
تعقيب :	٢٢٣
ثانياً - أثر المعنى في الشروط وتحقيق الوظائف النحوية :	٢٢٤
أمثلة للشروط المتنوعة	٢٢٥
الشروط التي ترتبط بالفائدة	٢٢٦

الفصل الخامس

التركيب بين اللفظ والمعنى

توطئة :	٢٢٥
المبحث الأول - التركيب الإسنادي الأصلي والمركب الإضافي :	٢٤٠
أولاً - التركيب الإسنادي الأصلي :	٢٤٠
(١) تقسيم التركيب الإسنادي الأصلي وتصنيفه :	٢٤١
(الجمل الاسمية أو الفعلية الصريحة - الجمل الوسط بين الاسمية	
والفعلية - جملة كان وأخواتها - جملة ظن وأخواتها)	٢٤١ - ٢٥١
(٢) مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عموماً والخبر :	٢٥١
ثانياً - المركب الإضافي :	٢٥٧
١ - الإضافة المعنوية	٢٥٧
٢ - الإضافة اللفظية	٢٦١

٢٦٧	المبحث الثاني - تركيب الإتياع ومركبا المصدر المؤول والوصف المحلى بآل :
٢٦٧	أولاً - تركيب الإتياع :
٢٧٠	١ - الإتياع على اللفظ والإتياع على المحل
٢٧٢	٢ - الملامح الشكلية والمعنوية الخاصة لبعض التوابع :
٢٧٣	(أ) عطف النسق
٢٧٨	(ب) البذل
٢٨٠	(ج) التوكيد
٢٨٤	ثانياً - مركب المصدر المؤول
٢٨٦	ثالثاً - مركب الوصف المحلى بآل التى يتوى بها الموصولية
٢٩١	الخاتمة
٢٩٧	فهرس المصادر والمراجع